# مجلة العلوم الاجتماعية

مقابلة

الدين والمجتمع والسياسة في عالم متبدل

محمد حسين فضل الله

أبحاث

الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الحديث: قراءة نقدية

اقبال الرحماني

التفاؤل وصحة الجسم: دراسة عاملية

أحمد عبدالخالق

النظام الاتحادي (الفيدرالي): الأدبيات والمفاهيم

عبدالله الحاج

سوق الأسهم السعودي والسياسة النقدية

حمد البازعي

مرونات الطلب على الواردات النفطية لدول الإتحاد الأوروبي: دراسة قياسية

ممدوح الكسواني/ أحمد صلاح

مناقشات

الدولة العربية الحديثة وأسباب غياب التكون التاريخي للأمة

برهان غليون




تصدر عن مجلس النشر العلمي ـــ جامعة الكويت
المجلد 26 العدد 2 صيف 1998

## الاشتراكات

### الكويت والدول العربية

أفراد: 3 دنانير بالسنة في الكويت، ويضاف عليها دينار للدول العربية.

6 دنانير لسنتين، 8 دنانير لثلاث سنوات في الكويت، ويضاف عليها دينار عن كل سنة أجور بريد للدول العربية.

مؤسسات: في الكويت والدول العربية 15 دينارا بالسنة، 25 دينارا لسنتين.

40 دينارا لثلاث سنوات.

### الدول الاجنبية

افراد: 15 دولارا.

مؤسسات 60 دولارا بالسنة، 110 دولارات لسنتين، 150 دولارا لثلاث سنوات.

وتدفع الاشتراكات مقدما، إما بشيك باسم المجلة مسحوبا على احد المصارف الكويتية، او بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم 07101685 لدى بنك الخليج في الكويت (فرع العديلية).

ثمن النسخة في الكويت: 750 فلسا.




### عنوان المجلة:


مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت، هاتف 4810436 (00965).

بدالة 4846843 (00965) داخلي 4477، 4347، 4296، 8112..

فاكس وهاتف: 4836026 (00965).

# مجلة العلوم الاجتماعية



**فصلية محكمة تعنى في حقول:**
الاقتصاد، السياسة، الاجتماع، علم النفس، الأنثروبولوجيا الاجتماعية، الجغرافيا البشرية والسياسية
**تفهرس ملخصات المجلة في:**
Historical Abstracts and America: History and Life;
International Political Science Abstracts;
Psychological Abstracts; Sociological Abstracts.

ISSN - 0253 - 1097




توجيه جميع المراسلات الى:
مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.
ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت، هاتف 4810436 (00965).
بدالة 4846843 (00965) داخلي 4477، 4347، 4296، 8112..
فاكس وهاتف: 4836026 (00965).

# مجلة العلوم الاجتماعية

## سياسة النشر

مجلة دورية فصلية محكمة تأسست عام 1973، تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت. والمجلة منبر مفتوح لكل الباحثين العرب في تخصصات السياسة، الاقتصاد، الاجتماع، علم النفس، الانثروبولوجيا الاجتماعية، والجغرافية البشرية والسياسية. وتستقبل المجلة الدراسات التي تعالج قضايا حيوية مهمة للمجتمع العلمي فضلا عن المجتمع المثقف، والتي يمكن تعميم فائدتها الفكرية والنظرية فيما يتجاوز دراسة الحالة او العينة الضيقة. لذا ترحب المجلة بالدراسات التي تتفادى التخصصية الضيقة، والرقمية المبالغ فيها والجداول الكثيرة. وتفتح المجلة بابها للدراسات النوعية بأنواعها من دون ان تستثني الدراسات الكمية ذات القيمة والفائدة، وتشجع الدراسات التي تقارن بين اقتصاديات مختلفة او انظمة وسياسات وحقب متفاوتة، وتشجع على التكامل بين مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية التي تختص بها المجلة، كالربط بين الاقتصاد وعلم النفس، او بين السياسة والاجتماع... وهكذا. وبرغم تركيز المجلة على شؤون البلاد العربية والاسلامية، إلا انها تستقبل الدراسات الرصينة عن مجتمعات العالم كافة. ومن الضروري ان تكون الدراسات المنشورة مقنعة في قيمتها العلمية جديدة في موضوعاتها، وذات فائدة للمجتمع الأوسع، كما وتقدم في اطار موضوعي خال من التحيز.

### شروط النشر العامة:

تشترط المجلة أن يكون البحث مباشرا وأن يتضمن ما هو مفيد لفكرته وأن لا يزيد البحث مع المصادر والهوامش والجداول عن 30 صفحة مطبوعة مسافتين كما تشترط ألا يبدأ البحث وعلى الاخص الابحاث التحليلية والنظرية والنوعية Qualitative بصورة تقليدية وفق نمط: مقدمة، فرضيات، اهمية البحث، منهجية البحث، الدراسات السابقة... الخ.

ونشترط ان يقوم الباحث بكتابة «مقدمة واضحة» تعرف ببحثه، وطبيعة الموضوع والاسئلة او الفروض التي يتعامل معها، وتتضمن المقدمة المختصرة منهجية البحث. اما بالنسبة للأدبيات السابقة فلا بد من جعلها مفتاحا مختصرا ضمن المقدمة ويوضح ان كان الباحث يعتمد على هذه النظرية او تلك، هذا الاتجاه او ذاك. وبإمكان الباحث ان يشير الى بعض الدراسات المهمة ضمن سياق النص وفي الهوامش عند الضرورة أما بالنسبة للجداول فيجب ألا تزيد عن ثلاثة جداول للبحث الواحد، ونشجع الباحثين على تضمين ما تعرضه جداولهم من خلال النص عبر الشرح والتعليق والتحليل والمقارنة.

وترحب المجلة بالدراسات النظرية ذات الطابع الشمولي، إن هذه الدراسات يجب ان تغطي بتعمق احد حقول المعرفة من نمط مراجعة للدراسات الصادرة في اللغة الانكليزية او اية لغة اخرى اضافة للعربية عن النزاعات او الاجتماع السياسي او نظرية الخصخصة وممارستها او حالة حقل العلوم السياسية او الاقتصاد او الانثروبولوجيا او الجغرافيا السياسية في البلاد العربية... وهكذا. فهذه دراسات قيمتها في مقدرتها على مراجعة حقل شامل وتوضيحها لنواقص واتجاهات البحث في هذا الحقل وآفاق تطوره في المرحلة القادمة.

اما بالنسبة للأبحاث ذات الطابع العلمي (الامبيريقي) والتي تعبر عن بعض تخصصات العلوم الاجتماعية ومنها علم النفس، فإننا سوف نلتزم بالتقليد المتعارف عليه من حيث: وجود مقدمة مختصرة تحتوي على عرض مشكلة البحث وفروضه واهدافه والدراسات السابقة. ويليها قسم عن المنهج (الطريقة)، والتي يجب ان تحتوي على العينة، ادوات الدراسة، اجراءات البحث. ثم يستكمل البحث باتجاه النتائج، والمناقشة. ندعوكم في هذه الحال لاختصار الجداول، ووضع الجداول الضرورية فقط، وان لا تزيد عن متوسط خمسة ويجب طباعة كل جدول على صفحة مستقلة ووضعه في آخر البحث وتوضيح موقعه في المتن.

إننا بالمحصلة نتطلع لأبحاث تخلو من التكرار الممل والاطناب، ونتطلع لأبحاث تتمتع بلغة مناسبة وبتداخل بين الافكار والفقرات والموضوعات. ونبحث عن ابحاث تقرأ من قبل الاساتذة، فضلا عن الطلبة والمثقفين، وجميع المهتمين بالشأن العام، وهذا يجعلنا في سياستنا الجديدة ننحاز للأبحاث التي تتمتع بقيمة عامة، بالاضافة الى قيمتها العلمية. وتحتفظ المجلة لنفسها بإضفاء نسبة من التحرير على الصيغة النهائية للبحث لتسهيل قراءته، ولكن دون المساس بفكر الباحث وجوهر اسلوبه. (انظر قواعد النشر آخر العدد).

وترحب المجلة بالتعقيب على الابحاث، والتعليق على الدراسات المنشورة فيها. كما تستقبل المجلة تقارير عن المؤتمرات والنشاطات العلمية في مجالات العلوم الاجتماعية. وتستقبل المجلة ايضا مراجعات الكتب الحديثة الخاصة بحقول المجلة الستة. كذلك ترحب بمراجعات كتب لها طابع شمولي، كأن تتم مراجعة لأربعة او خمسة كتب حديثة تعالج نفس الموضوع من جوانب مختلفة. هذا النمط من المراجعة يكتب على شكل مقال فيه تقييم متداخل للكتب موضحا نقاط قوتها، ونقاط ضعفها (انظر قواعد النشر آخر العدد). وعلى المؤلفين والناشرين الذين يسعون لمراجعة كتبهم ارسال نسخة من الكتاب إلى المسؤول عن مراجعات الكتب على عنوان المجلة.

# المحتويات

مجلة العلوم الاجتماعية
صيف 98 ـ مجلد 26 ـ عدد 2

# افتتاحية العدد

## دور العلوم الاجتماعية

**بقلم: شفيق ناظم الغبرا***

تطورت العلوم الاجتماعية العالمية في بوتقة متداخلة تجمع علوماً إنسانية عدة، وذلك لأنها تأخذ الأفراد والمجتمعات والجماعات في كل تعبيراتهم السياسية والاقتصادية والنفسية والاجتماعية والبشرية كأساس للدراسة. ان العلوم الاجتماعية تتطور كل يوم لتساعدنا في تفسير ما يحيط بنا، وترتيبه في الية نظرية تسمح لنا بعد ذلك بالتنبؤ السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي والنفسي.

ولهذا نتساءل عن حالة العلوم الاجتماعية العربية نسبة إلى حالة العلوم الاجتماعية العالمية، ونتساءل عن أفضل الوسائل للوصول بعلومنا الاجتماعية إلى حالة أفضل مما هي عليه الآن؟ ونتساءل عن الكيفية التي نستطيع من خلالها تطوير هذه العلوم وإثراءها. ففي ظل التطورات العديدة التي تعصف بنا، كباحثين وكمفكرين عرب في مجالات العلوم الاجتماعية المختلفة، يبقى الأمر الأهم هو مدى مقدرة هذه العلوم على إنارة الطريق أمام مجتمعاتنا، في مجال التصدي لمواجهة المشكلات التي تعترض طريق التنمية وطريق السياسة والاقتصاد، والفرد والجماعة. فالعلوم الاجتماعية التي نطمح إليها يجب أن تتطور، كما تطورت في مجتمعات أخرى، لكي تخرج من إطار الرتابة والمسايرة وتسير باتجاه تلبية ضرورات الفرد والمجتمع، وضرورات التنمية والمستقبل.

ويمكن القول إنه لا فائدة من علوم لا تقدم شيئاً في السعي لحلول لمشكلاتنا، ولا فائدة من علوم لا تقدم كثيراً في التصدي للتحديات التي يواجهها عالم الحقيقة والممارسة. إن التناقض بين الممارسة والنظرية كان في الماضي، وسيبقى قائماً، ولكننا يجب أن نحاول في توجهاتنا العلمية أن نبني الجسر بين النظرية والممارسة وبين المجرد والمحسوس. ولا خلاف بين المفكرين الاجتماعيين في أن العلوم الاجتماعية مدارس وتيارات، منها من يفسر لنا عالمنا، ومنها من يوضح لنا مشكلاتنا، ومنها من يطرح حلولاً وتوجهات، بل منها من يحذرنا من اتجاهات، ومنها من يثير أسئلة بأكثر مما يقدم أجوبة، ولكن علينا أن نبحث عن ذلك الطريق الذي يدخلنا إلى عالم النقد والتقييم وإلى عالم التساؤل والتفسير.

---

* رئيس التحرير وأستاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت.

بمعنى آخر، إننا في أمس الحاجة إلى علوم اجتماعية تقول لنا إن حالنا ليس كما يجب أن يكون. بل نحن بحاجة لعلوم تقيّم وتنتقد أوضاعنا، لا بحدة التأثر أو بعنفوان الشاب، بل بتفحص العالم وبهدوء المفكر وبنصح الصديق. لهذا، فعندما ندعو الباحثين للدخول بعلومنا إلى حيز النقد فنحن لا نرجو من ذلك إحباط تيار أو التشكيك باقتصاد، بقدر ما نسعى إلى حيز الحياد والتنمية التي نحن في أمس الحاجة إليها. إن مجلة العلوم الاجتماعية، بكل فريقها العامل، تبحث عن مزيد من المساهمة الإيجابية للباحثين، إذ نبحث وإياهم عن ما يساعدنا في تطوير الطريق الذي بدأنا بخطه، والذي لن يرى النور إلا بجهودهم.

## هـــذا العـــدد

وفي هذا العدد نحاول أن نضع شيئاً ينسجم والقيمة التي اعتاد عليها قارئ المجلة. لهذا نبدأ العدد بمقابلة فكرية مع المجتهد السيد محمد حسين فضل الله. ففي هذه المقابلة سوف نتعرض لطريقة السيد في التفكير، وسوف يلتقي بعضنا معه في نقاط مفصلية، ولكن سوف يختلف بعضنا مع آرائه في نقاط أخرى، إنما الأهم أن المقابلة توضح مدرسة في التفكير، وتوضح أن السيد يتمتع بالكثير من المرونة الفكرية التي تسمح أساساً بالحوار بينه وبين الآخر. إن قراءة المقابلة بإمعان فيها الكثير من الفائدة والقيمة.

أما عن أبحاث العدد فنستهلها ببحث خاص في شؤون الاقتصاد، مع دراسة إقبال الرحماني من قسم الاقتصاد في جامعة الكويت عن «الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الحديث: قراءة نقدية». ففي دراسة الرحماني القيِّمة محاولة لمناقشة منظومة القيم العلمية والفلسفية التي تطورت في القرون الثلاثة الماضية، والتي لا تزال تؤثر في منهج الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الحديث. وتؤكد الرحماني أنه وبينما وقع الكثير من التغير نتيجة الظروف العالمية ونتيجة تعبيراتها الاقتصادية، فإن المنهج الاقتصادي الكلاسيكي الحديث بشقيه الجزئي والكلي لا يزال يستند إلى فرضيات غير واقعية، تعكس مرحلة سابقة، وعلى الأخص تجاه الدول النامية. إن هذه الدراسة تشكل دعوة لتطوير منهج التفكير الاقتصادي الكلاسيكي الذي كان مفيداً للمرحلة التاريخية السابقة، ولكن الدراسة ليست بالتأكيد محاولة للحكم بفشل هذه النظريات في مجال التحليل الجزئي.

أما بحثنا الثاني فهو على درجة عالية من الأهمية بعنوان «التفاؤل وصحة الجسم: دراسة عاملية»، كتبه أحمد عبدالخالق من قسم علم النفس في جامعة الكويت. إن أهمية هذا البحث مرتبطة أساساً بالعلاقة التي نشعر بها جميعاً، من دون أن نعرف مصدرها العلمي، ألا وهي العلاقة التي تربط بين تفاؤل الفرد وحالته الصحية. ويعرِّف الباحث التفاؤل بأنه نظرة استبشار نحو المستقبل ونحو النجاح ونحو الخير. إن الباحث يستنتج، بناء على دراسة عينة من الكويت، بوجود علاقة قوية بين التفاؤل، من جهة، وبين تمتع الفرد بالصحة الجيدة، من جهة أخرى، ويجد الباحث أيضا علاقة قوية بين تشاؤم الفرد وإمكانية تعرضه للمرض والتوعك الصحي.

أما البحث الثالث فهو عن أمر هام ويزداد أهمية: «النظام الاتحادي (الفيدرالي): الأدبيات والمفاهيم». إن هذه الدراسة التي كتبها عبدالله جمعة الحاج من قسم العلوم السياسية في جامعة الإمارات، هي مراجعة للأدبيات العلمية والدراسات التي عالجت موضوع الاتحادية (الفيدرالية). إن قيمة الدراسة مرتبطة بتحول الاتحادية إلى أساس هام للعديد من الأنظمة في العالم. بل هناك الكثير من التوقعات بأن النظام الاتحادي سيكون النظام الأكثر انتشاراً في العالم في القرن المقبل. إن السؤال الأساسي في الاتحادية: كيف يمكن الحفاظ على التئام مناطق ذات مكونات بشرية وقومية وإنسانية مختلفة في بوتقة سياسية فعالة، مع الحفاظ على مصالح كل الفئات والجماعات في الوقت نفسه؟

وفي البحث الرابع نعود إلى شؤون الاقتصاد بدراسة قيمه كتبها حمد بن سليمان البازعي من قسم الاقتصاد في جامعة الملك سعود عن «سوق الأسهم السعودي والسياسة النقدية». وفي هذه الدراسة يحاول البازعي دراسة مدى كفاءة سوق الأسهم السعودي بالنسبة للسياسة الاقتصادية، وبخاصة في إطار دور القطاع الخاص. إن هذه الدراسة تساهم في إلقاء الضوء على سوق ناشئ والتعرف إلى مدى كفاءته، كما أنها تمثل محاولة باتجاه تمكين صانعي السياسة من توجيه الاستثمارات إلى القطاع الخاص السعودي.

ويتعامل بحثنا الخامس مع الاقتصاد أيضاً من خلال دراسة عن «الواردات النفطية لدول الاتحاد الأوروبي»، فالنفط وأسواقه واحتياجات دول العالم لمادته سوف تبقى معنا لعقود مقبلة. ووفق كل من ممدوح الكسواني وأحمد صلاح، وكلاهما من قسم الاقتصاد في جامعة الملك سعود، يسعى هذا البحث القيّم إلى التعرف إلي خصائص السوق النفطية العالمية وتطورها، وذلك من خلال تحليل العرض والطلب، مع التركيز على دول الاتحاد الأوروبي.

أما بالنسبة لمناقشة العدد فهي للمفكر العربي والأستاذ في جامعة السوربون برهان غليون وعنوانها «الدولة العربية الحديثة وأسباب غياب التكون التاريخي للأمة». في هذه المناقشة القيّمة يقدم غليون أطروحة في غاية الأهمية عن الدولة العربية بتنوعاتها وشكل تنظيمها وتاريخها. كما يتعامل مع ردود الفعل السياسية عليها. ولكنه يطرح تصوراً في غاية الأهمية لكيفية تطوير هذه الدولة وتطوير آلياتها وديموقراطيتها، إنطلاقاً من الممارسة والاعتراف بالآخر وتنمية القيم في آن. إن مناقشة غليون تتطلب من القارئ أن يقرأها بهدوء وبإمعان حتى لو وجد فيها ما يختلف فيه مع الكاتب. ففي الجدل الفكري نستخلص الأفضل من كل أطروحة، وفي الجدل الفكري يقع التغير من خلال تلاقي، وفي الوقت نفسه تصارع الآراء.

نأمل أن يكون هذا العدد عند حسن ظن القارئ والباحث، ونأمل أن تكون المجلة قد نجحت في الاعتناء بالأبحاث القيّمة التي قدمها لنا الباحثون.. وننوه بأننا في هذا العدد نقدم للقارئ مجموعة قيّمة من مراجعات الكتب الحديثة، وهذا باب نحرص على إبقائه ضمن أبواب المجلة الثابتة.

# الدين والمجتمع والسياسة في عالم متبدل
# مقابلة مع العلامة السيد محمد حسين فضل الله

حاوره: محمود حيدر *
علي بحسون **

هذا الحوار مع الفقيه الاسلامي العلامة محمد حسين فضل الله يطرح الاشكاليات الراهنة ليصل الى قضايا أكثر حساسية وتحرجاً. وقد خاض العلامة فضل الله في هذه المجالات برؤية المجتهد الداعي لحوار «لامقدسات فيه» على حد تعبيره. ولد السيد محمد حسين فضل الله في النجف الأشرف في 19 شعبان 1354 هجرية الموافق لسنة 1935 ميلادية، والده المغفور له آية الله السيد عبدالرؤوف فضل الله، نشأ سماحته في النجف الأشرف ودرس فيها على يد والده والسيد أبوالقاسم الخوئي والسيد محمد محسن الحكيم وغيرهم من علماء النجف. شارك في تأسيس الحركة الاسلامية في العراق كما وشارك مع مجموعة من العلماء في الاشراف على مجلة الأضواء التي كانت تصدرها جماعة العلماء في النجف. هاجر من النجف الى لبنان في سنة 1387 هجرية وسكن في محلة النبعة ـ من ضواحي بيروت ـ وقام بتأسيس مشاريع خيرية واجتماعية وثقافية.. وكان من بين تلك المؤسسات «المعهد الشرعي الاسلامي» وهو الحوزة الدينية التي تخرج منها العديد من علماء لبنان من المسلمين الشيعة. بعد اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية 1975م اضطر الى الانتقال الى الضاحية الجنوبية لبيروت وواصل نشاطه الديني والثقافي والسياسي، ووقف مع الثورة الاسلامية في ايران وانفتح على الحركات الاسلامية في العالم العربي، وكان أن تعرض لعدة محاولات اغتيال كان آخرها وأكثرها دموية تفجير سيارة مفخخة قرب منزله. لسماحته عشرات المؤلفات الاسلامية الفكرية والشعرية والسياسية من أبرزها: قضايا على ضوء الاسلام ـ الحوار في القرآن ـ الاسلام ومنطق القوة ـ تأملات

---

(*) صحافي ومحلل في الشؤون العربية والدولية من لبنان
(**) مثقف وناشر من لبنان.

اسلامية حول المرأة - الحركة الاسلامية هموم وقضايا - في آفاق الحوار الاسلامي المسيحي - فقه الحياة - خطاب الاسلاميين والمستقبل، وهذا نص المقابلة التي أجرتها المجلة:

**■ من الطبيعي ان نبتدئ بسؤال يتعلق بالانسان والقيم في نهاية القرن، ولا سيما ان هناك نظريات تحدثت عن «الانسان الأخير» و«نهاية التاريخ» ما علاقة القيم بالانسان؟**

عندما نريد فهم الانسان في عملية نموه الانساني الذي يتضمن في داخله عقلانية عقله وحركة العاطفة التي تحكم سلوكه، فإننا نتصور أنه لا يمكن أن يعيش بعيداً عما يمثله مفهوم القيمة. ان القيمة ليست شيئاً معلقاً في الهواء. بل هي شيء يعيش في تمثل الانسان لنفسه وللكون من حوله، وللناس في الحياة، القيمة هي كيف تتعامل مع نفسك بحيث تشعر بالطمأنينة في تعاملك معها وكيف تتعامل مع ربك لتشعر بالإيمان من خلال ذاتك. وهكذا كيف تتعامل مع الناس سلباً وإيجاباً. كيف ستتعامل مع الحياة. إن هذه المفردات تعني أن هناك شيئاً في داخل إنسانيتك، يحكمك حتى وأنت تتحرك نحو الجريمة. فالجريمة تنطلق من قيمة سلبية، لدى من يمارسها وقيمة ايجابية لدى الآخرين الممتنعين عنها. وهكذا في كل المجالات. أن يعيش الانسان بدون قيم معناه أن لا يعيش أبداً، لأن مسألة الفوضى هي من المسائل التي لا تدمر الانسان حتى الفوضى في حركة الانسان، تخضع لنظام في داخله يحرك طريقته بهذا الشكل المتنافر. كما نلاحظ عندما نواجه العواصف والفيضانات والزلازل والبراكين، فإنه قد يُخيّل إلينا في السطح أنها تمثل فوضى القوانين التي تحكم الفضاء أو الأرض أو ما أشبه ذلك، ولكنها في الواقع تنطلق من خلال قانون يعطي العاصفة مداها وطبيعتها ويعطي البراكين والفيضانات مداها وطبيعتها، من خلال أنه شيء يخدم الحياة وان كان على حساب شيء آخر.

**■ اذن في كل شيء نجد قيمة واضحة سلبية وأخرى ايجابية ولكن ألا يوجد فراغ في القيم في عصرنا هذا؟ أليست حالة الفساد نتاج فراغ في القيم؟**

على ضوء هذا نحن لا نستطيع أن نقول أن هناك فراغاً، لأن أي قيمة من هذه القيم التي يُخيّل إلينا انها ماتت وانها جعلت الانسان يتحرك في الفراغ هي قيمة موجودة في التاريخ وفي الحركة الانسانية. ليس هناك أي جديد؛ قد تكون المسألة أن موقعاً ما قد ينتقل من قيمة إيجابية إلى قيمة سلبية. ولكننا عندما ندرس خط القيمة هنا، وخط القيمة هناك، فإننا نراهما تاريخيتين وإن كان الشكل يتنوع.

**■ اذن كيف نفهم القيم في الاسلام وكيف يمكن للاسلام مساعدتنا في مهمة تنمية القيم الايجابية التي تتحدث عنها؟**

ان الاسلام جاء من خلال مجموعة قيم تحكم كل خطوطه العقيدية وكل خطوطه الشرعية

والمنهجية، وما إلى ذلك. ونحن نتصور أن الاسلام قادر على أن يكون بديلاً عما استحدثه الانسان من قيم وأن يدخل في حوار مع الذين يؤكدون القيمة في اتجاه آخر، كما فيما يتعارف عليه الناس من الحرية الفردية التي تجعل الانسان خاضعاً لمفهوم «تكثيف السعادة» من خلال ما يلبي متطلباته وحاجاته بشكل مطلق. إن الاسلام يطرح المسألة من خلال دراسة من هو الانسان، من هو بالفعل وما موقعه في الكون؟، وما موقعه من الله؟: هل هو مجرد شيء، هل هو مجرد ذرة ضائعة في الفراغ تعيش في داخل ذاتها وتتحرك من خلال ذاتها، أو هو شيء موجود يتكامل مع بقية الموجودات الأخرى ويخضع لنظام ولقوة قاهرة خانقة... وما إلى ذلك. اننا عندما نريد أن ندرس مدى حرية الانسان فإننا لا بد أن ندرسها من خلال معرفة ما هو معنى الانسان وما هو موقعه في الكون. فالاسلام يرى أن الانسان يُمثل وجوداً حياً عاقلاً فاعلاً، يتحمل مسؤولية الحياة ليتكامل مع كل مفردات الحياة الأخرى. انه ظاهرة حية تتكامل مع الظواهر النامية ومع الظواهر الجامدة والمتحركة التي يمكن أن تحكم الكون. وعلى ضوء هذا، فإننا من خلال إسلامنا يمكن أن نطرح القيم الاسلامية التي تمنح الانسان حركته وفاعليته في مواجهة القيم السلبية. واذا كنا نريد أن نرى الواقع، فإننا نجد أن هناك عناوين عدة للقيم الكبرى في الاسلام وفي العالم وفي كل الحضارات. العنوان الأهم في الاسلام هو عنوان الحرية، فالانسان في المفهوم الاسلامي هو عبدٌ لله الواحد وحرٌ أمام العالم، فالله لم يجعل للإنسان رباً في داخل هذا العالم من هذا العالم، بل كان هو وحده الرب والإله. أما مفهوم العبودية، عبودية الانسان لله، فهو مفهوم يحفظ ويصون حريته، لأن مسألة علاقته بالله إنما هي علاقة المخلوق بالخالق، ولذلك، فإن ارتباطه بالله وحاجته إلى الله، منطلقة من طبيعة وجوده الفعال، من كائن يملأ نفسه لا من طبيعة كائن يسحق نفسه، لأنه عندما يحس بالضعف فإنه يرجع إلى خالقه ليستمد منه القوة. كما يرجع الإنسان إلى العناصر، عناصر القوة الموجودة في ذاتها. فالإنسان حرٌ أمام الكون كله، وهو عبدٌ لله وحده، وعبوديته لله تتمثل في سلوكه من حيث كونه ممتثلاً لأوامر الله ونواهيه ومنسجماً مع مسؤوليته في الكون.

**■ اذن ترى ان الحرية جوهر الاسلام لانها أعطت الانسان الحق بأن يكون حرا أمام الكون كله؟ أرجو ان توضح هذا.**

هناك حرية في موقع الانسان في الكون فأنا إنسان كالانسان الآخر. وليست للانسان الآخر عليّ أية سلطة تقيد إنسانيتي وتستعبد إنسانيتي خارج نطاق علاقتي بالله. وهناك جانب الحرية في حركتي فأنا انسان مختار ولست مجبراً. لقد خلق الله الانسان وجعل له حرية أن يختار دينه من وحي ذاته، أراد له أن يختار الدين ولكنه قال له «وقل الحق من ربك فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر»، «لا إكراه في الدين قد تبيّن الرشد من الغي». فأنا حرٌ أمام العالم وحرٌ فيما أختاره فكراً وما أختاره عملاً وموقعاً. أما حركة الحرية فانها تخضع لنظام يحمي انسانيتي في هذا الكون.

**■ الآن هناك مرحلة انتقالية يعيشها العالم وهناك صراع محموم بين قواه، أين موقع الاسلام السياسي من القيم ومن الانسان؟**

إننا نعرف أن أي نظام ثقافي أو اجتماعي أو سياسي لا يملك أن يتجذر في الكون في دائرته الفقهية والقانونية، لا بد أن يتجذر في الانسان، لأن أي نظام أو أي فكر لا بد له أن يتأنس ليكون حياً في الواقع. وعلى ضوء ذلك فمن الطبيعي أن يبحث عن الوسائل وعن الآليات التي تحول هذا النظام إلى واقع. ولذلك كنا نقول لا يمكن أن يكون هناك اسلام يؤكد حرية الانسان ويؤكد العدالة – من حيث أن العدل هو قاعدة الرسالات – من دون أن تكون هناك حركة في السياسة وحركة في صنع الواقع، وبالتالي حركة في صنع مؤسسة النظام الكلي الذي يسمى الدولة تؤكد على هذه الحرية والعدالة. إن حديثنا في الجانب المتعلق بما يسمى الاسلام السياسي لا ينطلق من طموحات سياسية تحاول أن تُطلق الشعارات في الهواء الطلق، بل انه ينطلق من حقيقة أن الخط الفكري الذي يمثله الاسلام وفلسفته العقيدية. يجب ان يظهر طبيعة الدين المدني في الجانب القانوني من حياة الانسان. أما الآليات التي يحقق فيها الفكر الاسلامي وجوده فهي آليات عمل سياسية، إذ لا يمكن أن نحقق العدالة بدون سياسة كما لا يمكن أن نحقق عدالة بدون حكم وبدون قانون وشريعة، لذلك قلنا دائماً ان الالتزام بالاسلام لا يقتصر على المقاصد، بل نحاول أن نخطط لهذه المقاصد بخطوطها التفصيلية في واقع الانسان، ونسعى أيضاً لتأطيرها في وضع سياسي واجتماعي وقانوني يحققها.

**■ لو تحدثنا الآن عن الاستراتيجيات العامة لتحويل المقاصد إلى عمل، فهناك من يدعو للمواجهة والفرض حتى بالقوة وهناك من يدعو للحوار. أين يقف السيد فضل الله؟**

من الطبيعي كاسلامي أن أكون محاوراً، أن أحاور كل الناس، وقد طرحت أكثر من مرة شعار «لا مقدسات في الحوار». أنت تفكر والآخر يفكر، ولا يمكن أن تحل مشكلة هذا الفكر الذي يختلف مع فكر آخر إلا بالحوار. إن الله حاور إبليس. وعلى ضوء هذا فإنني لا أستطيع أن أفرض إسلامي على الناس الآخرين. كما ان الناس الآخرين، حتى لو ملكوا القوة، لا يستطيعون أن يفرضوا فكرهم عليّ لأن القوة لا يمكن أن تقهر عقلاً. قد تقهر الجسد ولكنها لا تقهر العقل ولا تصادر الفكر أو تلغيه. ومن هنا فإننا نعتبر أنك اذا كنت واثقاً بفكرك وبقناعاتك، فإن عليك أن تمتلك شجاعة الحوار مع الآخر.

**■ هناك واقع موجود، هناك أزمة اعتراف سواء من جانبنا تجاه الآخر أو من الآخر في اتجاهنا، كيف ستجري عمليات الاعتراف المتبادل؟**

هناك فرق بين أن أعترف بك، بأن أعترف بأنك تملك الحقيقة، وبأن فكرك هو الشرعية الثقافية أو السياسية، وبين أن أعترف بك كإنسان، أو كخط، أو كحضارة تملك فكراً. إن الذين ينكرون الآخر، ينكرون الله. ولذا لا بد أن نعترف بالآخر، أن نعترف بوجوده بأنه يملك فكراً يُمثل وجهة نظره التي قد تلتقي مع وجهة نظرنا وقد تختلف.

**■ في ظل آليات السيطرة بعد الحرب الباردة، حيث تنتصب المواقف وعوامل القوة في الزوايا الحادة، هل يمكن أن تقوم سوية حوارية بين الحضارات المختلفة، وهل يمكن أن ينهض نظام دولي متوازن في ظل فوضى الهيمنة على مواقع النفوذ، وتالياً في ظل أحادية القرار الذي يحكم العالم؟**

هناك فرق في الحوار بين سلطة وبين شعب مقهور أو بين مفكرين لا يملكون أي موقع للقوة، وبين حوار ينطلق على أساس المجتمعات.

إننا عندما نطلق على الهيمنة الأميركية مصطلح «الاستكبار الأميركي»، لا يعني هذا أن الشعب الأميركي هو المقصود ولا يعني أن المثقفين الأميركيين يملكون مراكز سيطرة تصادر الآخر وتلغي الآخر. هناك العديد من المفكرين في داخل الحضارات الأخرى، وفي داخل مواقع القوة، يتحركون بالفكر في دائرته الثقافية تماماً كما تتحرك أنت. ولذلك فإننا نتصور أن هناك فرصة كبيرة للدخول في حوار الحضارات حتى لو كانت هناك حضارة تملك قوة قاهرة في دائرتها السياسية. ذلك أنها تختزن في داخلها شعباً يتحرك كما يتحرك بقية عباد الله. وإني أتصور أن حوار الشعوب الذي يتمثل في حوار مثقفيها وعلمائها وسياسييها الذين يحملون الفكر السياسي يمكن أن يغير الواقع لدى هذا الشعب أو ذاك الشعب، فالقضية ليست ميؤساً منها.

**■ هناك زمنان متجاوران في آليات تطور العالم الآن. آلية زمن هادئ، وهو الذي تتحدثون عنه، إذ أن الحوار لا يمكن أن يكون إلا ضمن فسحات هادئة يسير الزمن فيها بخطى بطيئة مستقرة وبهذا المعنى يمكن أن يتم الحوار. وهناك زمن آخر هو الزمن السياسي والأمني والاقتصادي الذي يتوثب بصورة هائلة السرعة ويحكمه منطق القوة. كيف ترون المفهوم الاسلامي لمنطق القوة؟ ماذا لو أجريتم تطبيقاً عملياً راهناً على النظرية التي تضمنها كتابكم «الاسلام ومنطق القوة»؟**

أنا أعمل على أساس أن أبدأ بتجميع عناصر القوة عندي، لأن اختلال القواعد بيني وبين الآخر، الذي يملك القوة، في موازين القوى المادية، لا يعني أنني أفتقد كل عنصر للقوة. كما لا يعني أنه يفتقد عناصر الضعف. فهناك معادلة أكررها دائماً: «إن القوي يختزن في داخله نقطة ضعف، وأن الضعيف يختزن في داخله نقطة قوة، وان علينا أن نحارب القوي في نقاط ضعفه لا في نقاط قوته. أي أن نحاربه، خلافاً لما نفعل الآن، في نقاط قوته بنقاط ضعفه. لذلك نحن نقول في هذا المجال إننا عندما ندرس المسألة من ناحية الزمن السياسي، ومن الناحية التاريخية، فلن نبلغ اليأس. هناك آية تقول: «وتلك الأيام نداولها بين الناس». وهناك سنن الله في التاريخ تعطينا الفكرة بأنه ليست هناك قوة خالدة. كما ليس هناك ضعف خالد. عندما ندرس الواقع السياسي وعندما نقرأ الزمن السياسي الراهن سوف نجد الكثير من عوامل القوة الموجودة لدينا في إطار مواقع القوى العالمية. انني أسأل: كيف كانت أميركا في الأربعينات؟ كانت بريطانيا سيدة البحار بينما كانت أميركا لا تملك شيئاً

في العالم. أما الآن فيبدو السؤال معكوساً: أين أصبحت بريطانيا وأين أصبحت أميركا؟ لذلك عندما ندرس المسألة بالنسبة إلى اليهود والعرب: أين كان اليهود في الثلاثينات والاربعينات وأين كان العرب؟ وهكذا، فإن فقه السنن التاريخية التي أودعها الله في الكون، وادراك حركة الزمن السياسي في تقدمه وتطوره وتراجعه وتقدمه، سوف يمكنك من أن تفكر بأنك قد تكون قوياً ولو بعد عشرين سنة. ان مشكلة الذين يستغرقون في القوة في هذا النوع من همجية القوة. والذين يستغرقون في الضعف في هذا الانسحاق أمام الضعف، أنهم يغرقون في اللحظة الحاضرة والتي قد تكون لحظة تراجع وانهزام. نحن نعرف ان الحاضر اذا حاصرك الآن فليس من الضروري أن يحاصرك المستقبل، وأن هناك فرصاً جديدة وظروفاً جديدة ومعادلة وقوة جديدة وضعفاً جديداً.

**■ ان ما نقوله يذكرنا بما كان يطرحه المفكر الماركسي الايطالي أنطونيو غرامشي حين كان يزاوج بين تشاؤم العقل وتفاؤل الإرادة.. كما لو انكم تؤسسون للتفاؤل التاريخي عند الضعيف لكي يستطيع أن ينهض يوماً ما بقوته. ما تعليقك؟**

أولاً أحب، ولو على مستوى الهامش، أن أعلق على كلمة تشاؤم العقل وتفاؤل الإرادة. أنا لا أتصور أن العقل يتشاءم لأن عقلانية العقل تتحرك دائماً مع الأشياء في إطار الإمكان. وقضية الإمكان هي قضية قد تصل إلى مستوى المطلق في المحدود، وهذا هو الذي عبّر عنه إبن سينا بقوله: «كلما قُرع سَمْعُكَ فذّره في بقعة الإمكان».. ولذلك فإننا نعتقد أن كل حركة الاكتشاف العلمي والسعي نحو البحث عن أسرار الوجود إنما ينطلق من واقعية العقل.. فالعلماء، كلهم، عندما يواجهون الظاهرة أو عندما يواجهون المشكلة التي تقف أمامهم ينطلقون من خلال منطق العقل أن هناك حلاً للمشكلة لا بد أن يبحثوا عنه، وأن هناك سراً في الكون لا بد أن يصلوا إليه. لذلك ربما يتشاءم بعض العقل في لحظة معينة، أي عندما يدرس القضية في إطار الظروف المحدودة التي نعيشها الآن. وهذا ليس عقلاً، هذا مجرد حركة في الحس. لذلك فإن الضعفاء عندما ينفتحون بأحلامهم على المستقبل لا ينفتحون من خلال تفاؤل إرادة تتحرك من خلال التمنيات، بل من خلال عقلانية تؤكدها الآية الكريمة: «وتلك الأيام نداولها بين الناس».

**■ ألا ترون أن انهيار نظام القيم في العالم أنتج ظاهرة فريدة ولافتة في آن، وهي ان الغرب والشرق، أو الشمال والجنوب قد أصبحا متساويين في القلق على المستقبل والخشية من المجهول؟ صحيح ان للشرق أزماته المعروفة تاريخياً، إلا أن الغرب الآن يعيش زمناً انتقالياً يفقد معه معايير الأمان على اختلافها، ولا سيما منها البنية القيمية والثقافية. ماذا تقولون؟**

أعتقد أن وجود أسئلة متشابهة هنا أو هناك لا يعني أنه يمكن أن يساوي بين أسئلة الغرب وأسئلة الشرق، لأن الأسئلة التي يقوم بها العالم المتخلف و العالم المستضعف قد اجتازها العالم المتقدم وأجاب عنها. أما أسئلته فهي أسئلة حركة النهضة التي يعيشها في

تطوراتها، وفي الآفاق الجديدة التي يمكن أن تنفتح عليها. ولذلك فإن العالم الصناعي يمضي في عملية اضطهاد العالم الثالث من خلال الاجابات التي حصل عليها والتي تؤهله لأن يبقى في عملية قهر وقمع للعالم الثالث. ان العالم الثالث لا يستطيع أن يدخل بقيمه بشكل فاعل على العالم المتقدم، وذلك بسبب حواجز القوة التي يفرضها العالم المتقدم على العالم المستضعف. ولكن ليس معنى ذلك أن ننكر أن يكون هناك تشابه في القلق من خلال التشابه في الحاجة إلى الجواب، إلا أنه يمكننا، بطريقة أو بأخرى، أن ندخل من خلال الثغرات المفتوحة في العالم المتقدم لنطلق قيمة هنا وقيمة هناك، ولنثير جواباً عن سؤال هنا وجواباً عن سؤال هناك، مما قد يحتاجه العالم المتقدم. ولعلنا نلاحظ في التجربة الآن أن حركة الاسلام التي تنطلق بشكل فردي أو بشكل جماعي محدود، في الجمعيات الثقافية والدينية في أوروبا وفي أميركا، استطاعت أن تزيل الكثير من الحواجز في عقل بعض الأوروبيين والأميركيين ليدخل الاسلام في داخلها. إن نجاح الاسلام ولو كان بصورة غير منظمة في اختراق عقل شخصية غربية فكرية أو اختراق مجموعة من الأميركيين أو الأوروبيين أو ما إلى ذلك، يعني أن من الممكن جداً للذين يعيشون الاستضعاف من خلال موازين القوى أن يخترقوا بعض مواقع هذا العالم المتقدم. ليست هناك غرف مقفلة وليس العالم المتقدم غرفة مقفلة الأبواب والنوافذ على العالم المستضعف مثلما ان العالم المستضعف ليس صحراء مفتوحة على العالم المتقدم.

**■ يقول البعض انه بعد انهيار نظام القطبين، صار العالم مفتوحاً على بعضه بحيث أن احتمال التقاء العالم الثالث التقاءً ايجابياً بالغرب بات فرصة قائمة وواقعية. ما هو رأيكم؟**

أنا أختلف مع هذا الطرح، أولاً، هناك عدد من المفكرين المحدثين، ممن طرحوا سقوط الأيديولوجيات وصدام الحضارات، يتحدثون عن أن الخطر الجديد على الغرب هو مسألة هذا النوع من أنواع التكامل بين الصين وبين العالم الاسلامي الذي يمكن أن يشكل خطراً على الواقع الغربي وعلى القيم الغربية. المسألة لم تصل إلى المستوى الذي يجعل الغرب يتقارب مع العالم الاسلامي، وبالعكس، بشكل يمكن أن يؤدي إلى التقاء إيجابي يؤدي إلى نوع من التكامل السلمي. هذا من جهة ومن جهة ثانية، فإنني أتصور أن السقوط الحالي من القوة في العالم لم يسقط الصراع إلاّ في المسألة السياسية. أما في المسألة الاقتصادية فالصراع قائم على أشده. فإن كانت هناك حرب باردة عسكرية في الماضي فاليوم هناك حرب حارة اقتصادية. إننا عندما ندرس هذا النوع من الصراع الذي بدأ يطل برأسه على الواقع الاقتصادي في العالم، ولا سيما بين أوروبا وأميركا واليابان وبين الغرب من جهة والدول الآسيوية وغيرها من جهة أخرى، وإن كان يمثل حالة جنينية طفولية هنا، وحالة مشابهة هناك، يتبين لنا أن العالم لم يلق سلاحه. لذلك فإن المسألة تبقى في نطاق هذا النوع من الصراع الحاد. إن العالم الثالث خرج من دائرة السيطرة السياسية والعسكرية للغرب، ولكنه دخل في مقام السيطرة الاقتصادية المباشرة، وربما الثقافية في بعض من مواقعها.

**■ لو أردنا أن ننهي هذا المحور من الكلام، كيف تتصورون الاشارات العامة للمستقبل العالمي؟**

إنني أتصور أن العالم سوف يبقى في هذا النوع من الاهتزاز، ولا أقول الفوضى، ولكن قد تتبدل المواقع لأن أسلوب صراع القوى في استغلالها للضعيف، إنما هو أمر تاريخي. وأعتقد ان الاسلام كان دقيقاً جداً عندما رفض أن يتحدث عن مسألة العمال والفلاحين وصراع الطبقات وتحدث عن «استكبار» و«استضعاف». إن كلمة «استكبار» تمثل كل مواقع القوى في العالم، سواء كانت القوى اقتصادية أو سياسية أو عسكرية، تقابلها كلمة «استضعاف» التي تمثل كل عناصر الضعف في العالم أياً كان موقعهم. لذلك فإنني أعتقد ان مسألة هذا النوع مما عبر عنه القرآن (ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض) هو الصراع الانساني الذي يحمي توازن العقل، لأنه لم يحدث في أي مرحلة تاريخية أن سقط التوازن. كانت المواقع تتبدل و«تلك الأيام نداولها بين الناس»، ولكن قضية الصراع هي قضية الحياة لأنها هي التي تحفظ التوازن في هذا النوع من توازن القوى، تماماً كما هي قوانين الطبيعة.

**■ ولو بمزيد من هدر الدماء البشرية!...**

إن مسألة الدماء هنا مسألة تفاصيل.

**■ كما لو أنكم تقولون أن لعبة السلطة هي لعبة مفتوحة على اللامتناهي!**

إن مشكلة السلطة هي مشكلة النزعة الذاتية المختنقة في الذات. فيتصور الانسان نفسه رباً بحجم معين، بحيث يشعر الحاكم أن دوره بالنسبة إلى المحكومين هو دور السيد بالنسبة لعبيده. وقد يتحدثون عن الحرية وأن الناس كلهم أحرار، ولكن طبيعة موقع السلطة تجعل الانسان يستغرق فيما يملكه من قوة – قد يأخذها من الآخرين – وينظر إلى الآخرين بنظرة فوقية مستعلية، يفكر أن عقله هو العقل وأن الآخرين لا عقل لهم، وأن خطه هو الخط القويم والآخرون منحرفون. وهذا ما نلاحظه في أكثر من مواقع العالم الثالث الذي يستعلي فيه الحاكم على الناس.

لقد حدد القرآن الكريم في هذه المجالات نوعية الأشخاص الذين يملكون معنى القيمة التي تنفتح من خلالها أبواب الآخرة على الله. «تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علواً في الأرض ولا فساداً والعاقبة للمتقين». عندما تحدث القرآن الكريم عن هؤلاء الطواغيت تحدث عن فرعون أنه كان عالياً، استعلى، وهكذا تحدث عن بعض الناس الذين كانوا في المواقع الشعبية ثم أصبحوا في المواقع المتقدمة «ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا ويشهد الله على ما في قلبه وهو ألد الخصام»... لهذا فإن المشكلة هي مشكلة ذهنية الحاكم، والمشكلة في الناس الذين يختزنون في داخلهم معنى العبودية للحاكم.

وربما صحَّ ما يقوله أحد المفكرين من أن هناك شعوباً تحمل في داخلها قابلية الاستعمار. لهذا فإن المسألة في عمقها لا تدعو إلى اليأس. إننا نتصور أن مزيداً من المخاض الثقافي والاجتماعي والسياسي والصراعات التاريخية الحادة يمكن أن تخدم التفاؤل بالمستقبل. كما أتصور أن أوروبا مرّت بالمرحلة التي نمر فيها الآن، وهي مرحلة الحاكم الذي يحكم على أساس أنه شبه آله، ويعتبر حكمه حكماً إلهياً. لكن مجتمعات أوروبا، والغرب عموماً، شهدت حروباً دامية قبل أن تنتقل إلى ما هي عليه الآن من ديموقراطية وتعايش.

**■ المشكلة عندنا أننا لانزال نعيش حالة فصام تاريخي بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي الحاكم. ألا ترون أن الحل يقوم بإجراء مصالحة بين المجتمعين تؤسس للنهوض الوطني العام، وتتجاوز حال التأخر؟**

لكي تقع المصالحة لا بد لها من روح تعيش معنى الصلح. عملية الصلح تكون أساساً في الالتقاء مع الآخر في وسط الطريق. ولكن عملية الصلح في مجتمعاتنا هي غير ذلك. ولهذا، فإن ما نتحدث فيه عن المصالحة مع الحكام أو مع الأنظمة حتى الآن استسلام العنصر الممانع للعنصر الآخر الذي يفرض رأيه. إن مسألة الصلح عندما تكون حالة اختيار لا بد فيها من توافق الإرادة. أما ما يُطرح حتى الآن فهو عملية الغاء الآخر الطرف الأقوى يحاول دائماً أن يوحي اليك بأنك يمكن أن تثير مشكلة، وبأن حركتك يمكن أن تخل بالنظام، يمكن أن توجد فوضى.. وما إلى ذلك. ومن الطريف جداً أن أغلب هؤلاء الذين يحكمون العالم الثالث وصلوا إلى الحكم من خلال انقلابات وثورات، ومعارضة وفوضى، بحيث كانوا يعتبرون أنفسهم، وهم يواجهون الحكم السابق، أنهم يعملون من أجل إصلاح الواقع. ولكن ما ان ارتفعوا إلى مواقع الحكم حتى أصبحوا يرون أن أية حركة إنما تفسد النظام وتؤدي بالواقع إلى مشاكل. أعتقد أن هذا الحل هو تزوير للصراع.

إن عملية ما يُسمى بالصلح مع الأنظمة ليس هو القضية كلها، أي ان الموضوع ليس مطروحاً على المجتمع أو على المعارضة. إن القضية هي: هل يمكن أن يوجه إلى الأنظمة السؤال نفسه في عملية المصالحة، أي هل ستتحرك إلى منتصف الطريق مع الجهات المعارضة، أو أن يُقال أن تُبدل أساليبها في الصراع بالمستوى الذي يمكن أن تمنع فيه تحوّل المسألة إلى حرب أهلية وأن تبقى هناك معارضة في حالة طوارئ للبحث عن أساليب جديدة ولسد كثير من الثغرات التي تفتح المجال لحرب هنا أو حرب هناك؟ لا بد في بعض من المواقع من أن نعيش خيار الصدمة، لأن المسألة هي أن الواقع الذي تعتقد أنت كشعب، لا كشخص، أنه حقيقة واقعية سيتبين أنه لا يحقق الأهداف الكبرى التي تريدها، وأنه يخضع لذهنيات تسلطية متخلفة محكومة بمحاور اقليمية أو دولية لا تبحث عن مصلحة الأمة، ولذلك فلا بد لك، حينئذ، من أن تجعل «آخر الدواء الكي».

**■ لكن لا مناص من البحث عن عامل ينتظم الاجتماع السياسي في اطاره.. ألا ترون أن الديموقراطية كناظم للعملية السياسية والاجتماعية هي المدخل المنطقي إلى الحل التاريخي لمعضلة التناقض والصراع الاجتماعي؟**

ان مسألة الديموقراطية في معناها العام - بعيداً عن الخطوط التفصيلية وتعددية النظر الفكري اليها - تحتاج إلى ذهنيات تعيش مبدأ الاعتراف بالآخر، وكذلك الانفتاح على الآخر في موقع الحوار. لذلك لا يكفي ان يعلن أحدهم انه ديموقراطي ثم يفوز بنسبة 99,99 بالمئة من أصوات الشعب. ان المسألة ليست في أن تنزل الديموقراطية بمرسوم شكلي بل أن يعيش الشعب والحكم قيمها في الواقع، وهذا ما لا نزال نفتقده في العالم الثالث وفي الشرق بشكل عام. إن المعضلة هي أن الناس في علاقاتهم لا ينطلقون من مبدأ الاعتراف بالآخر. وإذا كنا نستوحي السنة في هذا المجال نجد أن الحديث الشريف المعروف كان يقول: «كما تكونوا يولى عليكم»، باعتبار أن الحاكم هو نتيجة تطور الواقع الشعبي الذي بدوره يحدد ذهنية الحاكم، وبالتالي الطريقة التي يتسلط فيها. إن هذه من المسائل الثقافية التي تحتاج إلى تغيير حاسم في الذهنية العامة على نحو يمكّن الشعب من أن يتحرك على أساس أن يتقبل الآخر. ان الحاكم في الاسلام لا يملك سلطة مطلقة، كما ليس عندنا في الاسلام حاكم يقف أمام الناس ويقول لهم: أنا أحكم باسم الله وليس لكم الاعتراض. انه مرهون بالسقف الذي حدده رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عندما قال في آخر حياته: «إنكم لا تعلقون عليّ بشيء أني ما أحللت إلا ما أحلّ القرآن وما حرّمت إلاّ ما حرّم القرآن».. أي ان هناك برنامجاً موضوعاً بين أيدي الناس يناقشون من خلاله الحاكم في حركته حتى ولو كان نبياً. ونستطيع أن نؤكد أن لا كهنوت في الاسلام، وليس هناك فئة من علماء الدين في الاسلام تملك وحدها شرعية تفسير القرآن وشرعية تفسير السنة (بقول مطلق)، خصوصاً اذا كان هناك آخرون يملكون ثقافة في اللغة العربية - وجوانب العلم الأخرى. لذلك فإن المثقف الملمّ بالأدوات التي تتيح له فهم النص الاسلامي يستطيع أن يستنتج. فالقرآن مشاع لكل الناس والسنة مشاع لكل الناس أيضاً. وقد يخطئ المرء فيهما فيُنبه إلى خطئه، وقد يصيب كما هو الحال في مجال العلم وأحوال المختصين به... انني أتصور أن حركة الانسان العلمية والثقافية تفرض عليه أن يطلع على كل شيء ويناقش في كل شيء. أنا لا أؤمن أن ثمة شيئاً غير قابل للنقاش، ولذلك فإني أؤكد أن لا مقدسات في الحوار وليس هناك شخص ممنوع أن تحاوره.. إلا اذا كانت المسألة تتصل بمرحلة سياسية تجعل من الحوار أداة من أدوات الصراع السياسي. ولكن في المسألة الفكرية، عليك أن تحاور كل الناس وفي كل شيء وأن تكون الحجة والبرهان هما الأساس. ونحن نعتبر أن التاريخ الاسلامي، في كل تجاربه، هو تاريخ التنوع الثقافي وقد جعل هذا التنوع من الإسلام حضارة ومن المسلم شخصية ثمينة.

## بين الشورى والديموقراطية

**■ لطالما تحدثتم عن المفهوم الاسلامي لجدلية الاعتراف بالآخر ومنطق الحوار معه.. لنسأل: على أي قاعدة من القاعدتين – الديموقراطية والشورى – يستند فهمكم لهذا المفهوم وما الفرق بين القاعدتين؟**

قد تلتقي الشورى مع الديموقراطية في النتائج ولكنها تختلف عنها في الخلفية الفكرية. ذلك أن الخلفية الفكرية للديموقراطية تقول إن الشرعية تنطلق من خلال الأكثرية التي هي صانع الديموقراطية، وفي حين تعتبر الديموقراطية مجرد اطار، قد تختلف الصورة فيه من خلال اختلاف الآراء. هناك قاعدة فقهية في الاسلام تقول بانسجام الاطار والصورة. ولكن الصورة تبقى متحركة في بعض من جوانبها من خلال الشورى. قد نلمح في معاجم اللغة ما يؤكد هذا المعنى فنجد في «مفردات الراغب» و«لسان العرب» أن التشاور والمشاورة والمشورة: «استخراج الرأي بمراجعة البعض البعض الآخر». ومشاورة أي استخراج ما عند الآخر من رأي. ولا يخفى على قارئ السيرة النبوية الشريفة أن المواقف البارزة من مشاورة النبي (صلى الله عليه وسلم) لأصحابه (رضي الله عنهم) كانت تختلج عند المفاصل الحاسمة والمحطات المصيرية في أجواء الغزوات والحروب التي خاضتها الطليعة الأولى من المسلمين. ولعل أشهر مواقف تلك المشاورات في غزوة بدر، وفي غزوة أحد وفي غزوة الخندق: وهنا تأتي أهمية الشورى لدفع عملية الملاءمة والانسجام بين النص القرآني وخارجه، وبين العقيدة الجاهزة التي يصوغها الله (سبحانه) وبين الهوية التي يصوغها الانسان في معركته المتجاذبة.

ولكن من الطبيعي للحالة الاسلامية عندما يكون الأمر متعلقاً بساحة لا يملك طرف معين كل مواقعها أن تقف إلى جانب التعددية. لأن التعددية حماية لها، ولأن أي نظام ضاغط أو متفرِّد يحجب الحرية عن كل من يعارضه، وهذا سيكون مشكلة للحالة الاسلامية ولغيرها. لذا فالحالة الاسلامية في بعض من الظروف قد تأخذ مواقف الدفاع عن حرية الماركسيين في العمل السياسي، لأن ذلك يحمي حريتها في العمل السياسي في ظل نظام يريد أن يحرم الجميع من العمل السياسي. وعند ذلك تتحرك الحالة الاسلامية مع التيارات الماركسية والقومية والوطنية بطريقة الصراع السياسي لتكون الساحة في النهاية للأجود والأقدر على خدمة الأمة. إذن، فلسنا معقدين إزاء فكرة التعددية، لكننا نتعاطى معها من خلال مصلحة ما نفكر فيه، ونعتقد ان ما نفكر فيه هو مصلحة الانسان كما يعتقد الآخرون ذلك..

**■ ماذا عن الآليات المفترضة لإحداث التوازن في المجتمعين المدني والسياسي، وعن السبل التي تجعل من قيام الحياة الديموقراطية نتيجة تراكم طبيعي لنظام المؤسسات والقوانين؟**

انني لا أزال أؤكد ان الآليات التي قد تعتمد لهذه الغاية لا يمكن أن تحقق أية نتيجة ايجابية كبرى ما لم تنطلق من وعي الانسان، أي وعي الالتزام بقبول الآخر تبعاً لمنطق القانون. غير ان الالتزام بالقانون يحتاج إلى ذهنية قانونية. ذلك أنه عندما

تتحرك السلطة في دائرة توازن القوى وخارج الإطار القانوني لتفرض نفسها على مستوى الحكم، فإنها بذلك تصادر أي احتمال للتكافؤ. إن الاشكالية الدائمة هي أن المؤسسات، إن وجدت، قد يختصرها شخص واحد. وفي العالم الثالث هناك مؤسسات لكنها لا تعيش عقلية المؤسسة، انها مجرد غطاء لسيطرة الشخص. ونحن نعرف ان هناك أشخاصاً يختصرون شعوباً ومؤسسات. في هذا المجال أؤكد على قيمة الانسان بالدرجة الأولى. وهذه هي النظرية الاسلامية القرآنية التي تتحدث عن أن الانسان صانع عمليات التغيير، بدءاً من تغيير داخله قال تعالى: «ان الله لا يغيِّر ما بقوم حتى يغيِّروا ما بأنفسهم». وان الانسان هو الذي يصنع آلامه وأحلامه كما في الآية الكريمة: «وظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون».

**■ نعود مع سماحتكم إلى الشورى في مجالها العملي التطبيقي. هل هناك نموذج راهن في الاجتماع السياسي الاسلامي؟**

إننا نعتقد أن التجربة الاسلامية في ايران تعيش بعض هذا الواقع التطبيقي مع بعض التحفظات. فنحن نجد، مثلاً، أن الخط العريض الذي تتحرك فيه الجمهورية الاسلامية الآن هو خط الاستفتاء الشعبي المباشر. انهم ينطلقون من خلال الشورى في أحكامها العامة. لذلك، نعتبر ان التجربة الايرانية، التي لم تتكامل بعد، هي تجربة تقوم على التزاوج بين نظرية ولاية الفقيه والشورى. فالفقيه يحكم من خلال الشورى، بمعنى أنه يستشير الناس. ويأخذ برأيهم حتى لو كان مخالفاً لبعض منطلقاته، شرط ألاَّ يكون مخالفاً للأسس الشرعية المفاهيمية للاسلام.

**■ لكن ألا تعتقدون أن ولاية الفقيه تمنح السلطة المطلقة للولي، وبهذا ينتفي أحد الأبعاد الرئيسية لمبدأ الشورى؟**

الفقيه لا يملك سلطات. انه يحكم من خلال القانون.

**■ أي قانون؟**

القانون الاسلامي الموجود بين يديه...

**■ تقصدون المؤسسات؟**

بالتأكيد.. ومعلوم أيضاً أن الفقيه لا يملك حق القرار المطلق، وخصوصاً في المواقع الحركية كالمواقع السياسية الكبرى والعسكرية وما إلى ذلك. لا بد له من الرجوع إلى أهل الخبرة. فإذا ابتعد الفقيه عن الرجوع إلى أهل الخبرة فيما لا خبرة له فيه، أو في ما لم يستكمل الخبرة لنفسه فيه، واذا تحرك من خلال حالة مزاجية بعيداً عن القانون، فإن على الأمة أن تسقطه.

**■ هناك من يخشى أن تتحول نظرية ولاية الفقيه إلى وضع مشابه للوضع الذي ساد خلال الفترة الاسلامية التي أعقبت الخلافة الراشدية، أي إلى الجبرية واعتبار أن السلطة جاءت إلى الحاكمين قضاء وقدراً...**

قلت ان التجربة الاسلامية في ايران تقوم على مبدأ التزاوج بين نظرية الشورى والولاية. فالولي الفقيه ينتخبه الشعب وهو لا يعين بمرسوم الهي. فعندما ينتخبه مجلس الخبراء – وهذا ينتخبه الشعب – فإن العملية الانتخابية لا تخرج عن نطاق الدستور والمؤسسات التي تقوم عليها الجمهورية الاسلامية. ان الفقيه الحالي السيد الخامنئي انتخبه مجلس الخبراء بأكثرية، لا بالاجماع. ومجلس الخبراء انتخب من الشعب وبهذا يكون الشعب الايراني هو الذي انتخب الفقيه. ومن الطبيعي أنه اذا انحرف الفقيه عن الخط وأصبح مستبداً فعلى الشعب أن يسقطه. كما أنه ليس لولي الفقيه بذاته ولا لرئيس الجمهورية بمفرده اتخاذ أي قرار يتعلق بالقضايا الكبرى. هناك مجلس أمن قومي يشرف عليه ولي الفقيه ضمن استشارة المجموعة الأخرى والمؤسسات التشريعية والتنفيذية، حسب الأصول الدستورية.

**■ لنبقى في ايران، هناك أحياناً أمور تقتضي حالة طوارئ عليا تتعلق بالأمن القومي مثل قضية الحرب والسلم... هذا الأمر لمن يعود الرأي فيه، لولي الفقيه أم لرئيس الجمهورية والمؤسسات؟**

ليس لرئيس الجمهورية بمفرده، وليس لولي الفقيه بذاته، بل هناك مجلس أمن قومي يُشرف عليه ولي الفقيه ويعطي رأيه لكن مع استشارة المجموعة الأخرى، ليس هناك قرار فردي في المفاصل الكبيرة في الواقع السياسي: يعني حسب الدستور.

**■ السجال الحاصل الآن بين التيار المؤيد لولاية الفقيه والتيار الآخر... ماذا عنه؟**

أنا لا أعتقد ان الاعلام دقيق في طريقته في الحديث. قد تكون هناك وجهات نظر، لكني أعتقد ان هناك نوعاً من أنواع التكامل في التنوع.

**■ تشهد ولاية الرئيس خاتمي نقاشاً يتناول تحولات المجتمع الاسلامي في ايران إلى أين تتجه هذه التحولات؟**

في تصوري ان مسألة السيد خاتمي هي في كونه رجلاً يعيش وعياً ثقافياً مميزاً في المسائل المتصلة بواقع الممارسة الشعبية في مسائل الحريات، وليست المسألة متصلة بأساس النظام.

**■ لنتحدث عن الاستراتيجيات الايرانية الاقليمية. يُقال ان هناك حركة استقطاب ملامحها غير واضحة إلى الآن، الاستقطاب التركي، الاستقطاب العربي العام، الاستقطاب الايراني... الخ، كيف ترون إلى هذه الصورة المركبة والمعقدة في آن؟**

أنا لا أتصور أن هناك دولة ما في المنطقة تملك هذا الاستقطاب لمنطقتها، لسبب بسيط جداً وهو أن المرحلة التي نعيشها في مجرى السياسة الدولية تحفل بالكثير من الخطوط الحمر التي تمنع، من خلال موازين القوى، أية دولة من أن تتجاوزها. ولذلك فإن حركة الدول قد تمتد إلى خارج حدودها ولكنها لن تصل بها إلى حد الهيمنة الاستقطابية. أنا لا أتحدث عن الخطوط الحمر وكأنها القضاء والقدر، وإنما أتحدث عن صعوبات فوق العادة قد تخلق المشاكل لهذه الدولة أو تلك، بالشكل الذي يمنعها من أن تتفرغ لما تريده من الاستقطاب.

**■ العراق، البلد الوحيد المفتوح على الاحتمالات غير المعروفة إلى الآن، هناك قلق خليجي وقلق اقليمي ودولي من مستقبل اتجاهات النظام العراقي.. كيف ترون هذا المستقبل؟**

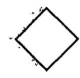
انني أتصور أن العراق لا يملك ولو بنسبة 10% أن يكون خطراً على محيطه، أو أن يضم الكويت، لسبب بسيط جداً وهو أن نظام التقسيم الدولي في المنطقة وفي العالم خاضع لتوافق دولي كبير تتحرك فيه المصالح الدولية الكبرى، ما يجعل المسألة تمثل خطوطاً حمراء كبيرة جداً وطويلة. لهذا فإن العراق لا يستطيع أن يغير شيئاً من ترتيب الأنظمة في المنطقة، حتى ولو ملك قوة جديدة. ونحن نعرف ان حرب الكويت أو حرب الخليج تُمثل شاهداً على ذلك. فنحن نجد أن العالم تدخل من أجل أن يُرجع العراق إلى حدوده، ويمنع هذا النوع من اسقاط الحدود. وعندنا شاهد آخر وهو قبرص. اننا نجد أن هناك قبرص مقسمة، فقد أخذت اليونان قسماً. وأخذت تركيا قسماً آخر، ولهذه رئيس جمهورية ولتلك رئيس جمهورية، ولكن العالم، حتى الآن، لا يزال يرى قبرص موحدة. أن السياسة الأميركية، الآن، تعمل على حماية النظام العراقي من السقوط – وقد عملت على انقاذه من شعبه عند الانتفاضة بعد الحرب (حرب تحرير الكويت) – لأنها تحتاج إلى أن تبقيه لابتزاز من يُراد ابتزازه، مالياً أو عسكرياً، في مواقع القواعد العسكرية أو السياسية. (ضمن وظيفة محدودة للنظام). إن للنظام وظيفة معينة في ابقاء حالة الاهتزاز النفسي لا السياسي، في المنطقة، لذلك نقول حدّقوا في اللعبة الدولية (في لعبة الأمم) وحتى الآن لاتزال لعبة الأمم تمنع من تجاوز كل دولة حدودها المرسومة.

**■ ... ماذا بعد صدام؟**

ليست المرحلة الآن في العراق مرحلة الحكم الإسلامي، لأن عناصر الحكم الاسلامي ليست موجودة. قد يكون للاسلاميين بعض من المواقع، ولكن من الصعب جداً، في ظل الظروف الحالية، أن تكون لهم السلطة الأولى والموقع الأول.

**■ هل تتوقع نظاماً فيدرالياً مثلاً؟**

أنا لا أتصور ذلك، أنا أتصور ان العراق يبقى موحداً حتى في المسألة الكردية، لأن المسألة الكردية حتى الآن لم تحصل على الضوء الأخضر لانطلاقة القومية الكردية لتكون دولة موحدة تقتطع شيئاً من تركيا وشيئاً من إيران وشيئاً من العراق...



# الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الحديث: قراءة نقدية

إقبال الرحماني *

هل نحن بحاجة إلى إعادة النظر في رؤيتنا إلى العالم، أو بشكل أدق، إلى الكون بكل أبعاده الشمولية باعتباره سلسلة من الظواهر المتداخلة ودائمة التغير؟ هل نحن بحاجة إلى التخلي عن النظرة التي اعتادها العقل والفكر والتي قامت بتجزئة هذا الكون وظواهره إلى وحدات منفصلة وساكنة، حتى وإن بدت تلك الظواهر ساكنة؟ فالكون بكل مكوناته وظواهره ربما يكون كالنهر الذي عبّر عنه الروائي الألماني هيرمان هيسه في إحدى رواياته «إنه النهر ذاته ولكنه يتجدد في كل لحظة. من يستطيع أن يفهم ذلك أو يتصوره؟». [1]

إن إعادة النظر في رؤيتنا تتطلب إعادة النظر في منظومة القيم (value system) التي تنطلق منها، وفهم أسباب تطور هذه المنظومة والظروف الموضوعية التي انطلقت منها، والأسس والفرضيات التي بنيت عليها. إن التغير في بنية منظومة القيم تمثل أحد العوامل الهامة التي تؤدي إلى تغيير وتطوير النظم الاقتصادية والتي في أثناء عملية تطورها تساهم في تغير هذا المنظور القيمي. ومن هنا، فإن الفكر والنظريات الاقتصادية التي تحاول تفسير وتحليل النظم الاقتصادية، ليست معزولة عن مجموعة القيم المجتمعية والفلسفية والعلمية المحيطة بها.

إن هذه القراءة هي محاولة لمناقشة بعض من أبعاد منظومة القيم العلمية والفلسفية التي تطورت في القرون الثلاثة الماضية والتي يستمر تأثيرها وانعكاسها في منهج الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الحديث ويجري تبنيها كمسلمات في الفرضيات التي يقوم عليها هذا الفكر كذلك هي دعوة للعمل على تطوير المنهج الحالي المتبع في مناهج الاقتصاد خاصة مع التطورات والتغيرات الجذرية في كل من الظروف الموضوعية المحيطة وفي مناهج العلوم الأخرى والتي توصلت إلى رؤية أكثر دقة في فهم وتفسير الواقع. والطرح في هذه

---

* مدرس (Assistant prof.)، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت.

أود التوجه بالشكر لكل من إسماعيل سراج الدين أستاذ شرف Johns Hopkines University، ميشيل متياس أستاذ بقسم الفلسفة بجامعة الكويت وMillsaps college وحامد الرحماني أستاذ بقسم الهندسة الكهربائية بجامعة الكويت لقراءتهم وملاحظاتهم النقدية التي اثرت هذا البحث.

المحاولة يتفق مع ما يطرحه العديد من المفكرين الاقتصاديين في العالم النامي في أن التحليل الاقتصادي، وبخاصة «الكلي»، يقوم على فرضيات واستنتاجات عن حالة المجتمعات الصناعية المتقدمة وبالتالي فهو لا يصلح بالضرورة للدول النامية بأنماطها المختلفة (المنيف 1410هـ؛ و رمسيس 1985)، إلا أن ما تطرحه هذه القراءة لا يقف عند هذا الرأي بل يتعداه إلى أن منهج الفكر الكلاسيكي الحديث ــ وبشقيه الجزئي والكلي ــ يستند إلى فرضيات غير واقعية حتى بالنسبة لمجموعة الدول المتقدمة.

ولعل القناعة بضرورة تطوير المنهج الحالي تزداد قوة إذا ما نظرنا إلى المتغيرات السريعة والمتلاحقة، خصوصاً خلال النصف الثاني من هذا القرن، سواء بالنسبة للمتغيرات الديموغرافية والبيئية أو التطورات العلمية والتكنولوجية وبخاصة في عالم الاتصالات والمعلومات والتحكم الآلي، فضلاً عن تغير خريطة العالم الاقتصادية والسياسية باتجاه العولمة وارتباط الأسواق المالية وشبكات المعلومات، ومن ثم انتقال مراكز اتخاذ القرار، ليس فقط من النطاق الأسرى بل من النطاق الوطني والقومي إلى العالمي.

في ظل هذه التطورات والتغيرات المستمرة بقيت فرضيات وأدوات التحليل في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الحديث (خاصة كما يعبر عنها في كتب مبادئ الاقتصاد) ثابتة وجامدة تعكس التبسيط والتجريد اللذين كرسهما هذا الفكر منذ القرن الثامن عشر في ظل معطيات مختلفة جذرياً. ومن ثم فهناك حاجة إلى تبني منهج أكثر واقعية لا يلغي النظريات التقليدية وإنما يحد من استخدامها ضمن شروط وظروف محددة. وبالتالي، فإن الانتقاد ليس موجهاً إلى المفكِّرين الأوائل الذين طرحوا تلك الآراء والفرضيات بل إلى استمرار تبني تلك الفرضيات في وقتنا الحاضر، على الرغم من التغير الجذري في الظروف الموضوعية المحيطة.

ينقسم العرض إلى: (1) استعراض أهم تطورات المنهج العلمي والفلسفي في القرنين السابع عشر والثامن عشر، (2) استعراض تطورات هذا المنهج في القرنين التاسع عشر والعشرين، (3) عرض نقدي لأهم المبادئ والفرضيات التي يقوم عليها الفكر الكلاسيكي الحديث، (4) عرض بعض اتجاهات تطوير منهج الفكر الاقتصادي.

## المنهج العلمي والفلسفي في القرنين السابع والثامن عشر

شهد القرن السابع عشر في أوروبا تغيرات جذرية عدة رافقت نشوء ونمو النظام الرأسمالي. وتتمثل هذه التغيرات في تطور القدرات الإنتاجية والتقنيات المستخدمة، وانحلال أنسجة العلاقات الاجتماعية الإقطاعية، وتغير النظام السياسي وتضاؤل دور الكنيسة وملاك الأراضي، وبروز الطبقة الرأسمالية كامتداد للطبقة التجارية في القرن السابق، وظهور فكر فلسفي وعلمي جديد متحرِّر من تعاليم الكنيسة التي سادت قروناً طويلة. وليس المجال هنا لاستعراض هذه التغيرات أو لعرض التيارات الفكرية المختلفة التي ظهرت في هذه المرحلة، وإنما سيتم الاكتفاء بعرض مختصر لعدد من الآراء العلمية

والفلسفية لمفكِّرين كان لهم تأثير واضح ـــ ولقرابة القرنين ـــ على مناهج بعض العلوم الطبيعية مثل الفيزياء، وما زال هذا التأثير مستمراً على علوم أخرى كالاقتصاد.

يشير المفكر الفيزيائي المعاصر كابرا (Capra 1983) إلى أن مناهج العلوم ـــ وليس فقط الفيزياء ـــ تأثرت بشكل أساسي بفكر ونظريات كل من العالم الفيزيائي إسحاق نيوتن (Newton) والمفكِّر الرياضي والفيلسوف ديكارت (Descarte). وإلى هذين المفكِّرين يمكن إضافة الفيلسوف بنثام (Bentham) الذي يمثل فكره أساس الفرضيات التي يقوم عليها التحليل الاقتصادي الكلاسيكي الحديث.

يعتبر ديكارت أحد أعلام الفكر الفلسفي الحديث الذي تنوعت اهتماماته الفكرية، وكان أحد أبرزها اهتماماته في البحث عن «الحقيقة» في العلوم، ولذا وضع كتاباً خاصاً بالمنهج بعنوان «مقال عن المنهج لإحكام قيادة العقل والبحث عن الحقيقة في العلوم». وقد بني هذا المنهج على أربع قواعد تؤدي إلى الكشف عن هذه الحقيقة التي يمكن تلخيصها باتقاء الشبهة وحصول اليقين، متعمداً على المنهج الاستنباطي الذي يبدأ من فرض بديهيات معينة ومنها يتدرج إلى الاستنتاجات. وقد اعتقد ديكارت أن الاختلاف بين العلماء ناتج عن اختلاف المناهج التي يتبعونها، وإنهم لو اتبعوا منهج براهين الرياضيات ـــ والتي تمثل أكثر العلوم يقيناً ـــ لبلغت العلوم درجة الرياضيات في يقينها ولما بقي من مبرِّر لاختلاف العلماء ومجادلتهم (ديكارت 1985، 137). فضلاً عن ذلك تبنى ديكارت نظرة ميكانيكية اعتقد في ضوئها أن الكون كله كالآلة، تعمل بحسب قوانين ميكانيكية. فيقول «نحن نرى الساعات والطواحين وآلات أخرى صنعها الإنسان لها القدرة على الحركة بنفسها بطرق مختلفة.. وأنا لا أرى أي فرق بين هذه الآلات المصنَّعة والأجسام الأخرى الموجودة في الطبيعة» (Capra 1983, 47).

وقد امتد تأثير الفكر الديكارتي إلى عدد كبير من مفكِّري عصره والعصور اللاحقة. وفي الفترة التي عاشها ديكارت وصل الفكر الفلسفي إلى مرحلة فصل المادة عن العقل (الروح)، هذا التقسيم الذي تبناه ديكارت (والذي ينعكس في عبارته الشهرية «أنا أفكِّر إذن أنا موجود» والتي تعزو الوجود إلى العقل فقط وليس إلى الكيان العضوي بأكمله) مكَّن العلماء من تبني منهج يمكنهم من دراسة الظواهر المختلفة بمعزل عن أنفسهم ورؤية تلك الظواهر كمجموعة من الأجسام المنفصلة أو الآلات التي تكوِّن بمجموعها آلة ضخمة. هذه الرؤية الميكانيكية تمثِّل أيضاً أساس منهج إسحاق نيوتن في الفيزياء وقد توصل إلى صياغة رياضية متطورة للتعبير عنها تعتبر من أهم الإنجازات العلمية في القرن السابع عشر.

إن عمق معرفة نيوتن بالرياضيات مكَّنه من التوصل إلى طرق رياضية جديدة تفوقت على تلك التي عرفها ديكارت وغاليليو من قبله، والتي تعرف اليوم بالرياضيات التفاضلية. إن هذه المعرفة مكَّنت نيوتن من صياغة قوانين دقيقة لحركة الأجسام تحت تأثير الجاذبية. في عالم نيوتن ذي الأبعاد الثلاثة، الفضاء المطلق ساكن وفي حالة استقرار تام، الزمن أيضاً مطلق ومنفصل عن العالم المادي. في هذا العالم يمكن اختزال كل الظواهر الطبيعية

إلى طبيعة الحركة ما بين الأجسام المدفوعة بقوة الجاذبية والتي يمكن حسابها وتوقعها بمعادلات رياضية محددة، بغض النظر عن أية تأثيرات خارجية، والتي عبَّر عنها بقوله «الحقيقة المطلقة والزمن الرياضي حسب طبيعتهما الذاتية يجريان بصورة واحدة ومن دون أي اعتبار لأي شيء خارجي» (Capra 1983, 51). وعلى هذا الأساس، فإنه يمكن النظر إلى الكون بكل متغيراته بشكل موضوعي ككيان ميكانيكي تحكمه علاقات وقوانين ثابتة وخطية.

لقد أحدثت قوانين نيوتن ثورة في المفاهيم العلمية والفلسفية السائدة وكانت لها تطبيقات واسعة النطاق في تفسير حركات الأجسام، من أصغرها إلى أكبرها، كحركة الكواكب في الفضاء. هذه الرؤية الجديدة تبناها العديد من المفكِّرين خارج نطاق الفيزياء، وامتدت إلى نطاق التحليل السياسي والاقتصادي والنفسي، حيث تم تقسيم الأنماط والظواهر المجتمعية المختلفة إلى وحدات منفصلة وصغيرة متمثلة في سلوك الأفراد. ولعل هذا البُعد الفردي (individualism) ينعكس بشكل واضح في فلسفة بنثام في نهايات القرن الثامن عشر والتي تمثل القاعدة التي بُنيت عليها أهم فرضيات الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الحديث.

في كتابه «مقدمة في الأخلاقيات والتشريعات» يقول بنثام إن الطبيعة وضعت في الإنسان خاصتين تقودان حياته: الألم والمتعة (أو السعادة لأنه لم يفرق بينهما) واللتان تمثلان المحددان لسلوك الأفراد ودوافعهم، بحيث يصبح هدف كل إنسان هو تعظيم المتعة وتقليص الألم. وباعتبار أن الألم سعادة سالبة فإنه يمكن تقليص كل الدوافع الإنسانية إلى مبدأ واحد هو تعظيم المتعة والذي تحول في الأدبيات الاقتصادية لاحقاً إلى تعظيم المنفعة، وبذلك اختزلت هذه الفلسفة السلوكيات الإنسانية المختلفة، سواء المادية أو النفسية أو الروحية، إلى سلسلة من السلوك الذي ينطلق من دافع الأنانية الذاتية في تعظيم المتعة، إلى درجة أنه أُعتبر المعيار الأعلى في تقييم الأفعال الأخلاقية. هذا المبدأ عُرف بمبدأ «السعادة العظمى» والذي يمثِّل قانوناً سيكولوجياً مطلقاً كقوانين نيوتن الطبيعية.

### العلوم الطبيعية والتطبيقية في القرنين التاسع عشر والعشرين

منذ بدايات القرن التاسع عشر وإلى وقتنا الحالي حدثت تطورات عدة في العلوم الطبيعية والتطبيقية، مثل الفيزياء والبيولوجيا والكيمياء والرياضيات، هزت بشكل عنيف الأسس السابقة التي بُنيت عليها هذه العلوم. وبينما أدت هذه التغيرات ـــ كما سنرى ـــ إلى تبني منظور ديناميكي جديد، استمر الفكر الاقتصادي قائماً على المنظور الميكانيكي السابق.

في مجال البيولوجيا قدم لامارك (Jean Lamarck) في بداية القرن التاسع عشر تفسيراً جديداً لعملية نشوء وتطور الكائنات الحية يقوم على فكرة التغير النوعي المستمر، وهو ما ناقض الاعتقاد السابق بوجود عدد محدد وثابت من فصائل الكائنات. بعد ذلك بعدة عقود قام داروين (Darwin) بتقديم مجموعة من الدلائل التي تثبت نظرية التطور البيولوجي. هذا التطور في الفهم البيولوجي كانت له تأثيرات واسعة، ليس في نطاق علم

البيولوجيا وحسب بل وفي نطاق العلوم الأخرى أيضاً. فلقد هزت هذه النظرية المفهوم السابق القائم على فلسفة ديكارت وقوانين نيوتن، فالظواهر الطبيعية ليست ميكانيكية وساكنة ولكنها عبارة عن سلسلة متغيرة ومعقدة ومستمرة من التطورات. وقد أكدت التطورات الأحدث نسبياً في القرن الحالي، في علم الوراثة والجينات، هذه الرؤية الجديدة. فالجينات تحمل صفات وراثية واضحة ومحددة بينما الصفات الخاصة التي ستحملها الأجنة قد تختلف عن الصفات الأصلية نتيجة لامتزاج الجينات لدى الأبوين مع إمكانيات حدوث طفرات. إن التغيرات المستمرة التي تطرأ على تركيبة جينات فصيلة معينة عبر الوقت هي ما يعرف بعملية التطور (evolution). كما فسرت التطورات الأخرى في النظريات البيولوجية مفهوماً آخر وهو التطور المشترك (co-evolution) والذي يرى أن تفاعل الكائنات الحية جميعها وتداخلها في علاقات تعاونية أو تنافسية يخلق توازنات طبيعية، وأن اختلال هذه التوازنات نتيجة لتغير في سلوك أو طبيعة البيئة المحيطة بأي من تلك الكائنات سيؤثر ويغير التناسق الطبيعي وطبيعة بعض من الكائنات الأخرى والتي ستشكّل بدورها تأثيراً على كائنات أخرى.. وهكذا [2].

من ناحية أخرى، فإن أحد التطورات البارزة في مجال الفيزياء الحرارية ترجع إلى القرن السابق حين تم اكتشاف قوانين جديدة تُعرف بقوانين الفيزياء الحرارية (laws of thermodynamics) في القانون الحراري الثاني والذي وضعه كارنو (Sadi Carnot) دخل مفهوم جديد إلى الفيزياء وهو عدم إمكانية إرجاع العمليات إلى وضعها السابق، فتحول نوع من أنواع الطاقة من شكل معين إلى آخر لا يمكن إرجاعه إلى شكله السابق. وبالتالي، فإن ما يحدث هو عملية تغير مستمر من حالة منظمة (order) إلى حالة فوضوية (disorder)، عبّر عنها الفيزيائي الألماني كلاوس (Rudolfo Clausius) بصياغة رياضية استخدم فيها مقياساً كمياً جديداً أطلق عليه اسم انتروبية (entropy) وهو مصطلح مشتق من مصطلح يوناني يعني التحول والتطور.

ولعل أكثر التطورات الفكرية تأثيراً والتي يمكن القول بأنها أحدثت «ثورة» في الرؤية العلمية والفلسفية في هذه المرحلة، هو ما تم في نطاق الفيزياء الذرية والكونية، خصوصاً خلال العقود الثلاثة الأولى من القرن الحالي، وتتمثل في النظرية النسبية (relativity theory) والنظرية الكمية (quantum theory) عبر إسهامات عدة مفكرين أبرزهم اينشتاين [3].

في عام 1905 نشر اينشتاين ثلاثة أبحاث في وقت واحد محمّلة برؤى جديدة للمادة والكون. درس أحد هذه الأبحاث طبيعة الذرات، بينما ركز البحث الثاني على طبيعة الضوء، وكلا هذين البحثين مثّلا حجر الأساس لتطور النظرية الكمية فيما بعد. أما البحث الثالث الذي اشتهر بالنظرية النسبية فقد انتهى فيه اينشتاين إلى أن الزمن والفضاء ليسا مطلقين وإنما يمكنهما أن يمتدا أو يتقلصا بالنسبة إلى نقطة المراقبة (المشاهد). كما أن الزمن والفضاء غير منفصلين كما اعتقد نيوتن ولكنهما مرتبطان في البُعد الرابع: الفضاء — الزمن، وهنا فقد مفهوم نيوتن للفضاء الساكن والخالي معناه. هذه الرؤية الجديدة أثارت العديد من التساؤلات لدى الفيزيائيين، والأبحاث المتواصلة في مجال الذرة أدت إلى

تعقيدات أكبر وكشفت عن متناقضات كثيرة. ومع الوقت اقتنع المفكِّرون والباحثون أن هذه التعقيدات والتناقضات هي طبيعة الفيزياء الذرية، وهذه القناعة ـــ والتي لم تكن سهلة القبول ـــ ساعدت بحد ذاتها على طرح أسئلة جديدة أدت إلى استمرار البحث الذي أدى بدوره إلى تطوير النظرية الكمية على يد مجموعة من العلماء.

إن الدخول في عالم الذرات الصغيرة (التي لا تشاهد بالعين المجردة، والتي منها تتكون كل المكونات الطبيعية بما فيها البشر) قد كشفت في داخلها فضاء واسعاً تدور فيه جسيمات صغيرة: الإلكترونات التي تتحرك حول نواة الذرة في مجال من القوة الإلكترونية. هذا العالم الداخلي للذرة (subatomic) ليس مصمتاً أو ساكناً كما كان يعتقد ولكنه كشف أن طبيعة المادة تعكس متناقضات، فهي تظهر كجسيم أو جزيء (particle) محدد بالمساحة وتظهر أيضاً كموجات تمتد عبر الفضاء (كالضوء). هذا التناقض الظاهر أمكن التوصل إلى فهمه من خلال فهم طبيعة المادة نفسها والتي يمكن وصفها بأنها مزيج من الظاهرتين والتي لا تتواجد فعلياً بشكل مؤكد وإنما تظهر خاصية «الميل إلى الوجود» (tendencies to exist). هذا الميل إلى الوجود وهذه الطبيعة الديناميكية يمكن التعبير عنهما فقط بشكل احتمالات، لأنه لا يمكن التنبؤ بأية ظاهرة ذرية ـــ حتى من خلال التجارب ـــ بشكل مؤكد. ومن ناحية أخرى، كشفت دراسات الفيزياء الحديثة ـــ وعلى خلاف المفهوم النيوتني ـــ أن موقع المراقب هو جزء أساسي من النتيجة التي يتم التوصل إليها. وبالتالي، فإن خواص أي مكون ذري يمكن فهمها، فقط من خلال تفاعل هذا المكون مع المراقب. فالإلكترون، مثلاً، لا يحمل خواص موضوعية منفصلة عن العقل، والباحث إذ ركز أبحاثه وتساؤلاته على الجانب المتعلق بالموجات سيكشف هذا الجانب من الإلكترون، أما إذا ركز على جانب التكوين الجزيئي، فسيتمكن فقط من الكشف عن هذا الجانب من الإلكترون. ومن ثم، فإن القناعة السابقة بحيادية العلم والنتائج المستقاة منه لم تعد مقبولة، إذ لا يمكن بناء على الاكتشافات الجديدة فصل الكون عن أنفسنا. وبالتالي، فإن هذه الرؤية الجديدة تمثل تحدياً للاعتقاد الفلسفي ـــ والذي يمثل أرضية الكثير من العلوم التقليدية ومنها الفكر الاقتصادي ـــ الذي يؤمن بحيادية العلم وتحرره من القيم، وهو ما يعرف بالمنهج الموضوعي.

ومن الإسهامات المهمة للمنظور الفيزيائي الجديد، الكشف عن وحدة الكون والارتباطات المتداخلة والمتشابكة بين ظواهره المختلفة. وعليه فإن الطبيعة ليست تلك الوحدات المنفصلة والساكنة التي عكسها فكر نيوتن، ولكنها شبكة معقدة من الظواهر والعلاقات المترابطة والتي تضم الباحث الذي لديه القدرة فقط ـــ نتيجة لتشابك تلك الظواهر وتغيرها المستمر ـــ على وضع تصور لاحتمالات مسارات تلك الظواهر. هذه الاكتشافات الجديدة يعبِّر عنها الفيزيائي المعاصر غريبن ببساطة كالتالي: «عندما حاول الفيزيائيون الكشف عن طبيعة الإلكترونات والجزئيات الأخرى التي تكوِّن الذرة، وجدوا أن مفهوم الحقيقة يفقد معناه.. وأنه لا يوجد شيء حقيقي بكل معنى الكلمة» (Gribbin 1986, xvi).

كشفت الفيزياء الحديثة أن المادة ـــ ومن ثم الكون ـــ ليست كياناً سلبياً أو ساكناً أو آلة كبيرة يمكن فك وفهم جزئياتها المنفصلة، بل هي كيان متكامل ودائم التغير والحركة،

وإن حالات الاستقرار والتوازن التي تحدث تكون ضمن السياق الحركي، وبالتالي فإن النظريات هي عبارة عن رؤى تقريبية لطبيعة الكون. ونتيجة لديناميكية الكون المستمرة فإن هذه النظريات تبقى مقبولة ضمن ظروف معينة أو لظواهر محددة. ومن هنا، فإن التطورات الجذرية في الفيزياء (النووية والكونية) لم تؤد إلى إلغاء نظرية نيوتن وإنما أدت إلى تقليص المجالات التي يتم تطبيقها فيه والتي تبقى واسعة النطاق [4].

## منهج الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الحديث

في هذا الجزء سيتم استعراض عدد من الفرضيات وأدوات التحليل التي يطرحها الفكر الكلاسيكي الحديث (neoclassical)، والتي تعكس بشكل مباشر وغير مباشر المنظور الساكن والميكانيكي الخطي الذي ساد أوروبا في القرون الثلاثة الماضية. وتعود جذور الفكر الكلاسيكي الحديث إلى مجموعة من المفكرين في النصف الثاني من القرن الثامن عشر يطلق عليهم اسم التيار المنفعي، ثم تعمق هذا الفكر في القرن التاسع عشر على يد مجموعة أخرى أبرزهم جيفونز (Jevons)، ومنجر (Menger)، وولاراس (Walars). في هذه المرحلة التي بدأ الفكر الفيزيائي يرفض التحليل الميكانيكي النيوتني ــ كما أوضحنا ــ جعلت هذه المجموعة من الاقتصاديين هدفها الأساسي تطوير الفكر الاقتصادي، حسب المنظور الميكانيكي، للوصول إلى قوانين ثابتة، وذلك لرغبتهم بإظهار الفكر الاقتصادي كعلم موضوعي محايد ودقيق كفيزياء نيوتن والذي يمكن الاعتماد التام على تحليلاته واستنتاجاته وتنبؤاته. إن الأسس التي وضعها هؤلاء المفكّرون هي الأرضية التي يستند إليها الفكر الكلاسيكي الحديث في وقتنا الحالي.

وسبب التركيز في هذه الورقة على الفكر الكلاسيكي الحديث هو، أولاً، لكونه الأكثر انتشاراً في وقتنا الحالي والذي تنطلق منه غالبية كتب ومقررات مبادئ الاقتصاد [5]. وثانياً، على خلاف الفكر الاقتصادي الكلاسيكي (الممثل بأعلامه آدم سميث (Smith)، وديفيد ريكاردو (Ricardo)، وروبرت مالثوس (Malthus)، وجون ستيوارت مل (Mill)) والذي تأثر إلى درجة كبيرة بالمنظور الفكري الساكن والميكانيكي، وبخاصة في ما يتعلق بتوازن السوق الميكانيكي الكفيل بتحقيق وتعظيم المصلحة العامة (باستثناء تحليل مالثوس)، فإن الفكر الكلاسيكي الحديث عمق هذا الاتجاه الميكانيكي وارتبط بشكل أقوى بالفلسفة الفردية. وكما يشير المفكر رمزي زكي «كانت المهمة الأساسية التي اضطلعت بها هذه المدرسة (الفكر الكلاسيكي الحديث) هي «تنقية» علم الاقتصاد السياسي الرأسمالي من القضايا والمتغيرات الاجتماعية، وتحويله إلى علم جاف يبحث في قواعد السلوك النفسي الرشيد للمستهلك والمنتج» (زكي 1984، 89). فضلاً عن ذلك، وضع المفكّرون الكلاسيكيون تحليلاتهم ورؤيتهم إلى النظام الرأسمالي في أوروبا الغربية وبخاصة إنكلترا، ولم يدّعوا صلاحية تلك التحليلات للأنظمة والمجتمعات الأخرى. فآدم سميث، مثلاً، يشير بوضوح إلى وجود أنماط مجتمعية إنتاجية مختلفة لها قوانينها وعلاقاتها الإنتاجية والاجتماعية الخاصة بها. أما الفكر الكلاسيكي الحديث ــ والذي تبلورت من خلاله عملية الفصل التام بين الاقتصاد والعلوم الأخرى ــ فإنه وعلى الرغم من انطلاقه

من تحليل سلوك الوحدات الاقتصادية في نظام السوق الرأسمالي، إنما يطرح فرضياته وتحليلاته كقوانين عالمية صالحة لكل زمان ومكان، وهو ما يعكس النظرة اللاتاريخية لهذا الفكر.. وفي ما يلي سيتم عرض بعض الاطروحات التي يستند إليها منهج وتحليل الفكر الكلاسيكي الحديث والتي تعكس الأبعاد الميكانيكية الساكنة لهذا المنهج: (6)

### 1ـ اطروحة بقاء العوامل الأخرى ثابتة:

إن التحليل ـــ في شقيه الجزئي والكلي ـــ لغالبية الظواهر لا يستطيع أن ينطلق من دون هذه الفرضية والتي تعزل من خلالها متغيرات مختلفة (اقتصادية واجتماعية، وسياسية، وثقافية، ونفسية، وبيئية، وغيرها) ويتم التركيز فقط على متغيرين، كما في تحليل تحديد الأسعار والتي تثبت بها كل المتغيرات عدا الأسعار والكميات ليصل التحليل إلى القانونين الشهيرين بالعرض والطلب اللذين بتقاطعهما يتحقق التوازن. إن هذا التحليل يتم عادة بافتراض آخر هو سيادة المنافسة الكاملة، وهي الحالة التي لم يقترب منها فعلياً النظام الرأسمالي إلا في بدايات نشوئه في القرن السابع عشر.

تحليل التوازن الساكن للأسعار يتوافق مع ميكانيكية التوازن الساكن في نموذج نيوتن لحركة الأجسام والذي يتجاهل تأثير الاحتكاك (friction) الذي يعتبر بمثابة المقاومة لحركة الأجسام. فالنموذج الاقتصادي للعرض والطلب يفترض وجود حرية المنافسة الكاملة وتوافر المعلومات لكل الأعداد الكبيرة من البائعين والمشترين في السوق الذي لا يتمكن أي طرف من التحكم به، لأن آلية السوق هي التي تكفل دفع الرغبات ـــ من دون أي احتكاك / مقاومة ـــ نحو نقطة التوازن. وعند هذه النقطة يتحقق السعر التوازني الذي يفترض التحليل الاقتصادي أنه يمثل السعر «الصحيح» أو «الأفضل»، الذي بدوره يحقق أمثل استخدام للموارد الاقتصادية وتتوافق عنده رغبات المستهلكين والمنتجين، وبالتالي يقود إلى تعظيم المنفعة الكلية للمجتمع. إن حالة النزوع التلقائي إلى التوازن تعكس الفلسفة الاقتصادية الأساسية للنظام الرأسمالي. فهذه الحالة التي تبدو كحركة ميكانيكية بحتة تعكس «القناعة» بأمثلية النظام الرأسمالي وقدرة آلية السوق ليس فقط على تحقيق مصالح الطبقة الرأسمالية بل ومصالح جميع الفئات الاجتماعية دون استثناء.

إن افتراض وجود نظام اقتصادي حر تسود فيه المنافسة الكاملة يقوم بدوره على افتراض ثبات «العوامل الأخرى»، في حين يشير الواقع الفعلي إلى السيطرة المتنامية لعدد محدد من الشركات الضخمة على أهم العمليات الإنتاجية والتسويقية، من أبسط السلع إلى أكثرها تعقيداً، ليس فقط في السوق المحلي بل في الأسواق العالمية من خلال نشاط الشركات المتعددة الجنسية واستمرار اتجاه هذه الشركات نحو مزيد من الدمج وزيادة حدة الاحتكار (7). ولعل أحد أهم الأهداف والسياسات المترتبة على فكرة التوازن أو النزوع التلقائي للتوازن هو اتباع سياسة محافظة تقوم على تقليص دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي إلى أدنى الحدود، وهو ما نادت به الرأسمالية الصاعدة في أوروبا في القرن الثامن عشر بعد المرحلة التجارية السابقة لها، والتي استدعت التدخل المكثف من قبل الدولة في النشاط الاقتصادي. وعلى الرغم من ظهور الأزمات الاقتصادية في النظام الرأسمالي

الأوروبي واستمرار تصاعد معدلات البطالة والكساد الاقتصادي في ظل دور محدود للدولة، فقد استمر الفكر الكلاسيكي الحديث ينادي بالحرية الاقتصادية وتحجيم دور الدولة استناداً إلى فرضية القدرة الذاتية للاقتصاد على الوصول إلى وضع التوازن.

ثمة أمثلة أخرى لمنهجية التجريد تتمثل في النظر إلى العرض والطلب بشكل ميكانيكي بمعزل عن التأثيرات والضغوط المستمرة لتغيير نمط الاستهلاك عبر الإعلانات المكثفة. هذه الحملة يتم من خلالها خلق أذواق واحتياجات جديدة ومستمرة ــ (في كثير منها لا تمثل حاجات فعلية) ــ والتي تعتبر إحدى الآليات الأساسية لاستمرار نظام السوق، ومع هذا فإن التحليل الاقتصادي يفترض في غالبية نماذجه ثبات الذوق أو التعامل معه كمعطى خارجي (given).

مثال آخر لأحد المتغيرات المهمة التي غالباً ما تتجاهلها النماذج الاقتصادية أو «تعتبرها ثابتة» هو النظام البيئي (ecosystem). ولعل أحد الأمثلة البارزة هنا هو ما يعرف بدالة «كوب ــ دوغلاس» للإنتاج والتي تعرض صياغات فنية لتركيبة عنصر العمل ورأس المال وأثرهما على حجم الإنتاج من دون أخذ البيئة والنظام الأيكولوجي بشكل عام بعين الاعتبار. ولقد ساعد هذا التجاهل في تبني أنماط إنتاجية واستهلاكية لها أبعاد تدميرية على هذا النظام، كما سنشير لاحقاً.

**2ـ اطروحة السلوك العقلاني للأفراد المنطلق من تعظيم المنافع الشخصية:**

هذه الفرضية تمثل بُعداً آخر للمنهج التجزيئي الساكن والخطي للفكر الكلاسيكي الحديث، وهي تستند إلى مبدأ السعادة العظمى لبنثام والذي سبقت الإشارة إليه. ويرجع المفكِّر المعاصر امارتيا سن فكرة المصلحة الذاتية كقانون أولي في الاقتصاد إلى المفكِّر إيدغُورث Edgeworth (في كتابه الفيزياء الرياضية المنشور عام 1881). إلا أن إيدغورث نفسه لم يكن مؤمناً بمطلقية هذه الخاصية الإنسانية وإنما قصرها على أنواع أو ضمن مجموعة محددة من الأنشطة، تدخل فيها «الحسبة الاقتصادية»، من بينها حالتا الحرب والعقود التجارية (Sen 1979, 88).

العديد من الدراسات والبحوث المستمرة في مجالات الاجتماع وعلم النفس والأنثروبولوجيا، تكشف عن سلسلة مختلفة من الدوافع المتشابكة التي توجه السلوك الإنساني، والتي يختلف بعضها باختلاف الظروف البيئية والمجتمعية المحيطة. ويشير الفيلسوف وعالم النفس إريك فروم إلى أن السلوك الأناني الذي ينطلق من أسلوب التملك موجود في الطبيعة البشرية إلا أنه ليس سلوكاً ثابتاً لا يتغير، كما أنه ليس الدافع الوحيد في الإنسان. فهناك، في المقابل، «في داخلنا نحن الكائنات البشرية رغبة عميقة ومتأصلة لأن نؤكد كينونتنا، لأن نعبِّر عن ملكتنا العقلية والروحية، وأن نكون نشيطين وأن ننتمي إلى المجموع، وأن نهرب من سجن أنانيتنا» (فروم 1989، 105 ــ 106). وحتى ما يتعلق بسلوك المنشآت الخاصة والذي يعتبر بحسب النظرية الاقتصادية مبنياً على دافع واحد هو تعظيم الأرباح ليس هناك ما يثبت أن القرارات الفعلية التي تتخذها الشركات ومن ثم وضعها الفعلي يمثل تحقيق أقصى ربح ممكن، إذ إنه وضع لا يمكن اختباره بشكل فعلي

(Simon 1993). ثم أن هناك دراسات أخرى توضح دوافع مختلفة لعمليات اتخاذ القرارات والتي قد تختلف داخل الشركة نفسها ما بين الأقسام الإدارية والإنتاجية والتسويقية فيها (Ormerod 1994).

على الرغم من هذه الدراسات، لا يزال الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الحديث يعتبر أن السلوك الأناني المدفوع بتحقيق أقصى منفعة شخصية هو الدافع الوحيد لكل السلوكيات الإنسانية، في كل المجتمعات وفي كل الأزمنة باختلاف العلاقات الاجتماعية والقيم السائدة. بل إن النظريات الحديثة تعمق تبنيها لهذا الدافع الأوحد والذي يظهر في النماذج الاقتصادية لقضايا تتفاوت من قرارات البيع والشراء إلى الزواج والإنجاب وحتى العبادة، والتي تختزل إلى قرارات عقلانية محسوبة قائمة بدافع تعظيم المنفعة كما يطرحها ما يعرف باقتصاديات الأسرة (household economic). وبناء على هذه النماذج التجريدية، فإن السلوك الإنساني المختلف في المجتمعات الأخرى أو في مراحل تاريخية مختلفة (أو ضمن فئات اجتماعية أو عرقية مختلفة في المجتمع الواحد) والذي يشذ عن توقعات هذه النماذج، فإنه لا يفسر بوصفه قصوراً في النموذج أو النظرية أو حتى بمحدودية تطبيقها وإنما يفسر عادة، بـ «لاعقلانية» هذا السلوك المختلف وهو ما يؤكد على النظرة اللاتاريخية لهذا المنهج.

وفضلاً عن الأبعاد السابقة لهذه الفرضية المختزلة للسلوك الإنساني، فإن الفكر الاقتصادي يفترض عبر تحليله الخطي أن مجموع هذا السلوك الفردي هو ما يقود المجتمع إلى تحقيق أقصى منفعة وأمثل استخدام للموارد. وهنا أيضاً تعكس هذه الفرضية فلسفة النظام الرأسمالي من ناحية أمثلية هذا النظام وآليته السوقية، والتي عبرها تتحقق «المنفعة» الفردية والجماعية وتنتفي التناقضات الاجتماعية. إن تعظيم المنفعة الكلية أو الرفاه الاقتصادي والاجتماعي الذي يفترضه الفكر الاقتصادي قد تم تحديه ــ كما عبرت عنه المفكرة الاقتصادية جوان روبنسون ــ باستمرار الفقر والجوع وتدهور المدن والتلوث البيئي حتى في الدول الغنية (Robinson 1971, xv).

### 3 ـ اطروحة لا محدودية الحاجات الإنسانية:

هذه الفرضية يستند إليها الهدف الاقتصادي الأساسي في التحليل الكلي. فالسعي إلى إشباع الحاجات الإنسانية اللامحدودة يحتم حاجة الاقتصاد للزيادة المستمرة في معدلات الإنتاج والنمو الاقتصادي. ويتحقق هذا الهدف بالوصول إلى وضع التوظيف الكامل، والذي يعني الاستخدام الكامل لجميع الموارد الاقتصادية والبشرية والطبيعية. وهنا يصبح الهدف المسلم به هو كيفية إيصال الاقتصاد إلى نقطة على منحنى إمكانات الإنتاج (الذي يمثل أقصى إنتاج ممكن)، بدون التساؤل لماذا يجب أن يكون الهدف هو إنتاج أقصى حد ممكن، ولمن؟ وما أبعاد هذا النمط الإنتاجي على النظام البيئي وحتى النفسي للإنسان؟ ويكفي هنا أن نذكر أن أنماط التنمية القائمة على هدف زيادة الإنتاج بحد ذاته لم تؤد بالضرورة إلى زيادة «السعادة» (8)، فالتلوث البيئي الأسوأ مرتبط بالدول الصناعية الأعلى دخلاً وبخاصة في زيادة المخلفات الكيميائية والنووية التي أدت إلى رفع مستويات

التلوث في الهواء، والماء، والغذاء وصولاً إلى الغلاف الجوي وطبقات الأوزون. إن آثار التلوث في «مجتمع النفايات» ــ كما يعبِّر عنها جان ماري بيلت ــ أصبحت من الاتساع بحيث لا يمكن التنبؤ بها، وهي ناتجة في الغالب عن الأنشطة الصناعية، نواتج الاحتراق، والنفايات النووية والمعادن الثقيلة، ومن المنتجات الكيماوية التي يستخدمها الإنسان في الزراعة (بيليت 1994، 75). وما ساعد هذا التوجه التدميري للبيئة ــ فضلاً عن المصالح الاقتصادية للمؤسسات والشركات الإنتاجية ــ هو تبني نظرة ضيقة لمفهوم النمو والتنمية وأيضاً التعامل مع النظام البيئي كموارد أو سلع اقتصادية بحتة.

إلى جانب أبعاد التدمير البيئي، فإن العديد من المؤشرات والإحصاءات والدراسات ــ حتى المحافظة منها ــ تشير إلى استمرار وتزايد الأزمات الاقتصادية والاجتماعية كالبطالة والفقر (النسبي والمطلق)، والتضخم، وتزايد حدة موجات العنف، والجرائم والاغتراب النفسي وغيرها، والتي عمقت من تدمير العلاقة المتجانسة بين الإنسان والبيئة.

إن التساؤلات المطروحة في هذا الجزء لا يمكن حلها أو حتى محاولة الإجابة عن بعض منها في هذه الورقة فهي تحتاج إلى جهد جماعي ومجتمعي وإلى مزيد من الدراسات التطبيقية والفلسفية التي تعيد تشكيل منظور القيم الذي ننطلق منه. إن الانطلاق في هذا الاتجاه الجديد قد بدأ فعلاً ــ وإن كان لا يزال محدوداً ــ في عدد من الدول وبخاصة منها المتقدمة حيث هناك وعي مضطرد لدى العديد من المفكِّرين والحركات الاجتماعية والبيئية والتي تنعكس بظهور مؤتمرات ومجلات وكتب متخصصة وتنظيمات مهتمة بالحد من هوس زيادة الإنتاج وفي خلق منظور قيمي جديد.

### 4ـ اطروحة حيادية العلم وموضوعيته:

هذا افتراض تعمقه أدوات التحليل والفرضيات الاختزالية (كما في الفرضيتين الأولى والثانية) للفكر الكلاسيكي الحديث. إن هذه الفرضية لها جذور تاريخية بعيدة وتمثل أحد محاور الجدل المستمر بين المفكرين في مجالات العلوم المختلفة، والتي يُعَبِّر عنها في الفكر الاقتصادي بالمنهج الإيجابي أو الموضوعي (positive economics)[9].

صارع المفكرون الاقتصاديون منذ القرن الثامن عشر، لتقديم قوانين «علمية» موضوعية على غرار قوانين نيوتن. وقد عبِّر عنها عدد من أعلام الفكر الاقتصادي الكلاسيكي كجون ستيورات مل وناسو سينيور (Senior) في القرن التاسع عشر، وقد رأوا أن تحليل الجوانب المتعلقة بجانب الإنتاج وتحقيق الثروة ــ وعلى خلاف تحليل جانب التوزيع ــ لا يعكس أية مواقف أخلاقية لمصالح اجتماعية مختلفة، هذه المواقف الأخلاقية والأيديولوجية هي غير «علمية» كما عبِّر عنها سينيور[10]. فضلاً عن ذلك فإن المفكِّرين الاقتصاديين ينكرون أن ما يتبنونه من نظريات يعكس في الوقت نفسه قناعتهم ومصالحهم الشخصية، وذلك على الرغم ــ كما يشير أحد الناقدين ــ من أنهم يؤمنون في تحليلهم المنهجي بأن الأفراد في سلوكهم مدفوعون بتحقيق مصالحهم الشخصية (كما توضح الفرضية (2)) (Perelman 1996, 17).

ولعل أشهر الآراء المعاصرة في هذا الموضوع هو ما طرحه ميلتون فريدمان في بحثه «منهجية الاقتصاد الموضوعي» وفيه يرى «أن الاقتصاد الإيجابي يمكن أن يكون علماً موضوعياً تماماً مثل العلوم الفيزيائية.. وعلى الرغم من أن الاقتصاد يبحث في العلاقات ما بين الأفراد وأن الباحث نفسه هو جزء من الموضوع الذي يبحثه.. إلا أن ذلك لا يمثل خلافاً أساسياً بين النوعين من العلوم» (Friedman 1993, 211) والنقطة المهمة هنا هي أن الموضوع لم يعد يتعلق، فقط، بمدى اختلاف اهتمامات التحليل الاقتصادي ـــ والعلوم الاجتماعية بشكل عام ـــ عن اهتمامات العلوم الفيزيائية، ولكن في أن العلوم الفيزيائية ـــ ونتيجة للتطورات الحديثة فيها ـــ لم تعد تدّعي الحيادية والموضوعية، لأن موقع الباحث الفيزيائي وأدواته ونطاق الأسئلة التي يحاول الإجابة عنها تتداخل كلها مع النتائج التي يصل إليها. هذا فضلاً عن كون طبيعة الظواهر بكل أبعادها الجزئية والكونية عبارة عن سلسلة من المتغيرات المستمرة والمتداخلة التي لا يمكن التنبؤ بها بدقة. وعلى الرغم من ذلك فإن الإيمان بحيادية القوانين الاقتصادية ازدادت عمقاً في الفكر الكلاسيكي الحديث خصوصاً مع تزايد وتطور استخدام وتطبيق النماذج القياسية والرياضية، مع منتصف القرن الحالي، والتي تمكن الباحث ـــ عن قناعة أو بدونها ـــ من طرح نتائج وتوقعات يرى أنها محايدة وموضوعية. ويفسِّر المفكِّر جورج قرم هذا التركيز على التقنيات الرياضية المجرَّدة من قبل الاقتصاديين بأنه ردة الفعل اللاواعية من قبلهم على الاستلاب المعرفي الذي تم نتيجة لتحول مصدر الإلهام في القرار الاقتصادي من الاقتصاديين إلى الإحصائيين والمهندسين (قرم 1994).

إن انتقادات عدة توجه إلى عدد من هذه النماذج القياسية، توضح عدم حياديتها سواء في اختيار الفرضيات أو في اختيار المتغيرات وفي البيانات المستخدمة وفي عزلها لكثير من المتغيرات الاجتماعية والنفسية والبيئية وغيرها، ما يؤثر بالضرورة في النتائج التي تصل إليها هذه النماذج وعلى قدرتها التنبؤية. إن هذه النماذج غالباً ما تستخدم في الأوراق العلمية وغالباً ما تكون لأغراض «تجميلية» (Boulding 1986, 12). إن الإصرار على موضوعية وحيادية التحليل الاقتصادي ونماذجه يعني كما يعبِّر عنه ميردال: «أن مصطلحات "المشاهدات" و"الحقائق" ليس لها المعنى نفسه في الاقتصاد كما في الأخرى، وكأن الاقتصاديين وحدهم لديهم مداخل خاصة إلى حقل القيم الموضوعية» (Myrdal 1993, 252).

## اتجاهات التطوير لمنهج الفكر الاقتصادي

إن الفرضيات وأدوات التحليل السابقة تمثل بعضاً من الفرضيات الرئيسية للمنهج والفكر الاقتصادي وليست كلها. إن منهجية التجريد المنطلق من هذه الفرضيات، تجعل النظريات الكلاسيكية الحديثة تصل إلى تقديم استنتاجات وسياسات يغلب عليها الطابع الفني العام الذي لا يأخذ الخصوصيات الاجتماعية والسياسية في كل مجتمع بعين الاعتبار مما يجعلها مغتربة عن الواقع الفعلي.

تطرق العديد من المفكِّرين عبر العصور إلى القصور في «الحكمة الاقتصادية». ولعله

«لم ينتقد علم من قبل مفكريه كما حدث في الاقتصاد» (Georgescue - Rogen 1971, 1)، إلا أن سلسلة الكتب الدراسية الجديدة الصادرة في مبادئ الاقتصاد تستمر في تبني تلك الفرضيات والمنهج الميكانيكي نفسه. أحد هذه الأسباب يعود إلى الاقتصاديين أنفسهم «لنقص في الفهم أو في الشجاعة للخروج عن المنهج الميكانيكي المريح الذي تعلمناه في الدراسات العليا» (Mcfarland 1991, 108). وبالتالي، يصبح «سلوك» الاقتصاديين جزءاً من منظور القيم المحافظة. وسبب آخر لهذا الرفض هو أن الكثير من هذه الانتقادات تمثل تحدياً لمبدأ كفاءة نظام السوق والحرية الاقتصادية والذي يمثل بدوره المبدأ الفلسفي الأساسي لأيديولوجية النظام الرأسمالي. لذا، ومع تزايد موجة الاتجاه نحو الخصخصة واندماج الأسواق العالمية، فإن أي فكر يشير إلى عدم «مثالية وكفاءة» السوق سيلقى مقاومة كبيرة.

إن الدعوة للخروج عن المنظور الميكانيكي لا يعني «إعلان وفاة» الفكر الاقتصادي، أو القيام بثورة تنسف كل الجذور السابقة، ولكنها دعوة لتطوير وتحريك هذا الفكر لمحاولة فهم الظواهر المتغيرة، وفي الوقت نفسه تحديد تلك الظواهر أو التطبيقات ضمن شروط وظروف معينة تنطبق عليها أدوات التحليل الكلاسيكي الحديث. كما أن هذه الدعوة لا تعني إلغاء الاعتماد على النماذج الرياضية والقياسية وإنما استخدامها كأدوات تساعد في تفسير الواقع، لا كهدف بحد ذاته.

وهنا لا أدعي بأي شكل القدرة على تقديم البديل فذلك يحتاج إلى قناعة وجهد جماعي، ولكن يمكن الإشارة بشكل عام إلى اتجاهين لتطوير المناهج والمفاهيم وأدوات التحليل، لأن التفاصيل الجزئية لهذه الإضافات لا يمكن عرضها إلا من خلال المعالجة النظرية والتطبيقية لموضوعات محددة. هذان الاتجاهان يتمثلان بـ: (أولاً) إعادة الارتباط ما بين الفكر الاقتصادي والعلوم الأخرى. إن الفكر الاقتصادي بدأ رحلة الانفصال عن العلوم الأخرى منذ القرن الثامن عشر. وقد أدى تعمق درجة التخصص في بداية القرن الحالي — وعلى الرغم من أهميتها — إلى الانعزال ومن ثم الجهل بالكثير من الأبعاد المجتمعية والنفسية والطبيعية والبيئية التي تؤثر وتتأثر بشكل مباشر وغير مباشر، بالظواهر ذات البُعد الاقتصادي التي يهتم بمعالجتها وتحليلها الاقتصاديون. إن هذا الانعزال والتقوقع داخل النماذج الاقتصادية قد عمقا المنهج الميكانيكي الساكن والمختزل للفكر الاقتصادي. ومن هنا، فإن فهم التطورات في العلوم الأخرى، الطبيعية والإنسانية والاجتماعية، لن يهدد هوية الفكر الاقتصادي وإنما سيغنيه. وعلى العكس، فإن هذا التوجه سيساعد في تقليص حدة التجريد الاقتصادي والذي يصيب العديد من دارسيه «بالاغتراب» والشعور بعدم واقعيته. (ثانياً) الاتجاه الثاني والذي يرتبط بالأول، هو العمل على تطوير منظور القيم الذي ننطلق منه وذلك بتبني منظور شمولي وديناميكي. والتطوير في هذا الاتجاه بدأه فعلاً العديد من المفكرين في مجالات علمية مختلفة وبدأته تيارات مجتمعية مختلفة، وجميعهم يتبنون ما يعرف بالمنظور الأيكولوجي (ecological view) ومنظور الأنظمة (system view)، أو المنظور المتكامل (wholistic view)[11].

لقد تم بالفعل تبني عدد من المفكّرين الاقتصاديين لبعض من المناهج الأخرى المكملة ذات البُعد الديناميكي والأيكولوجي والمتكامل، والتي تعكس كلا الاتجاهين. وبعض من انعكاسات هذين الاتجاهين في الفكر الاقتصادي تتمثل في: (أ) ما يعرف بالتيار أو الفكر المؤسسي (institutionalist) (وأيضاً يعرف بتيار الاقتصاد التطوري (evolutionary economics)، والذي يعتبر ثيورستين فيبلن (Veblen) أحد أشهر مفكّريه ومؤسسيه في بداية القرن الحالي، وإن كان هذا التبني لا ينطبق فعلياً على جميع مفكّري هذا التيار، إذ إن عدداً كبيراً منهم استمر في تبني الأدوات الميكانيكية للفكر الكلاسيكي الحديث (Mcfarland 1985). والبحث في الأسس والتحليلات والتطبيقات التي يتبناها عدد من مفكّري هذا التيار يتطلب بحثاً منفصلاً، إلا أنه من المهم الإشارة هنا وبشكل موجز إلى بعض من أبعاد هذا الفكر، من خلال الإشارة لفكر فيبلن. لقد تداخلت اهتمامات وإسهامات فيبلن في مجالات الاقتصاد والفلسفة والاجتماع والأنثروبولوجيا، ولعل هذا التداخل كان أحد العوامل التي ساعدته في تبني رؤية ديناميكية في تحليله للظواهر المجتمعية الخاصة بالمجتمع والنظام الرأسمالي الأميركي. يعود اسم هذا التيار إلى أحد المفاهيم المهمة التي استخدمها فيبلن في تحليله وهو مفهوم «المؤسسات» الذي لا يعني التنظيمات المؤسسية بالضرورة، ولكنه مفهوم مركب للعادات والتقاليد الاجتماعية والقيم والمعتقدات، التي تختلف من مجتمع إلى آخر وتتغير عبر الزمن من شكل إلى آخر. إن هذا الإطار المجتمعي والفكري المتغير له أبعاده وتأثيراته العميقة في تحليل فيبلن لطبيعة العلاقات الاقتصادية، الإنتاجية منها والاستهلاكية، حيث يقدم نموذجاً ديناميكياً لتحليل السلوك الاقتصادي بشكل متداخل مع أبعاد مجتمعية ونفسية وبيئية تستحق الدراسة الجادة في أوراق منفصلة. [12] (ب) هناك عدد من المفكّرين الاقتصاديين الذين تبنّوا المنهج الأيكولوجي. أحد الأمثلة البارزة في هذا الاتجاه هو ما طرحه المفكّر شوميخر في أوائل السبعينات، والذي يرى أن نمط التنمية الذي تم اتباعه في الغرب والذي أدى إلى نمو المؤسسات الإنتاجية العملاقة وزيادة درجة التخصص لم يؤد إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية بل، على العكس، أدى إلى تدهورها وإلى سوء استخدام الموارد والتلوث البيئي، وفي كثير من الأحيان إلى تقليص البُعد الإنساني في محيط العمل. واقترح إتباع نمط تنموي يعتمد الحفاظ على البيئة وتقليص استخدام الموارد الطبيعية وذلك، أولاً، بتغيير المفاهيم الاقتصادية والخطط التنموية التي تضع أهداف زيادة الإنتاج السلعي على حساب هدف تحسين الأبعاد المعيشية المختلفة، وثانياً باستخدام تقنيات ومؤسسات صغيرة ومتوسطة تتعامل مع الموارد الطبيعية كرأسمال يستهلك وليس كدخل (Schumacher 1973). لقد تطور هذا التوجه منذ السبعينات عبر تسميات عدة مثل «التنمية المستديمة» و«التنمية الأيكولوجية» و«التنمية بلا تدمير» [13] والنظام الأيكولوجي العميق (deep ecology)، والذي على خلاف النظام الاقتصادي التقليدي يتبنى منظور التجانس مع الطبيعة بدل السيطرة عليها واعتبارها مجموعة من الموارد. وبالتالي فهو تبنى توجهاً باستخدام التقنيات المناسبة وإعادة التدوير (recycling) لإنتاج متوجه لإشباع الحاجات الأساسية[14].

يشارك هذا التوجه (الذي يمكن تلخيصه بالاقتصاد الاجتماعي الأيكولوجي - Eco) (Socio - Economics مجموعة من المفكِّرين في كل من الدول المتقدمة والنامية.[15] (جـ) وهناك عدد من المفكِّرين الاقتصاديين الذين يتبنون منهجاً حديثاً نسبياً يقوم على ما يُعرف بنظرية أو بمنظور النظم المعقدة (complex systems view) أو بعلم التعقيد (complexity (science وقد تكثف تطوير هذا الاتجاه، وخصوصاً في منتصف الثمانينات على يد مجموعة من المفكِّرين ضمن تخصصات علمية مختلفة في عدة مراكز علمية[16].

إن نظرية الأنظمة تنظر إلى العالم بشكل متكامل وعلى أساس الارتباط والاعتماد المتبادل بين كل ظواهره والذي لا يمكن فهمه من خلال تقسيمه إلى أنظمة جزئية منفصلة، بل من خلال النظر إليه كوحدة مكونة من أنظمة مرتبطة تؤثر وتتأثر في ما بينها عبر سلسلة مستمرة من العلاقات التبادلية. فجميع النظم التي تبدو منفصلة، سواء نظم خلايا الكائنات الدقيقة أو خلايا الإنسان والحيوانات والنباتات، ونظام الأسرة والمجتمعات والنظام البيئي والنظام الكوني، كلها تشكِّل نظاماً عضوياً معقداً شاملاً. وما يميز هذا النظام هو كونه نظاماً دائم الحركة والتغير، والعلاقات بين أجزائه غير خطية. إن هذه العلاقة غير الخطية هي ما يميز هذا المنظور عن المنظور الاقتصادي الميكانيكي. وضمن المفكِّرين الاقتصاديين الذين يتبنون هذا المنظور بريان آرثر (Arther) وكينيث أرو -Ar) (row.[17] ويرى آرثر أنه وعلى خلاف «الاقتصاد القديم» (القائم على النظرية الكلاسيكية والكلاسيكية الحديثة)، فإن «الاقتصاد الحديث» (القائم على نظرية التعقيد) مبني على فكرة اختلاف الأفراد وتطورهم من خلال نظام ديناميكي متغير بشكل مستمر. وبالتالي، لا معنى هنا لوجود نقطة توازن ثابتة أو وضع أمثل. فعند التعامل مع قضايا تتعلق بالاقتصاد والبيئة والسياسة العامة، مثلاً، يرى أن التحليل القائم على أساس التكاليف والأرباح cost) (benefit - يفترض أن المشكلة والحلول معرّفة ومحدّدة وأن المتغيرات التي يتم التعامل معها مجزَّأة ومنفصلة وبالتالي يمكن وضع قيم رقمية للأرباح والخسائر. كذلك التحليل القائم على تحديد نقطة توازن مثلى في تعامل الإنسان مع البيئة، مبنية على فكرة انفصال الاثنين، في حين إنه وحسب منظور النظم المعقدة، الإنسان نفسه هو جزء من البيئة، ومن ثم فأي سياسة تقوم على تحقيق مصلحة الإنسان (مثل قطع الغابات) سيكون لها تأثير سلبي على البيئة، ومن ثم على الإنسان (مثل تغير المحيط الجوي).

والموضوعات المطروحة لا تتعلق فقط بالبيئة، بل ثمة موضوعات أخرى مهمة متعلقة بالإنتاج والتطور التقني، توضِّح عدم صحة افتراض النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الحديثة بأن التطور التقني القائم على المنافسة التامة يؤدي إلى انتشار التقنية الأمثل[18]. وكنتيجة لهذا التحليل، وأيضاً استناداً على مبدأ تزايد العوائد وليس تناقصها، فإن التدخل لحماية ومساعدة الصناعات في بداية نشأتها يصبح أمراً ضرورياً لزيادة الإنتاج والثروة. وهذه النتيجة الاقتصادية والسياسية التي يصل إليها هذا المنظور تناقض الفلسفة الاقتصادية للفكر الكلاسيكي الحديث، القائمة على مبدأ الحرية الاقتصادية وأمثلية آلية السوق.

إن هذه التوجهات المختلفة والمتداخلة في بعض من جزئياتها، والتي يجري تطويرها، لا تطرح من خلالها إجابات مختلفة بل أيضاً أسئلة جديدة تغني فهمنا للواقع. إن هناك مجالاً واسعاً لقضايا عدة، وحتى مفاهيم مختلفة في نطاق التحليل الاقتصادي تحتاج إلى إعادة التعريف والتحليل بما يتفق مع المنظور الديناميكي والمتكامل والذي يشكل الإنسان والبيئة أحد عناصره المهمة. إن إعادة التعريف ستؤدي إلى الوصول إلى استنتاجات وسياسات مختلفة عمّا يطرحه الفكر الكلاسيكي الحديث. فمثلاً، هناك حاجة لإعادة النظر في مفهوم الناتج القومي وطرق قياسه، بحيث يأخذ في عين الاعتبار كلاً من الأنشطة الإنتاجية غير السوقية والأبعاد البيئية وتكلفتها الاقتصادية والاجتماعية وحتى النفسية. هناك أيضاً حاجة لإعادة النظر في مفهوم الاستهلاك والرفاه بحيث لا يقتصر على جانب السلع المادية، ولمفهوم العمل والإنتاجية بحيث لا يقتصر فقط على جانبها النقدي وتكلفة الفرصة البديلة ضمن هذا الإطار الأيكولوجي والإنساني. هناك حاجة لإعادة النظر في قضايا أخرى كثيرة مثل الخصخصة وتوسيع نطاق الأسواق، ضمن هذا الإطار ستختلف مقاييس «الكفاءة» و«الإنتاجية» و«النمو» [19]. إن كل هذه المفاهيم والقضايا تحتاج إلى دراسات منفصلة تعكس أيضاً خصوصيات مجتمعاتنا العربية النامية.

على الرغم من ازدياد معدلات النمو الاقتصادي في غالبية دول العالم المتقدم وفي العديد من الدول النامية، إلا أن الأزمات والمشكلات ذات البُعد الاقتصادي تتفاقم مع مرورالوقت متمثلة في ارتفاع معدلات البطالة والفقر المطلق والنسبي والتلوث والتدمير البيئي، وغيرها. وعلى الرغم من استمرار وتفاقم هذه الأزمات فإن العديد من الاقتصاديين لا يزالون يستخدمون النماذج الاقتصادية وأدوات التحليل الاقتصادي الكلاسيكي المبنية في جذورها على المنهج الميكانيكي الفيزيائي لنيوتن والفلسفي لديكارت. إن ما يجعل أي علم ميكانيكياً هو افتراضه وجود عدد محدود من العناصر المختلفة وأيضاً افتراض وجود عدد محدود من القوانين التي تربط هذه العناصر بكل الظواهر الأخرى (Georgescu - Rogen 1971, 115). وفي هذه الورقة تم استعراض عدد من الفرضيات المحدودة التي ينطلق منها الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الحديث والتي تبنى عليها نماذج تحليلية، والتي يفترض إمكانية تطبيقها وصلاحيتها لتفسير ظواهر مجتمعية مختلفة، بغض النظر عن الإطار المجتمعي والبيئي والزمني الذي تتفاعل ضمنه هذه الظواهر. وعلى الرغم من التطورات الحديثة نسبياً — والتي بدأت منذ بدايات القرن الحالي — في مناهج العلوم الأخرى، والإسهامات المتزايدة لمفكّرين وعلماء ضمن تخصصات مختلفة والتي تشير بشكل واضح إلى ديناميكية الظواهر الطبيعية والمجتمعية والبيئية وارتباطها وتداخلها، والتي تعني استحالة وضع قوانين ثابتة ومحدودة لتفسيرها، لا يزال الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الحديث يتبنى أدوات التحليل والفرضيات المجردة والقوانين الثابتة على الرغم من أن الظواهر الاقتصادية تبقى أكثر عرضة للتغيرات وأكثر صعوبة في افتراض اختزالها ضمن عناصر محدودة، لأنها لا تعكس فقط متغيرات طبيعية (مثل الذرات) بل وأيضاً منظومة معقدة من المتغيرات الإنسانية والمجتمعية.

إن تسليط الضوء في هذه الورقة على جوانب القصور في الفرضيات وأدوات التحليل والنماذج الاقتصادية التقليدية لا يعني محاولة الحكم بالفشل عليها أو الدعوة

للتخلي عنها، فالعديد منها ــ وبخاصة في مجال التحليل الجزئي ــ له تطبيقات عدة. ولكن الطرح في هذه الورقة هو دعوة لتطبيق تلك النظريات والقوانين والنماذج ضمن ظروف معينة واضحة وعدم اعتبارها «حقائق» مطلقة صالحة لكل زمان ومكان، وهي أيضاً دعوة لتطوير المنهج الفكري الاقتصادي ليصبح أكثر شمولاً وذلك بالخروج عن النطاق الضيِّق والتواصل والاستفادة من التطورات المستمرة في العلوم الأخرى.

## الهوامش

(1) هيرمان هيسه (1985)، سدهارتا. ترجمة ممدوح عدوان: دار منارات الأردن.

(2) للاسترسال في هذا الجانب يمكن الرجوع إلى: (بيلت 1994).

(3) ليس من الممكن هنا استعراض تفصيلات التطورات في الفهم الفيزيائي للكون، إلا أن هذا الجزء يستعرض أهم تلك التطورات وبخاصة في جانبها الفلسفي والميتافيزيقي والتي لها ارتباط واضح في فهمنا للظواهر الكونية والتي تمثل الظواهر الاقتصادية إحدى جزئياتها. هذا الجزء يستند إلى دراسات كتبها متخصصون للقارئ غير المتخصص والتي يمكن الرجوع إليها لفهم تفاصيل التطورات في مجال العلم الفيزيائي (Capra 1983. Gribbin 1986).

(4) إن أسس نظرية نيوتن هي التي مكّنت علماء الفضاء من إيصال الإنسان إلى القمر.

(5) لم يتم في هذه «القراءة» التركيز على الفكر الماركسي والكينزي. فالفكر الماركسي وإن عكس الكثير من اهتمامات وأدوات التحليل الكلاسيكية الميكانيكية فقد اختلف في تبنيه منهجاً تاريخياً ديناميكياً متمثلاً في نظرية المادية الجدلية والمادية التاريخية. أما بالنسبة للفكر الكينزي والذي على الرغم من أهميته واختلافه مع الفكر الكلاسيكي الحديث خصوصاً لجهة تركيزه على احتمالات عدم توازن السوق وضرورة تدخل الدولة في النظام الرأسمالي، إلا أن ما حدث هو إدماج تحليله ضمن التحليل الحدي وانقسام عرض المبادئ الاقتصادية إلى مبادئ الاقتصاد الكلي والجزئي. لمتابعة هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى (Hausman 1993, ch. 19).

(6) سيتم هنا عرض بعض من الفرضيات بشكل مختصر حيث التقويمات النقدية للفكر الكلاسيكي الحديث وفرضياته متاحة في الأدبيات. ولكن الغرض هنا هو مجرد الإشارة إلى بعض من تلك الفرضيات التي تعكس الأبعاد الميكانيكية الساكنة في هذا الفكر.

(7) وحتى في حالة عرض نموذج تحديد الأسعار في حالة الاحتكار فإن النظرية الكلاسيكية الحديثة تعرض نموذج تحديد الأسعار كحالة خاصة تستخدم لها أدوات التحليل والفرضيات التقليدية حيث التوازن يتحقق بشكل ميكانيكي.

(8) ليس المقصود هنا بأي شكل نكران التطورات الإيجابية الهائلة التي رافقت ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في العديد من الدول، من حيث رفع المستوى الصحي والتعليمي والمعيشي. إن المقصود هنا هو توضيح الأبعاد السلبية والتي تحققت فعلاً نتيجة لنمط الإنتاج المدفوع بتحقيق الأرباح وليس إشباع الحاجات الإنسانية الفعلية.

(9) يمكن الرجوع إلى مجموعة مختارة من المقالات التي تعكس هذا الجدل في (Hausman 1993, ch. 19).

(10) لقد كانت لسينيور نفسه آراء ومواقف أخلاقية قوية في بداية حياته كضرورة تدخل الدولة لتقديم المساعدات للفقراء. إلا أن موقفه هذا انقلب إلى موقف معاد بعد تزايد حدة الإضرابات العمالية في الفترة (1829 ــ 1842).

(11) من بين المفكِّرين الذين يتبنون هذا التوجه (Thomas 1974 ، Capra 1983، فروم 1989، Waldrop 1992 وبيلت 1994).

(12) يمكن الرجوع إلى أحد كتبه المهمة The Theory of the Leisure Class، أو لعرض وتحليل أهم أفكاره (Mcfar-land 1991. ومن المفيد الإشارة هنا إلى الإسهامات المهمة المعاصرة للمفكر (Georgescue - Rogen 1971).

(13) لعرض ملخص بعض من أبعاد هذه المسميات انظر (طلبة 1995).

(14) لعرض ملخص لأفكار النظام الأيكولوجي العميق انظر (Redclift 1987).

(15) انظر على سبيل المثال (Henderson 1988)، (Buarque 1993) ويقترب من هذا المنظور ما تطرحه الأدبيات المتعلقة بما يعرف بمجموعة الاعتماد على الذات (self - reliance).

(16) أحد هذه المراكز العلمية المهمة هو معهد سانتافي في الولايات المتحدة (Santa Fe Institute).

(17) لعرض شيق لأهم أبعاد نظرية التعقيد بشكل عام، وبعض من أهم أفكار هذين المفكّرين مع قائمة بمراجع مختلفة في الموضوع انظر (Waldrop 1992) الذي يستند العرض في هذا الجزء عليه. كذلك تجدر الإشارة إلى توفر عرض موسع ومراجع عدة يمكن الحصول عليها عبر شبكة الإنترنت مثلاً بالبحث عن "Complexity Science and Economics".

(18) يشير آرثر إلى أمثلة عدة على سيطرة تقنيات إنتاجية معنية في السوق، برغم عدم كفاءتها، على حساب تقنيات أفضل. كمثال على ذلك، استمرار إنتاج واستخدام لوح مفاتيح الطباعة (key board) للآلات الطابعة وأجهزة الكمبيوتر الحديثة والذي طوره عام 1873 أحد المهندسين خصيصاً لتقليص سرعة الطباعة على الآلات الكاتبة في ذلك الوقت حتى لا تسبب في تشابك المفاتيح وتداخها (Waldrop 1992).

(19) لرؤية مختلفة لهذه المفاهيم انظر (Henderson 1988, Capra 1983).

## المصادر

المنيف، ماجد

1410 هـ «مشكلات تدريس الاقتصاد في الجامعات السعودية» إصدارات علمية. المملكة العربية السعودية: جمعية الاقتصاد السعودية.

بيليت، جان ماري

1994 عودة الوفاق بين الإنسان والطبيعة. ترجمة السيد محمد عثمان. عالم المعرفة (189) سبتمبر، الكويت.

ديكارت، رينيه

1985 مقالة عن المنهج. ترجمة محمد الخضيري. الهيئة العامة للكتاب ـ ج. م. ع.

رمسيس، نادية

1985 التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل. مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت.

زكي، رمزي

1984 المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية. عالم المعرفة (84) ديسمبر، الكويت.

طلبة، مصطفى كمال

1995 إنقاذ كوكبنا. مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت.

فروم، إريك

1989 الإنسان بين الجوهر والمظهر. ترجمة سعد زهران. عالم المعرفة (140) أغسطس، الكويت.

قرم، جورج

1994 الفوضى الاقتصادية العالمية الجديدة. دار الطليعة ـ بيروت.

Boulding, K.

1986 "What went wrong with Economics". American Economist 30 (1): 5 - 12.

Buarque, C.

1993 The End of Economics? London and New Jersy: Zed Books Ltd.

Capra, F.

1983 The Turning Point. London: Flamingo.

Friedman, M.

1993 "The Methodology of Positive Economics" PP 210-244 in D. Hausman ed. The Philosophy of Economics. USA: Cambridge University Press.

Georgescu - Rogen, N.

1971 The Entropy law and Economic Process. USA: Harvard University Press.

Gribbin, J.

1986 In Search of The Big Bang: Quantum Physics and Cosmology. USA: Banta.

Henderson, H.

1988 The politics of the solary Age. indiana: Knowledge Systems Inc.

Hausman, D., ed.

1993 The Philosophy of Economics. USA: Cambridge University Press.

McFarland, F.

1985 "Theorstein Veblen versus the Institutionalist". Review of Radical Political Economics 17 (4): 95 - 105.

McFarland, F.

1991 Economic Philosophy and American Problems. USA: Rowman Littlefield.

Myrdal, G.

1993 "Implicit Values in Economics" PP 250-259 in D. Hausman ed. The Philosophy of Economics. USA: Cambridge University Press.

Ormerod, P.

1994 The Death of Economics. UK: Faber and Faber.

Perelman, M.

1996 The End of economics. London and New Youk: Routiledge.

Redclift, M.

1987 Sustainable Development. London and New York: Routiledge.

Robinson, J.

1971 Economic Heresies. London: Macmillan.

Schumacher, E.

1973 Small is Beautiful. UK.: Vintage

Sen, A.

1979 "Rational Fools: A Critique of the Behavioral Foundations of Economic Theory" PP 87-109 in H. Frank and M. Hollis eds. philosophy and Economic Theory. UK: Oxford University Press.

Simor, H.

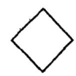
1993 "Testability and Approximation" PP 245 - 248 in D. Hausman ed. The philosophy of Economic. USA: Cambridge University Press.

Thomas, L.

1974 The Lives of a Cell. USA: Bantam Books.

Waldrop, M.

1992 Complexity. USA: Simon & Schister.



# التفاؤل وصحة الجسم:
# دراسة عاملية

أحمد محمد عبدالخالق*

شغلت مشكلة العلاقة بين العقل والجسم mind-body problem ومنذ زمن بعيد عديداً من الفلاسفة والأطباء وعلماء النفس وغيرهم. وتُعد هذه المشكلة من المسائل الميتافيزيقية التقليدية، وتختص بالعلاقة بين ما هو عقلي وما هو جسمي. ولهذه المسألة جذورها في الثنائية القديمة التي وضعها «أفلاطون» بين العقل والمادة. ومنذ ذلك الوقت قُدمت حلول كثيرة لهذه المشكلة، وأهم هذه الحلول ما يُصنَّف بأنه الثنائية dualism التي ترى أن هناك مبدأين أساسيين في العالم كالعقل والجسد، والأحدية monism التي يرى أصحابها أن هناك حقيقة واحدة أو مبدأ غائياً واحداً كالعقل أو المادة، فضلاً عن الحلول الوسطى التوفيقية (Reber 1995, 461). وبالإضافة إلى المستوى الفلسفي الذي نوقشت فيه هذه المشكلة المهمة، فقد وُضع – في إطار كل من علم النفس والطب النفسي – مصطلح مهم بدوره، خدم فترة خصبة في التاريخ القريب لكل من علم النفس والطب النفسي، ألا وهو «النفسي الجسمي» psychosomatic، الذي يشير إلى ما يُفترض أنه مكون نفسي (أو عقلي) وآخر جسمي (أو عضوي)، ويدل استخدام هذا المصطلح في هذا السياق على تفاعل بين هذين المكونين وتأثير متبادل بينهما (Reber 1995, 620). واعتمد على هذا التوجه العام، الطب النفسي الجسمي، الذي يهتم بفحص العلاقة بين الحالات النفسية والاضطرابات الجسمية وتفاعلهما، والاضطرابات الناجمة عن خلل العلاقة بينهما (أبو النيل 1984). ثم ترك مصطلح «النفسي الجسمي» مكانه في التصنيفات النفسية الأخيرة ليحل محله مصطلح «النفسي فيزيولوجي» psychophysiological، الذي يشير – بوجه عام – إلى العلاقة المتبادلة بين العمليات الفيزيولوجية والخبرات السيكولوجية.

لقد أتى على غالبية علماء النفس المرضي وبعض الباحثين في الشخصية حين من الدهر ركزوا فيه أشد التركيز على الجوانب المرضية الشاذة وغير السوية، كالقلق

* أستاذ (Professor)، قسم علم النفس، كلية الآداب، جامعة الكويت.

والاكتئاب والفصام والانتحار وأشباهها، وذلك على حساب التوافق والصحة والسلوك الإيجابي و«المواجهة الناجحة والتغلب على الضغوط» coping و«المرونة المؤدية إلى امتصاص الصدمات» resilience، بحيث أدى الاهتمام بالمجالات الإيجابية الأخيرة – فضلاً عن أسباب أخرى متعددة – إلى نشأة علم نفس الصحة health psychology، وهو مجال تطبيقي لعلم النفس، يحفل باستخدام النظريات والمعارف السيكولوجية وتطبيقها، بهدف الارتقاء بالصحة الشخصية والمجتمعية، ويهتم – من بين ما يهتم – بدراسة الأحوال الصحية ومتعلقات الصحة وتطوير الطرق الفنية للوقاية والعلاج، وتحسين نظم الرعاية الصحية (Reber 1995, 330).

واعتماداً على ما أوردناه في الفقرة الأولى في هذه المقدمة من التأثير المتبادل بين العقل والجسم بوجه عام، أو بين العمليات الفيزيولوجية والخبرات السيكولوجية على التحديد، وانطلاقاً مما عرضنا له في الفقرة الثانية في هذه المقدمة من ضرورة الاهتمام بالجوانب الإيجابية للسلوك الإنساني، فإن موضوع هذه الدراسة يروم الربط بين هذين المنحيين، فتهدف هذه الدراسة – بوجه عام – إلى فحص العلاقة بين الصحة الجسمية والتفاؤل (وكذلك التشاؤم) من حيث هو سمة trait في الشخصية، أو «تنظيم أو نزعة» dis-position عامة، أو مكون شخصي personal construct على اختلاف بين العلماء، تتضح فيه الفروق الفردية بين الأفراد والجماعات.

وللتفاؤل optimism تعريفات عدة، ولكنها تدور حول معان مترابطة، «والمعنى الأوسع والأعم للتفاؤل في لغتنا اليوم هو توقع حدوث الخير» (قرني 1986, 286). ولا يبتعد هذا المعنى عن التعريف الوارد في معجم «وبستر» (Webster1991, 704) للتفاؤل بأنه: «ميل إلى تبني وجهة نظر مفعمة بالأمل، والتفكير في أن كل شيء سيؤول إلى الأفضل»، بما يشير الى توقع أفضل النتائج الممكنة. ويعد «التفاؤل – التشاؤم» في علم النفس سمة في الشخصية، وهي سمة ثنائية القطب bipolar لدى بعض علماء النفس، في حين تعد لدى آخرين مفاهيم مستقلة ولكنها مترابطة (Marshall, Wortman, Kusulas, Hervig & Vickers 1992). ويعرف عبدالخالق (1996، 6) التفاؤل بأنه: «نظرة استبشار نحو المستقبل، تجعل الفرد يتوقع الأفضل، وينتظر حدوث الخير، ويرنو إلى النجاح، ويستبعد ما خلا ذلك». في حين يعرف التشاؤم pessimism بأنه: «توقع سلبي للأحداث القادمة، يجعل الفرد ينتظر حدوث الأسوأ، ويتوقع الشر والفشل وخيبة الأمل، ويستبعد ما عدا ذلك إلى حد بعيد».

ولقد تزايد الاهتمام في العقدين الأخيرين بالدراسة النفسية للتفاؤل والتشاؤم (عبدالخالق والأنصاري 1995؛ الأنصاري غير منشور؛ عبداللطيف وحمادة 1998)، ونشرت بحوث عدة هدفت ربطهما بعدد كبير من المتغيرات الاجتماعية والنفسية والجسمية، السوية وغير السوية. ومن بين هذه المتغيرات المهمة: الصحة النفسية والصحة الجسمية، والمتغير الأخير مجال الاهتمام في هذه الدراسة.

من نافلة القول أن نذكر: إن عوامل عدة يمكن أن تؤثر على الصحة الجسمية physi-cal health or well-being. وتؤكد عديد من الدراسات النفسية بوجه عام أن التفاؤل

والمزاج الإيجابي أمران أساسيان لصحة الجسم، وأن هناك جانباً مهماً يمكن أن يميز بين مريض وآخر، ألا وهو: الأمل في الشفاء، وأن للتفاؤل مزايا كثيرة، على العكس من التشاؤم تماماً. وتؤكد بحوث «شاير، وكارفر» (Scheier & Carver 1987) تأثير التفاؤل على الصحة الجسمية. وقد اتضح أن التفاؤل يرتبط سلبياً بكل من: الغضب Anger والعدائية hostility، والأخيران يتسببان في مشكلات صحية كبيرة، وركز عدد من الباحثين على فحص دورهما في تطوير مرض الشريان التاجي CHD، وفي زيادة معدلات الوفاة بوجه عام، وتتوافر دراسات حديثة تؤكد هذه العلاقة. ووجد بعض الباحثين (Scheier & Carver 1987) أن العدائية تنبئ بمستوى الصحة ومعدل الوفاة، كما اتضح ان العدائية ترتبط ارتباطاً سلبياً بالتفاؤل، فقد ظهر أن بُعد التفاؤل مسؤول عن الارتباط بين مقياسي العدائية والأعراض الجسمية.

وكشفت دراسات أخرى عن ارتباط التفاؤل بالجرأة أو التحمل hardiness (ويشتمل الأخير على ثلاثة أبعاد: الالتزام والتحكم والتحدي)، ويخدم التحمل في كونه واقياً أو مصداً buffer للعواقب الجسمية السيئة للضغوط (Scheier & Carver 1987). ومن الممكن أن تكون الضغوط مؤذية وضارة deleterious لصحة الإنسان النفسية والجسمية، وتؤكد دراسات عدة العلاقة بين الجوانب النفسية والجسمية (Colligan, Offord, Malin-choc, Schulman & Seligman 1994). إن الطريقة التي يحاول بها بعض الناس فهم أسباب أحداث الحياة الضاغطة أو المعاكسة – وبخاصة عادة وضع تفسيرات تشاؤمية – يمكن أن تُضعف الوظائف النفسية والفيزيولوجية عندهم، أو تؤثر سلباً على سير المرض لديهم (Peterson & Seligman 1987).

استخلصت دراسات عدة أن وجهة نظر الناس إلى أنفسهم وإلى العالم والآخرين والمستقبل تنبئ بمدى قابليتهم للمرض، وأكثر من ذلك فإنها يمكن أن تنبئ بطول العمر الذي يمكن أن يعيشوه (Tennen & Affleck 1987). وتعتمد هذه النظرة على فكرة عامة مؤداها أن أفعال الناس تتأثر باعتقاداتهم بالعواقب أو النتائج المحتملة لهذه الأفعال. ومن ثم، يرى «شاير، وكارفر» أن توقعات العواقب outcome expectancies محدد أساسي للسلوك في هذا الصدد، ويؤدي إلى أحد نوعين من السلوك: (أ) مواصلة النضال والكفاح، أو (ب) الاستسلام والابتعاد. ويضيفان أن بحوثهما المعملية على السلوك أكدت بوجه عام على أهمية التوقعات بوصفها محددات للسلوك (Scheier & Carver 1987)، ويرتبط ذلك تماماً بالتفاؤل الذي يشير إلى توقعات عامة جيدة أو مفضلة.

درس «شاير، وكارفر» (Scheier & Carver 1987) التفاؤل بوصفه نزعة أو تنظيماً disposition في الشخصية، يمكن أن تكون له فائدة كبيرة على الصحة الجسمية، فقد دلت البحوث على وجود رابطة قوية بين التفاؤل وعدد من الجوانب الإيجابية المختلفة المتصلة بالصحة الجسمية، بدءاً من تكوين الأعراض الجسمية وتطويرها حتى الشفاء من جراحة المجرى الجانبي للشريان التاجي، وتشير النتائج كذلك إلى أن هذه الآثار المفيدة للتفاؤل ترجع جزئياً إلى اتباع طرق تكيفية لمواجهة الضغوط.

## الدراسات السابقة:

درس «ريكر، وونج» (Reker & Wong 1984) «التفاؤل الشخصي والصحة الجسمية والنفسية» لدى مجموعات من كبار السن الذين يعالجون داخل المستشفى والذين لا يعالجون، وأسفرت الدراسة عن تأكيد لعلاقة التفاؤل بالصحة الجسمية والنفسية والشعور بأن كل شيء على ما يرام. ويدعم النتيجة ذاتها دراسة «شاير، وكارفر» التي أسفرت عن علاقة سلبية بين التفاؤل والأعراض التي قررها الفرد (Scheier & Carver 1987). ويضيفان أن المتفائلين يتعرضون لانخفاض معدل ضغط الدم الانقباضي systolic blood pressure (SBP)، في حين أنه يرتفع لدى المتشائمين، كما ظهر أن معدل نبض القلب ينخفض بمرور الزمن عند المتفائلين، في حين يتصف المتشائمون بعكس ذلك. ويؤكد هذان المؤلفان على أهمية التفاؤل لبقاء الإنسان، وتحريره من الأخطار التي يمكن أن تعصف بصحته الجسمية.

درس «تايلور» وصحبه (Taylor, Kemeny, Aspinwall, Schneider, Rodriguez & Herbert 1992) العلاقة بين التفاؤل وطرق التغلب على الضغوط والتوافق والسلوك الصحي. وتكونت العينة من 312 رجلاً مريضاً بمرض نقص المناعة المكتسب المعروف بالإيدز (AIDS) و238 مفحوصاً خالياً من فيروس الإيدز. وعلى الرغم من أن هذه الدراسة لم تكشف عن ارتباط التفاؤل بالسلوك الجنسي الذي يعرض صاحبه للإصابة بمرض الإيدز، فقد ظهر أن التفاؤل مصدر مهم للتغلب على الأمراض النفسية والجسمية، إذ إنه يساعد المرضى على التحكم النفسي في الانفعالات عندما يصابون بالأمراض.

أجرى «شاير» وصحبه (Scheier & Carver 1992) دراسة لتحديد أثر التفاؤل في الشفاء من جراحة الشريان التاجي لدى عينة من 51 رجلاً مريضاً أجريت لهم جراحة المجرى الجانبي للشريان التاجي coronary artery bypass surgery (CABS)، وأوضحت الدراسة أن المرضى الأكثر تفاؤلاً بالنسبة للعملية الجراحية كانوا أسرع شفاء بعد إجرائها بالمقارنة إلى المرضى المتشائمين، كما كان المتفائلون أسرع في العودة إلى ممارسة أنشطتهم الطبيعية في الحياة بعد إجراء العملية الجراحية، مما يدلل على أن التفاؤل يمكن أن ينبئ بالتكيف الفعال بعدها. وقد جُمعت بيانات تتبعية عن هؤلاء المرضى أنفسهم استمرت خمس سنوات بعد إجراء العملية الجراحية، حيث استمر التفاؤل في كونه منبئاً مستقبلياً للشعور الذاتي بالصحة وبأن كل شيء على ما يرام لدى هؤلاء المرضى. فكان المتفائلون – على العكس من المتشائمين – أكثر احتمالاً كي يقرروا شعورهم بالراحة بعد النوم، وأقل احتمالاً لتقريرهم أنهم يستيقظون مرات عدة في نهاية فترة نومهم. وقرر المتفائلون أيضاً – أكثر من المتشائمين – أن حياتهم مسلية وشائقة ومتنوعة، ومتحررة من الضغوط والمضايقات. كما أقر المتفائلون – أكثر من المتشائمين – بأنهم يحصلون على إشباع ورضا كبيرين نتيجة علاقاتهم بأصدقائهم، فضلاً عن الإشباع والرضا العظيمين عن أعمالهم. وأخيراً فقد ظلت نوعية حياتهم quality of life بوجه عام أعلى من المتشائمين

(Scheier & Carver 1992). ويضيف هذان المؤلفان أن المتفائلين من هؤلاء المرضى كانت لديهم عادات صحية إيجابية أكثر، فقد كان المتفائلون يتعاطون «الفيتامينات» بشكل منتظم، ويقل احتمال تناولهم وجبات غير صحية (أغذية تحتوي على لحوم مليئة بالدهون)، ويزداد احتمال اشتراكهم في برنامج لإعادة تأهيل القلب، وذلك بالمقارنة إلى المتشائمين.

وفي دراسة أخرى على مجموعة من مرضى القلب المشاركين في برنامج لتأهيل القلب، ظهر أن المتفائلين منهم نجحوا في خفض كل من مستويات الدهون المشبعة في طعامهم وكذلك معدل دهون الجسم، وخطر الإصابة الشاملة في الشريان التاجي، كما نجحوا في زيادة عدد التمرينات في هذا البرنامج التأهيلي.

وفيما يختص بجراحة الذبحة القلبية myocardial infarction اتضح أن التفاؤل منبئ أساسي بمعدل شفاء المرضى خلال الفترة التالية للجراحة مباشرة، وأن المتفائلين أسرع بوجه عام في تحقيق معالم سلوكية بارزة للشفاء (مثل: الجلوس في السرير، السير حول الغرفة)، وذلك أكثر من المتشائمين، وكان للمتفائلين معدل شفاء جسمي أسرع تبعاً لتقدير أعضاء فريق التأهيل بعد الجراحة، كما أستأنفوا أنشطتهم البدنية وتمريناتهم الحيوية بشكل أسرع، وعادوا إلى العمل طوال اليوم، وعادت حياتهم إلى سابق عهدها وإلى طبيعتها الاعتيادية عبر مجالات كثيرة من بينها أنشطتهم الترويحية، وذلك بالنسبة إلى المتشائمين. ويورد المؤلفان أن كفاءة جهاز المناعة تزداد لدى المتفائلين (Scheier & Carver 1992).

وتشير الدلائل الواقعية إلى أن التوجه التشاؤمي نحو العالم يرتبط بتطور الحالة من مرحلة ما قبل السرطانية precancerous إلى حالة سرطانية (Goodkin, Antoni & Blaney 1986).

درست «بوزو» وزملاؤها (Scheier & Carver 1992) التكيف النفسي الذي قامت به مجموعة من النساء لجراحة أجريت لهن في المراحل المبكرة من نمو سرطان الثدي (في المرحلة الأولى أو المرحلة الثانية)، ويتضمن التشخيص في هاتين المرحلتين مآلا prognosis جيداً نسبياً، ومع ذلك فمن الواضح أن الإصابة بالسرطان في هذه الحالات تفرض تهديداً على صحة هؤلاء النسوة في المستقبل وكذلك على بقائهن على قيد الحياة. وأجريت مقابلات لهؤلاء المرضى لأول مرة في وقت التشخيص، ثم مرة ثانية في اليوم السابق لإجراء الجراحة، بعد ذلك قوبلن في فترة من 7 إلى 10 أيام بعد إجراء الجراحة، كما أجريت مقابلات تتبعية بعد 3 و6 و12 شهراً. وتم تقدير التفاؤل باستخدام اختبار التوجه نحو الحياة LOT في الوقت الذي تم فيه التشخيص، وقيس المزاج السلبي أو الضيق والألم في كل المقابلات التالية بعد المقابلة الأولى. وأسفرت الدراسة عن أن التفاؤل يعد منبئاً مستقبلياً عن معدلات الضيق لدى هؤلاء المرضى منذ الفترة التي تقع حول الجراحة وحتى لدى شفائهم بعد اثنى عشر شهراً. وفي تقرير آخر عن هذه الدراسة (Carver *et al* 1993) اتضح أن هؤلاء النسوة يرتبط لديهن التفاؤل ارتباطاً عكسياً بالضيق أو الألم. وكانت أكثر ردود الفعل شيوعاً عندهن لمواجهة سرطان الثدي هي: التقبل، وإعادة التشكيل الإيجابي، والدين، وكان التقبل واستخدام الدُعابة ينبئان بضيق منخفض في المستقبل. وظهر أن ردود فعل المواجهة تقوم بدور الوسيط في تأثير التفاؤل على الضيق.

إن عدداً لا بأس به من البحوث العالمية في مجال التفاؤل، أجريت بوساطة مقياس التوجه نحو الحياة Life Orientation Test (LOT) من وضع كل من «شاير، وكارفر». وقد أجريت عليه وبوساطته دراسات عدة. وقام «جيرهارد أندرسون» (Anderson 1996) بتحليل بعدي meta-analysis لست وخمسين دراسة منشورة بالإنجليزية عن اختبار التوجه نحو الحياة فضلاً عن 98 تقديراً لحجم التأثير. وقد كونت ثلاثة تقديرات مجمعة لمقاييس المواجهة Coping (+0,27)، وتقرير الأعراض (−0,23)، والوجدان السلبي (−0,43). وقد استنتج هذا الباحث أن التفاؤل – كما يقاس بهذا المقياس – يرتبط ارتباطاً مرتفعاً بمقاييس المواجهة وتقرير الأعراض والوجدان السلبي، ولكن أكثر العلاقات ثباتاً هي التي تربط بين التفاؤل والوجدان السلبي.

موجز القول أن عدداً كبيراً من الدراسات في هذا المجال أسفرت عن الاستنتاج ذاته، ومؤداه أن التفاؤل مفيد للصحة الجسمية، وليس هذا فحسب، بل إن عدداً من الباحثين يعتقدون أن التفاؤل يمكن أن يقوم بدور مهم بوصفه عاملاً وقائياً protective ينشط عندما يواجه الفرد صعوبات الحياة كالمرض (Anderson 1996). ومع ذلك يجب أن نلاحظ أن النتائج ليست متسقة جميعاً في هذا الصدد، فهناك بعض النتائج السلبية Scheier & Carver 1992)، وهذا أمر متوقع تماماً.

واعتماداً على هذا العرض للدراسات السابقة نقدم المسوغات الآتية لإجراء هذه الدراسة: (1) لا تتسق نتائج الدراسات السابقة في هذا المجال تماماً، وعلى الرغم من أن النتائج الإيجابية هي الغالبة فإن النتائج السلبية موجودة، كما أن هناك ظاهرة التفاؤل غير الواقعي unrealistic optimism الذي يمكن أن يؤدي إلى مشكلات صحية معقدة. ومن ثم فالحاجة قائمة لإجراء دراسات جديدة. (2) لم تجر دراسة عربية سابقة في هذا المجال فيما نعلم، ولذا فمن الأهمية بمكان استكشاف النتائج لدى عينة كويتية. (3) نظراً لاختلاف بعض الخصائص الأساسية لهذه العينة العربية المسلمة عن العينات المستخدمة قبل ذلك فيكون التساؤل المسوغ: هل تختلف النتائج برغم اختلاف خصائص العينات؟ (4) من بين أهداف هذه الدراسة التحقق من أحد جوانب صدق المقاييس المستخدمة.

## فروض الدراسة

اعتماداً على ما تم عرضه من دراسات سابقة وضعت الفروض الأربعة التالية: (1) يرتبط التفاؤل بالصحة الجسمية ارتباطاً موجباً. (2) يرتبط التفاؤل بالأعراض والشكاوى الجسمية ارتباطاً سلبياً. (3) يرتبط التشاؤم بالصحة الجسمية ارتباطاً سلبياً. (4) يرتبط التشاؤم بالأعراض والشكاوى الجسمية ارتباطاً موجباً.

# المنهــج

### العينة:

اشتملت العينة على 147 من الطلاب الكويتيين المقيدين بجامعة الكويت، منهم (13) طالباً، و(134) طالبة، يدرسون في أقسام مختلفة. وكان متوسط أعمارهم 19,8 بانحراف معياري قدره: 1,9 عاماً.

**المقاييس:**

**استخدمت المقاييس الثلاثة الآتية:**

1 – **القائمة العربية للتفاؤل والتشاؤم** (عبدالخالق 1996)، وتشتمل على خمسة عشر بنداً لقياس التفاؤل ومثلها للتشاؤم (انظر الملحق 1)، يجاب عن كل منها على أساس مقياس خماسي. وتتراوح معاملات ثبات ألفا للمقياسين الفرعيين لدى الجنسين بين 0,91، و0,95 وكلها مرتفعة، ووصل الصدق المرتبط بمحك إلى 0,78، و0,69 للمقياسين على التوالي. وللقائمة اتساق داخلي مرتفع، وصدق تقاربي وعاملي لا بأس بهما، ولها معايير كويتية.

2 – **مقياس تقدير الصحة العامة:** قيست الصحة العامة بمقياس تقدير ينقسم إلى مقياسين فرعيين يجيب عنهما المفحوص بنفسه، وهما كما يلي:

أ – صحتي بوجه عام: ويختار المفحوص درجة على مقياس تقدير يتراوح بين صفر، و10. ولتسهيل الاختيار فسرت ثلاثة اختيارات أساسية كما يلي: صفر (سيئة جداً)، والدرجة 5 (متوسطة)، والدرجة 10 (ممتازة). وقد وضعت الدرجات المستمرة جميعاً – بمسافات متساوية – أسفل خط أفقي مستقيم، وكتبت الثلاثة اختيارات الأساسية (ممتازة، متوسطة، سيئة جداً) فوق هذا الخط مباشرة في المكان المناسب كما يبين الشكل التالي:

**صحتي بوجه عام:**

| سيئة جداً | | | | | متوسطة | | | | | ممتازة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| صفر | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 | 6 | 7 | 8 | 9 | 10 |

ب – هل تعتقد أن حالتك الصحية في العام الأخير:

| ممتازة | جيدة | متوسطة | أقل من المتوسط | سيئة |
|---|---|---|---|---|
| 5 | 5 | 3 | 2 | 1 |

ويختار المفحوص أحد البدائل الخمسة، ويضع دائرة على الرقم المقابل لها.

3– **قائمة الأعراض والشكاوى الجسمية:** وهي من وضع كاتب هذه السطور، وقد وضعت على أساس عملي بتجميع أكبر عدد من هذه الأعراض والشكاوي التي تركز على الجوانب الجسمية (وليس النفسية) على الرغم من صعوبة الفصل بينهما أحياناً (مثال ذلك: اضطراب النوم، نوبات دوار أو دوخة، التوتر)، ومع ذلك فإن الغالبية العظمى من البنود تختص بالجوانب الجسمية فقط (مثل: صعوبة التنفس، اضطراب المعدة، آلام المفاصل، التهاب الأذن، آلام الأسنان... إلخ). وقد عرضت القائمة في صيغتها المبدئية على خمسة من أعضاء هيئة تدريس علم النفس، وحذفت بنود وأضيفت أخرى اعتماداً على تحكيمهم. ثم حسب الارتباط بين كل بند والدرجة الكلية على كل البنود بعد استبعاد هذا البند، وحُذف بندان نظراً لانخفاض ارتباطهما بالدرجة الكلية، وتراوحت الارتباطات في الصيغة النهائية بين

0,14 و0,69 وكلها دالة إحصائياً. وتشتمل القائمة في صيغتها النهائية على 40 عرضاً وشكوى، يجاب عن كل منها على أساس مقياس تقدير رباعي النقط كما يلي:

صفر=لا 1=أحياناً 2=كثيراً 3=دائماً.

وللقائمة ثبات ألفا مرتفع وصل إلى 0,91، وفيما يتصل بصدق القائمة فإن «مثل هذه القوائم (كقائمة مونى للمشكلات مثلاً) يُقدَّر صدقها عادة على أساس المضمون أو المحتوى» كما يذكر «آيكن» (Aiken 1991, 353).

## إجراءات تطبيق المقاييس

طبقت المقاييس تطبيقاً جمعياً ضم شعبة دراسية واحدة في الجلسة الواحدة (وصل عدد الطلاب في الشعبة إلى خمسين تقريباً). وكان من الممكن لكل طالب أن ينسحب من جلسة التطبيق قبل بدايتها، لذا تُعد هذه العينة مجموعة متطوعين.

## نتائج الدراسة

### جـــدول (1)

### المعالم الوصفية لمقاييس الدراسة

### المتوسط (م) والانحراف المعياري (ع) لمقاييس الدراسة (ن=147)

| المقاييس | م | ع |
|---|---|---|
| 1- التفاؤل | 53,23 | 10,67 |
| 2- التشاؤم | 29,00 | 11,80 |
| 3- الصحة العامة | 7,02 | 1,75 |
| 4- الصحة في العام الأخير | 3,68 | 0,89 |
| 5- قائمة الأعراض والشكاوى الجسمية | 31,94 | 14,87 |

يتضح من النظر في النتائج الواردة في جدول (1) والخاصة بمقياسي التفاؤل والتشاؤم أن المتوسطات تقترب من المعايير الكويتية للقائمة، ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن العينة في هذه الدراسة تشتمل على عدد قليل من الذكور، في حين أن المعايير الواردة في دليل تعليمات القائمة قد استخرجت لكل جنس على حدة بطبيعة الحال. كما يلاحظ أن تقديرات الطلاب لحالتهم الصحية بوجه عام، وحالتهم الصحية في العام الأخير تميل إلى الارتفاع، في حين يميل متوسط قائمة الأعراض والشكاوى الجسمية إلى الانخفاض، ولا غرو فأفراد العينة في مرحلة الشباب التي تتسم بالصحة والنشاط. ويلاحظ أخيراً أن الانحراف المعياري لقائمة الأعراض والشكاوى الجسمية مرتفع بالنسبة إلى المتوسط (يكاد يقترب من نصف المتوسط). ومن الممكن أن يُعزى ارتفاع التباين (كما قيس بالانحراف المعياري)، بالنسبة إلى المتوسط، إلى أن المدى الذي تقع فيه بدائل الإجابة غير صغير نسبياً (من صفر إلى 3)، كما أن البنود تتضمن أعراضاً وشكاوى غالباً ما تكون إما غير موجودة تماماً أو موجودة بدرجة دائمة، وذلك بالنسبة للمدى المحتمل للدرجات على القائمة (من صفر إلى 120).

## جـــدول (2)
### معاملات الارتباط المتبادلة بين مقاييس الدراسة (ن=147)

| المقاييس | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |
|---|---|---|---|---|---|
| 1- التفاؤل | – | | | | |
| 2- التشاؤم | -0,552** | – | | | |
| 3- الصحة العامة | 0,357** | -0,389** | – | | |
| 4- الصحة في العام الأخير | 0,281* | -0,331** | 0,665** | – | |
| 5- الأعراض الجسمية | -0,291* | 0,599** | -0,521** | -0,399** | – |

* دال إحصائياً عند مستوى 0,01
** دال إحصائياً عند مستوى 0,001

ويتضح من جدول (2) أن جميع معاملات الارتباط المتبادلة بين مقاييس الدراسة دالة إحصائياً وتسير في الاتجاه المتوقع. وأبرز هذه الارتباطات الإيجابية بين: التفاؤل والصحة، والتشاؤم والأعراض الجسمية، أما السلبية فبين: التفاؤل والتشاؤم، والتفاؤل والأعراض الجسمية، والتشاؤم والصحة، والصحة والأعراض الجسمية. وتحقق هذه المعاملات فروض الدراسة بشكل كامل.

ثم حللت مصفوفة معاملات الارتباط عاملياً بطريقة المحاور الأساسية، ويبين جدول (3) العامل المستخرج الوحيد (الذي لا يمكن تدويره بطبيعة الحال).

## جـــدول (3)
### العامل المستخرج من الارتباطات بين المقاييس

| المقاييس | العامل الأول |
|---|---|
| 1- التفاؤل | 0,645 |
| 2- التشاؤم | -0,773 |
| 3- الصحة العامة | 0,799 |
| 4- الصحة في العام الأخير | 0,722 |
| 5- الأعراض الجسمية | -0,768 |
| الجذر الكامن | 2,76 |
| النسبة المئوية | %55,3 |

ويمكن تسمية العامل الوارد في جدول (3) بأنه «عامل الصحة والتفاؤل»، وهو عامل ثنائي القطب يجمع بين: الصحة العامة والصحة في العام الأخير والتفاؤل (تشبعات إيجابية)، في مقابل التشاؤم والأعراض الجسمية (تشبعات سلبية).

## مناقشة النتائج

حققت نتائج هذه الدراسة الفروض التي بدأت بها تحقيقاً تاماً، ويشير مجمل هذه النتائج إلى وجود تجمعين ارتباطيين يجمعهما عامل واحد ثنائي القطب، فأما التجمع الارتباطي الأول فيضم كلا من: التفاؤل والصحة، في حين يشتمل التجمع الثاني على كل من: التشاؤم والأعراض الجسمية. ويدعم هذه النتائج - بشكل دقيق - العامل المستخرج، إذ يقابل بين هذين التجمعين في عامل واحد ثنائي القطب: التفاؤل والصحة، في مقابل التشاؤم والأعراض الجسمية.

ومن نافلة القول أن نذكر أن الارتباط الإيجابي الجوهري بين التفاؤل والصحة لا يعني أن أحدهما سبب cause والآخر نتيجة effect، فمن البدهي أن الارتباط لا يعني العلية causality. والأقرب إلى الصواب أن نفسر الارتباط على ضوء التغير المصاحب covaria-tion؛ بمعنى أن تغير المتغير الأول أو اختلاف قيم (درجات) الأفراد عليه يصاحبه تغير في درجات الأفراد أنفسهم على المتغير الثاني، سواء أكان هذا التغير طردياً أم عكسياً. وغالباً ما ينتج هذا التغير المصاحب بطرق مختلفة، منها خضوع المتغيرين موضع الاهتمام لتأثير متغير أو عامل ثالث غيرهما، كما قد ينتج الارتباط عن تضافر عدد من العوامل المؤثرة في المتغيرين وتفاعلها معاً. وتطبيق ذلك على الارتباط الإيجابي بين التفاؤل والصحة الجسمية يمكن أن يتخذ هذا الخط التفسيري التفاعلي الذي يتعين النظر إليه بوصفه فرضاً: التفاؤل سمة في الشخصية، تؤدي بالشخص إلى تبني توجه عام مفضل نحو الحياة، وتفسير إيجابي مرغوب لأحداثها. ويدعم هذا التوجه تدعيماً إيجابياً، الصحة الجسمية الإيجابية. وفي الوقت نفسه فإن الصحة الجسمية الجيدة تدعم سلوك توقع الأفضل أي التفاؤل. ومن ثم يحدث تفاعل بين التفاؤل والصحة على ضوء قانون الأثر Law of Effect. وعكس ذلك يمكن أن يفسِّر ارتباط التشاؤم بالأعراض والشكاوى الجسمية.

نتيجتان جانبيتان تجدر الإشارة إليهما: فأما الأولى فموجزها أن مقياس التقدير الذي يسأل عن الصحة العامة أفضل من مقياس التقدير الذي يطلب تحديدها في العام الأخير، وذلك كما يحدده كل من: معاملات الارتباط ببقية المتغيرات، والتشبع بالعامل المستخرج. ومن المؤكد أن مقياس التقدير الذي ينص على: «صحتي بوجه عام» مقياس لسمة trait، في حين أن مقياس التقدير الذي يطلب تحديد الحالة الصحية في العام الأخير، على الرغم من أنه ليس مقياس حالة (فالأخيرة وقتية وذات دوام قصير) فإنه يشمل تقديراً لفترة زمنية أقل من نظيرتها في المقياس الأول (صحتي بوجه عام). ومن ناحية أخرى فقد يكون مقياس التقدير المكون من أحد عشر نقطة في متغير: «صحتي بوجه عام» أفضل من مقياس التقدير الخماسي في متغير «صحتي في العام الأخير». والمؤكد أن المقياس الأول ذي الأحد عشر بديلاً أكثر حساسية وإرهافاً من الأخير. النتيجة العملية الموجزة مؤداها

ضرورة التعويل على مقياس تقدير «صحتي بوجه عام» بوصفه تقديراً ذاتياً وتقريراً شخصياً يضعه الفرد بنفسه ليقدر صحته الجسمية من وجهة نظره.

وأما النتيجة الجانبية الثانية فمؤداها أن استخدام مقياسي التفاؤل والتشاؤم لا يعد تكراراً من دون داع، فحيث الارتباط بينهما سلبي مرتفع (−0,55 في هذه الدراسة) فإن ارتباطاتهما ببقية المتغيرات وغيرها وكذلك العامل (أو العوامل) تبرز الصورة بوضوح، وتحدد قسماتها بشكل دقيق، فإذا كان الافتراض أن يكون ارتباط التفاؤل بالصحة موجباً مثلاً، فإن التوقع أن يرتبط التشاؤم بالصحة ارتباطاً سالباً أيضاً، وهكذا يدعم أحد المقياسين المقياس الآخر، ويعدان دليلاً عملياً على اتساق النتائج ودقتها. ومن ناحية أخرى فإن العلاقة بين التفاؤل والتشاؤم لاتزال مشكلة سيكولوجية وسيكومترية، إذ يرى بعض الباحثين أنهما سمة واحدة ثنائية القطب بحيث يكون التفاؤل عكس التشاؤم كنهايتي بعد مفرد له قطبان، في حين يرى غيرهم أنهما أبعاد مستقلة نسبياً، أو أنهما مفاهيم مستقلة ولكنها مترابطة (Marshall *et al* 1992). وكل ذلك يسوغ استخدام المقياسين الفرعيين للقائمة: التفاؤل والتشاؤم معاً.

ولقد أوردنا في آخر فقرة الدراسات السابقة، المسوغات التي حدت إلى إجراء هذه الدراسة، والملاحظ – بوجه عام – اتفاق النتيجة الأساسية لهذه الدراسة، والتي يمكن إيجازها في ارتباط الصحة الجسمية بالتفاؤل، مع عديد من الدراسات السابقة (انظر فقرة الدراسات السابقة). فقد اتضح أن التفاؤل يرتبط سلبياً بقائمة الأعراض الجسمية (Scheier & Carver 1985, 1987)، كما ظهر أن المتفائلين يطورون أعراضاً جسمية قليلة بالمقارنة إلى المتشائمين، وذلك عبر فترة زمنية لا بأس بها (Scheier & Carver 1992). ويضيف «شاير، وكارفر» أنه عند حدوث أي مرض أو اضطراب فإن المتفائلين يتبعون بعناية أكثر، النظام الطبي الذي وُصف لهم، أو يعدلون من السلوكيات التي تتسبب في حدوث المرض، كما ينظر المتفائلون إلى العادات الصحية الإيجابية باعتبارها تكيفية بوجه عام، ويعتقدون أنهم سوف يستفيدون منها. ويمكن أن يفسر كل ذلك ارتباط التفاؤل بالصحة الجسمية.

ومن ناحية أخرى فلننظر إلى الصورة السلبية أو غير المفضلة للمتشائمين، فقد أسفرت دراسات عدة عن ارتفاع معدلات الانتحار لديهم بالنسبة إلى المتفائلين، ويميل المتشائمون إلى العودة إلى إدمان الكحول قبل تكملة برنامجهم العلاجي، كما أن شكاواهم وأعراضهم الجسمية والنفسية كثيرة، ونسب الشفاء لديهم أقل وأبطأ، ولهم جهاز مناعة أضعف، ومعدل حياة أقصر، إنهم لا يعيشون حياتهم بل يكابدونها ويَشْقَوْنَ بها (انظر مقدمة هذه الدراسة).

لقد أثبتت هذه الدراسة علاقة موجبة بين كل من التفاؤل والصحة، والتشاؤم والأعراض الجسمية، وذلك على الرغم من صغر أعمار العينة في هذه الدراسة (م=19,8 عاما)، بما يستتبعه ذلك من احتمال وجود أعراض أخف، وشكاوى أقل، وصحة أفضل يستمتع بها هؤلاء الشباب في مقتبل الرشد (أو الرشد المبكر). ويترتب على ذلك تباين أقل

في كل من التقدير الذاتي للصحة والأعراض الجسمية، فيزداد من ثم احتمال انخفاض معاملات الارتباط. ومع ذلك، فمن الواضح أن هذا الارتباط جوهري حتي في هذه السن غير الكبيرة، وهو ما يبرهن على أن هذا الارتباط ثابت إلى حد بعيد، ويُتوقع أن يكون أكثر ارتفاعاً بالنسبة للعينات الأكبر عمراً.

قد يقول قائل: إن تقارير الأعراض مقياس غير كامل للأحداث الفيزيولوجية الداخلية، وعلى الرغم من أن تقرير الأعراض يمكن أن يعكس فعلاً الحالة العضوية الداخلية، فإن تقديم الأعراض الجسمية يمكن أن يعكس جيداً عدداً من العوامل الأخرى كذلك، بما في ذلك العوامل ذات الطبيعة المعرفية والثقافية والنفسية. ومن ثم، فهناك دائماً درجة من عدم التيقن متعلقة بالطريقة الصحيحة في تفسير الأعراض التي يقررها المفحوص (Scheier & Carver 1987). ولكن الشائق في هذا الصدد النتائج التي توصل إليها «كابلان، وكاماكو» (Kaplan & Camacho 1983)، وتتلخص في أن تقديرات المفحوصين لصحتهم في عام 1965 عُدت منبئات يُعتمد عليها للوفاة بعد ذلك بتسع سنين، وذلك حتى بعد التحكم في مختلف المؤشرات، بما فيها المركز الصحي الفعلي في البداية. ويعد مقياس التقدير الخاص بالصحة العامة أقل غموضاً من تقدير الأعراض.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن أفراد العينة في هذه الدراسة كانوا من المتطوعين، ولم يقع عليهم ضغط لإتمام تطوعهم، ومن ثم يتزايد احتمال دقتهم في الإجابة. نقطة أخرى مهمة موجزها أن الارتباط بين التفاؤل والأعراض والشكاوى الجسمية في هذه الدراسة (–0,29) لا يختلف كثيراً عن الارتباط المجمَّع الموزون weighted combined r المستخرج من تحليل بَعْدي meta-analysis حديث قام به «أندرسون» (Anderson 1996) لثلاثين دراسة واقعية لأحد مقاييس التفاؤل، حيث وصل إلى –0,23. على أنه يجب التنويه إلى أن النتائج يمكن أن تختلف بين حالين: استخدام تقدير الفرد لنفسه عن صحته لدى عينات يُفترض أنها سوية جسمياً إلى حد بعيد (هذه الدراسة) واستخدام عينات تعاني فعلاً من تدهور حالتها الصحية، مع احتمال تأثر مثل هذه النتائج بمتغير العمر، إذ يُتوقع أن تكون حالات المرضى الفعليين ذات أعمار أكبر. على أن التحيز إن كان قد حدث فإنه تحيز ضد النتائج الحالية، حيث يحتمل أكثر أن ينخفض التباين في تقرير الطلاب الجامعيين لحالتهم الصحية فينخفض الارتباط بالتبعية، في حين يزداد احتمال ارتفاع الارتباط بين التفاؤل ومقاييس الصحة الفعلية. والأمر ذاته ينسحب على تقرير الفرد نفسه للأعراض الجسمية التي يشعر بها، بحيث يمكن أن تختلف النتيجة عند قياس الأعراض الجسمية الفعلية لدى الفرد. وعلى كل حال فهذه مسألة ذات جذور قديمة في قياس الشخصية، وتتصل بمنحيين: السلوك اللفظي والسلوك الفعلي. وهي مسألة جديرة بفحص مستقل في هذا المجال على مستويين: التقدير الذاتي للصحة والصحة الفعلية، والتقدير الذاتي للأعراض والأعراض الفعلية. ومن ناحية أخرى نوصي بإجراء دراسة مناظرة لهذه الدراسة ولكن على عينات من المرضى. والحاجة ماسة أيضاً إلى دراسة مختلف المتغيرات التي يمكن أن تصاحب كلا من التفاؤل والصحة الجسمية. ومن ناحية أخرى فإن نتائج هذه الدراسة (الارتباطات والعامل المستخرج) تدعم صدق المقياس الجديد للأعراض والشكاوي الجسمية.

ولكن ما السبب في كون المتفائلين يشعرون بصحة أفضل وأعراض جسمية أقل؟ (والعكس عند المتشائمين)، لقد قُدمت تفسيرات كثيرة لهذه النتيجة التي تكرر استخراجها في عديد من الدراسات السابقة فضلاً عن هذه الدراسة.

في محاولة لتفسير السبب في كون المتفائلين يَبدون في أحسن صحة بالنسبة إلى المتشائمين، فإن الباحثين السلوكيين البيولوجيين بدأوا في اختبار الفكرة القائلة بأن المتفائلين والمتشائمين يختلفون في طرق المواجهة coping strategies التي يستخدمونها لمواجهة الحوادث الضاغطة للحياة stressful life events (Scheier, Weintraub & Carver 1986). وتؤكد الأدلة من الدراسات الواقعية هذه الفكرة؛ أي أن المتفائلين والمتشائمين يواجهون الضغوط بطريقة مختلفة، وأن هذا الفرق في المواجهة يمكن أن يُفسِّر – جزئياً – ارتباط التفاؤل بالصحة والشعور بالسعادة وبأن كل شيء على ما يرام. وأسفرت البحوث عن طرق المتفائلين في مواجهة الضغوط أنهم يُكثرون من استخدام الطرق التي تعد تكيفية adaptive وفعالة كتلك التي تركز على المشكلة، وأنهم يبحثون عن السند الاجتماعي، وذلك بالمقارنة إلى المتشائمين الذين يستخدمون طرقاً غير تكيفية مثل الهروب والتجنب والتصريف الانفعالي (Hart & Hittner 1995).

إن أساليب مواجهة Coping الضغوط التي وضعها «لازاروس» وصحبه تشتمل على أسلوبين: أولهما يركز على المشكلة problem-focused coping، ويتضمن العمل بهدف إزالة العنصر المهدِّد أو استبعاده أو تقليله. ويركز ثانيهما على الانفعال emotion - focused coping، ويتضمن محاولة خفض الضيق الانفعالي المرتبط بالموقف الضاغط. والأسلوبان غير متعارضين، ويلجأ الناس في الأغلب إلى خليط منهما في معظم المواقف الضاغطة، ومع ذلك فهناك غلبة لاستخدام أحدهما دون الآخر تبعاً لكل من الشخص والموقف الضاغط (Lazarus & Folkman 1984).

وحيث يُعرِّف «شاير، وكارفر» (Scheier & Carver 1987) التفاؤل إجرائياً في ضوء التوقعات العامة للنتائج الجيدة، فإنهما يفترضان ارتباطاً بين التفاؤل والمحاولات النشطة للتعامل مع الضغوط في الأساليب التي تركز على المشكلة. ويضيفان أن ذلك يتسق مع البحوث المعملية التي بينت أن التوقعات المفضلة تؤدي إلى جهود مستمرة أو متجددة نحو تحقيق الهدف. ويذكران أن التشاؤم يرتبط – من ناحية أخرى – بأسلوب المواجهة الذي يركز على الانفعال، إذ ينشغل المتشائم بالانفعالات المضايقة التي ترتبط بخبرة الضغوط. وتؤكد تجارب هذين المؤلفين كلا من الافتراضين وبخاصة بالنسبة للتفاؤل.

ويزداد استخدام المتفائلين لأساليب المواجهة الفعالة التي تركز على المشكلة بشكل خاص لدى المفحوصين الذين يدركون الحادث الضاغط بأنه قابل للتحكم فيه، كما ظهر أن التفاؤل يرتبط ارتباطاً إيجابياً باستخدام أسلوب إعادة التفسير الإيجابي للموقف، وبمحاولة تقبل الموقف الواقعي. ويزداد لجوء المتفائل إلى التخطيط عند مواجهة موقف عصيب، والاستفادة من الخبرة والتعلم السابق. في حين أن التشاؤم يرتبط باستخدام

أسلوب الإنكار، وبمحاولة الفرد إبعاد نفسه عن المشكلة، وبسوء استخدام المواد والعقاقير التي تقلل الوعي بالمشكلة موضع الاهتمام. موجز القول أن أسلوب المواجهة لدى المتفائلين نشط فاعل، في حين أن المتشائمين متجنبون للموقف، مقرون بعجزهم، يائسون، مستسلمون في مواجهة المواقف العصيبة والمحن (Scheier & Carver 1992).

إن أسلوب التفسير التشاؤمي ينبئ بالأحداث الضاغطة للحياة، وبالعادات الصحية السيئة، وبتناقص الشعور بالكفاءة الذاتية. والتشاؤم سمة أو نزعة يبدو أنها تستمر طوال الحياة. ويتضح الأثر السيئ للأسلوب التشاؤمي لدى تلاميذ المدارس وطلابها وعند المسنين أيضاً. ومن ناحية أخرى فقد بينت البحوث المعتمدة على نموذج «سيليجمان» أن أسلوب التفسير التشاؤمي ينبئ بزيادة تكرار الاكتئاب، والصحة الجسمية السيئة، والمستويات المنخفضة من التحصيل. وقد ظهر أن الأشخاص الذين يتصفون بنظرة تشاؤمية إلى الحياة هم من أكثر مستخدمي أنظمة الرعاية الصحية: الطبية والنفسية (Colligan *et al* 1994).

كما افترض «بيترسون، وسيليجمان» (Peterson & Seligman 1987) أن الناس الذين يقومون بتفسير أو عزو attribution الأحداث السيئة لأسباب داخلية وثابتة وشاملة، لهم صحة أسوأ، معرضون لخطر الوقوع في المرض ولخطر الموت المبكر. وقد اتضح من دراسة طولية استمرت 35 عاماً أن أسلوب التفسير التشاؤمي عامل خطورة للأمراض الجسمية والصحة السيئة (Peterson, Seligman & Vaillant 1988).

ومن الأهمية بمكان أن نحذِّر أن الإسراف في التفاؤل يؤدي إلى ما يسمى بالتفاؤل غير الواقعي unrealistic optimism، وهو مصطلح قدمه «واينشتاين» (Weinstein 1980; 1982)، ويعني التفاؤل المتحيز، أو التفاؤل الذي لا تسوغه المقدمات أو الوقائع، مما قد يعرض الإنسان لمخاطر صحية بيئية غير هينة، وهذا موضوع جدير بدراسة مستقلة.

وأخيراً فحيث كشفت نتائج هذه الدراسة عن العلاقة الإيجابية بين التفاؤل والصحة الجسمية، وعن الارتباط الموجب بين التشاؤم والأعراض والشكاوى الجسمية، فإن الحاجة ماسة إلى وضع برنامج إرشادي وقائي يهدف إلى تدعيم التوجه التفاؤلي لدى الأفراد، والتقليل من المنحى التشاؤمي عندهم وبخاصة من يواجهون أزمات الحياة، أو يقعون في المراحل الحرجة منها كالمراهقة وسن اليأس لدى الإناث والمرحلة الارتدادية لدى الرجال.

## هامش

(1) اختلف الباحثون في ترجمة مصطلح "coping". ويعرفه «تشابلن» (Chaplin 1985, 105) بأنه «الطريقة المميزة التي يتعامل بها الفرد مع بيئته الاجتماعية والفيزيقية، وبخاصة عندما يحرك طاقاته ليتعامل مع الضغوط»، في حين تعرف «استراتيجيات المواجهة» coping strategies بأنها «الأساليب الشعورية والعقلانية للتعامل مع مضايقات الحياة ومقلقاتها. ويستخدم المصطلح للإشارة إلى «الاستراتيجيات» المعدة للتعامل مع مصادر القلق، كالطالب المنزعج من امتحان مقبل يواجهه بالاستعداد له بأن يذاكر ساعات طويلة» (Reber 1995, 164). ويقترح كاتب هذه السطور أن تكون ترجمة Coping هنا «مواجهة». ومن هنا نترجم أساليب «لازاروس» وصحبه في هذا المجال بأنها: أساليب المواجهة التي تركز على المشكلة، والأساليب التي تركز على الانفعال الناشئ عن المشكلة. ومع ذلك تجب الإشارة إلى معنى آخر للمصطلح بمعنى «التعايش مع»، كمثل قولنا: التعايش مع المرض: Coping with disease.

## المصادر

أبوالنيل، محمود السيد

1984 الأمراض السيكوسوماتية: الأمراض الجسمية النفسية المنشأ (دراسات عربية وعالمية). القاهرة: مكتبة الخانجي.

بدر محمد الأنصاري

غير منشور التفاؤل والتشاؤم: المفهوم والقياس والمتعلقات.

عبدالخالق، أحمد محمد

1996 القائمة العربية للتفاؤل والتشاؤم. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

عبدالخالق، أحمد محمد والأنصاري، بدر محمد

1995 التفاؤل والتشاؤم – دراسة عربية في الشخصية. المؤتمر الدولي الثاني لمركز الإرشاد النفسي، جامعة عين شمس، القاهرة من 25–27 ديسمبر.

عبداللطيف، حسن وحمادة، لولوة

1998 "التفاؤل والتشاؤم وعلاقتهما ببعدي الشخصية: الانبساط والعصابية". مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 26 (1)، 83–104.

قرني، عزت

1986 "تفاؤل". في: ص ص286–287 معن زيادة (محرر) الموسوعة الفلسفية العربية، المجلد الأول، بيروت: معهد الإنماء العربي.

Aiken, L. R.

1991 Psychological testing and assessment. Boston: Allyn & Bacon, 7th ed.

Anderson, G.

1996 "The benefits of optimism: a meta-analytic review of the Life Orientation Test". Personality & Individual Differences 21: 719-725.

Carver, C., Pozo, C., Harris, S., Noriega, V., Scheier, M., Robinson, D., Ketcham, A., Moffat, F., & Clark, K.

1993 "How coping mediates the effect of optimism on distress: A study of women with early stage breast cancer". Journal of Personality & Social Psychology 65: 375-390.

Chaplin, J.P.

1985 Dictionary of psychology. New York: Laurel, 3rd ed.

Colligan, R., Offord, K., Malinchoc, M., Schulman, P., & Seligman, M.

1994 "CAVEing the MMPI for an Optimism-Pessimism Scale: Seligman's attributional model and the assessment of explanatory style". Journal of Clinical Psychology 50: 71-95.

Goodkin, K., Antoni, M., & Blaney, P.

1986 "Stress and helplessness in the promotion of cervical intraepithelial neoplasia to invasive squamous cell carcinoma of the cervix". Journal of Psychosomatic Research 50: 67-76.

Hart, K., & Hittner, J.

1995 "Optimism and pessimism: Associations to coping and anger-reactivity". Personality & Individual Differences 19: 827-839.

Kaplan, G., & Camacho, T.

1983 "Perceived health and mortality: A nine-year follow-up of the human population laboratory cohort". American Journal of Epidemiology 117: 292-304.

Lazarus, R., & Folkman, S.

1984 Stress, appraisal, and coping. New York: Springer.

Marshall, G., Wortman, C., Kusulas, J., Hervig, L. & Vickers, R.

1992 "Distinguishing optimism from pessimism: Relations to fundamental dimensions of mood and personality". Journal of Personality & Social Psychology 62: 1067-1074.

Peterson, C., & Seligman, M.

1987 "Explanatory style and illness.". Journal of Personality 55: 237-265.

Peterson, C., Seligman, M., & Vaillant, G.

1988 "Pessimistic explanatory style is a risk factor for physical illness: A thirty-five year of longitudinal study". Journal of Personality & Social Psychology 55: 23-27.

Reber, A.

1995 The Penguin dictionary of psychology. London: Penguin Books, 2nd ed.

Reker, G., & Wong, P.

1984 "Personal optimism, physical and mental health: The triumph of successful aging" pp 134-173 In J. Birren & J. Livingston eds. Cognition, stress and aging. New York: Prentice-Hall.

Scheier, M., & Carver, C.

1985 "Optimism, coping, and health: Assessment and implications of generalized outcome expectancies". Health Psychology 4: 219-247.

Scheier, M., & Carver, C.

1987 "Dispositional optimism and physical well-being: The influence of generalized outcome expectations on health". Journal of Personality 55: 169-210.

Scheier, M., & Carver, C.

1992 "Effects of optimism on psychological and physical well-being: Theoretical overview and empirical update". Cognitive Therapy & Research 16: 201-228.

Scheier, M., Weintraub, J., & Carver, C.

1986 "Coping with stress: The divergent strategies of optimists and pessimists". Journal of Personality & Social Psychology 51: 1257-1264.

Taylor, S., Kemeny, M., Aspinwall, L., Schneider, S., Rodriguez, R., & Herbert, M.

1992 "Optimism, coping, psychological distress, and high-risk sexual behavior among men at risk for acquired immunodeficiency syndrome (AIDS)". Journal of Personality & Social Psychology 63: 460-473.

Tennen, H., & Affleck, G.

1987 "The costs and benefits of optimistic explanations and dispositional optimism". Journal of Personality 55: 377-393.

Cayne, B. S. ed.

1991 New Webster's dictionary and thesaurus of the English lanuage. New York: Lexi Com. Pub. Inc.

Weinstein, N.

1980 "Unrealistic optimism about future life events". Journal of Personality & Social Psychology 39: 806-820.

Weinstein, N.

1982 "Unrealistic optimism about susceptibility to health problems". Journal of Behavioral Medicine 5: 441-460.

## ملحق (1)* استفتاء للشخصية

**تعليمات:** إقرأ من فضلك كل عبارة مما يلي بعناية، وقرر إلى أي حد تعد مميزة لمشاعرك وسلوكك وآرائك، ثم بيِّن مدى انطباقها أو عدم انطباقها عليك، وذلك بوضع دائرة حول رقم من الأرقام التالية لها.

| العبارات | لا | قليلاً | متوسط | كثيراً | كثيراً جداً |
|---|---|---|---|---|---|
| 1- تبدو لي الحياة جميلة.................... | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |
| 2- أشعر أن الغد سيكون يوماً مشرقاً.................... | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |
| 3- أتوقع أن تتحسن الأحوال مستقبلاً.................... | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |
| 4- أنظر إلى المستقبل على أنه سيكون سعيداً.................... | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |
| 5- أنا مُقبل على الحياة بحب وتفاؤل.................... | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |
| 6- يُخبئ لي الزمن مفاجآت سارة.................... | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |
| 7- ستكون حياتي أكثر سعادة.................... | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |
| 8- لا يأس مع الحياة ولا حياة مع اليأس.................... | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |
| 9- أرى أن الفرج سيكون قريباً.................... | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |
| 10- أتوقع الأفضل.................... | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |
| 11- أرى الجانب المشرق المضيء من الأمور.................... | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |
| 12- أفكر في الأمور البهيجة المفرحة.................... | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |
| 13- إن الآمال أو الأحلام التي لم تتحقق اليوم ستتحقق غداً..... | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |
| 14- أفكر في المستقبل بكل تفاؤل.................... | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |
| 15- أتوقع أن يكون الغد أفضل من اليوم.................... | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |
| 16- تدلني الخبرة على أن الدنيا سوداء كالليل المظلم.................... | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |
| 17- حظي قليل في هذه الحياة.................... | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |
| 18- أشعر أنني أتعس مخلوق.................... | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |
| 19- سيكون مستقبلي مظلماً.................... | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |
| 20- يلازمني سوء الحظ.................... | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |
| 21- مكتوب عليَّ الشقاء وسوء الطالع.................... | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |
| 22- أنا يائس من هذه الحياة.................... | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |
| 23- كثرة الهموم تجعلني أشعر بأنني أموت في اليوم مائة مرة..... | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |
| 24- أترقب حدوث أسوأ الأحداث.................... | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |
| 25- يخيفني ما يمكن أن يحدث لي في المستقبل من سوء حظ.... | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |
| 26- أتوقعُ أن أعيش حياة تعيسة في المستقبل.................... | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |
| 27- لديَّ شعور غالب بأنني سأفارق الأحبة قريباً.................... | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |
| 28- تخيفني الأحداث السارة لأنه سيعقبها أحداث مؤلمة........ | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |
| 29- يبدو لي أن المنحوس منحوس مهما حاول.................... | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |
| 30- أشعر كأن المصائب خُلقت من أجلي.................... | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |

* تشتمل هذه القائمة على ثلاثين عبارة لتقدير التفاؤل والتشاؤم، الخمس عشرة عبارة الأولى للتفاؤل والخمس عشرة عبارة الأخيرة للتشاؤم. وللمقياس درجة كلية مستقلة للتفاؤل، وتستخرج بالجمع الجبري للبدائل التي اختارها المفحوص، ودرجة كلية أخرى للتشاؤم تستخرج بالطريقة ذاتها من العبارات الخمس عشرة الأخيرة.

ويرحب مؤلف القائمة باستخدام الباحثين لهذه القائمة في بحوثهم.

# النظام الاتحادي (الفيدرالي): الأدبيات والمفاهيم

عبدالله جمعه الحاج*

تنطلق هذه الدراسة من فكرة أن العديد من الدول القومية nation - states القائمة حالياً ليست ذات طبيعة بنائية موحدة فهي بدأت وهي ذات كيانات سياسية مستقلة، وقد ارتأت تشكيل إتحادات في ما بينها. وتهدف هذه الدراسة إلى استعراض «الاتحادية» من حيث تطورها ومعناها وتعريفها والأسباب المؤدية إلى قيامها وإلى تفككها، وعيوبها، وشكل الحكومة التي تقوم وفقاً لها، وإمكانية تبنيها من قبل دول العالم النامي.

وتعود أهمية هذه الدراسة إلى أن موضوع «الاتحادية» يحتل مكاناً خاصاً في تنظيم الحياة السياسية للدول التي تأخذ به بسبب الإعتراف الذي تعطيه للمستويات الشرعية المتعددة للسلطة والولاء. ونتيجة لذلك فإنه يمكن استخدام «الاتحادية» كوسيلة تحليل ودراسة منهجية منظمة للحكومة في مستوياتها المتعددة، ويمكن تطبيقها على حالات التنظيم السياسي التي تتواجد فيها مستويات تشريعية، وكذلك مستويات إتخاذ قرار متعددة. ويصفها دارسوها بأنها أكثر الصيغ تعبيراً عن العديد من النظم السياسية، وتتجذر أهميتها في اعترافها بالأجزاء المكونة للوطن الذي يشمل الجميع.

ويدور موضوع الاتحادية أساساً حول سؤال سرمدي مفاده: كيف يمكن الحفاظ على التئام مناطق ذات مكونات بشرية وقومية ودينية واقتصادية وعرقية ذات تعددية في بوتقة سياسية فعالة ذات استمرارية مع المحافظة على مصالح الجميع في نفس الوقت؟ وبالإضافة إلى ذلك فإن حقل الدراسات السياسية العربية يكاد يخلو من دراسة واحدة من قبيل هذه الدراسة التي تركز على «الاتحادية» من منظور علم السياسة بشكل شبه كامل فجل ما يتواجد من دراسات في المكتبة العربية في هذا الموضوع يأتي في سياق الدراسات المهتمة بالقانون الدستوري. والمنهجية المتبعة في البحث تقوم على إستخدام تركيبة من الأسلوبين: الوصفي والتحليلي، مع الإستعانة المكثفة بما كتبه عن الموضوع أصحاب المدارس الفكرية الغربية في الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وكندا واستراليا. وخصوصاً أرباب المدرستين السلوكية والقانونية وتلاميذهما في العالم النامي.

---

* أستاذ مساعد (Associate Prof.)، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الامارات العربية المتحدة.

## تطور الاتحادية (الفيدرالية)

تعتبر الاتحادية فكرة قديمة جداً، ففي الوقت الذي نشأت التجمعات البشرية وترعرعت إلى حد كاف، وبدأ البشر فيها يشعرون بأنهم جزء من مجموعة أكبر، برز لديهم ميل طبيعي إلى الإتصال بالتجمعات البشرية الأخرى لكي ينضموا إليها أو تنضم اليهم في سبيل المصلحة المشتركة، ولكن السبب الأقوى يكمن في الدفاع. وكان تشكيل تلك الإتحادات وتنظيمها بدائياً إلى حد كبير (Hicks 1978). وفي الوقت الراهن، فإن إتحادات من قبيل الولايات المتحدة الأميركية وكندا واستراليا وسويسرا ودولة الإمارات العربية المتحدة تعتبر من أنجح وأغنى أقطار العالم. ويعتبر إنشاء هذه الإتحادات حديثاً نسبياً، ففي وقت متأخر من القرن العشرين، برزت محاولات لإنشاء مجموعة من الإتحادات في مختلف مناطق العالم، ويعود ظهورها إلى حقيقة أن هذه الصيغة من الحكومات ارتبطت بالقوى الاستعمارية التي استخدمتها كوسيلة لإنشاء دول ذات حجم مناسب من الممكن لها أن تقف بمفردها كدول مستقلة (Easton 1964; Bolton 1973; Northedge 1974).

وينبثق من الطرح السابق سؤال يتعلق بكيفية نشوء الإتحادات، لأن أصل الإتحادات التاريخي ربما يؤثر في طريقة وضع دساتيرها ومحتوى تلك الدساتير، وفي طريقة مزاولة العمل السياسي فيها، وفي الأحداث التي تقع لاحقاً لقيامها. والطريقة الأولى والمهمة لقيام الإتحاد تأتي عن طريق إتفاقية تكتلية تعقد بين الحكومات المتجاورة. ولكن هذه الطريقة قد لا تنجح بالضرورة إلاّ إذا اتخذت شكل كونفيدرالية توافق الأقاليم المكونة لها على انشاء هيئة مركزية تقوم بارسال وفود إليها لتمثيلها فيها. وفي واقع الأمر لا يكون لدى الهيئة المركزية المنشأة تلك القوة أو الصلاحيات أو الموارد التي تستطيع من خلالها القيام بدورها كاملاً، ولا تكون قراراتها ملزمة بالضرورة لجميع الأعضاء، فهي في واقع الأمر لا تعتبر حكومة (Parmanand 1988).

ومع أن صيغ الحكومات الاتحادية يمكن أن تقترح بداية من قبل القوى الاستعمارية المنسحبة، إلا أنه يمكن أن تقوم إتحادات نابعة من رغبة الدول ذاتها في المناطق المعنية التي تقدم على عقد إتفاقات لانشاء إتحادات في ما بينها، ويحتاج هذا الطرح إلى أن تؤخذ بعين الإعتبار الظروف والتجارب الخاصة بتلك المناطق، ويمكن الإشارة إلى الهند على أنها صورة طبق الأصل لتطور وجهة نظر من هذا القبيل. من جانب آخر، فإن الإتحادات يمكن أن تقوم أيضاً نتيجة لانفصام عقد نظام حكم موحد، وبخاصة عندما تكون القوة التي توحد أجزاءه وتجمعهما في إطاره قد وهنت أو تلاشت تماماً.

والتطور الذي تحدثنا عنه آنفاً يوضح العملية منذ الوقت الذي ظهر التفاوض في شأن انشاء الإتحادات، مروراً بالمراحل التي تصبح عندها الحكومة الاتحادية أمراً مؤكداً، فعند تلك المراحل يتم النظر إلى الولاءات الاتحادية والإقليمية باعتبارها متنافسة عوضاً عن أن تكون متكاملة. ويمكن تلخيص طبيعة الصراع بين ما هو إتحادي وما هو إقليمي عندما يبدأ المواطنون بكافة فئاتهم في التساؤل عن طبيعة انتمائهم. هل هو للإتحاد أم هو للأقاليم المكونة له. وتشير التجارب العالمية المختلفة إلى إمكانية حل تلك الاشكالية عن طريق الحرب

الأهلية فقط التي أثبتت جدواها في حالة الولايات المتحدة الأميركية، (Remy 1984)، وكذلك في استراليا حين هددت ولايات عدة بالإنفصال خلال العقد الأول من عمر الإتحاد وبخاصة استراليا الغربية. وفي سويسرا حين تم تأسيس الإتحاد عام 1848 بعد حرب سوندز مباشرة (Paddison 1983). ويرى مكريدس أن المرحلة الأخيرة من تطور الإتحادات هي تلك التي يصل عندها الإتحاد القائم إلى ما يسمى بالدولة الاتحادية الموحدة التي يحتل فيها شكل الدولة موقعاً متوسطاً بين الإتحاد والدولة الموحدة غير المركزية (Macridis 1987).

ويقترح باديسون نظرية لفهم كيفية تطور الاتحادية عن طريق تقسيم عمر إتحاد ما إلى مراحل ثلاث هي: التنسيق، والتعاون، وتكامل الأجزاء ذات العلاقة بدستور البلاد وقوانينها الأساسية، مركزاً على أنه ليس بالضرورة بالنسبة لكل إتحاد على حدة أن تمثل سلسلة الخطوات اللاحقة بعد قيام الإتحاد سياقاً حتمياً متسلسلاً. ووفقاً للتوزيع المتفق عليه للسلطة، فإنه ينشأ فصلاً واضح بين وظائف ومسؤوليات الحكومة الاتحادية ووظائف ومسؤوليات حكومات الأقاليم. وعند هذه المرحلة فإن النطاق الوظيفي لحكومات الأقاليم يطال العديد من المسائل، ويصبح هذا الجانب صفة تلتصق بشكل أكبر بالمراحل الأولى للإتحاد، وذلك لأنها تضمن وضعاً مهماً للأقاليم المكونة للإتحاد وتتيح مجالاً أكبر للحكومة الاتحادية كي تفرض إرادتها (Paddison 1983). ويتضح من الطرح السابق أن هناك إعتقاداً شبه تقليدي بأن الاتحادية تعمل وإلى حد كبير بازدواجية، خصوصاً عندما تعمل الحكومة الاتحادية، من جانب وحكومات الأقاليم، من جانب آخر، بشكل منفصل عن بعضهما (الغزال 1989)، وقد تحدى ذلك الطرح آخرون يرون أن العلاقات بين المستويين من الحكومة هي تعاونية عوضاً عن كونها تنافسية (عبيدان 1990).

ويعتبر الدور الإتحادي المتزايد الذي تقوم به الأجهزة المعنية بالشؤون المتداخلة بين الأقاليم تطوراً طبيعياً يأتي كنتيجة مباشرة لمجمل التطورات التي شهدتها الاتحادية بشكل عام. ففي الولايات المتحدة شكل ما سمي بالإتفاق الجديد الذي أبرم بعد عام 1932 بدايات برامج الرفاه الاتحادية الرئيسية. وعلى الرغم من ظهور هذه البرامج بالمظهر المركزي إلا أنها عملت فعلياً على توضيح طبيعة التداخل بين حكومات الولايات والحكومة الاتحادية، وفي ظهور مفهوم الاتحادية التعاونية التي أخذت تعني بشكل متزايد العمليات والبرامج التي يتم من خلالها تقاسم الموارد الاتحادية بين المناطق وتصميم البرامج الاتحادية في إطار عمل «إتحادي – إقليمي» مشترك، ونشأت بذلك منظومة من العلاقات المعقدة جعلت نمط الولايات المتحدة الإتحادي يتميز بثلاثة مستويات رئيسية هي المستوى الإتحادي، ومستوى الولايات، ومستوى المقاطعات provinces المكونة للولايات (Harris & Wasserman 1990).

### تعريف الاتحادية (الفيدرالية)

إذا ما كانت كلمة إتحادي federal هي الأصل الذي اشتقت منه كلمة الاتحادية -feder alism، فإن أصل الكلمة يعود إلى اللغة السنسكريتية حيث معناها في تلك اللغة يشير إلى

الدخول في عملية «توحيد»، بمعنى ضم أجزاء متفرقة ومختلفة إلى بعضها لكي تشكل كياناً واحداً. ويتواجد النظام الإتحادي حيث لا يكون البشر راغبين في تسليم جميع السلطات إلى حكومة مركزية. ويلاحظ أن هذا النمط يصلح في العادة للدول ذات المساحات الواسعة، حيث تتواجد فروقات تتعلق بالإختلاف الإثني (الحاج 1996). يتضح تعدد التعريفات التي أوردها علماء السياسة لمقولة الاتحادية في تعدد طرق تطبيقها. فعلى الرغم من أن «الاتحادية» أصبحت أحد الألفاظ ذات الوقع الحميد الذي يعطي انطباعاً إيجابياً، إلا أنها قد تعني أيضاً شتى المعاني، فهي لفظ صعب التعريف، ويأتي جزء من تلك الصعوبة من الإختلاف بين الأقطار في الطريقة التي تطبق بها الاتحادية. وبشكل عام، يعترف أبسط تعريف بوجود مستويين من الحكومة يعتبران متساويين من الناحية الدستورية (Paddi-son 1983)، ويلاحظ أن لفظ إتحادي يطلق تقريباً على كل مجموعة تهدف إلى التوحد مع إحتفاظها باختلافها عن الآخرين، كما تطلق على أية صيغة للجماعية والتعاون ما بين الأقطار والأمم المختلفة.

وآخذين بعين الإعتبار ديناميكية أي نظام سياسي ومحتواه وطبيعة مجاله المتغير، فإنه من الممكن إقتراح تعريف عملي مبدئي للإتحادية وإخضاعه لفحص دقيق وإختبار تجربي (امبيريقي)، فما يقصد بالنظام الإتحادي هو تقسيم للسلطة بين حكومة عامة واحدة لها السيادة على كامل حدود الإقليم الوطني، وبين مجموعة من الحكومات المحلية التي لها سلطتها المستقلة على أقاليمها التي تمثل في مجموعها كامل التراب الوطني. وإذا كانت الغالبية العظمى من الدول القومية تبنت نظاماً وحدوياً للحكومة، يخلق حكماً ذاتياً إقليمياً عن طريق تفويض السلطة المستمدة من المركز الوطني، فإن الأمم التي تبنت نظماً إتحادية غطت أكثر من نصف اليابسة على وجه البسيطة، ويشير عدد من دارسي الاتحادية إلى وجود علاقة مباشرة بين الحجم الضخم للدولة والأخذ بالنظام الإتحادي.

**الاتحادية كتكتل جماعي**

على الرغم من صعوبة تعريف الاتحادية تعريفاً شاملاً فإن جوهرها وماهيتها يكمنان في أنها تساعد على توضيح المصالح الإقليمية المنفصلة في إطار اتحادي سياسي يشمل الجميع. وبصيغة أخرى، فإن الاتحادية هي ممارسة للتعددية الإقليمية، لذلك فقد كان يقصد من وراء الفصل الإقليمي لممارسة السلطة في الاتحادات التقليدية أن يعمل كوسيلة يتم من خلالها التأكد من عدم ذوبان المصالح الإقليمية، ما يعني التأكد من منع تركز السلطة في أيد قليلة (Paddison 1983). وانطلاقاً من هذا الطرح الأساسي فإنه يمكن البحث في مضامين عدة ينبثق بعضها من الأسئلة التي اعتبرها (Duchacek 1970) ضرورية لتعريف الاتحادية. فلو تساءلنا مثلاً: هل تتوافر الآليات اللازمة للتأكد من أن المصالح الخاصة بالأقاليم حاضرة على المستوى الإتحادي؟ (وقد لا يكون ذلك بالأمر اليسير لأن الأقاليم تختلف عن بعضها في العوامل المحددة لمكامن القوة) فنتيجة لذلك يبرز لنا تساؤل حول الضمانات المتواجدة للتصدي لاحتمالات الهيمنة على الإتحاد من قبل الوحدات الأكبر. وبسبب الطبيعة اللامركزية للإتحاد، تعمل الاتحادية جاهدة على تجنب

---

الخلط بين الصلاحيات الممنوحة للحكومة الاتحادية والصلاحيات الممنوحة لحكومات الأقاليم، وبهذا الشكل تعتبر الأقاليم والحكومة الاتحادية شركاء متساويين في التركيبة الاتحادية (Meyer 1978).

ومن جانب آخر. يتوجب على دارسي الاتحادية استكشاف كيفية التغلب على مشاكل التعددية العرقية، ويعتبر هذا موضوعاً جوهرياً له علاقة وطيدة بمسألة نجاح أو فشل تجارب الدول الاتحادية التي فيها تعددية عرقية. وبشكل عام، فإن دارسي الاتحادية يرون أنه ونظراً لطبيعتها الإئتلافية، فإن للإتحادية قدرة كامنة على حل المشاكل المتعلقة بتعدد الأعراق. ومع أن أولئك الدارسين لا يصفون دواء شافياً لكل المشاكل، إلا أنهم يرون أنه طالما أن القوميات المتعددة غالباً ما تعيش منفصلة عن بعضها جغرافياً، فإنه يمكن اعطاء كل منها استقلالها الذاتي لكي تدير كل قومية شؤونها الخاصة بالطريقة التي تراها في إطار من إشراف الحكومة المركزية، وبهذه الطريقة، فإن القوميات المتعددة لا تتصادم مع بعضها (Rezazdeh 1993). وفي هذا السياق فإن الدراسات المتعلقة بأثر العرقية ودورها في انشاء الإتحادات واستمرارها تساعد في معالجة المسائل المتعلقة بسؤالين أساسيين: الأول، هو: إلى أي مدى يمكن للإتحادات أن تحد من نشوب الصراعات العرقية المثيرة لعدم الإستقرار؟ ويترتب على ذلك السؤال الثاني: هل يمكن للإتحادية أن تعمل كأداة فعالة لامتصاص المطالب الإنفصالية القائمة على أسس عرقية؟ (Paddison 1983).

ويثار نطاق من الأسئلة في شأن العلاقات المتداخلة بين حكومات الأقاليم والحكومة الاتحادية، ونظراً إلى الطبيعة الطوعية لأصل الإتحادات التقليدية فإنه يتم الحرص على روح الإلتزام الإتحادي لدى حكومات الأقاليم بشكل خاص. وبما أن التجارب تشير إلى أن المسألة تعتبر ضرباً من المركزية الواسعة التي تناط ضمنها بالحكومة الاتحادية أدوار أهم، فإن الحكومات الإقليمية غالباً ما تتوجس خيفة من محاولة الحكومة الاتحادية السيطرة على المسائل التي تعتبرها الحكومات الإقليمية ضمن صلاحياتها. ونتيجة لذلك، فقد يتبادر إلى الذهن أنه يوجد فصل وعدم ترابط وتنسيق بين الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم في الصلاحيات المنوطة بكل جانب. ولكن هذا الأمر يعتبر بعيداً عن الصحة في الواقع العملي، فكوسيلة للحكم أصبحت الاتحادية مرتبطة بالحاجة إلى المزيد من التعاون بين المستويات الحكومية المختلفة. واستدراكاً، فإن هناك بعضاً من القضايا التي تحميها الحكومات الإقليمية بحماس أكبر، لأنه يتم النظر إلى محاولة الحكومة الاتحادية الاضطلاع بها على أنه يشكل مساساً بالأسس والمبادئ الخاصة بالأقاليم (Lawson 1989).

وينظر دارسو «الاتحادية» اليها، في حالات معينة، باعتبارها صيغة للحكومة أكثر ملاءمة لدولة تكون في بدايات تشكيلها عوضاً عن كونها مناسبة لها بعد مدة معينة من قيامها، ويفترض هذا الطرح أن التجارب الاتحادية التي تقوم نتيجة لعمليات دخول طوعية في الإتحاد غالباً ما يكتب لها النجاح والاستمرار، وأن الإتحاد يعتبر بالنسبة للضالعين فيه ذا أهمية خاصة وأنه يتيح مجالاً للتعبير عن الانتماءات والولاءات الإقليمية (Meyer 1978).

---

**الاتحادية كحقل معرفة فكري**

هناك إثنان من أشهر علماء السياسة يعتبران رواداً لدراسة الاتحادية هما كارل دويتش وآرنست هاس، قاما بتعريف التوحد بشكل منفصل. فقد عرفه دويتش بأنه «تحقيق الشعور بالجماعة التي ترى أنها ذات تنظيم مشترك ومصالح مشتركة، وأنها تعيش في وطن واحد وفي ظل قوانين موحدة تسري على الجميع، وهذا الوطن الواحد له مؤسساته وممارساته الخاصة به، وتلك المؤسسات تستطيع أن تضمن ولمدة طويلة تحقيق آمال المواطنين وتطلعاتهم عن طريق إنتهاج التطور والتغير السلمي» (Deutch 1957). أما هاس فقد عرفه بأنه «تلك العملية التي يتم ضمنها اقتناع الفاعلين السياسيين في كافة المستويات الوطنية المتباعدة بتحويل ولاءاتهم وتوقعاتهم وأنشطتهم وفعالياتهم باتجاه مركز جديد تحظى المؤسسات فيه بالسيطرة على أقاليم وطنية كانت موجودة من قبل» (Haas 1958)، ويُدخل كلا التعريفين في سياقه توسعة نطاق كل من الولاء والحقوق التشريعية للسلطات الاتحادية، بحيث تغطي جميع الحدود الإقليمية الخاصة بالأعضاء المكونين للإتحاد.

ووفقاً لـ دويتش هناك نوعان من الإتحادات: الأول، هو ما يسمى بالجماعة الأمنية المندمجة التي يحدث الاندماج الرسمي فيها بين اثنين أو أكثر من الوحدات المستقلة، مع انشاء مؤسسات إتحادية عليا لديها سلطة إتخاذ القرارات الجماعية الملزمة في داخل الإتحاد. والثاني، هو جماعة تربطها روابط أمنية جماعية، ولكنها تفتقد إلى رابط إندماجي قانوني، وتتبنى عوضاً عن ذلك نمطاً من التعاون الوثيق بين أعضائها المستقلين من ناحية فعلية. ونظراً لبناها الفضفاضة، فإنه من السهل على التكتلات الأمنية القيام بإيجاد «الصيغ الأمنية الجماعية» والمحافظة عليها أكثر من تحقيق التوحد الرسمي والمحافظة عليه (Deutch 1957). ويبدو أن مستوى المشاركة السياسية المتدني، الذي كان سائداً خلال المراحل التاريخية الأولى لظهور الإتحادات، رفع من أهمية الأدوار التي تضطلع بها النخب في تشكيل الإتحادات بين الدول. فتقارب التوقعات، وتدفق العوائد الاقتصادية، وتتابع الصور حول الذات من قبل بعض من النخب يعتبر مهماً ليس في إنشاء الإتحاد وتطوره وحسب، بل وفي حفظه أيضاً (Deutch 1957).

وظهر منهج رئيسي آخر من مناهج دراسة قيام الإتحادات على يد هاس، يسمى بالمذهب الوظيفي الجديد (Neofunctionalism). فالنظرة العملية المتعلقة بتطور الإتحادات بين الأقاليم المستقلة تجد تعبيراتها الأولى في أعمال هاس حول الوحدة الأوروبية ومحاولات التجمع في أميركا الجنوبية (Haas & Schmitter 1964). ومع أن الأفكار والنتائج الخاصة بهذا المنهج تميل إلى تأكيد ما قاله معظم الذين ساهموا بدراسات مبكرة وإلى مباركة طروحاتهم، إلا أن إنشغال أصحاب المنهج الوظيفي المسبق بتسيس الإندماج الإقتصادي كان مصدراً لضعف نظرياتهم، وقد تم التعبير عن الربط التلقائي بين المجالين الإقتصادي والسياسي من قبل هاس وشميتر بطريقة مثيرة للإنتباه[1]. وتزودنا منهجية الربط بين الإقتصاد والسياسة بأسس الإطار الفكري الذي بناه هاس وشميتر. إن هذا الإطار الفكري يدور حول ثلاثة قوالب من أنماط المتغيرات هي: الخصائص الأساسية،

وتصور النخبة لذاتها، وطريقة صنع القرار بعد تشكل الإتحاد. ويمكن قياس تلك المتغيرات باستخدام مقياس خاص يسمى مقياس «الإرتفاع – الإنخفاض» وذلك في كل حالة من حالات الإتحاد وبخاصة في حالة الإتحاد الإقتصادي. ويفترض أصحاب هذه الطريقة أنه كلما ارتفعت العلامة على المقياس في صالح تشكل إتحاد إقتصادي أصبح التسيس المتدرج لذلك الإتحاد أكثر إمكانية للحدوث مستقبلاً (Haas & Schmitter 1964).

أما جوزيف ناي فإنه يؤسس إطار عمله الفكري والمنهجي من خلال تفكيك مقولة «الاتحادية» إلى أجزاء قابلة للإختبار التجربي (الأمبيريقي). ووفقاً لـ ناي فإنه يمكن تجزئة مقولة الاتحادية إلى دمج إقتصادي، بمعنى إقامة إقتصاد موحد على مراحل إنتقالية، ودمج إجتماعي، بمعنى محاولة صهر مجتمعات الأقاليم في بوتقة واحدة على مراحل بطريقة تدريجية انتقالية، ودمج سياسي بمعنى ايجاد نوع من الإعتماد السياسي المتبادل بطريقة تدريجية انتقالية أيضاً. فضلاً عن ذلك فإن ناي يتحدث عن أنواع أخرى من التجزئة تتعلق بتفكيك محتويات الأجزاء الرئيسية السالفة الذكر، إلى جانب توضيحه لطريقة عملها. وعلى الصعيد التحليلي، فإن عملية التجزئة أو التفكيك بالطريقة المشار إليها تساعد علماء السياسة في إجراء تعميمات أكثر دقة، بما يفسح المجال للقيام بتحليلات مقارنة أعم وأكثر دقة من تلك التي أتاحتها المناهج السابقة. ويورد ناي أربعة متغيرات تخص الإطار العملي المتعلق بالإتحادات السياسية على وجه الخصوص، هي: المتغير المؤسسي المتعلق بالتشريع والبيروقراطية، ومتغير التفاعل السياسي، ومتغير القناعات الفكرية والمواقف المترتبة عليها، وأخيراً متغير الإحساس بالأمن الجماعي (Nye 1968). والمكون الآخر لمنهج الدمج السياسي في نموذج ناي يتعلق بقياس آراء النخبة وآراء الجماهير تجاه نوع الإتحاد الخاضع للتحليل والدراسة، ويتفق معظم المنظرين الدارسين في هذا الحقل في أن الأمر يتطلب أكثر من مجرد إقامة المؤسسات الاتحادية لتحقيق إتحاد ناجح والمحافظة على بقائه واستمراره، إذ يجب أن يصاحب ذلك نمو وتطور يتعلقان بالشعور بالهوية القومية الجماعية وبالالتزام المشترك. وستبقى محل خلاف مسألة تحديد الوسيلة الناجعة التي يمكن عبرها تحقيق هذا الشعور بالولاء للإتحاد، فهل من الأنسب أن تتم عبر المؤسسات الاتحادية القوية التي تنادي بها مقولة «الاتحادية»؟ أم عبر عملية الدمج التدريجي التي يسوقها أرباب نظرية الوظيفية الجديدة؟ (Khalifa 1979).

### أيديولوجية الاتحادية:

لا بد لأية أيديولوجية أن تدعي أنها ذات فائدة عامة لكل البشر وفي كل الأوقات (Broad 1992). ولو افترضنا جدلاً أن الأيديولوجية الاتحادية، إن وجدت، تحتوي على ادعاء بأن كل الوحدات والبشر، الذين يعيشون تحت لواء نظام إتحادي، يحصلون على فوائد من الاتحادية، فإن الواقع العملي يشير إلى غير ذلك، حيث الأغلبية لا تستفيد من الاتحادية. وهذه الحقيقة تجعل من السهل نقد الطرح القائل بوجود أيديولوجية خاصة بالاتحادية. وفي هذا السياق يمكن صياغة القضايا التي يمكن من خلالها الإشارة إلى عدم وجود أيديولوجية خاصة بالاتحادية في النقاط التالية:

(أولاً) يشير منظرو الاتحادية إلى أنها تقيم حكومة ديموقراطية. ولكن بالقاء نظرة فاحصة على الواقع العملي يتضح أن قائمة الإتحادات الموجودة في عالم اليوم، وبخاصة في العالم النامي، لا تحتوي على حكومات ديموقراطية. (Hicks 1978) لذلك فإنه ليس صحيحاً بصورة مطلقة أن هناك ارتباطاً عضوياً بين الاتحادية والديموقراطية. ومن الطروحات الأخرى التي يسوقها منظرو الاتحادية، في صيغ مبالغ فيها، الطرح القائل بأن قيام الاتحادية، وسماحها بعد ذلك بقدر من المعارضة التي تمارسها الأقاليم، تقود إلى الديموقراطية الجماعية (Friedrich 1968)، ويكفي للرد على هذا الطرح المتطرف ذكر أنه لم تنشأ تلك الحالة مطلقاً في الإتحاد السوفيتي السابق وهي ليست متوافرة الآن في إتحادات معاصرة أخرى. (ثانياً) إن الاتحادية تقيم الديموقراطية عن طريق اعطائها دوراً لحكومات الأقاليم المكونة للإتحاد، ما يجعلها أكثر استجابة لوجهات النظر الشعبية. وتدور حول هذا الطرح مجموعة تساؤلات جوهرية، من بينها التساؤل المتعلق بما إذا كانت حكومات الأقاليم تستجيب فعلاً للسيطرة الديموقراطية. وتشير سلسلة الأدبيات عن الموضوع التي ظهرت في الفترة الماضية والتي توصل بعض منها إلى نتائج ذات قيمة علمية، إلى أن حكومات الأقاليم تتأثر بالظروف التي تمر بها اقتصادياتها بقدر أكبر من تأثرها بمطالب مواطنيها. وبغض النظر عن استجابة حكومات الأقاليم، فمن الواضح أن السائد هو استحالة السيطرة على الحكومات ديموقراطياً إذا كان مواطنوها يعرفون القليل نسبياً عن تلك الحكومات. (Riker 1975). (ثالثاً) أن الحكومة الاتحادية تحفظ الحرية الشخصية. وهذا الافتراض هو أكثر الإفتراضات الأيديولوجية شيوعاً في أوساط منظري الاتحادية المناصرين لها. وتمت الإشارة إلى عدم واقعية هذا الإفتراض في بادئ الأمر من قبل نيومان، ثم أسهب رايكر في نقده على أساس أن الحرية الشخصية هي الحق في أن يتم وضع القواعد وفقاً لاختيار المرء. وبدورها فإن القواعد تفرض قيوداً على جميع أولئك المعنيين بوضعها. (Riker 1975).

**الاتحادية بين القوة والتفكك:**

يختلف علماء السياسة في وجهات نظرهم في شكل وطبيعة العوامل التي ساهمت في نشوء الاتحادية في أصولها الأولى. وتلخص القوائم المدرجة في الشكل رقم (1) العوامل الرئيسية المؤدية إلى الإتحاد وفقاً لأربعة من علماء السياسة. ففهم رايكر لأصل الاتحادية يعتبر سلوكياً بسبب تضمينه تفاعلات وتداخلات تشير إلى التكامل بين النخب السياسية التي تمثل مستويات السلطة المتعددة، أما الصيغ الثلاث الأخرى، فإنها أكثر تاريخية وذات صيغ تجريبية فيما يتعلق بالمنهج، وتتدرج من وضع إنكلترا في العصور الوسطى إلى مرحلة الإمبراطورية النمساوية – الهنغارية في القرن العشرين. أما بالنسبة للعوامل التي يوردها (وير) فهي التي تشكل الأساس الإتحادي الذي قامت عليه الولايات المتحدة الأميركية وسويسرا واستراليا وكندا. وأخيراً، فإن واتس يضع قائمة ترتكز على فحص التجارب الاتحادية التي حدثت بين أقطار الكومنولث البريطاني. وضمن عمل يعتبر ذو قيمة تحليلية هامة في هذا المجال حاول ديكشيت القيام بدراسة لعدد من الدول

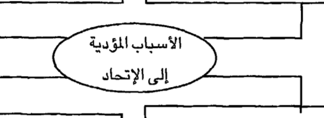
**الشكل (1)**

### وفقاً لرايكر W.H. Riker

الاتحادية هي عملية تفاوض بين القادة الوطنيين وبين المسؤولين عن الحكومات المكونة للإتحاد، ويتم تحديدها عن طريق شرطين رئيسيين: (1) أن القادة الوطنيين الذين يرغبون في توسيع السيطرة الإقليمية يقومون بتقديم تنازلات للحكام المحليين. (2) أن الوحدات المكونة ترغب في التنازل عن شيء من استقلالها لأسباب تتعلق بوجود تهديدات عسكرية، أو برغبتها في الحصول على الحماية الأكبر.

### وفقاً لوير K.C. Wheare

1- الشعور بعدم الأمان العسكري وبالرغبة في الدفاع المشترك. 2- الرغبة في الاستقلال وبخاصة عن قوة استعمارية، ويكون عندها الإتحاد ضرورياً. 3- المكاسب الاقتصادية. 4- الارتباط السياسي السابق. 5- التجاور الجغرافي. 6- تشابه المؤسسات السياسية. 7- ظهور قيادة قادرة في الوقت المناسب، وهناك عوامل مشجعة على الاستقلال الاقليمي هي: 1- الإرث التاريخي للوحدة من حيث كونها وحدة منفصلة سياسياً. 2- الاختلاف في البنى الاقتصادية. 3- العزلة الجغرافية.




### وفقاً لدويتش K.W. Deutch

1- انسجام القيم الرئيسية المشتركة. 2- طرق الحياة المميزة. 3- توقع الروابط والمكاسب الاقتصادية الأقوى. 4- المكاسب المتصلة بالسياسة والادارة من قبل جميع أو بعض من الوحدات المشاركة. 6- الاتصالات القوية بين الأقاليم والمستويات المختلفة. 7- توسيع النخبة السياسية. 8- حراك الأشخاص على مستوى الفئات ذات الارتباط السياسي. 9- تعدد الوسائل والاتصالات والتعاملات الفعلية.

### وفقاً لواتس R.L. Watts

يرى واتس أن الاتحادية هي توازن بين قوى متصارعة من أجل الوحدة والتنوع. (أ) فهناك عوامل وحدة: 1- الرغبة في الاستقلال السياسي. 2- توقع المكاسب الاقتصادية. 3- الحاجة إلى الكفاءة الإدارية. 4- المكاسب العسكرية والديبلوماسية. 5- النظرة المشتركة المتواجدة في الديانة واللغة والعرق والثقافة. 6- الاتصال الجغرافي. 7- الارتباط السياسي السابق. 8- تشابه المؤسسات. 9- القيادة السياسية. 10- التاريخ الناجح للارتباط الاتحادي. (ب) وهناك عوامل مشجعة على الاستقلال الاقليمي: 1- الاختلاف الاجتماعي الاقليمي. 2- المصالح الاقتصادية الاقليمية. 3- الارتياح الإداري. 4- العلاقات الخارجية المتضادة. 5- الاختلافات العرقية / الثقافية. 6- عدم الاتصال الخارجي. 7- الهوية التاريخية. 8- عدم تشابه المؤسسات السياسية. 9- القيادة السياسية الاقليمية.

المصدر: William H. Riker (1964)' Karl Dcutch (1957) Kenncth
وأنظر أيضاً: Wheare (1963)' R.L Watts (1966) Paddison (1983)

المصدر: Riker 1964, Deutch 1957; Wheare 1963
وأنظر أيضا: Watts 1966; paddison 1983

الاتحادية خرج منها بتركيبة لعدد من العوامل التي تشكل أسباب قيام الإتحادات. وتشكل قائمته التي أوردها للعوامل الموحدة والمفرقة امتداداً لما قاله وير إلى حد كبير، والفارق الوحيد الذي أورده ديكشيت هو قوله إن جميع العوامل ذات تأثير على قيام الإتحاد عوضاً عن قوله إن بعضاً منها هو الضروري فقط لكي يؤثر (Dikshit 1975).

وفي الوقت الذي أجريت العديد من الدراسات حول أصول الاتحادية على أسس مقارنة، فإن أياً منها لم تجر إلى الآن من منطلقات التحليل الماركسي، فالماركسيون يقولون إن المحركات الاقتصادية مهمة في شرح أسباب قيام الإتحادات، وإن المميزات التي يمكن أن تجلبها ستصب في صالح الطبقات المهيمنة، وهناك دراسات قليلة تملأ الفراغ الموجود في هذا الجانب (Lawson 1989).

**أسباب التفكك:**

من الأمور غير الممكن تجنبها في جميع الأقطار أن بعضاً من الأجزاء تصبح مع مرور الوقت أقوى من الأخرى، وفي أي قطر متحد يجري البحث في العادة عن آلية يتم الإتفاق عليها للتوزيع الداخلي للثروة ذاتها، أو للطرق التي يمكن من خلالها الحصول عليها. أما في حالة الإتحادات، فإن تلك الإختلافات تميل عادة إلى أخذ صيغ أخرى، كأن يشكل عضو واحد أو عضوين من الأعضاء المكونين للإتحاد ما يشبه قمة الهرم فوق الآخرين، في الوقت الذي يصبح أولئك الآخرون قريبين بشكل أو بآخر من حدود خط الفقر إقتصادياً إذا لم تتم مساعدتهم. وما لا شك فيه إن من الواجب تضمين الوسائل التي يتم التعامل من خلالها مع تلك الحالات بشكل واضح في الدستور الإتحادي (Merkl 1964). وفي الحالات التي تبرز فيها إحدى الوحدات المكونة للإتحاد لكي تقف منفردة باعتبارها أقوى من الأخريات، فإنها قد تحاول ممارسة نوع من الهيمنة على الإتحاد في سبيل توجيه مساره لكي يتطور ويصبح وحدة. والاحتمال البديل من حدوث ذلك هو أن العضو أو مجموعة الأعضاء الأقوى يقررون الانسحاب من الإتحاد تهرباً من المسؤوليات الجسام التي تلقى على عاتقهم أو عاتق قادتهم. ويمكن مواجهة ذلك بالتقليل من فرص العضو الأقوى لكي يصبح أكثر قوة، وذلك عن طريق ابقاء العاصمة الاتحادية – مثلاً – بعيدة بقدر كاف عن عاصمة العضو القوي. ولكن لا بد من الإشارة إلى أنه من الضروري، في الوقت نفسه، القيام بجهود جبارة لابقاء العضو أو مجموعة الأعضاء الأقوى ضمن عقد الإتحاد، فثرواتها، أو قواتها العسكرية، أو غير ذلك من المزايا التي تحظى بها مطلوبة جداً لكي يبقى الإتحاد بجملته قوياً (Hague & Harrop 1987).

ويقابل ذلك مشكلة الوحدات الضعيفة أو محدودة الموارد، فربما تصبح هذه الوحدات مجبرة على محاولة الإنفصال ولو الضمني، اذا ما اعتقدت أنه يمكنها البحث عن مصادر أفضل للدعم من خارج الإتحاد القائم، كجار قوي له مصلحة في شق صفوف الإتحاد أو قطر سابق له روابط تاريخية مع العضو الضعيف. وكما هي الحال بالنسبة للإتحاد الذي يحرص على عدم فقد عضو غني من أعضائه، فانه من الممكن أن لا تكون له مصلحة في فقد عضو ضعيف أيضاً، ويعود السبب في ذلك إلى الرغبة في تحاشي فتح مجال لتغلغل نفوذ

غير مرحب به ليضع أقدامه على عتبات الإتحاد، وعوضاً عن ذلك يجري عادة تقديم كل عون ممكن للأعضاء الأضعف، أو اتاحة المجال أمامهم للإستفادة القصوى من كافة الموارد المتاحة داخل نطاق أقاليمهم من دون أن تذهب أجزاء من ذلك إلى الحكومة الاتحادية (AL-Haj 1989).

**الثقافة السياسية الاتحادية:**

يلاحظ في هذه المرحلة من تاريخ البشرية وجود واستمرار العديد من النظم الاتحادية لدى شعوب كثيرة، فهل هناك ثقافة سياسية اتحادية سائدة في عالم اليوم؟ وفي هذا السياق فإن المصطلح «ثقافة إتحادية» يجب أن يفهم في سياق التغيرات والمراحل التي تلم بأي مجتمع بشري ينتهج نظاماً سياسياً اتحادياً. وتتغير وجهات النظر في النظام الإتحادي وصيغة المؤسسية ببطء تحت تأثير عوامل عدة هي: القادة الكاريزميون والحركات السياسية الفعالة والنشيطة؛ والمصالح الكامنة وراء السماح باستمرار أو القيام باستبدال نمط معين من التنشئات السياسية؛ والمتغيرات والحقائق الاقتصادية والاجتماعية والدولية الجديدة المتواجدة في فترة زمنية ما؛ وتناقص دور الهيئات التشريعية كمبادر باقتراح وصانع للقوانين والقواعد والنظم، وتحول مقترحات القانون وصناعته باتجاه المشروع الإتحادي والبيروقراطية الاتحادية. وتتضح الطبيعة الاتحادية للنظام السياسي بشكل أكبر في الهيئة التشريعية الاتحادية، خصوصاً في مستواها الأعلى، من اتضاحها في الهيئة التنفيذية الاتحادية؛ ويتم تنظيم المصالح الوظيفية على أسس غير إتحادية. وقد تقوم جماعات المصالح المختلفة التي تمر نشاطاتها وتنظيمها عبر الحدود الاتحادية الداخلية وتتأثر بها سلباً بمحاولة تبديل العادات والتوجهات الاتحادية الأصلية، بطرق أكثر أهمية وجدية مما قد تقوم به معظم الأطراف السياسية المضادة تماماً للإتحادية، (Duchacek 1970).

وإلى الآن لا تتواجد لدى دارسي النظم السياسية مادة علمية كافية تسمح لهم بالقول، وبشكل جازم، بأن هناك شيئاً يمكن قياسه علمياً يسمى «الثقافة السياسية الاتحادية» أو «الثقافة السياسية الوحدوية»، وما يمكن قوله مبدئياً هو الإشارة (المتحفظة) إلى وجود «ثقافة سياسية إتحادية» عندما تنظر الحكومات الإقليمية إلى ورود «التوجهات» التي تتبناها الحكومة الاتحادية على أنها واجبة التنفيذ دون أن تطرح تساؤلات حولها. وحتى في هذه الحالة فإن هناك تحفظاً عن أن ينشأ إنطباع أولي بوجود دليل على بوادر ظهور إرث سياسي إتحادي، بغض النظر عن شكل النظام السياسي دستورياً. ويورد لنا «سورين نافلاخا» مثالاً من الهند تتضح فيه الثقافة السياسية الاتحادية، وإن كان ذلك بشكل عفوي، فيقول أن «هناك شيئاً من الاجماع من قبل النخب السياسية في الأقاليم الهندية على النظر إلى العاصمة الاتحادية نيودلهي لكي تتخذ القرارات في جميع الأمور الهامة أولاً، ثم بعد ذلك تبدأ الولايات والأقاليم بالسير على خطاها» (Navlakha 1989).

ووفقاً لليفنغستون فإن جوهر الاتحادية يكمن في المجتمع نفسه وليس في البنية المؤسسية أو الدستورية، والحكومة الاتحادية هي الأداة التي يتم بواسطتها إيضاح وحماية

المزايا الاتحادية للمجتمع. ويشير العديد من منظري الاتحادية إلى وجود أشكال ومظاهر متعددة لتواجد ثقافة سياسية اتحادية، فيشير مورتون غرودزينس إلى العقيدة الاتحادية، ويشير توماس فرانك إلى وجود الشعور الإتحادي والكاريزما الشعبية الاتحادية، ويتحدث «ديفيد ترومان» عن العوامل الاتحادية. وإذا ما نظرنا إلى أعمال ايفودوتشاسيك عند تحليل الاتحادية في استراليا فإننا سنرى أنه يتفق مع غيره ممن درسوا الاتحادية الاسترالية في أن الثقافة السياسية الاتحادية تتمتع بسبق من الناحية التاريخية على الترتيبات الدستورية الرسمية. فقد كان للولايات المكونة للإتحاد هويتها السياسية قبل أن تشكل اتحاداً في ما بينها (Duchacek 1970)، وقد تكون هذه هي الحال أيضاً بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة حيث كانت للإمارات، كل على حدة، هوياتها السياسية قبل قيام الإتحاد. وفي هذا النمط تنتظم فئات المصالح الرئيسية على أسس إقليمية قبل أن تقوم بتشكيل بنيتها الوطنية الفوقية Superstructure، وتتم حماية مصالح تلك الفئات في ترسيخ وجودها على أسس اتحادية من خلال وجود كثافة سكانية عالية، ووجود مصالح لأفرادها قائمة على أسس اقليمية راسخة تجعل من التوزيع الإقليمي للسلطة معنى أكثر إيجابية من ترك الإختلاف في وجهات النظر والمصالح بين الأقاليم يفعل فعله السلبي، خصوصاً عندما تقوم الأقاليم بافتعال تلك الاختلافات في وجهات النظر بطريقة مقصودة (Duchacek 1970; Khalifa 1979).

## شكل الحكومة الاتحادية

### الدساتير الاتحادية:

يعتبر الدستور بالنسبة للنظم الاتحادية الوثيقة الضامنة لاستمرار الإتحاد وتطوره وازدهاره، وهو الذي ينظم شكل الحكومة الاتحادية وطبيعة العلاقة بينها وبين الأقاليم. وأحد أهم الأسئلة المتعلقة بالاتحادية يدور حول أسباب تبني أقطار معينة دساتير إتحادية، وتكمن الإجابة عن ذلك في أن الدساتير الاتحادية ذات أهمية خاصة للإتحادات، لأنها أثبتت أنها الوسيلة الوحيدة التي يمكن عن طريقها تقاسم السلطة بين المناطق التي ترغب في البقاء مستقلة على صعيد القضايا الإقليمية الداخلية. فالدساتير الاتحادية تحدد السلطات المناطة بالمستويات المختلفة بطريقة أكثر موضوعية مما قد يقوم به حاكم فرد أو حكومة مطلقة في نظام موحد. ويشير رايكر إلى أن أهمية الدساتير الاتحادية تعود إلى كونها تشكل البديل التجميعي الرئيسي الذي حل محل الإمبراطورية كأداة لتجميع مناطق أكبر تحت سيطرة حكومة واحدة (Riker 1975)، لذلك فإن أي دستور اتحادي يجب أن يكون ذا طبيعة استمرارية ومرضياً عنه، ولكي يصبح كذلك لا بد أن يحتوي على آلية مقبولة وموثوق بها حتى يسهل القيام بثلاثة أمور، هي: السماح لأعضاء جدد بالإنضمام إلى الإتحاد، وتسهيل خروج الأعضاء غير الراغبين في الإستقرار ضمن الإتحاد بسرعة وسهولة وبخاصة إذا كانت أوضاعهم وظروفهم غير ملائمة للإستمرار، وإيجاد شيء من التوازن في عدد الوحدات المكونة للإتحاد وذلك لمواجهة كافة الظروف المتغيرة. ويلاحظ أنه يتواجد قدر كاف من المرونة لدى كل من الولايات المتحدة الأميركية وكندا في ما يتعلق بإضافة أعضاء

جدد إليهما بنجاح، فيما يلاحظ أيضاً أن هذا النوع من المرونة ليس متوافراً على إطلاقه في حالة دولة الإمارات العربية المتحدة. ومن جانب آخر فقد تم بناء الإتحاد السويسري بشكل تدريجي عبر القرون، وقد تم الجزء الأكبر من تلك العملية قبل أن تتبنى سويسرا الدستور الذي يقيم الإتحاد الرسمي، واستغرق الأمر ستين عاماً من الضغط الهادئ لكي يقتنع عدد من الأجزاء الصغيرة وتنضم إلى بعضها في إطار إتحادي، وتكشف هذه التجربة بوضوح أن عدد الأعضاء وحجم الدول يعتبر ذا أهمية وطنية حتى في إتحاد فضفاض كالإتحاد السويسري (Lawson 1989). ويعتبر المنهج القانوني القائم على قراءة الدساتير الاتحادية من أهم الوسائل التي يستخدمها دارسو الاتحادية، وتعود ميزة استخدام المنهج القانوني في دراسة الاتحادية إلى إطار العمل المقارن الذي يمكن له أن يطوره. وكان المنهج التقليدي الرئيسي لدراسة الاتحادية يتم عن طريق دراسة بناها المؤسسية، ويتم تنظيم عمل البنى المؤسسية الرئيسية وبخاصة المؤسسات أو السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية من خلال الدساتير (المنوفي 1987).

وفي سياق محاولته وضع طريقة منهجية لدراسة الدساتير فإن ايفودوتشاسيك يورد عشرة معايير يمكن من خلالها مقارنة الاتحادات الواحد بالآخر. وتعتمد تلك المعايير على نموذج الولايات المتحدة الأميركية. وتأتي معايير دوتشاسيك في صيغة أسئلة عشرة توجه إلى الأنظمة الوطنية التي تصنف بأنها إتحادية [2]. ورغم أنه لو أمكن الاجابة على جميع تلك الأسئلة بدون تردد – وذلك بالطبع عن طريق إقتباس الاجابات المطلوبة من مواد وفقرات الدساتير الخاصة بالاتحادات المتواجدة في عالم اليوم – فإن الاختبار الحقيقي للاتحادية سيبقى ذلك المتعلق بمقارنة النصوص الدستورية بالممارسات الفعلية (Duchacek 1970). ويلاحظ أن معايير دوتشاسيك أتت على شكل أسئلة يتعلق الأول حتى الرابع منها بالتمييز بين ما هو ارتباط إتحادي بالمعنى الذي ذهبنا إليه في مقدمة البحث وبين ما هو إرتباط إتحادي عندما تعني الاتحادية نمطاً من الكونفيدرالية Confederalism. أما الأسئلة من الخامس وحتى العاشر فانها يمكن أن تستخدم للتمييز بين الدول الاتحادية والدول الموحدة.

ويرد أصحاب المدرسة السلوكية على طرح وير من خلال ما أسهم به دارسو الاتحادية السلوكيون، وقد تم الدفع إلى الأمام بتلك الردود على يد ويليام ليفنغستون الذي انتهج ما أسماه باسلوب «الاجتماع – المكان» لدراسة الاتحادية. ووفقاً لهذا الأسلوب فان ليفنغستون استخدم لفظ «الاتحادية» ليشير إلى الأقطار التي تتواجد فيها جماعات ثقافية وعرقية متعددة تشكل مجمل الكثافة السكانية، وتكون منفصلة عن بعضها إقليمياً. وبالنسبة له فان «الاتحادية» هي نتاج طبيعي لعملية تعبئة الامكانات الاتحادية الموجودة لدى المجتمع وتحفيزها، إذ أن عملية التعبئة والتحفيز تنشأ في العادة من رغبة الأقاليم المكونة للاتحاد في الانتقال إلى أوضاع أفضل على الصعد الاقتصادية والأمنية وربما السياسية. وتشمل أنواع الاختلافات، التي كان ليفنغستون يشير اليها اللغة، والدين والعادات والتقاليد والثقافة، ولكنه لم يستبعد وجود هويات اقليمية قوية تكون تلك العوامل مرتبطة بها. ووفقاً لليفنغستون فان تلك الاختلافات الاجتماعية تتضح من خلال مظاهر

عدة فضلاً عن انه منصوص عنها في الدساتير. ويبدو واضحاً أنه وعن طريق الإشارة إلى تلك المظاهر فان ليفنغستون يهدف إلى معنى يشمل العادات والتقاليد والتوجهات السياسية للقطر المعني كالطريقة التي يتم بها تشكيل مجلس الوزراء أو المجلس الوطني الاتحادي في دولة الامارات العربية المتحدة، مثلاً. وبالفعل فان تحديد الطبيعة الاتحادية لقطر ما يجب أن تتم عن طريق فحص المظاهر المشار اليها وليس عن طريق فحص الدستور الاتحادي. وإلى هذا الحد، فإنه ووفقاً لكون أسلوب ليفنغستون يمثل وظيفة للمجتمعات أكثر من كونه يمثل وظيفة للدساتير فانه من الواضح أن عدد الأقطار التي تحتوي على خصائص اتحادية سيكون أكبر من تلك التي تعتبر اتحادات دستورية. فأكثر الأقطار التي تعتبر الآن موحدة كبريطانيا وايطاليا والصين وليبيا والعراق لديها مظاهر اتحادية وفقاً للمعنى الذي ذهب اليه ليفنغستون. لذلك فان الاتحادية استخدمت من قبله كلفظ نسبي (Livingston 1952).

**المؤسسات الحكومية ووظائفها:**

تعتبر الحكومة الاتحادية حكومة ناجحة عندما يتم تزويدها بالمؤسسات المناسبة. وتدل التجربة البشرية على أن الأجزاء الحكومية الفعلية لأي اتحاد هي ثلاثة: الأول، هيئة نيابية منتخبة انتخاباً حراً تمثل فيها جميع الأقاليم المكونة للاتحاد. والثاني، هيئة عليا منتخبة أو مجلس أعيان أو شيوخ senates فيه عدد محدود من الأعضاء مع وجود تمثيل متساو للوحدات المكونة، وعبر هذا النوع من المؤسسات السياسية يستطيع الأعضاء الأصغر الشعور بقدرتهم على تقديم مساهمة ايجابية في السياسات والقرارات الوطنية. والثالث، حكومة إتحادية مركزية ذات عدد قليل من الأعضاء تكون قادرة على اتخاذ القرارات بسرعة. وتوضح التجارب الاتحادية الناجحة أنه يمكن للحكومة الاتحادية أن تأخذ صيغاً متعددة، منها أن تتبع مثال الولايات المتحدة القائم على وجود رئيس تنفيذي منتخب يقوم باختيار أعضاء حكومته أو مجموعة مستشارية (Janda 1992). ويختلف عن ذلك منهج السويسريين في اختيار الحكومة الاتحادية، فهي تتكون من سبعة أعضاء يتم انتخابهم عن طريق الهيئة التشريعية، ويصبح رئيس أولئك السبعة رئيساً للجمهورية للعام الذي تنتخب فيه الحكومة، ومن واقع عملي يمثل النظام السويسري حكومة في شكل لجنة، والرئيس ليس رئيساً تنفيذياً (Roskin 1988). والنمط الثالث لاختيار الحكومة الاتحادية يقوم على وجود حكومة وزارية بحيث تقوم الأغلبية البرلمانية بتسمية قائدها كرئيس للوزراء يقوم بتشكيل الحكومة واختيار أعضائها، وتوضع السلطة النهائية في يد حاكم Governer يتم اختياره بناء على نصيحة رئيس الوزراء ولكن لا تكون لديه سلطات تنفيذية، انما قد تكون لديه سلطات دستورية هامة تمارس في أوقات الأزمات والطوارئ فقط. ومن بين الطرق المشار اليها تبدو الطريقة السويسرية أكثر استقراراً في ما يتعلق باستمرار الديموقراطية فعالة ينظر اليها السويسريون على أنها مهمة جداً. وتوضح الطريقة المتبعة في استراليا وكندا والهند بأنها أقل تلك الوسائل ديموقراطية.

ويرى دارسو الاتحادية أنه من الضروري جداً وجود محكمة عليا تراقب العمل بالدستور لمنع التجاوزات والانحرافات الدستورية، وتعمل كضامن رئيسي للمحافظة على

الحريات الديموقراطية وحقوق الأقاليم. وقد اتضحت أهمية المحكمة الاتحادية العليا بشكل واضح في الولايات المتحدة، وتشير هيكس إلى أنه ليس من المستغرب أن تكون أول خطوة يرغب أي ديكتاتور محتمل القيام بها هي تجميد صلاحيات المحكمة الاتحادية العليا بزعم أن الهيئة التشريعية يجب أن تمارس صلاحيات واسعة لا رقابة عليها، وفي هذه الحالة فان هناك مدعاة للشك في بعض من الممارسات المسبقة للهيئات التشريعية التي تتواجد في الأقطار التي يسيطر عليها الديكتاتوريون العسكريون (Hicks 1978).

**خصائص النظام الاتحادي (الفيدرالي)**

أدى قيام الاتحادات إلى ظهور مجموعة خصائص مشتركة لشكل الحكومة لدى معظم الدول الاتحادية، وأول تلك الخصائص هي شموخ الدستور الاتحادي. وتعتبر هذه الخاصية مبدأ هاماً في أية دولة إتحادية، ووفقاً لذلك لا يوجد حق لكلا المستويين من الحكومة أن تركن الدستور الاتحادي جانباً، أو أن تقوم بتعديل مواده بتصرف منفرد من قبلها كي تتواءم مع مصالحها الخاصة. والخاصية الثانية هي رجحان كفة الحكومة الاتحادية في حالات نشوب خلاف بين مستويي الحكومة. وفي هذا الصدد فان معظم الدساتير الاتحادية تمتنع عن تعريف جميع صلاحيات ومجال نشاطات الحكومة، فبعض من الصلاحيات تناط بالحكومة الاتحادية، وتترك البقية لحكومات الأقاليم بخاصة تلك التي لا تعتبر سيادية أو متعلقة بالأمن والعلاقات الخارجية، فنلاحظ مثلاً أن الصلاحيات التي تمارسها الحكومة الاتحادية في دولة الامارات العربية المتحدة منصوص عنها في الدستور الاتحادي، في حين ترك ما تبقى في يد الحكومات الاقليمية للامارات من غير نصوص تحدد مدى وطبيعة تلك الصلاحيات (وزارة الإعلام والثقافة 1972).

وقد أدت الحاجة إلى وجود حكومة قوية وفعالة إلى تأسيس مبدأ رجحان كفة الحكومة الإتحادية عندما تظهر بوادر الاختلاف بين الصلاحيات الاتحادية والاقليمية، ومن الأسباب التي دفعت إلى ذلك مسؤولية الحكومة الاتحادية المتزايدة عن سير الاقتصاد وعن تقديم الخدمات العامة ذات المستوى الجيد على مجموع مساحة القطر المعني. ويمكن أن نضرب مثالاً على تدخل الحكومة الاتحادية في القضايا المحلية عند الضرورة ما قامت به الحكومة الاتحادية في دولة الامارات العربية المتحدة حين دعمت أسعار وقود السيارات في بداية الثمانينات، وأتى ذلك التدخل نتيجة لرفع الشركات الخاصة العاملة في المجال والمرتبطة بعقود طويلة الأجل مع الحكومات الاقليمية أسعار الوقود، كي تتماشى مع الأسعار العالمية المرتفعة، وقد أدى رفع الأسعار إلى تذمر شعبي على المستوى الاقليمي للامارات الشمالية، ما أدى إلى قلق الحكومة الاتحادية فقررت التدخل مباشرة في الأمر لمعالجته (AL-Haj 1989).

وتتعلق الخاصية الثالثة بوجود هيئة تشريعية ذات مجلسين، يتكون الأول منهما من ممثلين منتخبين على أساس من الانتخاب الشعبي العام على مستوى الاتحاد، في الوقت الذي يكون التمثيل في المجلس الآخر على أساس من التمثيل المتساوي بين جميع الأقاليم المكونة للاتحاد. والخاصية الرابعة تتعلق بحق الانفصال عن الاتحاد الذي يعتبر في أغلب

الحالات مرفوضاً، وقد اندلعت الحرب الأهلية الأميركية بين الشمال والجنوب بسبب ذلك، فقد ذكر متحدث باسم ولايات الجنوب أن هناك حقاً مطلقاً للولايات الأعضاء في الاتحاد الانفصال عنه اذا ما ارتأت أن مصالحها لم تعد محمية من قبله (Macridis 1986)، أما المعارضون فقد صرحوا بأن حق الانفصال مخالف للدستور. ويلاحظ أنه لم يوجد دستور اتحادي يمنح حق الانفصال صراحة سوى دستور الاتحاد السوفيتي السابق، ولكن أثناء الحياة العملية للاتحاد السوفييتي وما قبل ظاهرة ميخائيل غورباتشوف فان الانفصال لم يكن ممكناً بأي حال من الأحوال (مقار 1990). والخاصية الخامسة هي خاصية التفسير القضائي للدستور، ووفقاً لذلك يتم الاعتراف بسلطة القضاء الاتحادي في تفسير الدستور، وتعمل تلك السلطة وكأنها محكمة استئناف في حالة نشوب خلاف حول التشريع بين الحكومة الاتحادية والحكومات الاقليمية. وفي الواقع العملي للنظم الاتحادية توجد حاجة إلى آلية من هذا القبيل لكي تعمل كحكم Arbiter بين الاتحادية والاقليمية وتبقى كلا المستويين في نطاقه الدستوري الخاص، وتقوم بحل الخلافات عندما تنشأ بينهما (Leed 1981).

**تقييم الاتحادية (الفيدرالية):**

في سياق تقييم الاتحادية كمقولة فكرية هناك سؤالان يطرحان تلقائياً: الأول، من هم المستفيدون من الاتحادية؟ والثاني، كيف يتم توزيع الموارد داخل الاتحاد؟ وبالاضافة إلى ذلك لا بد من النظر في العيوب التي تحملها الاتحادية في جوهرها حتى يمكن تقييم كافة الجوانب المتعلقة بها.

يعمل على دفع الاتحاد إلى الأمام مجموعة من القادة الذين يكونون متحمسين جداً لقيامه يطلق عليهم وليم رايكر لقب الوطنيين. ووفقاً لرايكر فان الوطنيين Nationalists هؤلاء يضعون الأمن على رأس قائمة أولوياتهم الخاصة بالأهداف السياسية، وعلى النقيض من ذلك فان معارضيهم هم أولئك الذين يهتمون بالمصالح الاقليمية الضيقة بقدر أكبر، ولا يعيرون إهتماماً كافياً بالأمن (Riker 1975). فعلى سبيل المثال كانت الهواجس الأمنية المتعلقة باحتمالات الخطر الخارجي الآتي من ايران ومن الجيران الأكبر الآخرين لامارات الخليج الصغيرة، ومن الأخطار الآتية من القلاقل الداخلية التي كان من الممكن أن تسببها الثورة في ظفار، هي التي جعلت الدعوة إلى عقد اجتماعات تهدف إلى اقامة اتحاد تساعي بين الامارات المعنية تنجح، ولكن عندما أحست البحرين وقطر بتلاشي تلك الأخطار بدأت في تحسس طريقها نحو اقامة كيانات مستقلة (Balfour - Paul 1991). واذا أخذنا بعين الاعتبار هذا التقسيم بين مؤيد ومعارض للاتحادية في بدايات قيام أي اتحاد، يمكن القول مبدئياً بأن المستفيدين هم الوطنيون وفقاً لتعريف رايكر لهم. ولكن الظروف التي تصاحب الاتحاد عند نشأته لا تبقى إلى الأبد، ويؤدي تغير الظروف إلى تغير طبيعة المشاكل السياسية، وتقود البشر إلى إعادة تنظيم أولوياتهم. فبعد أن قام اتحاد دولة الامارات العربية أخذ المتحمسون له في بداية قيامه يصبحون حذرين من الخوض في مشاكله وهمومه (الشيتي 1975)، وعلى العكس من ذلك بدأ الحذرون عند قيامه

يضطلعون بمهامه وحل مشاكله بقدر أكبر من السابق [3]. ويشير رايكر إلى أنه وخلال مدة زمنية أطول فإن الظروف التي دفعت المنشئين الأساسيين للاتحاد إلى الحماس له هي نفسها التي قد تؤدي لاحقاً إلى مراجعتهم لمواقفهم السابقة (Ricker 1975).

ومع التغير في القضايا التي تهتم بها الأقاليم المكونة للاتحاد، فان استمرار بقائه يصبح وضعاً سياسياً مقبولاً، وهذا لا يعني أنه لا يمكن أن يعاد طرح التساؤل حول البقاء، كما حصل مثلاً بالنسبة للاتحاد الماليزي عندما كانت سنغافورة عضواً فيه وقررت الانسحاب (Neher 1991)، ولكن بعيداً عن ذلك، فان القضايا العادية الجارية التي تواجهها أية دولة من الدول تصبح هي القضايا الأساسية التي تصطبغ بها السياسات، وعندما تهيمن تلك التساؤلات العادية على السياسات... فمن هو المستفيد من الاتحادية؟ يشير رايكر (1975، 154) إلى أن «العديد من الأقليات هي المستفيدة».

تعمل القضايا المتعلقة بتوزيع الموارد داخل الاتحاد على اثارة وتشكيل نوع الشعور الذي ينتج لدى الأقاليم المكونة للاتحاد ومواطنيه، فالأقاليم الغنية تعارض بشدة التوزيع على أساس الحاجة، مصرة على أن يكون المنشأ الأصلي لتلك الموارد هو الأساس الذي تبنى عليه عملية توزيعها بحيث يحصل اقليم المنشأ على أكبر قدر من الموارد التي تتولد ضمن حدوده، ويرى البعض أن تلك هي الطريقة المنطقية التي يجب أن يتم على أساسها التوزيع خصوصاً اذا كانت معظم الأقاليم المكونة للاتحاد ليست ذات قدرة كبيرة على المساهمة في الميزانية الاتحادية نظراً لشح مواردها (Nwabueze 1973). واذا كانت الموارد التي تدخل في عملية التوزيع تشكل جزءاً كبيراً من الموارد الإجمالية المتاحة للحكومة، فانه من السهولة تخيل رد الفعل الذي يمكن أن يحدث اذا استمرت عملية توزيع مجمل موارد الاتحاد على أساس من الحاجة، إذ ما من شك في أن ينشأ تصادم عن طريق التخفيض من سيطرة مجموعة سياسية واحدة في مجتمع جماعي على الشؤون الاقليمية للآخرين، أو عن طريق استخدام الموارد من قطاع معين لدعم قطاعات أخرى في إطار الدستور الاتحادي فقط (Roskin *et al* 1988).

ولكي يستطيع تقليل الخلاف وتقوية الوحدة الوطنية فان على النظام الاتحادي أن لا يضع أياً من الأقاليم المكونة له في موقع الهيمنة في الحكومة الاتحادية، ويخضع ذلك لأمرين: هو مدى وطبيعة القوى الاتحادية، والثاني، هو الأحجام النسبية للأقاليم المكونة، فدرجة الخلاف تتراوح وفقاً لأهمية ونطاق السلطة التي تركت في يد الحكومة الاتحادية وتأثيرها على الحياة والتنمية على المستوى الاقليمي، فان كانت السلطة الاتحادية ضعيفة من وجهة نظر الشؤون الاقليمية سينحصر الخلاف في أضيق نطاق (Lawson 1989). وعندما تصبح الأقاليم مستقلة بدرجة كبيرة فانها ستعمل على انعاش شؤونها الاقليمية على حساب شؤون الاتحاد، واذا ما كانت الأقاليم قوية إلى درجة تستطيع معها التسلط على الحكومة الاتحادية أو تجاوزها بحيث تستطيع اقناع المواطنين على المستوى الاقليمي بأنها هي وحدها «الحكومة» سيصبح من الصعب عليهم تطوير ولاء حقيقي للاتحاد (Con-way 1991). واذا أمكن بناء النظام الاتحادي لكي يشمل ضماناً ضد سيطرة فئة واحدة أو

اقليم منفرد على الحكومة الاتحادية، فانه من المفيد آنذاك أن يصبح المركز قوياً بقدر المستطاع لكي تتوافر فيه القيادة الكفوءة لتوجيه الاتحاد لصالح الوحدة الوطنية (الغزال 1989).

**عيوب الاتحادية (الفيدرالية):**

يرى العديد من دارسي الاتحادية بأن مزاياها تفوق عيوبها، ونتيجة لذلك فانهم يسوقون ضدها نقداً رئيسياً واحداً هو أنها تعترف بشرعية الاختلافات بين الفئات الاقليمية بدرجة عالية وتبرزها بشكل واضح مما يجعل الأمر في نهاية المطاف مستحيلاً على البشر كي يتجاوزوا ولاءاتهم الاقليمية إلى الولاء للاتحاد (Dunleavy & O'Leary 1987)، وينتج عن ذلك أن الاتحادية تشجع ظهور النعرات الانفصالية. وإلى وجهة النظر تلك فان للاتحادية عيوباً اضافية تتلخص في الآتي: (أولاً) هناك ميل للاعتقاد بأن الاتحادية تؤدي إلى تآكل امتيازات الأقاليم المكونة للاتحاد، فمع تطور المسؤوليات الحكومية الجديدة يتسع دور الحكومة الاتحادية لكي تواجه متطلبات التنمية واحتياجات المواطنين التي لا تستطيع الأقاليم تلبيتها، ويرى أصحاب هذا الميل أنه عندما تتدخل الحكومة الاتحادية بهذا الشكل المكثف فان ذلك قد يعيق التطور الاجتماعي السريع على المستوى الاقليمي (Roth & Wilson 1976). (ثانياً) درج التوجه على أن تتولى الحكومة الاتحادية قدراً أكبر من المسئولية، وساهمت مسائل من قبيل النمو السكاني المتسارع واتساع المدن وتطور وسائل المواصلات ونظم الاتصال وظهور الوحدات الدولية متعددة الجنسية في زيادة سلطة الحكومة الاتحادية، وينتج عن تلك التطورات مشاكل تفوق طاقة الحكومات الاقليمية للتعامل معها. والتوجه نحو زيادة سلطة الحكومة الاتحادية تقوية سلطاتها، ومن أوضح الأمثلة الدالة على ذلك ما حصل في الهند خلال فترة رئاسة انديرا غاندي لمجلس الوزراء خلال السبعينات، ففي تلك الفترة انتهجت انديرا غاندي سياسات تهدف إلى إحداث العديد من التعديلات الدستورية لتقوية سلطة الحكومة الاتحادية وبخاصة بالنسبة لحقها في اتخاذ اجراءات ضد «التصرفات المضادة للوطن» (الحاج 1997). (ثالثاً) إن النظام الاتحادي أكثر تعقيداً من النظام الموحد، وغالباً ما تكون ممارسة السلطة فيه أكثر صعوبة لأنه أكثر تفككاً بطبيعته. وفي الاتحادات القديمة تم تبني الاتحادية لكي تحفظ اختلافات قوية قائمة في الوقت الذي يتم فيه الاحتفاظ بقدر من الوحدة، ويعود السبب في ذلك إلى الرغبة في الحفاظ على نطاق السلطة التي يجب أن لا تتخطاها الحكومة الاتحادية. ومن جانب آخر استخدمت الاتحادية أممٌ حديثة كنيجيريا وماليزيا ومشيخات جنوب اليمن السابقة والهند عند استقلالها عن بريطانيا، لكي يتم الحفاظ على وحدة مجتمعاتها التي تعصف بها الاختلافات الاثنية والاقتصادية والسياسية، ولكن النتائج نادراً ما كانت ايجابية (Curtis 1968). (رابعاً) تتعرض الاتحادية بين الفينة والفينة للعديد من الانتقادات، فقد انتقدها البعض قائلين بأنها تؤدي إلى الإهمال، وبأنها سلبية في تأثيرها على أداء الأقاليم نتيجة لاعتمادهم على الحكومة الاتحادية لتلقي الدعم، وبأنها ليست مناسبة للتحرك الايجابي السريع حيال كل القضايا بسبب تضارب الآراء الاتحادية والاقليمية، وبأنها تركز كثيراً على الحلول الوسط لمعالجة

مشاكل الاتحادات التي تتبناها، وبأنها مكلفة مالياً بسبب ازدواجية العمل وتبديد الوقت في البحث عن الحلول الوسط للمشاكل، وبأنه يصعب عليها تحديد المسؤولية المناطة بحكومات الأقاليم وبالحكومة الاتحادية تحديداً دقيقاً (Curtis 1968; Embree 1983; Dunleavy & O'leary 1987). (خامساً) أشرنا إلى أن الاتحادية تؤدي إلى تجاذب ولاء المواطنين بين الأقاليم التي ينتمون اليها والحكومة الاتحادية، وفي خضم هذا التجاذب قد يحدث أن تضيع حقوق الفرد ومسؤولياته. صحيح أن الدساتير الاتحادية تحدد سلطة الحكومة الاتحادية، ولكن ليس من الضروري أن يكون صحيحاً أن حكومات الأقاليم تعمل دائماً وكأنها الحامي الأكبر لمصالح المواطن وبطريقة أكبر مما قد تقوم به الحكومة الاتحادية. وفي هذا السياق، فان وجود العديد من الاتحادات غير الديموقراطية يعد مؤشراً على أنه ليس من المحتم أن تكون الاتحادية حامياً للحرية السياسية، أو أنها تتيح بالضرورة مجالاً لوجود معارضة مقننة يعبر عنها من خلال الأقاليم المكونة للاتحاد (Curtis 1968) أي مواطني الاتحاد في المستويات كافة. (سادساً) أزالت الأنماط الجديدة التي ظهرت وتتعلق بحجم وطبيعة السلطة الممارسة من قبل الحكومات الاتحادية التفريق بين النظم الاتحادية والوحدوية. ففي الوقت الذي أصبحت المؤسسات الاتحادية قوية في الأقطار ذات النظم الاتحادية فان هناك محاولات لايجاد لا مركزية أكبر في الدول الموحدة، وكنموذج فان الاتحادية تبقى مفيدة من الناحية التحليلية، ولكن عند الممارسة الفعلية فان أداءها لوظائفها قد لا يكون مختلفاً كثيراً عن النظم الموحدة. ووفقاً لروث وويلسون فان الاتحادية ليست هي الأداة المثالية لحل مشاكل جميع الدول التي تتبناها على اطلاقها (Roth & Wilson 1976).

### الاتحادية (الفيدرالية) والعالم النامي

هناك سؤال هام يمكن طرحه في شأن هذه النقطة: هل يمكن للاتحادية أن تنجح في دول العالم النامي كما نجحت في دول الغرب وأن تصبح وعاء قانونياً لازالة التناقضات وحل الصراعات على اختلاف أنواعها؟ الاجابة عن هذا السؤال ليست يسيرة، والسبب في ذلك ان هناك اجابتين متناقضتين لها هما: «نعم» و«لا». فمن جانب يلاحظ أن الاتحادية نجحت في بعض أقطار العالم النامي، ومن جانب آخر يلاحظ أن العديد من الاتحادات التي أنشئت في دول العالم النامي لم يكتب لها النجاح، فلماذا حدث ذلك الفشل؟ وهل هناك دور للثقافة السياسية السائدة في ذلك؟

من سياق تحليل النظم السياسية المختلفة يتضح أنه وفي المجتمع ذي التعددية والذي يتصف بالتمايز الحاد بين فئاته المختلفة، فان نمط التعاون السياسي المفضل هو ذلك الذي يتيح للأقاليم الاهتمام بشؤونها الاقليمية في اطار من وحدة الجميع، وبهذه الطريقة فقط يمكن السيطرة على الخصومة المتبادلة والتقليل منها ومن العنف الموروث في الثقافة. ان الاتحادية تتيح للبشرية آمالاً واعدة لتحقيق ذلك، ولكن يبدو أن الثقافة السياسية لمعظم شعوب الدول النامية لا تتيح فهماً واضحاً لهذه الحقيقة. إذ ان هناك قناعات لدى دول العالم النامي بأن مشاكلها لا تتعلق في المرتبة الأولى بانشاء تكتلات اقليمية، فأخذا في الاعتبار اغترابها وأسس قيامها المصطنعة نلاحظ أن المشكلة السياسية الأولى التي تواجهها النخب

الحاكمة في هذه الدول تتعلق ببقاء الدولة ذاتها واستمراريتها وحفظها ضد قوى الانقسام والتفتت الداخلي، فالدولة بحد ذاتها غير مستقرة (Migdal 1988).

ومن جانب آخر، فان التوفيق compromise يجب أن يكون أحد الاعتبارات الهامة التي تؤخذ في الحسبان عند الرغبة في انشاء الرابط الاتحادي بين دول حديثة الاستقلال، وأثبتت معظم الاتحادات التي أقيمت بين أقطار من العالم النامي أنها لم تكن فعالة على هذا الصعيد لأنها أعطت أولوية للاختلاف على حساب التوافق، فالثقافة السياسية المرتبطة بالقبلية والاقليمية التي تشبعت بها النخبة الحاكمة في كل اقليم جعلتها ترغب بقوة في وضع مركز الثقل المتعلق بالنشاطات السياسية في يد الأقاليم، دافعة بذلك الحكومة الاتحادية إلى التقهقر إلى موقع الخاضع للأقاليم، ما جعلها غير قادرة على اقناع المواطنين بأهميتها، الأمر الذي أفقدها بريقها في أعين النخب السياسية الحاكمة والمواطنين في الأقاليم.

وعندما قامت الاتحادات في العالم النامي سعت النخب الحاكمة في الأقاليم إلى السيطرة على السياسيين الذين يمثلونها لدى الحكومة الاتحادية، ونجح العديد منها في تحقيق ذلك ما خلق معادلة مقلوبة قوامها تبعية المركز للأطراف (Mittelman 1988). ويعود السبب في نجاح سيطرة الأقاليم على الحكومة الاتحادية إلى عوامل محددة: فأولاً، يوجد دور في ذلك لكبر حجم الأقاليم المكونة للاتحادات وقلة عددها، فبالنسبة لنيجيريا، مثلاً، تشكل اتحادها السابق من أقاليم ذات مساحة واسعة وسكان عديدين وامكانات اقتصادية معقولة، ونتج عن ذلك أن نظر كل اقليم إلى ذاته بأنه يستطيع اقامة دولته المستقلة ما أدى في النهاية إلى التصادم والحرب الأهلية. ثانياً، التركيبة القبلية القائمة على وجود قبائل كبرى وأخرى أصغر منها، ويعود هذا العامل إلى أن القبلية تعتبر عنصراً هاماً في الحياة السياسية لدى شعوب آسيا وافريقيا، وما لا شك فيه أن القبائل كبيرة الحجم ستسعى إلى السيطرة على السلطة السياسية، وعلى المصادر الكامنة للقوة بأشكالها كافة، ولكن القبائل الأقل عدداً تضم هي الأخرى أفراداً يحصون بالملايين، ومن المنطقي أن لا تذعن لمشيئة القبائل الأكبر، فتنشأ بسبب ذلك الصراعات التي تؤدي إلى تفكيك الاتحاد وتفتح أبواباً واسعة للمؤسسات العسكرية لكي تقفز إلى السلطة. ويلاحظ من الطرح السابق أن أسباب فشل دول العالم النامي في تكوين اتحادات ناجحة تعزى بشكل أساسي إلى أسباب تتعلق بالثقافة السياسية وما يتفرع عنها، وبالقبلية وبمستوى الاستقرار الموجود في المجتمع وبالنعرات الاقليمية الكامنة. ولكن من المفيد عند النظر في العوامل التي لها علاقة بفشل أو حتى بنجاح الاتحادات التمييز بين العوامل التي تعتبر عامة بالضرورة والتي تتساير مع التغيرات العالمية المتعلقة بظهور تكنولوجيا جديدة أو ظواهر سياسية جديدة تؤثر على جميع الأقطار من جانب، وبين العوامل التي تعتبر خاصة بدول العالم النامي، ومن جانب آخر، وعند الرغبة في القيام بذلك من المناسب تنظيم الطرح حول أربعة عوامل تؤثر باتجاه فشل الاتحادات أو نجاحها هي: المعطيات الأساسية من مادية وبشرية، والتنظيم الدستوري والمؤسسي، ومواقف ووجهات نظر الأقطار الأخرى في عالم يسوده صراع قومي ملحوظ، وأخيراً التضارب وعدم التوازن في داخل الدولة الاتحادية. ومن المحتمل أن يتغير كل مؤثر من تلك المؤثرات عبر الزمن، وتحت

ظروف معينة بحيث قد يؤدي ذلك إلى تفتت البنية الاتحادية أو إلى تحديث جوهرها إما نحو تقويضها وتفككها أو نحو وحدة أقوى. وأدت التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الهائلة التي ألمت بالعالم في الآونة الأخيرة، خصوصاً انهيار الاتحاد السوفيتي والاتحاد اليوغسلافي والاتحاد التشيكوسلوفاكي (Fuller 1992; Batt 1991) إلى تولد ضغوط شديدة على الاتحادات القائمة فعلاً في عالم اليوم، خارج نطاق العالم الغربي بمفهومه التقليدي، وعلى مقولة الاتحادية ذاتها كنموذج لبناء الدول ما يجعل من ظهور اتحادات جديدة ناجحة في دول العالم النامي أمراً قد يواجه صعوبات حقيقية.

**الخاتمة**

يتضح من الاستعراض السابق لمعظم جوانب مقولة الاتحادية أنها لا تواجه وضعاً سهلاً، وان الدول التي تبنتها لم تسلك طريقاً سلساً في العديد من المراحل، وان الاتحادات والاتحادية ذاتها ستواجه العديد من المشاكل المستقبلية. ولكن عند محاولة تقييم الاتحادية فانه ليس من الضروري التركيز على الفشل الكامل فقط، بل من الضروري التركيز على نقاط التراجع التي من المحتم أن تواجهها من وقت إلى آخر أكثر الاتحادات نجاحاً، ولا يجب أن يدفعنا هذا إلى القول بأن الاتحادية ليست ذات جوانب ايجابية.

ونتيجة لتتبع الاتحادية بالشكل الذي سقناه فان هذه الدراسة تتوصل إلى النتائج الآتية: (أولاً) يلاحظ أن صفات الاتحادية تحتوي نقاطاً أساسية يتفق فيها جميع الدارسين رغم وجود اختلاف في طبيعة ومجال الاهتمام وفي طرق التناول والمعالجة، ويرتبط بذلك وجود نقطتين أساسيتين لا خلاف عليهما: الأولى، هي أن السلطة السياسية تتوزع بين مجموعتين أساسيتين من التشريعات واحدة اتحادية والأخرى اقليمية. والثانية، هي أن وجود دولة اتحادية غير مجزأة ولكنها في الوقت نفسه، مركبة يعتبر أمراً مؤكد التزامن. (ثانياً)، في أغلب الحالات تعتبر الأمة الاتحادية أنها مازالت في طور التشكل. فدستورياً تعترف الاتحادية بوجود أجزاء عدة وبأن الأمة في مجملها تعيش ضمن حدود الوطن الاتحادي، وتعترف أيضاً برفض تلك الأجزاء للانصهار في بوتقة تشمل الجميع، وكلا المستويين الحكوميين غير مستعد للتخلي عن سيادته والخضوع كلية للآخر، فالهوية الواحدة المتطابقة تماماً مرفوضة ولكن الانفصال مرفوض أيضاً. ويرتبط بذلك أن يتواجد في جميع الاتحادات صراع بين هويتين هما الهوية الاتحادية والهوية الاقليمية، ولكنه صراع مصحوب بشعور واع بالاعتماد المتبادل. (ثالثاً)، توصف الاتحادية بأنها «أخوة مشوبة بالصراع» وبأنها «تعاون مضاد» وذلك تعبيراً عن أنه يمكن للفئات التي تتحد مع بعضها أن تدخل في تعاون فعلي مثمر وبطريقة اعتيادية رغم تصرف بعضها حيال الآخر بطريقة عدائية بخصوص بعض من القضايا. ويرتبط بذلك أن الدساتير الاتحادية تعتبر بمثابة تضاد سياسي من شأنه أن يعترف بشكل واضح بوجود تعارض في المصالح بين المجموعات الاقليمية المكونة للاتحاد، ويحتاج الجميع إلى هذه الدساتير لكي يحققوا التوافق والتوائم مع عدم نبذ الأقليات، وعدم استخدام العنف. وفي دول الغرب التي تطبق فيها الاتحادية، تعبر الدساتير عن الجماعية وعن جوهر العقيدة الديموقراطية، أما في دول

المعسكر الشرقي السابق وفي دول العالم النامي فان ذلك لم يحدث في جميع الحالات، وأمره يتوقف على آراء وتوجهات النخب الحاكمة. (رابعاً)، لا يمكن توقع أن تحتوي الدساتير الاتحادية كافة، وبشكل محدد تماماً، على معايير لما يمكن أن يكن عليه شكل الآليات والحلول المتعلقة بالصراعات التي يمكن أن تنشب بين الأقاليم المختلفة والحكومة الاتحادية أو بين الأقاليم نفسها، فاذا ما تبدد شمل الاجماع أو أن طرفاً قوياً قام بالضغط على طرف أضعف لكي يرضخ ويتنازل له عن مكتسبات معينة ولم يتم التوصل إلى اتفاق بينهما عن طريق التفاهم، فانه لا بد من البحث عن آليات جديدة للاتفاق المشترك خارج النصوص الحرفية للدستور. (خامساً)، تعتبر الاتحادية عملاً غير مكتمل لأنه لا يمكن رؤية وحل جميع المشاكل والقضايا رهن الساعة التي تقع فيها، ففي وقت التفاوض المبدئي تكون بعض القضايا ساخنة جداً، وبعضها لم تتضح بعد، وبعضها متناقض بحيث لا تجدي محاولات حلها الفوري. ومن الناحية السياسية لا يعد ذلك أمراً غير مألوفاً في الاتحادات، فالصيغ الاتحادية مبنية أساساً على الاعتراف المتبادل المتزن وعلى البحث المستمر عن حلول وسط عندما تتعذر الحلول الجذرية. (سادساً)، بالنسبة لدول العالم النامي يمكن القول بأن الاتحادية لم تطبق إلى الآن وفقاً لخصائصها التي وضعها الغربيون وانتهجوها، لذلك فان هناك اعتقاداً بعدم جدوى الاتحادية بمفاهيمها الغربية الكاملة للتطبيق في دول العالم النامي.

## الهوامش

(1) يقول الكاتبان: «الاتحاد يشمل التسيس المستمر لأهداف اللاعبين التي تم اعتبارها مبدئياً أنها غير أخلاقية، ويستدعي التسيس موافقة اللاعبين على توسيع نطاق الوسائل الضرورية لتحقيق الأهداف وذلك كرد فعل للحسابات الخاطئة أو الاحباط الآتي من عدم القدرة على تحقيق الأهداف المبدئية، ويؤدي ذلك إلى تزايد فرص الخلاف بين الأقاليم والحكومة الاتحادية لأنه تبرز مشاكل في شأن نطاق السلطة على مستوى الأقاليم، (Haas & Schmitter 1964, 707).

(2) الأسئلة العشرة التي يوردها دوتاشسيك هي: 1- هل تلائم السيطرة التي تمارسها السلطة الاتحادية على الشؤون الديبلوماسية والدفاع مصالح دولة قومية ما في علاقاتها مع الدول القومية الأخرى؟ 2- هل يعتبر الاتحاد محصناً ضد التفكك الناجم عن الانفصال؟ 3- هل تعتبر ممارسة السلطة المركزية عندما تصل إلى جميع المواطنين مباشرة مستقلة عن موافقة الأعضاء المنفردين ومواردهم؟ 4- ما الجهة التي لديها السيطرة على الاصلاحات العليا المتعلقة بالدستور الاتحادي؟ 5- هل تعتبر الوحدة المكونة للاتحاد محمية ضد الغاء هويتها الخاصة وسلطتها التي كانت سائدة قبل وبعد قيام الاتحاد؟ 6- هل يعتبر التقاسم المشترك لاتخاذ القرار مضموناً بشكل أكيد من قبل تمثيل متساو لوحدات غير متكافئة في نظام مؤسسي واضح؟ وما الأحكام الدستورية الخاصة بالاشتراك الجماعي في تنفيذ الحكم بالنسبة للجانبين التشريعي والتنفيذي؟ 7- هل هناك أنواع مختلفة من الهيئات التشريعية، بعض منها يهتم بالتشريعات الاتحادية والآخر بالتشريعات الاقليمية؟ 8- هل هناك سلطة قضائية تقع دستورياً ضمن السلطة المركزية، ولكنها في الوقت نفسه تقف فوق السلطة المركزية ذاتها، وفوق الوحدات المكونة للاتحاد لتحديد حقوق كلا الطرفين؟ 9- هل احتفظت الوحدات الاقليمية المكونة للاتحاد بجميع السلطات التي لم يقم الدستور باعطائها للسلطة المركزية؟ وهل تعتبر تلك السلطات هامة جداً أم هامشية؟ 10- هل الفصل الاقليمي المتعلق بالسلطة واضح جداً ولا لبس فيه؟

(3) يمثل موقف دبي من أحداث الشارقة عام 1987 مثالاً جيداً يعزز من هذا الطرح ويوضحه في حالة اتحاد دولة الامارات العربية المتحدة على الأقل، فمواقف دبي من الأحداث أوضحت في تلك الحالة بالذات رغبتها المحافظة على الأسس الدستورية التي قام عليها الاتحاد والهادفة إلى المحافظة على حقوق الحكومات الاقليمية المكونة للاتحاد على أمنها، حول ذلك أنظر (The Observer "London" 21 June 1987, Al Qabas International "London" 20-21 June 1987).

## المصادر


الحاج، عبدالله

1996 «الإسلام والسياسة في جنوب شرق آسيا: الإسلام السياسي»، الثلاثاء 17 سبتمبر، ص23، أبوظبي، الاتحاد (اليومية).

1997 «حزب المؤتمر الهندي» الأربعاء 19مارس ص22، الاتحاد (اليومية): أبوظبي.

الشيتي، عبدالله

1975 «رياح الوحدة تهب من الشارقة»، النهضة (الاسبوعية)، (422) نوفمبر، 19 ـ 22: الكويت.

الغزال، اسماعيل

1989 «القانون الدستوري والنظم السياسية»، المؤسسة الجامعية للدراسات: بيروت.

عبيدان، يوسف

1990 «دراسات في علم السياسة»، جامعة قطر: قطر.

المنوفي، كمال

1987 «أصول النظم السياسية المقارنة»، شركة الربيعان: الكويت.

مقار، شفيق

1990 ظاهرة غورباتشوف، دار رياض الريس للنشر: لندن.

متولي، عبدالحميد

د. ت «القانون الدستوري والنظم السياسية»، منشأة المعارف: الاسكندرية.

نصر، محمد

1981 «في النظريات والنظم السياسية»، دار النهضة العربي: بيروت.

وزارة الإعلام والثقافة

1972 «الدستور المؤقت لدولة الامارات العربية المتحدة» وزارة الإعلام والثقافة: أبوظبي.

AL-Haj, A.

1989 The Fromation of the Political Elite Of the United Arab Emirates, Unpublished Ph. D. Thesis. University of Reading.

Balfour-Paull, G.

1991 The End of Empire in the Middle East, Britain's Relinquishment of Power in her Last Three Arab Dependencies. Cambridge: Cambridge University Press.

Batt, J.

1991 East Central Europe From Reform to Transformation. New York: Council On Foreign Relations Press.

Bolton, C.

1973 Britain's Legacy Overseas. London: Oxford University Press

Broad, D.

1992 "Revolution, Counterrevolution and Imperialism: La Lucha Continua". pp 143-140 In D. Board and L. Foster eds. The New World and Third World. New York and Montreal: Black Rose Books.

Conway, M.

1991 "The Study of Political Participation". pp 31-50 In William Crotty ed. Political Science Looking to the Future Vol. 3. Evanston, Illinois: Northwestern University Press.

Curtis, M.

1968 Comparative Government and Politics. New York: Harper & Row.

Easton S.

1964 Western Colonialism. London: Pall Mall Press.

Friedrich, C

1968 Trends of Federalism in Theory and Pracite. New York: Praeger.

Fuller, G.

1992 Central Asia, The New Geopolitics. Santa Monica: Rand.

Haugue, R. and Harrop, M.

1987 Comparative Government and Politics. London: Macmillan

Harris, F. and Wessermann, G.

1990 America's Government, Glenview. ILL.: Foreman

Haas, E.

1958 The Uniting of Europe: Political, Social and Economic Forces, 1950-1957. London: Stevans.

Hass, E., and Schmitter, P.

1964 "Economics and Differential Patterns of Political Integration: Projections about Unity in Latin America". International Organization. 18 (4) Autumn: 695-713.

Hicks, U.

1978 Federalism: Failure and Success, A Comparative Study. London Macmillan.

Deutch, K.

1957 Political Community and the North Atlantic Area: International Organization in the Light of Historical Experience. Princeton, New Jersey: Princeton University Press.

Dikshit, R.

1957 The Political Geography of Federalism. London: Macmillan.

Dunleavy, P. and O'Leary, B.

1987 Theories of the State. London: Macmillan.

Duchacek, I.

1970 Comparative Federalism, The Territorial Dimension of Politics. New York: Holt, Rinehart and Winston.

Embree, A.

1983 "Emergency as a Signpost to India's Future". pp 59-67 In P. Lyon acd J. Manor eds. Transfer and Transformation Political Institutions in the New Commonwealth, Leicester: Leicester Universith Press.

Janda, K., et al

1992 The Challenge of Democracy: Government In America. Boston: Houghton Mifflin.

Khalifa, A.

1979 The United Arab Emirates: Unity In Fragmentation. Boulder, Colorado: Westview Press and London: Croon Helm.

Lawson, K.

1989 Human Polity. Boston: Houghton Mifflin.

Leed, C.

1981 Political Studies. Plymouth: Macdonald and Evans.

Livingston, W.

1952 "A Note on the Nature of Fedralism". Political Science Quarterly 67 (1) March: 81-95.

Macridis, C.

1986 Modern Political Regimes, Patterns and Institutions. Boston: Little Brown and Co.

1987 Modern Political Systems: Europe. Englewood Cliffs, N.j.: Prentice-Hall.

Merkl, P.

1964 "Federalism and Social Structure". Paper presented at the 6th conference of the International Political Science Association, Geneva, 10-12 July: 4-7.

Meyer, W.

The Political Experience: A Prefece to the Study of Politics. New York: Holt, Rhine hart & Winston.

Migdal, J.

1988 Strong Societies and Week States. Princeton, N.J: Princeton University Press.

Mittelman, J.

1988 Out from Underdevelopment. London: Macmillan Press.

Navlakha, S.

1989 Elite and Social Changes. New Delhi: Saga Publicatios.

Neher, C.

1991 South Asia in the New International Era. Boulder, Colorado: Westview Press.

Northedge, F.

1974 Descent From Power. London: George Allen and Unwin.

Nwabueze, B.

1973 Constitutionalism in the Emergent States. London: G. Hurst.

Nye, J.

1968 "Comparative Regional Integration: Concept and Measurement". International Organization. 22 (4) Autumn: 858-868.

Paddison, R.

1983 The Fragment State. New York: St. Martin's Press.

1982 "International Relations and the Federal State". Paper Presented at the International Seminar on Political Geography, Haifa (January).

Parmanand, C.

1988 Political Devlopment in South Asia, New Delhi: Sterling Publishers Private.

Remy, R.

1984 Government in the United States. London: Macmillan.

Rezazadeh, R.

1993 Iraq and Democracy: A: Futuristic Perspective. Platteville, Wisconsin: Eternalist Foundation.

Riker, W.

1964 Federalism: Origin, Operation, Significance. Boston: Little Brown.

1975 "Federalism": PP 93-172 In Rcinsteen, F. and Polspy, N. eds. Handbook of Political Science volume 5 Reading, Mass: Addisonwesely.

Roskin, M. G., et al.

1988 Political Science: An Introduction. Englewood Cliffs, N.J.

Roth, D. F., and Wilson F. L.

1976 The comparative Study of Politics. Boston: Houghton Miffin.

Watts, R.

1966 New Federations: Experiments in the Commonwealth. Oxford: Clarendon Press.

Wheare, K. C.

1966 Modern Constitution. London: Oxford University Press.

1963 Federal government. New York: Oxford University Press.



# شؤون اجتماعية



مجلة فصلية علمية محكمة تعنى بالدراسات الانسانية

رئيس التحرير : الدكتور عبد الخالق عبد الله


* تنشر البحوث والدراسات في شتى فروع العلوم الانسانية والتي تتوفر فيها الاصالة والمنهجية العلمية.
* تعطى الاولوية مرحلياً للبحوث والدراسات حول مجتمع الامارات لسد النقص في هذا المجال.
* تخصص زاوية لمناقشة الآراء والافكار التي تتناول قضايا فكرية وثقافية واجتماعية معاصرة وترحب بمساهمة الاكاديميين والمثقفين في اختصاصات العلوم الانسانية كافة.


مواعيد الصدور

مارس (ربيع) - يونيو (صيف) - سبتمبر (خريف) - ديسمبر (شتاء)

**الاشتراك السنوي**

للأفراد سنوياً:

في الامارات ............ ٤٠ درهماً

في الوطن العربي .......... ١٥ دولاراً

في الخارج ................ ٢٠ دولاراً

للمؤسسات سنوياً:

في الامارات ............ ١٠٠ درهم

في الخارج ........ ...... ٤٠ دولاراً

## تصدر عن جمعية الاجتماعيين



المراسلات توجه الي رئيس التحرير

ص.ب: ٢٧٤٥ هاتف: ٥٤٨١٦١ فاكس: ٥٢٢٢٦٧ الشارقة - دولة الامارات العربية المتحدة

# سوق الأسهم السعودي والسياسة النقدية

حمد بن سليمان البازعي*

يسود الاعتقاد بين الاقتصاديين بأن أسعار الأصول المالية، ومنها الأسهم، تتحدد في أسواق تتسم بالكفاءة، ولذا فمن الطبيعي أن يتم فحص ما إذا كان سلوك سوق الأسهم يتسق مع فرضية الأسواق الكفء. ويقصد بكفاءة السوق أن الأسعار تعكس بشكل كامل المعلومات المتوفرة (Fama 1970). وللكفاءة ثلاثة مستويات: أ) الكفاءة الضعيفة وتعني أن أسعار الأسهم تعكس كامل المعلومات الماضية، ب) الكفاءة شبه القوية وتعني أن أسعار الأسهم تعكس كامل المعلومات المتاحة، ج) الكفاءة القوية وتعني أن أسعار الأسهم تعكس كامل المعلومات المتاحة فضلاً عن المعلومات غير المعلنة (الداخلية).

تعني كفاءة السوق عدم إمكانية تحقيق عوائد غير عادية، أما إذا كان بإمكان مجموعة من المتعاملين الحصول على عوائد أعلى من العوائد العادية، فأن ذلك يلقي ظلاً من الشك على دور سوق الأسهم في تخصيص الموارد. ويرى (Samuels 1981) أن أسواق الأسهم في معظم الدول النامية تعاني من عوامل تعوق الوصول إلى الكفاءة، ومن هذه العوامل: (أ) ضيق هذه الأسواق وحداثتها ما يعني عدم كفاية المتعاملين لتحقيق المنافسة، كما تعني قلة أعداد الأسهم المتداولة والتي تعد شرطاً ضرورياً لضمان محافظ استثمارية منوعة، (ب) تتميز هذه الأسواق باختلاف تفضيلات وتقديرات المتعاملين فيها للمخاطرة نظراً لقلة الخبرة، (ج) عدم كفاية التنظيمات التي تعزز الكفاءة وتمنع الاحتكارات واستغلال النفوذ، (د) ضعف الاتصالات وانسياب المعلومات، الأمر الذي يعني استفادة مجموعة من المستثمرين على حساب البعض الآخر كما يعني ذلك ارتفاع تكاليف الحصول على المعلومات، (هـ) قد تسود عدم الكفاءة نظراً لندرة المحللين الأكفاء والمستشارين الماليين ذوي الخبرة.

نظراً لأهمية الكفاءة في التحليل الاقتصادي فقد قام عدد من الباحثين بدراسة مدى تحققها في ما يتعلق بأسواق الأسهم. وتزداد دراسة الكفاءة أهمية خصوصاً في أسواق الدول النامية التي تحاول جاهدة الوصول إلى مصاف الدول المتقدمة اقتصادياً، هذا التقدم لن يتحقق ما لم تكن الكفاءة الاقتصادية أساساً في تقرير السياسات المختلفة. إن الحكم

* أستاذ مشارك (Associate Profe.)، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الادارية، جامعة الملك سعود، السعودية.

على مدى كفاءة سوق ما يتطلب القيام بدراسة تجريبية تنطلق من النظرية الاقتصادية وتستخدم الأساليب القياسية المناسبة.

يحاول هذا البحث دراسة كفاءة سوق الأسهم السعودي بالنسبة للسياسة الاقتصادية، وبخاصة السياسة النقدية ممثلة في عرض النقود. وتكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة بفعل التأكيد المستمر على أهمية القطاع الخاص في تحقيق أهداف خطط التنمية في المملكة، ولا شك في أن مقدرة القطاع الخاص على القيام بهذا الدور الهام والحيوي يتطلب وجود سوق مالي متطور، ويشمل ذلك وجود سوق للأسهم تتحقق فيه الكفاءة الاقتصادية، إن وجود مثل هذا السوق الكفء يضمن تحويل الموارد المحدودة إلى مجالات الاستثمار الأكثر أهمية في خدمة أهداف الاقتصاد.

إن معرفة مدى تأثير السياسة النقدية على سوق الأسهم يمكّن صانعي السياسة من تصميم السياسات المناسبة لتوجيه الاستثمارات إلى القطاعات المختارة. يضاف إلى ذلك أن هذه الدراسة تفيد في إلقاء الضوء على سوق ناشئ والتعرف على مدى كفاءته، ما يمثل إضافة إلى الأدبيات الاقتصادية في هذا المجال، وذلك بالتعرف على مدى انطباق فرضية كفاءة السوق في صيغتها القوية. وبشكل أكثر تحديداً، تحاول الدراسة الإجابة عن السؤال التالي: هل الاعتقاد السائد بأن أسواق الأسهم في الدول النامية لا تتصف بالكفاءة شامل لكل سوق في أي دولة نامية؟ أم أن لكل دولة نامية ظروفها التي تتحكم بمدى كفاءة أسواقها ومنها سوق الأسهم؟ ولا شك في أن الإجابة عن هذا التساؤل تعدّ مسألة تجريبية، إذ يتطلب الأمر دراسة أسواق الأسهم في كل دولة نامية على حدة والتعرف على طبيعة السوق ومدى كفاءته في استخدام المعلومات المتاحة لعامة المتعاملين، وكذلك في إستخدام المعلومات غير المتاحة للعامة (الداخلية) والتي تتعلق بأسرار نشاط الشركات المساهمة وخططها المستقبلية.

فضلاً عن ذلك تحاول هذه الدراسة تطبيق نموذج متجه الانحدار الذاتي vector Auto Regressive (VAR) model للتعرف على طبيعة وإتجاه العلاقة بين أسعار الأسهم وعرض النقود في المملكة العربية السعودية. يفيد هذا النموذج في التعرف على العلاقة التفاعلية بين المتغيرات الداخلية في تصميم النموذج. كما تفحص الدراسة الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية للمتغيرات لمعرفة مدى سكونها من عدمه وهو الأمر الهام في تصميم النماذج الاقتصادية لتلافي مشكلة الانحدار الزائف بين المتغيرات غير الساكنة، أي الانحدار الذي ينتج عن وجود اتجاه عام في السلاسل الزمنية للمتغيرات وليس دليلاً على علاقة اقتصادية بينها.

ينقسم هذا البحث إلى أربعة مباحث. يستعرض المبحث الثاني الجوانب النظرية والمنهجية للدراسة يعقب ذلك عرض للبيانات المستخدمة ونتائج التقدير في المبحث الثالث، أما المبحث الرابع فيختم الدراسة موجزاً أهم ما جاء فيها من نتائج مع الإشارة إلى إمكانات البحث المستقبلية.

## الجوانب النظرية والمنهجية

من الناحية النظرية، يسوق الاقتصاديون فرضيتين لتبيان العلاقة بين أسعار الأسهم وعرض النقود، (الأولى) يطلق عليها «فرضية محافظ الاستثمار النقدية» Monetary Portfolio Hypothesis. وحسب هذه الفرضية فان أي تغير في عرض النقود يؤدي إلى تغير في الكمية التوازنية للنقود في المحفظة الاستثمارية، وهنا، وسعياً لتحقيق التوازن في محفظة الاستثمار، لا بد من تغيير كل أو بعض من مكونات المحفظة ما يؤدي إلى تغير في أسعار هذه المكونات ومنها الأسهم. من هنا يتبين أن هذه الفرضية تجادل في أن التغير في كمية النقود سيسبق التغير في أسعار الأسهم، أي ستكون هناك – في الواقع – علاقة سببية تتجه من عرض النقود إلى أسعار الأسهم. ومن الممكن، كما يرى (Rozeff 1974)، استخدام معلومات عرض النقود كقاعدة للتداول لتحقيق أرباح غير عادية[1]. (الثانية) فرضية كفاءة السوق المذكورة آنفاً، التي تنص على أن السوق يعد كفئاً، حسب الصيغة شبه القوية للكفاءة، إذا ما تم استخدام المعلومات كافة ومنها عرض النقود، في تقييم الأسهم. وتبعاً لهذه الفرضية فان أسعار الأسهم تستجيب ومن دون إبطاء للتغيرات في عرض النقود، وبهذا لن يتمكن المتعاملون في سوق الأسهم من تحقيق عوائد غير عادية باستخدام معلومات عرض النقود (Homa and Jaffee 1971) و (Rozeff 1974).

من الواضح أن هناك تعارضاً بين ما تقول به كل فرضية، كما أن الدليل التجريبي لا يدعم بقوة إحدى الفرضيتين على حساب الأخرى. لذا لا بد من اجراء دراسة تجريبية للحكم على مدى صحة أي من هاتين الفرضيتين لسوق معينة. وتعطي الدراسات السابقة دليلاً على عدم إمكانية الجزم بصحة إحدى الفرضيتين على حساب الأخري، بل يتنوع الدليل التجريبي حسب طبيعة السوق المدروس وطريقة الدراسة المتبعة. ففي حين تكاد تجمع الدراسات التي أجريت على أسواق الأسهم في الدول المتقدمة على قبول فرضية كفاءة السوق الضعيفة وشبه القوية، نجد أن الدراسات التي أجريت لاختبار الكفاءة شبه القوية في أسواق الدول النامية تكاد تجمع على رفض هذه الفرضية. ففي دراسة لـ (Ser-letis 1993) وجد أن النقود وأسعار الأسهم في الولايات المتحدة الأميركية غير متكاملة تكاملاً مشتركاً، ما يعني توافق هذه النتيجة مع فرضية كفاءة السوق. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه كل من (Davidson and Froyen 1982) في دراستهما لسوق الأسهم الأميركية و(Mookerjee 1987) في دراسته للأسهم الأميركية والبريطانية (Ali and Hassan 1993) و(Darrat 1990) للأسهم الكندية. في المقابل وجد (Hashemzada and Taylor 1998) دليلاً يدعم عدم كفاءة سوق الأسهم الأميركي في استخدام المعلومات، حينما و جد أن هناك علاقة سببية متبادلة بين عرض النقود وأسعار الأسهم. أما الدراسات المتعلقة بأسواق الأسهم في الدول النامية فقد توصلت في معظمها إلى وجود نوع من عدم الكفاءة في استخدام المعلومات المتوافرة، ومن هذه الدراسات دراسة (Sharma 1983) لعدد من الدول النامية ودراسة (Nishat and Saghir 1992) للباكستان و(Kapur and Ravallion 1998) للهند و(Cornelius 1993) لست من دول شرق آسيا والمكسيك.

لغرض القيام بالدراسة التجريبية للعلاقة السببية بين أسعار الأسهم في السوق السعودي وعرض النقود نستخدم نموذج متجه الانحدار الذاتي Vector Auto Regres-sive model (VAR).

ويعود الفضل إلى (Sims 1980) في اقتراح استخدام هذا النموذج كبديل للنموذج متعدد المتغيرات وحيث لا تفيد النظرية الاقتصادية كثيراً في تحديد التصميم المناسب للنموذج القياسي.

ويتميز نموذج VAR عن دراسات العلاقة السببية في اطار منهج غرانجر Granger Causality بأنه يتيح المجال للتعرف على السلوك الديناميكي لكل متغير الناتج عن صدمة عشوائية بمقدار انحراف معياري واحد للمتغير الآخر (للمتغيرات الأخرى). يضاف إلى ذلك ان منهج العلاقة السببية يدل فقط على معنوية العلاقة الاحصائية بين المتغيرات في النظام، في حين يفيد منهج متجه الإنحدار الذاتي في التعرف على الأهمية الاقتصادية للمتغير وتأثيره على المتغيرات الأخرى في النظام من خلال تحليل التباين Variance Decompositions (VD) ودوال الاستجابة Impulse Response Functions (IEFs) للتعرف على كيفية إنتقال تأثير الصدمة التي يتعرض لها متغير ما داخل النظام إلى المتغيرات الأخرى. كما لا يتطلب هذا النموذج التمييز بين المتغيرات الداخلية endogenous والخارجية exogenous. لكن نموذج VAR لا يخلو من عيوب، فهناك اعتراضات على منهجية النموذج، إذ يرى كل من (Sargent 1984) و(Cooley and LeRoy 1985) ان من الصعوبة بمكان تحديد الظروف التي يمكن من خلالها تفسير نتائج النموذج على انها هيكلية[2].

يعد اختيار المتغيرات الداخلة في النموذج أولى الخطوات التي يتطلب القيام بها في نموذج متجه الانحدار الذاتي، وهذا الأمر يمكن الاحتكام فيه إلى النظرية الاقتصادية. فحسب نظرية محافظ الاستثمار النقدية يؤثر التغير في عرض النقود على أسعار الأسهم وذلك بسبب محاولة المستثمرين اعادة التوازن لمحافظهم الاستثمارية بعد اختلاله، إذ ان عرض النقود يؤدي إلى تغيير الأسعار النسبية لعوائد هذه المحافظ. كما يمكن الرجوع إلى فرضية كفاءة السوق في صيغتها شبه القوية والتي تنص على أن أسعار الأسهم تعكس كامل المعلومات المتاحة وذلك لافتراض عدم وجود علاقة بين أسعار الأسهم وعرض النقود. يضاف إلى ذلك ان النظرية الاقتصادية تفترض وجود علاقات تبادلية بين المتغيرات الكلية، ومن ذلك أن أسعار الأسهم تستجيب للتغير في المتغيرات الكلية الأخرى ومنها عرض النقود.

لغرض التوضيح يمكن التعبير عن الشكل العام لنموذج متجه الانحدار الذاتي على هيئة نظام غير مقيد كالتالي:

$$X_t = B(L)\,X_t + a + e_t \qquad (1)$$

حيث $X_t$ (في هذه الدراسة) 1×2 عمود متجه للمتغيرين الساكنين الداخلين، a تمثل 1×2 متجه من الثوابت و B(L) تمثل مصفوفة 2×2 من المعلمات كثيرة الحدود و $e_t$ تمثل 1×2 متجه الحدود العشوائية الموزعة توزيعاً معتدلاً ومتماثلاً.

لأهمية سكون المتغيرات محل الدراسة، لا بد من التحقق من درجة تكاملها ومن ثم اجراء الفروق اللازمة للوصول إلى السكون، إذا كانت غير ساكنة في الأصل. وهنا يتم اجراء بعض من الاختبارات الكيفية والكمية للتحقق من درجة التكامل، ومن الطرق الكيفية الرسم البياني ومن الطرق الكمية حساب دوال الارتباط الذاتي واختبارات جذر الوحدة. ويعد اختبار ديكي – فولر البسيط والمركب من أكثر اختبارات جذر الوحدة شيوعاً، وينطوي هذا الاختبار على اجراء الانحدار للمعادلة التالية:

$$\Delta X_t = a_o + a_1 X_{t-1} + a_2 t + \sum_{i=1}^{p} b_j \Delta Xt\text{-}i + e_t \qquad (2)$$

حيث $e_t$ حد عشوائي بالصفات المعتادة من متوسط حسابي صفر وتباين ثابت، وتحتوي المعادلة (2) على حد ثابت واتجاه زمني t، ويعد اختبار ديكي– فولر المركب Aug-mented Dickey-Fuller (ADF) محاولة لتصحيح الارتباط الذاتي في البواقي عن طريق تضمين معادلة اختبار جذر الوحدة عدداً معيناً من فجوات المتغير التابع المتباطئ، وفي افتراض ان b=o يتحول الاختبار إلى اختبار ديكي– فولر البسيط (DF). كما قدم كل من فيليبس وبيرون (Phillips and Perron 1988) طريقة لا معلمية non-parametric لمعالجة الارتباط الذاتي في بواقي معادلة (2). ويعد اختبار فيليبس وبيرون (PP) غير حساس لعدم توافر شروط توزيع الحد العشوائي التقليدية robust، ولأنه يسمح لأخطاء عشوائية متنوعة ذات تباين متغير ومرتبطة ذاتياً. وفي حالة التحقق من وجود جذر الوحدة (عدم سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات) يتم اجراء اختبار التكامل المشترك، حيث النظرية الاحصائية تفيد بأن المتغيرات ذات جذر الوحدة يمكن أن تتولد منها توليفة خطية ساكنة. ويمثل وجود التكامل المشترك بين متغيرين ارتباطهما، أي ان ذلك دليل على علاقة توازنية طويلة الأجل بينهما. وتستخدم هذه الدراسة اختبارات التكامل المشترك المقترحة من قبل (Sargan and Bhargava 1983) و(Engle and Granger 1987) و(Johansen 1988). ونظراً لشيوع هذه الاختبارات فلن نعرض لها هنا بالتفصيل[3].

## البيانات ونتائج التقدير

تستخدم هذه الدراسة بيانات شهرية لكل من مؤشر أسعار الأسهم Stock Index (SI) وعرض النقود بتعريفاته الثلاثة (M1, M2, M3). تمتد فترة الدراسة من الشهر الثاني لعام 1985 إلى الشهر السادس من عام 1995 بما مجموعه 125 مشاهدة لكل متغير، وقد تم الحصول على البيانات من نشرة مؤسسة النقد العربي السعودي Saudi Arabian Monetary Agency (SAMA) الفصلية لإحصاءات النقود والبنوك Money and Banking Statistics. [4]مؤشر أسعار الأسهم المستخدم في هذه الدراسة هو مؤشر مركز المعلومات المالية والاقتصادية التابع لوزارة المالية والاقتصاد الوطني في المملكة. وقد تم تحويل جميع السلاسل الزمنية للمتغيرات بإستخدام اللوغاريتم الطبيعي.

يعد سوق الأسهم السعودي من الأسواق حديثة النشأة ويلحق بالأسواق الضعيفة من حيث التداول thin markets، فعدد الشركات التي يتم تداول أسهمها صغير ولا يوجد من يطلق عليهم «صانعو السوق» وتقوم بالتداول وحدات التداول في البنوك التجارية

المنتشرة في أنحاء المملكة[5]. وقد بلغ عدد الأسهم المتداولة في عام 1985، 3,9 ملايين سهم إرتفعت إلى 16,938 مليون سهم في عام 1990 ثم إلى 116,618 مليون سهم في عام 1995، في حين بلغت قيمة الأسهم المتداولة 760، 4403، 23227 مليون ريال للسنوات الثلاث على التوالي. وتستحوذ قطاعات البنوك والصناعة والخدمات على النصيب الأكبر من حيث عدد الأسهم المتداولة وقيمة التداول[6]، في حين بلغ عدد الشركات التي تم تداول أسهمها في السوق 62 شركة في عام 1995.

نظراً لأهمية سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات الداخلية في نموذج VAR فقد تم اتباع ثلاث طرق للكشف عن الخصائص الاحصائية لهذه السلاسل، وهذه الطرق هي: دوال الارتباط الذاتي والرسم البياني واختبارات جذر الوحدة. ويتبين من جدول رقم (1) ان دوال الإرتباط الذاتي لكل متغير لا تتناقص بسرعة كما تقتضي ذلك خصائص السلاسل الساكنة، في حين تتناقص هذه الدوال للفروق الأولى للمتغيرات. ويعزز هذه النتيجة الأشكال البيانية للمتغيرات، حيث يتضح ان مستويات المتغيرات لا تتصف بالسكون، في حين تتقلب الفروق الأولى للمتغيرات حول متوسطها الحسابي وهي الخاصية التي ينبغي توافرها لكي توصف سلسلة ما بأنها ساكنة.

**جدول (1)**

**دوال الارتباط الذاتي للوغاريتم المتغيرات: مستويات وفروق أولى**

| المتغير | الفجوة الزمنية | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | 1 | 4 | 8 | 12 | 16 | 20 |
| LM1 | .095(.02) | 0,91(–.01) | 0,84(.04) | 0,77(.33) | 0,66(–.14) | 0.56(–.02) |
| LM2 | 0.53 (.03) | 0,64(–.18) | 0,75(.29) | 0,81(.05) | .089(.02) | 0.97(.00) |
| LM3 | 0.55(.07) | 0,64(–.07) | 0,73(.18) | 0,82(.04) | 0,91(.07) | 0,97(.04) |
| LSI | 0,51(–.05) | 0,63(.05) | 0,74(–.02) | 0,86(.05) | 0,95(.2) | 0,99(.5) |

* الأرقام بين الأقواس تشير إلى دوال الارتباط الذاتي للفروق الأولى للوغاريتم المتغيرات

على الرغم من ان هذه الطرق مفيدة في فحص سلوك السلاسل الزمنية للمتغيرات، الا أنه لا ينبغي الاعتماد عليها كلية، وبخاصة في ظل وجود اختبارات قياسية طورت لهذا الغرض. وتعد هذه الاختبارات أكثر دقة في تقرير مدى سكون سلسلة من عدمه، ولذا تم استخدام اختباري ديكي – فولر البسط والمركب DF وADF وكذا اختبار فيليبس وبيرون PP. ويعرض جدول رقم (2) نتائج هذه الاختبارات والتي تفيد باحتواء كل متغير على جذر الوحدة (غير ساكنة)، في حين تصبح هذه المتغيرات ساكنة عند اجراء الفروق الأولى لها (أي انها ساكنة في الفروق difference stationary)[7]. وحيث ان نتائج اختبارات السكون دلت على احتواء كل متغير على جذر الوحدة، فان الخطوة التالية تتضمن اختبار التكامل

المشترك بين مؤشر أسعار الأسهم والتعريفات المختلفة لعرض النقود. ويوضح جدول رقم (3) نتائج اختبار الامكانية العظمى للتكامل المشترك والاختبارات الأخرى التي تتم على بواقي معادلة التكامل المشترك[8]. ونظراً لأهمية تحديد الفجوة الملائمة فقد تم اجراء سلسلة من اختبارات نسبة الامكانية Likelihood ratio لتقرير الفجوة الملائمة، ولاختبار ديكي – فولر المركب تم استخدام معيار ايكيك Akiake Information Criterion (AIC)، ولاختبار فيليبس وبيرون تم استخدام أسلوب نيوي – وست للتصحيح في حالة التباين المتغير والارتباط الذاتي (Newey and West 1987)[9].

## جدول (2)
## نتائج اختبارات جذر الوحدة في المتغيرات

| المتغير | ديكي-فوللر | | ديكي-فوللر المركب | | فيليب-بيرون | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | أ | ب | أ | ب | أ | ب |
| LSI | .42(-6.17) | -1.08(-6.2) | .58(-2.15) | -1.7(-2.42) | 0.17(-6.2) | -1.91(-6.2) |
| LM1 | 1.9(-10.7) | -2.5(-10.8) | 2.5(-2.8) | -1.7(-3.76) | 2.5(-10.8) | -2.5(-11.2) |
| LM2 | 2.23(-9.9) | -2.6(-10.2) | 2.2(-1.8) | -2.2(-2.7) | 2.8(-9.8 | -2.7(-10.3) |
| LM3 | 2.0(-10.1) | -2.8(-10.6) | 3.8(-3.9) | -2.4(-5.0) | 3.0(-10.3) | -3.2(-10.6) |

ملاحظات:

* أ: تشير إلى أن الاختبار دون حد ثابت واتجاه زمني.
* ب: تشير إلى الاختبار بحد ثابت واتجاه زمني.
* الأرقام بين الأقواس تشير إلى اجراء الاختبار على الفروق الأولى.
* في اختبار ديكي–فوللر المركب تم اختيار فجوات المتغير التابع المتباطئي تبعاً لنسبة الامكانية. وفي اختبار فيليب–بيرون تبعاً لطريقة Newey-West correction.
* القيمة الحرجة عند مستوى ثقة 5%–1,94– (دون حد ثابت واتجاه زمني)، 10%–1.6–
* القيمة الحرجة عند مستوى ثقة 5%=3.44– (بحد ثابت واتجاه زمني).

يتبين من الجدول رقم (3) ان اختباري الأثر والقيمة العظمى يدلان على وجود التكامل المشترك بين كل من مؤشر أسعار السوق ومتغيرات عرض النقود بتعريفاته المختلفة عند مستوى ثقة 5%، كما يدل اختبار ADF وPP على وجود التكامل المشترك، في حين يشير اختبار DW إلى رفض فرضية وجود التكامل المشترك. ولوجود التكامل المشترك (أي ان هناك علاقة طويلة الأجل بين مؤشر أسعار السوق والتعريفات المختلفة لعرض النقود) فسيتم ادخال المتغيرات في نظام متجه الانحدار الذاتي من دون فروق، أي أن النموذج غير مقيد. ولحساسية مثل هذا الاختبار للفجوة المختارة ولعدم مناسبة اختيار فجوة عشوائية فقد تم اختيار الفجوة الملائمة حسب معيار ايكيك AIC، ويفيد هذا المعيار في ان الفجوة الملائمة لكل من نظام مؤشر السوق LSI وعرض النقود بتعريفيه LM1 وLM2 تبلغ 15، و8 فترات ابطاء لنظام LS1 وLM3[10].

---

## جدول (3)
## اختبارات التكامل المشترك

| معادلة التكامل المشترك | ADF*** PP**** | اختبار القيمة** العظمى | اختبار الأثر* | القيمة | الفرضية |
|---|---|---|---|---|---|
| LM1/LSI | -1.66a -2.42[a] | 12,81 | 14,01 | 0,09 | r≤0 |
| | DW=0.11**** | 3,3 | 3,3 | 0,03 | r≤1 |
| LM2/LSI | -2.06b -1.97[b] | 20,09 | 23,24 | 0,16 | r≤1 |
| | DW=0.08**** | 3,15 | 3,15 | 0,03 | r≤0 |
| LM3/LSI | -1.82c -2.07[c] | 18,25 | 20,95 | 0,15 | r≤0 |
| | DW=0.06**** | 2,70 | 2,70 | 0,02 | r≤1 |

* القيمة الحرجة عند مستوى ثقة 5% = 12,53، 3,84 للفرضية الأولى والثانية. ** القيمة الحرجة عند 5%=11,44، 3,84.

*** القيمة الحرجة عند 10%=1,66–، عند 5%=1,94–، ×××× القيمة الحرجة عند 5%=0,83

a : بلغت الفجوات للمتغير التابع المتباطئ لـ ADF 4,8 لـ PP

b : بلغت الفجوات للمتغيرات التابع المتباطئ لـ ADF 4,12 لـ PP

c : بلغت الفجوات للمتغير التابع المتباطئ لـ ADF 4,3 لـ PP

نظراً لأن معادلات نظام متجه الانحدار الذاتي تحتوي فقط على القيم المتباطئة للمتغيرات الداخلة في النظام، فان أي علاقة آنية بين المتغيرات ستنعكس في الارتباطات بين الحدود العشوائية للمعادلات[11]. وللتعرف على نمط العلاقة بين المتغيرات في النظام فقد تم تحويل الحدود العشوائية في النظام إلى متعامدة Orthogonalization باستخدام طريقة تشولسكي Cholesky decomposition. ولعمل هذا التعامد يجري تحويل مصفوفات النظام إلى مثلثية trinangulerization of the system بحيث يأتي عرض النقود بتعريفاته الثلاثة في الأول ومن ثم مؤشر أسعار الأسهم، وذلك تبعاً لما تفترضه نظرية محافظ الاستثمار النقدية من أن عرض النقود يؤثر على أسعار الأسهم، ومن ثم تحليل التباين variance decomposition (VD) وحساب دوال الاستجابة Impulse Response Functions (IRF).

تحتوي الجداول 4 أ – 4 ج على تحليل التباين في العلاقة بين عرض النقود ومؤشر أسعار الأسهم لفترة 20 شهراً. وفي هذا الاطار يتم تقسيم خطأ التنبؤ لكل متغير إلى أجزاء يمكن ارجاعها للصدمات التي تقع على كل متغير داخلي endogenous في النظام. وتوضح هذه الجداول عموماً ان كل متغير يشرح نسبة كبيرة من تباين المتغير نفسه مع زيادة ما يمكن ارجاعه إلى المتغير الآخر مع مرور الوقت. واستناداً إلى ما لاحظه (Runkle 1987) من أن تضمين النتائج قيم تحليل التباين من دون ايراد أخطائها المعيارية يماثل تماماً كتابة معلمات الانحدار المقدرة من دون احصائية t-statistic، فقد تم استخدام طريقة مونت

كارلو Monte Carlo لتوليد هذه الأخطاء المعيارية واعادة التجربة 500 مرة، وتعد القيمة المقدرة للنسبة التي يشرحها متغير ما معنوية اذا كانت هذه القيمة تبلغ ضعف الخطأ المعياري على الأقل.

**جدول (4أ)**

**تحليل التباين للمتغيرين LM1 وLSI**

| الأثر على | مصدر الصدمات LSI | | | | | LM2 | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 1 | 4 | 8 | 16 | 20 | 1 | 4 | 8 | 16 | 20 |
| LSI[a] | 93 (100) | 79 (95) | 58 (80) | 36 (60) | 30 (52) | 7* (0) | 21* (5) | 42* (20) | 64* (40) | 70* (48) |
| LM2[b] | 0 (7)* | 1 (11)* | 3 (16)* | 3 (14)* | 4 (17)* | 100 (93) | 99 (89) | 97 (84) | 97 (86) | 96 (83) |

– أرقام السطر الثاني تشير إلى نسبة التباين عندما تاتي LSI في الأول.

a : الأخطاء المعيارية للصدمات الواقعة على LSI هي: 3، 8، 14، 22، 24 للفترات الخمس على التوالي.

b : الأخطاء المعيارية للصدمات الواقعة على LM1 تبلغ: 2، 3، 4، 6، 7 للفترات الخمس على التوالي.

– أثر الصدمة الواقعة على المتغير نفسه جميعها معنوية.

* هذه القيم معنوية حيث تبلغ كل واحدة منها ضعف الخطأ المعياري standard error.

يتضح من الجدول (4أ) وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من متغير عرض النقود بتعريفه الضيق LM1 إلى مؤشر أسعار السوق LSI، بحيث يشرح LM1 نسبة كبيرة من تباين LSI (50% بعد مرور 20 شهراً)، بينما مؤشر أسعار السوق لا يشرح سوى نسبة غير معنوية من تباين عرض النقود (4% فقط) بعد مرور 20 شهراً. وبتغيير ترتيب المتغيرات، بحيث يتقدم LSI على LM1، ثم الحصول على نتائج مختلفة، فأصبحت العلاقة السببية قصيرة الأجل وذات اتجاه واحد فقط من LSI إلى LM1، إلا ان نسبة ما يشرحه LSI من تباين LM1 قلت لكنها معنوية (أصبح LSI يشرح نسبة 17% فقط من تباين LM1) في حين أصبح LSI يشرح نسبة كبيرة الا انها غير معنوية من LM1، كما يلاحظ ان هذه النسبة تصبح معنوية مع مرور الوقت (تحديداً بعد مرور 20 شهراً)، ما يوحي بأن العلاقة المسببة المتجهة من LM1 إلى LSI هي علاقة طويلة الأجل.

من الجدول رقم (4 ب) يمكن إستنتاج أن التغير في عرض النقود LM2 لا يساهم في تفسير التغير في تباين LSI إلا في الفترة القصيرة وبالتحديد حتى الشهر الثامن، يصبح بعدها أثر LM2 على تباين LSI إلا في الفترة القصيرة وبالتحديد حتى الشهر الثامن، يصبح بعدها أثر LM2 على تباين LSI غير معنوي. بينما يساهم LSI، وبنسبة معنوية، في شرح التغير في تباين LM2 فقط في الشهر الثامن (يشرح LSI 12% من تباين LM2). ومن هنا يمكن القول بوجود علاقة سببية قصيرة الأجل تتجه من عرض النقود LM2 إلى مؤشر أسعار السوق LSI من دون أثر مرتجع feedback. وبتغيير ترتيب المتغيرات، بحيث يسبق LSI متغير عرض النقود LM2، تم الحصول على نتائج مغايرة تماماً. فبالنظر إلى الجدول (4ب) يتبين ان العلاقة السببية في اتجاه واحد فقط من LSI إلى LM2.

يوضح جدول رقم (4 ج) ان LM3 يشرح نسبة كبيرة ومعنوية من تباين LSI (58% بعد مرور 20 شهراً)، الا ان الأثر في الشهر الأول غير معنوي. في حين يشرح LSI نسبة ضئيلة وغير معنوية من التغير في تباين LM3 (6% فقط بعد مرور 20 شهراً)، وهذا يعني ان العلاقة السببية أحادية الاتجاه من LM3 إلى LSI من دون أثر في الاتجاه المعاكس. وبتغيير الترتيب بحيث يتقدم LSI على LM3 وجد ان العلاقة ذات اتجاه واحد فقط من LSI إلى Lm3، في حين أصبح اثر LM3 على LSI غير معنوي (أنظر جدول «4ج»).

## جدول (4ب)

## تحليل التباين للمتغيرين LM2 وLSI

| الأثر على | مصدر الصدمات: LSI | | | | | LM2 | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 1 | 4 | 8 | 16 | 20 | 1 | 4 | 8 | 16 | 20 |
| LSI[a] | 92 | 81 | 70 | 65 | 62 | 8* | 19* | 30* | 35 | 38 |
| | (100) | (97) | (91) | (88) | (85) | (0) | (3) | (9) | (12) | (15) |
| LM2[b] | 0 | 4 | 12 | 9 | 10 | 100 | 96 | (88) | 91 | 90 |
| | (7)* | (20)* | (33)* | (28)* | (30)* | (93) | (80) | (67) | (72) | (70) |

– أرقام السطر الثاني تشير إلى نسبة التباين عندما تأتي LMI في الأول.
a : الأخطاء المعيارية للصدمات الواقعة على LSI هي: 3، 9، 15، 24، 27 للفترات الخمس على التوالي.
b : الاخطاء المعيارية للصدمات الواقعة على LM2 تبلغ: 2، 3، 4، 6، 6 للفترات الخمس على التوالي.
– أثر الصدمة الواقعة على المتغير نفسه جميعها معنوية.
* هذه القيم معنوية حيث تبلغ كل واحدة منها ضعف الخطأ المعياري standard error.

## جدول (4 ج)

## تحليل التباين للمتغيرين LM3 وLSI

| الأثر على | مصدر الصدمات: LSI | | | | | LM2 | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 1 | 4 | 8 | 16 | 20 | 1 | 4 | 8 | 16 | 20 |
| LSI | 95 | 79 | 59 | 46 | 42 | 5 | 21* | 41* | 54* | 58* |
| | (100) | (93) | (79) | 68) | (63) | (0) | (7) | (21) | (32) | (37) |
| LM3 | 0 | 3 | 7 | 6 | 6 | 100 | 97 | 93 | 94 | 94 |
| | (5)* | (15)* | (21)* | (18)* | (18)* | (95) | (85) | (79) | (82) | (82) |

– أرقام السطر الثاني تشير إلى نسبة التباين عندما تأتي LSI في الأول.
a : الأخطاء المعيارية للصدمات الواقعة على LSI هي: 3، 9، 15، 22، 24 للفترات الخمس على التوالي.
b : الأخطاء المعيارية للصدمات الواقعة على LM3 تبلغ: 1، 2، 4، 4، 5 للفترات الخمس على التوالي.
– أثر الصدمة الواقعة على المتغير نفسه جميعها معنوية.
* هذه القيم معنوية حيث تبلغ كل واحدة منها ضعف الخطأ المعياري standard error.

لفحص كيف يستجيب المتغير التابع للتغير في الصدمات الواقعة على النظام، يتم حساب دوال الاستجابة وذلك عن طريق تقسيم محددات المتغيرات الداخلية إلى صدمات (تأثيرات) المتغيرات بما فيها المتغير، ومن ثم تتبع الأثر على قيم المتغيرات الداخلية الحالية والمستقبلية من جراء تغير قدرة انحراف معياري واحد في الصدمة التي يتعرض لها كل متغير. وتوضح الأشكال 9–14 استجابة متغير عرض النقود ومؤشر أسعار السوق، فقد تم اجراء محاكاة simulation للاستجابة على مدى 20 شهراً، كما تم الحصول على حدود الثقة لدوال الاستجابة من محاكاة عشوائية stochastic simulation وذلك باختيار الأخطاء العشوائية واضافتها إلى كل معلمة في النظام وتكرار هذه الطريقة 500 مرة.[12] يتضح من فحص دالة أستجابة LM1 وLSI عدم وجود تأثير معنوي لـ LSI على LM1، في حين يتسم تأثير LM1 على LSI بالمعنوية مع ميل موجب لـ LSI للزيادة عند تعرض LM1 لصدمة موجبة وتتفق هذه النتيجة مع ما تم التوصل اليه عند تحليل التباين في المتغيرين. ولا تختلف النتيجة باعادة الترتيب بحيث يسبق مؤشر أسعار السوق LSI عرض النقود LM1.

يتبين من دالة استجابة LM3 لـ LMI عدم وجود أي تأثير لـ LSI على Lm3، في حين يوجد تأثير في الاتجاه المعاكس، وهذه النتيجة تتفق مع نتائج تحليل التباين. كما يتبين وجود استجابة موجبة لـ LSI للصدمة الواقعة على LM3. وبتغيير الترتيب بحيث يسبق LSI متغير عرض النقود LM3 تم التوصل إلى نتائج مشابهة[13].

مما سبق يتبين ان عرض النقود بتعريفاته الثلاثة يمكن أن يساهم في توقع أسعار الأسهم الأمر الذي يعني ان سوق الأسهم السعودي لا يتسم بالكفاءة المعلوماتية في صيغتها شبه القوية، في حين تنطبق استنتاجات نظرية محافظ الاستثمار النقدية في صيغتها التنبؤية على هذا السوق. وتتفق هذه النتيجة مع ما تم التوصل اليه في دراسات مماثلة لعدد من أسواق الدول النامية (أنظر على سبيل المثال دراسة (Cornelius 1993) لأسواق الهند وكوريا وماليزيا والمكسيك). الا ان هذه النتيجة ليست على اطلاقها، فيشير (Fama 1990) في محاولة لتوضيح مفهوم الكفاءة المعلوماتية إلى أنه يمكن التنبؤ بالتغيرات في أسعار الأسهم حتى في سوق كفؤ، كما يوضح (Dwyer and Wallace 1992) ان كفاءة السوق لا تنفي التكامل المشترك[14].

يعد سوق الأسهم السعودي من الأسواق الناشئة والتي تتميز بضعف التداول. ونظراً لما توليه خطط التنمية في المملكة العربية السعودية من أهمية للقطاع الخاص في تحقيق أهداف هذه الخطط، فان دراسة سوق الأسهم لها ما يبررها للتعرف على مدى كفاءة هذا السوق ومن ثم الحكم على دوره في نقل الموارد المحدودة إلى القطاعات الأكثر إنتاجية. وقد كان هدف هذا البحث التعرف على كفاءة سوق الأسهم السعودي باستخدام منهج متجه الانحدار الذاتي VAR والذي يتميز بعدم فرض قيود على النظام القياسي، إذ تتم معاملة كل المتغيرات باعتبارها متغيرات داخلية الأمر الذي يتناسب والنظرية الاقتصادية. ولأهمية سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات الداخلية في نظام VAR فقد اخضع كل متغير

---

لسلسلة من الإختبارات الإحصائية الخاصة بالتعرف على الخصائص الإحصائية للمتغيرات. وتفيد النتائج أن المتغيرات كافة (عرض النقود بتعريفاته الثلاثة ومؤشر أسعار الأسهم) تحتوي على جذر الوحدة (أي أنها غير ساكنة في المستوى)، كما تفيد النتائج بوجود التكامل المشترك بين عرض النقود، بتعريفاته الثلاثة كل على حدة، ومؤشر أسعار الأسهم. وحيث ان المتغيرات محل الدراسة متكاملة تكاملاً مشتركاً فهذا يعني أنها تدخل في نظام متجه الانحدار الذاتي بمستوياتها من دون فروق.

نظراً لأن نتائج متجه الانحدار الذاتي غير مفيدة في ذاتها، فقد تم تحليل التباين وحساب دوال الاستجابة، فبينت النتائج أن هناك علاقة سببية تتجه من عرض النقود بتعريفاته الثلاثة إلى مؤشر أسعار الأسهم. وتشير النتائج إلى أن استجابة المتغير للصدمات الخاصة به قوية في الأجل القصير، في حين يزداد تأثير الصدمات التي مصدرها المتغيرات الأخرى مع مرور الزمن. وتأسيساً على هذه النتائج يمكن القول بأن سوق الأسهم السعودي غير كفء حسب الكفاءة شبه القوية لعدم توفر شروط هذه الكفاءة في السوق والتي تتطلب استخدام المعلومات العامة المتاحة في توقع أسعار الأسهم. كما أن وجود التكامل المشترك، وبالتالي وجود علاقة سببية تتجه من عرض النقود إلى أسعار الأسهم، يعني غياب الكفاءة المعلوماتية بحيث يمكن استخدام معلومات عرض النقود لتطوير قاعدة للتداول تمكن من تحقيق أرباح غير عادية. وهنا يبرز تساؤل هام ألا وهو: ما هي علاقة الكفاءة المعلوماتية في قدرة سوق الأسهم على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بشكل يخدم أغراض التنمية؟ ولأهمية الاجابة عن هذا التساؤل ينبغي على الباحثين القيام بدراسات متعمقة لهذا السوق للتعرف على مدى كفاءته في استخدام الموارد المتاحة بشكل يخدم أهداف عملية التنمية الاقتصادية، كذلك معرفة ما اذا كان عدم الكفاءة المعلوماتية يحد من كفاءة استخدام الموارد أم لا؟، كما يتطلب الأمر أن تجرى دراسات أخرى للتعرف على دور سوق الأسهم السعودي في تخصيص الموارد resource allocation. ومن المجالات التي ينبغي أن تدرس بشكل مفصل أيضاً مدى كفاءة السوق في استخدام المعلومات الخاصة بميزانيات الشركات والعلاقة بين كميات وأسعار الأسهم المتداولة.

## هوامش

(1) ميز (Rozeff 1974) بين صيغتين لفرضية محافظ الاستثمار النقدية، الأولى أطلق عليها الصيغة التنبؤية وتفترض أن تغيرات أسعار الأسهم تستجيب فقط للقيم السابقة من معلومات عرض النقود. الثانية أطلق عليها الصيغة غير التنبؤية وتفترض أن عدم إمكانية استخدام معلومات عرض النقود في فترة ما للتنبؤ بالتغيرات في أسعار الأسهم في نفس الفترة وهذه الصيغة تنسجم مع فرضية كفاءة السوق.

(2) يضاف إلى ذلك أنه تم التوصل إلى نتائج مخالفة لما يعتقد ان الأمر استقر فيها كعلاقة الدخل بالمعروض النقدي، لمزيد من التفاصيل حول مزايا وعيوب منهج VAR يرجى الرجوع إلى (Pindyck and Rubinfeld 1991, 353-354).

(3) لمناقشة تفصيلية لهذه الاختبارات يمكن الرجوع إلى (Engle and Granger 1991).

(4) البيانات مستقاه من Saudi Arabian Monetary Agency 1994, 1995 Quarterly Bulletin, Dep. of Research & Statistics, Saudia Arabia: Riyadh.

(5) غير مسموح للأجانب بالتعامل في سوق الأسهم السعودي، إلا أن النظام يسمح لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي العربية بتملك أسهم عدد محدود من الشركات السعودية مثل شركة الصناعات الأساسية (سابك) وبنسبة محدودة من رأس المال.

(6) بلغت نسبة الأسهم المتداولة في هذه القطاعات إلى المجموع العام 53%، 81%، 92% للأعوام 1985، 1990، 1995م. في حين بلغ نصيب هذه القطاعات الثلاثة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة 51%، 62%، 87% للأعوام الثلاثة على التوالي.

(7) الاستثناء الوحيد هو في نتيجة اختبار ديكي – فولر المركب لمتغير عرض النقود ولمؤشر أسعار الأسهم في فروقهما الأولى عند تضمين الاختبار حد ثابت واتجاه زمني، في حين تدل الاختبارات جميعها على سكون هذين المتغيرين فيما عدا ذلك.

(8) تنطوي معادلة التكامل المشترك على انحدار مؤشر أسعار الأسهم على عرض النقود بتعريفاته المختلفة كل على حدة ومن ثم اجراء اختبارات جذر الوحدة على بواقي هذه المعادلة للتعرف على ما اذا كانت هذه البواقي ساكنة أم لا، ففي حالة كون هذه البواقي ساكنة عند ذلك يستنتج بأن المتغيرين متكاملين تكاملاً مشتركاً.

(9) في حالة نسبة الامكانية يتم حساب x2 (m) ~ L (Bur) - L (B) – 2 حيث L(.Br). تمثل قيمة دالة الامكانية في ظل القيود وL(Bur) في ظل عدم وجود هذه القيود وm عدد القيود. ويتم مقارنة القيمة المحسوبة لـ x2(m) بالقيمة الحرجة، فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة ترفض فرضية العدم القائلة بعدم معنوية المتغيرات في النموذج المقيد. أما معيار ايكيك فيتم اختيار الفجوة التي تعطي أقل قيمة لهذا المعيار، وأخيراً في حالة أسلوب نيوي – وست فيتم اختيار الفجوة التي تعطي تقديرات غير متحيزة لمصفوفة التباين المشترك في حالة وجود التباين المتغير heteroskedasticity والارتباط الذاتي autocorrelation.

(10) يتطلب الأمر الموازنة بين الفجوات الطويلة، الضرورية لدقة التقدير، ودرجات الحرية. وهنا نستخدم للحكم على ملائمة الفجوة معيار AIC حيث وجد كل من (Messe and Geweke 1984) في مقارنة لأداء عدة طرق لاختيار الفجوة الملائمة في نظام VAR ان AIC يعطي نتائج أفضل.

(11) نظراً لأن معلمات نموذج VAR المقدرة غير مفيدة في حد ذاتها فقد درجت العادة في الدراسات التي تستخدم هذا المنهج على عدم ايرادها والاكتفاء بالتحليل الديناميكي للنتائج.

(12) لم نورد الأشكال البيانية لدوال الاستجابة وهي متاحة مباشرة من الباحث لمن يرغب من القراء.

(13) جميع نتائج الترتيب بحيث يأتي LSI في الأول ومتغير عرض النقود ثانياً تتشابه مع النتائج بالترتيب المعاكس وهي متاحة لمن يرغب من القراء.

(14) تتفق نتائج هذه الدراسة مع ما أشار اليه (Granger 1986) من ان وجود التكامل المشترك بين متغيرين يعني أن هناك علاقة سببية ذات اتجاه واحد على الأقل.

## المصادر


Ali, S. and Hassan, A.

1993 "Is the Canadian Stock Market Efficient with Respect to Fiscal Policy? Some Vector Autoregressive Results". Journal of Economics and Business 45 (1): 49-59.

Cooley, T. and LeRoy, S.

1985 "Atheoretical Macroeconomics: A Critique". Journal of Monetary Economics 16 (2): 283-308.

Cornelius, P.

1993 "A Note on the Informational Efficiency of Emerging Markets". Weltwirtschaltliches Archive 129 (4): 820-828.

Darrat, A.

1990 "Stock Returns, Money and Fiscal Deficits". Journal of Financial and Quantitative Analysis 25 (4): 387-398.

Davidson, L. and Froyen, R.

1982 "Monetary Policy and Stock Returns: Are Stock Markets Efficient?" Federal Reserve Bank of St. Louis Economic Review 64 (1): 3-11.

Dwyer, G. and Wallace, M.

1992 "Cointegration and Market Efficiency". Journal of International Money and Finance 11 (2): 318-327.

Engle, R. and Granger, C.

1987 "Cointegration and Error Correction: Representation, Estimation and Testing". Econometrica 55 (1): 251-276.

Engle, R. and Granger, C.

1991 Long-Run Economic Relationships: Reading in Cointegration. Oxford: Oxford University Press.

Fama, E.

1970 "Efficient Capital Markets: A Review of Theoretical and Empirical Work". The Journal of Finance 25 (2): 393-417.

1990 "Efficient Capital Markets II". Unpublished Paper, University of Chicago.

Granger, C.

1986 "Developments in the Study of Cointegrated Economic Variables". Oxford Bulletin of Economics and Statistics 48 (1): 213-228.

Hashemzadeh, N. and Taylor, P.

1998 "Stock Prices, Money Supply and Interest Rates: The Question of Causality". Applied Economics 20 December: 1603-1611.

Homa, K., and Jaffee, D.

1971 "The Supply of Money and Common Stock Prices". Journal of Finance 26 (1): 231-249

Johansen, S.

1988 "Statistical Analysis of Cointegrating Vectors". Journal of Economic Dynamic and Control 12 (1): 231-235.

Kapur, D., and Ravallion, M.

1988 "Rational Expectations and Long-Run Equilibria: Tests for Indian Securities". Economics Letters 32 March: 363-367.

Meese, R., and Geweke, J.

1984 "A Comparison of Autoregressive Univariate Forecasting Procedures for Macroeconomic Time Series". Journal of Business and Economic Statistics 2 (1): 191-200.

Mookerjee, R.

1987 "Monetary Policy and the Informational Efficiency of the Stock Market: The Evidence from Many Countries". Applied Economics 19 November: 1521-1532.

Newey, W., West, K.

1987 "A Simple Postive Semi-Definite Heteroskedasticity and Autocorrelation Consistent Covariance Matrix". Econometrica 55 (3): 703-708.

Nishat, M., Saghir, A.

1992 "The Impact of Monetary and Fiscal Policy Actions on the Stock Market in Pakistan". International Journal of Development Banking 10 (1): 23-27.

Phillips, P., Perron, P.

1988 "Testing for a Unit Root in Time Series Regression". Biometrika 75 (2): 335-346.

Pindyck, R., and Rubinfeld, D.

1991 Econometric Models and Economic Forecasts. McGraw-Hill: New York, 3rd ed.

Rozeff, M.

1974 "Money and Stock Prices: Market Efficiency and the Lag in the Effect of the Monetary Policy". Journal of Financial Economics 1 (1): 245-302.

Runkle, D.

1987 "Vector Autoregressions and Reality". Journal of Business and Economic Statistics 5 (3): 437-442.

Samuels, J.

1981 "Inefficient Capital Markets and their Implications". pp 129-148 in F. Derkindren and R. Crum eds. Risk, Capital Cost and Project Financing Decisions. The Hague: Martinus Nijhoff.

Sargan, J. and Bhargava, A.

1983 "Testing Residuals from Least Squares Regressions for Being Generated by the Gaussian Random Walk". Econometrica 51 (1): 153-174.

Sargent, T.

1984 "Autoregression, Expectations, and Advice". American Economic Review 74 (3): 408-415.

Serletis, A.

1993 "Money and Stock Prices in the United States". Applied Financial Economics 3 January: 51-54.

Sharma, J.

1983 "Efficient Capital Markets and Random Character of stock price Behavior in Developing Countries. "Indian Economic Journal 31 (1): 53-70.

Sims, C.

1980 "Macroeconomics and Reality". Econometrica 48 (1): 1-48.



# مرونات الطلب على الواردات النفطية لدول الإتحاد الأوروبي:

## دراسة قياسية

ممدوح الخطيب الكسواني *
أحمد حبيب صلاح **

تعرضت السوق النفطية خلال السنوات الماضية لتغيرات جذرية. فقد تقلبت خصائص هذه السوق لتنتقل من وضع احتكارات الشركات النفطية المستمدة من عقود الامتياز، إلى تحكم الدول المنتجة للنفط بقرارات الانتاج والتسعير واتصاف السوق النفطية بأنها سوق منتجين (Griffin and Steale 1980, 93-97)، ثم إلى هيمنة الدول الصناعية على سوق النفط العالمية نتيجة للسياسات التي طبقتها وكالة الطاقة الدولية والتي انتهت فيها إلى سوق مشترين. ونظراً لسيطرة الدول الصناعية على سياسات التسعير والتحكم بظروف الطلب (الخولي، 1988، 226–227)، انخفضت عائدات الدول النفطية بشكل مذهل، فبعد أن تمتعت هذه الدول بفوائض مالية كبيرة أكسبتها وزناً إقتصادياً عالمياً تدهورت العائدات النفطية لدرجة أنها لم تعد تكفي لسداد النفقات الجارية للدول النفطية، مما ألزمها الدخول في نفق المديونية المظلم، واللجوء إلى أسواق المال العالمية كمقترض يرهن موارده النفطية المستقبلية لسداد احتياجاته ونفقاته الجارية (الحمد1990). ولم تكتف الدول الصناعية بإيصال الدول النفطية إلى ما آلت اليه، ولكنها تهدد بين الحين والآخر باتخاذ إجراءات ضريبية وبيئية وسياسية (المنيف 1994)، كلما لاح في الأفق أمل ارتفاع أسعار النفط وانتعاش أوضاع الدول النفطية المنتجة. وستبقى هذه الدول رهينة لظروف التبادل غير المتكافئة طالما قبلت بالأوضاع التي رتبتها الدول الصناعية من خلال آليات عمل الأسواق النفطية والتأثيرات المتداخلة في ظروف العرض والطلب والإنتاج والتخزين والتسعير.

---

* ممدوح الخطيب الكسواني (Associate Prof.) أستاذ مشارك، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود.
** أحمد حبيب صلاح (Assistant Prof.) أستاذ مساعد، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود.

ونظراً لانعكاس ظروف السوق النفطية المتداخلة على سعر النفط وايرادات الدول النفطية من جهة، وارتباط حجم الواردات النفطية للدول الصناعية بعوامل عدة أهمها السعر من جهة ثانية، فمن المفيد تحليل أثر السعر ومكوناته المختلفة كسعر الزيت الخام، ومستوى الضريبة، وسعر الصرف، والسعر المركب على حجم الواردات النفطية لدول الاتحاد الأوروبي.

يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر سعر الصرف على سياسات التسعير النفطية. فمن المعروف أن العائدات الحقيقية للدول المنتجة للنفط انخفضت نتيجة لعوامل عديدة أهمها انخفاض سعر برميل النفط الخام وتدهور قيمة الدولار الأميركي. فضلاً عن هذين العاملين، فإن آلية عمل سوق النفط العالمية تبدلت، لتصبح نتيجة لنجاح سياسات وكالة الطاقة الدولية، سوقاً للمشترين بعد أن كانت سوقاً للمنتجين. ولئن أدت السياسات التي اتخذتها الدول الصناعية إلى تحييد أثر سعر النفط الخام، فإن بمقدور الدول المنتجة للنفط تنشيط أثر سعر النفط الخام وزيادة عائداتها النفطية من خلال تسعير النفط بآليات تختلف عن الآليات المطبقة حالياً في سوق النفط.

سنحاول في هذا البحث التعرف على خصائص السوق النفطية العالمية وتطورها خلال السنوات العشرين الماضية وذلك بتحليل جانبي العرض والطلب، ثم سنقوم بتحليل نظري لمحددات مرونات الطلب على الواردات النفطية. وبعد ذلك سوف نقدر مجموعة من مرونات الطلب على الواردات، في الأجلين القصير والطويل، بالنسبة للأسعار والضريبة وسعر الصرف، للتعرف واقعياً على السوق النفطية وآليات عملها. وباستخدام مرونات الطلب على الواردات المقدرة، سوف نحلل السياسات التسعيرية التي تمارسها الدول الصناعية حالياً في سوق النفط، ونقدر المكاسب التي جنتها دول الإتحاد الأوروبي من خلال تسعير النفط بالدولار الأميركي، ونقترح السياسات التسعيرية المستقبلية التي يمكن للدول النفطية انتهاجها، على ضوء قيام التكتلات الاقتصادية العالمية، واكتمال الأدوات النقدية والإجرائية لاندماجها اقتصادياً.

يعتمد هذا البحث في بياناته على احصاءات حديثة مستمدة من قاعدة بيانات الأوبك وتغطي الفترة الزمنية 1972–1994. وتشمل هذه البيانات واردات دول الاتحاد الأوروبي من النفط مقاسة بالبرميل/ يوم، والسعر المركب لبرميل النفط (composite price) مقدراً بالدولار وبالعملات المحلية للدول المستوردة. وتوزع هذه البيانات السعر المركب لبرميل النفط إلى عناصره الثلاثة: سعر برميل النفط الخام، ومقدار الضريبة على برميل النفط، والهامش الصناعي. وقد قدرت أسعار الصرف المستخدمة في التحليل من قسمة سعر برميل النفط بالعملة المحلية للدولة المستوردة على السعر ذاته مقيماً بالدولار الأميركي. كما تضمنت البيانات، الناتج المحلي الإجمالي بالدولار مقيماً بالأسعار الجارية، أو مقيماً بالدولار الثابت بأسعار عام 1990. أما الدول المشمولة في الدراسة فهي دول الاتحاد الأوروبي الإثنتي عشرة التالية: النمسا وبلجيكا والدانمرك وفرنسا وألمانيا وايرلندا وايطاليا وهولندا والبرتغال واسبانيا والسويد والمملكة المتحدة، واستبعدت منها لوكمسبورغ وفنلندا واليونان، لعدم اكتمال بياناتها الاحصائية.

واعتمد البحث في منهجيته على بعض من النماذج القياسية اللوغاريتمية لتقدير المرونات السعرية لواردات النفط، سواء منها المرونات السعرية لبرميل النفط الخام أم المرونات السعرية بالنسبة للسعر المركب. كما قدرت مرونات الطلب على الواردات بالنسبة للضريبة على برميل النفط، ومرونات الطلب على الواردات بالنسبة لسعر الصرف. وقد استخدمت في التقدير طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، وتم التقدير باستخدام برنامج (TSP). ومن المعروف أن حجم الواردات النفطية لدولة من الدول مرتبط بعوامل عدة منها: سعر برميل النفط الخام، مقدار الضريبة على برميل النفط، سعر صرف العملة المحلية بالنسبة للدولار الأميركي، مستوى الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي. ويتطلب التحليل الاقتصادي لدالة الواردات أخذ المتغيرات السابقة جميعاً لقياس تأثيرها على مستوى الواردات. ولكن التحليل القياسي قد لا يسمح بإدراج هذه المتغيرات في علاقة واحدة نتيجة لوجود الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المذكورة. ذلك أن إدخال بعض من المتغيرات المرتبطة ببعضها خطياً لا يؤدي إلى تحيز في مقدرات النموذج ولكن الى تناقص في كفاءتها، الامر الذي يوحي خطأ باستبعاد أو رفض بعض المتغيرات التي يؤكد التحليل الاقتصادي ضرورة إدراجها في النماذج القياسية. وقد لوحظ في بعض من الحالات وجود ارتباط خطي قوي بين الناتج المحلي الإجمالي ومستوى الضريبة وسعر الصرف، ما يضطر لأخذ بعض من هذه المتغيرات المرتبطة خطياً وإغفال البعض الآخر. وبالطبع، فإن هذا الاغفال لا يعني أن المتغيرات المهملة لا تؤثر على مستوى الواردات، وإنما يبرر بعدم الوقوع في مشاكل التقدير التي قد تنتج عندما تدرج المتغيرات المرتبطة خطياً في علاقة واحدة. لهذه الأسباب، فإن التركيز على قياس أثر أحد المتغيرات سيضطر إلى أخذ هذا المتغير مع أفضل توليفة من المتغيرات غير المرتبطة ببعضها خطياً، لعدم الوقوع في مشاكل التقدير القياسية. لذلك سنقوم - في المرحلة الأولى - بتقدير أثر سعر برميل النفط الخام ومستوى الضريبة على برميل النفط وسعر الصرف على الواردات. وفي المرحلة الثانية سنهتم بقياس أثر السعر المركب لبرميل النفط وسعر الصرف على الواردات، وسيضاف في كلتا الحالتين المتغير المتباطئ للتمييز بين المرونات في الأجلين القصير والطويل. أما بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، فقد أدرج في النماذج كلما أمكن ذلك، وحسبما يقتضيه التوصل إلى تقديرات إحصائية معنوية، وأخيراً، سنقوم اعتماداً على مرونات سعر الصرف المقدرة في الأجلين القصير والطويل، بتقدير أثر تغير سعر صرف الدولار الأميركي على الواردات النفطية لدول الاتحاد الأوروبي. واعتماداً على هذه التقديرات سنقوم بصياغة التوصيات التي نراها مهمة في إطار السياسات التسعيرية للدول المنتجة للنفط.

## خصائص السوق البترولية

تتحدد الأسعار في السوق البترولية، كبقية أسواق السلع والخدمات، نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب. وتختلف سوق البترول عن بقية الأسواق بتعلقها بسلعة استراتيجية مهمة يتوقف عليها معدل النمو الإقتصادي لكثير من دول العالم، إضافة إلى كونها سلعة سياسية قد لا تنطبق عليها معايير التحليل الاقتصادي وحدها. وقد شهدت قوى العرض

والطلب في هذه السوق تغيرات وأحداثاً كبيرة خلال السنوات العشرين الماضية، ما يفيد في استعراض هذه التغيرات والأحداث التي حصلت في كل من جانبي العرض والطلب، لما لذلك من أهمية بالغة في فهم الجوانب القياسية والتقديرية لبعض مؤشرات السوق النفطية التي يسعى هذا البحث لتقديرها والتعرف عليها:

١ ـ **جانب الطلب:** اتصفت العلاقات البترولية، منذ اكتشاف البترول حتى بداية الستينات من هذا القرن، بكونها علاقات غير متوازنة بين الشركات البترولية وحكومات الدول المنتجة للبترول. وسيطرت الشركات البترولية على سوق هذه السلعة، بتحديدها لهياكل الأسعار والإنتاج. واقتصر دور الدول المنتجة بالحصول على حصتها من بيع هذه المادة الخام والتي لا تقارن بما تحصل عليه الشركات البترولية. وشهد عام 1960 تغيراً جذرياً في دور الدول المنتجة للبترول، التي أنشأت في هذه السنة منظمة الدول المنتجة للبترول (الأوبك). وتمثلت أهداف هذه المنظمة بوضع السياسة البترولية وتحديد هياكل الأسعار والإنتاج وتقليص دور الشركات المنتجة في تحديد السعر وحجم الإنتاج (Griffin and Steale 1980, 105).

ولم تستطع المنظمة القيام بالدور المناط بها إلاّ عام 1973 وفي أعقاب حرب أكتوبر، عندما توافرت لها الظروف السياسية الملائمة. فقامت دول المنظمة بتقليص حجم الإنتاج وأخذ زمام المبادرة من أيدي الشركات المنتجة. ونتيجة لذلك، ارتفعت أسعار البترول بشكل كبير، وانتقلت فيها قرارات التسعير إلى أوبك وأتصفت أسواق البترول في هذه الفترة بأنها أسواق بائعين، يتحكم البائعون فيها بالإنتاج والتسعير (Griffin and Steale 1980, 93-97). وقد كان التكتل التنظيمي داخل المنظمة متماسكاً بحيث شكل تجمعاً قوياً استطاع أن يحكم سيطرته على السوق البترولية بشكل فعال، فازدادت أسعار البترول ووصلت إلى مستويات عالية خلال العام 1980/ 1981، لتتعدى أسعار بعض خامات المنظمة الـ 35 دولاراً للبرميل (المنيف 1994، 19).

ولكن الدول المستهلكة للبترول وبخاصة الدول الصناعية لم تقف مكتوفة الأيدي إزاء ارتفاع أسعار النفط، بل سارعت إلى تنظيم وتنسيق مواقفها وسياساتها، واستجابت للدعوة التي أطلقها وزير خارجية الولايات المتحدة هنري كيسنجر عام 1974 إلى إنشاء وكالة للطاقة الدولية (IEA) (Danielsen 1982, 179-215). وكانت أولى مهام هذه الوكالة إضعاف منظمة الأوبك، وإعادة زمام المبادرة بالسوق البترولية إلى الدول المستهلكة للبترول. وتركز تأثير استراتيجية وكالة الطاقة الدولية في سوق النفط على محورين، يهدف المحور الأول إلى تقليص الطلب على البترول كمصدر رئيس للطاقة. ويسعى المحور الثاني إلى تقليص الاعتماد على بترول دول الأوبك. ولتحقيق هذين الهدفين اتخذت سياسات عدة، اختص جزء منها بجانب الطلب بينما اهتم الجزء الآخر بجانب العرض. وتوصلت الدول الصناعية لتحقيق الهدف المقترح للمحور الأول، المتمثل بتخفيض حجم طلبها من البترول، بانتهاج السياسات التالية:-

أ ـ ترشيد استهلاك النفط في القطاعين الصناعي والمنزلي: اتخذت الدول الصناعية اجراءات تنظيمية وتقنية لترشيد استهلاك النفط، ما أدى إلى انخفاض الطلب الصناعي على

البترول في الدول الصناعية من 44% عام 1973 إلى حوالي 35% من إجمالي الطلب عام 1990. وساهمت السياسات الترشيدية كذلك، بانخفاض الإستهلاك المنزلي في الدول الصناعية من 45% من اجمالي الطلب على النفط عام 1973 إلى حوالي 26% عام 1990 (IEA1991).

ب ـ إتباع نظام التمييز التسعيري: سعت الدول الصناعية إلى فرض ضرائب تصاعدية عالية على وارداتها البترولية مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى، ما أدى إلى فصل أسعار واردات البترول الخام عن سعر المنتجات النهائية للمستهلك، وذلك عن طريق فرض ضرائب تصاعدية مختلفة على استهلاك النفط، أدت إلى ارتفاع أسعار المشتقات النهائية في الدول الصناعية، وبالتالي إلى إنخفاض الطلب الكلي على البترول في هذه الدول. فقد أصبحت حصة الدول الصناعية من الإستهلاك العالمي للطاقة 43% عام 1990 بعد أن كانت حوالي 55% عام 1973. ولو أقرت دول الإتحاد الأوروبي تطبيق ضريبة الكربون، والولايات المتحدة فرض ضريبة الطاقة، لانخفض الطلب الكلي للبترول في هذه الدول بشكل أكبر خلال السنوات المقبلة (OPEC1993; Sabban1992). إلا أن النجاح الذي حققته هذه الدول في تقليص الطلب على النفط، في القطاع الصناعي والإستهلاك المنزلي، لم تستطع تحقيقه في مجال النقل حيث بقي البترول يمثل الحصة العظمى من الطاقة المستهلكة. ففي قطاع النقل، ازدادت نسبة استهلاك النفط ومشتقاته (لأغراض غير توليد الطاقة) إلى إجمالي استهلاك النفط ومشتقاته، من 43% عام 1970 إلى 60% عام 1992 (العلويط 1996، 43).

وتتضح سياسة الفصل بين السعرين من خلال تتبع سعر النفط الخام والضرائب على النفط في الدول الصناعية. «فقد كانت الضرائب تزداد في الدول الصناعية بغض النظر عن التغيرات في أسعار الزيت الخام، إذ لم تعمل حكومات الدول المستهلكة على تمرير الخفض في أسعار الزيت الخام إلى المستهلك النهائي. ففي حين انخفض سعر الزيت الخام وارداً إلى الـ OECD من 31,6 دولاراً للبرميل عام 1980 إلى 15,45 دولاراً للبرميل عام 1986، فإن الضرائب على استهلاك المنتجات النفطية ازدادت من 11,3 دولاراً للبرميل إلى 17,5 دولاراً للبرميل في العامين محل المقارنة... ويلاحظ أنه لم يستفد من انخفاض أسعار الخام خلال الفترة 1980–1990 سوى المستهلك في الولايات المتحدة. أما في الاتحاد الأوروبي، ففي حين انخفض سعر الزيت الخام بنسبة 32% ازدادت أسعار المستهلك النهائي بنسبة 46%». (المنيف1994، 21).

وسنبرهن في ملحق هذا البحث على استخدام بريطانيا لسياسة التمييز السعري اعتماداً على تقدير مرونات الطلب السعرية على الواردات والصادرات النفطية (أنظر الملحق).

جـ ـ تشجيع إحلال البدائل: شجعت وكالة الطاقة الدولية الإستثمار في المصادر البديلة للطاقة مثل الطاقة الشمسية والطاقة النووية والطاقة المائية... الخ. وقد حققت الدول الصناعية نجاحاً في هذه المجالات، فارتفعت حصة الطاقة النووية والطاقة الشمسية

والطاقة المائية من إجمالي الطلب على الطاقة عام 1992 إلى حوالي 7% و1% و3% على التوالي، ما أدى إلى انخفاض الطلب على البترول. وفضلاً عن ذلك، تزايد الدور الذي لعبه الفحم في أسواق الطاقة وازداد نصيبه إلى حوالي 27% من إجمالي الطلب على الطاقة (البنبي1995، 4) و(اللبابيدي 1992).

وأدت هذه السياسات إلى تخفيض الطلب على بترول الأوبك بشكل رئيس، وإلى انخفاض أسعار البترول، فانخفضت الأسعار إلى أدنى مستوياتها في عام 1986 ليصل سعر برميل البترول إلى أقل من 10 دولارات للبرميل الواحد. ولجأت الدول الصناعية فضلاً عن ذلك، إلى رفع أسعار صادراتها الصناعية لدول الأوبك وتدوير فوائض النفط. كما عمدت إلى تغيير أسعار صرف عملاتها وجعلها تتذبذب بشكل كبير، هبوطاً وصعوداً، ما أثر سلباً على إيرادات الدول البترولية. وأدت هذه الإجراءات مجتمعة إلى تراجع الطلب على بترول دول الأوبك من 31 مليون برميل/ يومياً عام 1979 إلى حوالي 16 مليون برميل/ يومياً عام 1985، وتراجع عائدات دول الأوبك من 285 بليون دولار عام 1980م إلى حوالي 76,7 بليون دولار عام 1986، ثم إلى حوالي 116,91 بليون دولار عام 1994. (زغلول 1994، 30).

ومنذ ذلك الحين، سيطرت الدول الصناعية على السوق البترولية، التي تحولت إلى سوق مشترين. كما تضاءل دور منظمة الأوبك في تحديد مستوى الأسعار وحجم الإنتاج العالمي، ما أدى إلى تحول السياسة البترولية للمنظمة، واستبدلت بدورها السابق، وهو الحفاظ على سعر رسمي للبرميل، الحفاظ على حصتها بالسوق، ما أدى إلى تزايد الإنتاج النفطي وإنخفاض الإيرادات البترولية (الخولي 1988، 277).

2 ـ **جانب العرض:** أدى الارتفاع الكبير في أسعار البترول خلال فترة السبعينات، إلى زيادة الإنتاج العالمي من البترول، ودخول منتجين جدد إلى السوق النفطية. وقد لعبت وكالة الطاقة الدولية دوراً أساسياً في تغيير جغرافية الإنتاج النفطي العالمية، عن طريق السياسات الإقتصادية والبيئية والتشريعية التي انتهجتها، والتي كان من نتاجها إضعاف منظمة الأوبك وانخفاض حصتها في السوق البترولية إلى 40% فقط من الإنتاج العالمي للبترول، «فقد إنخفض إنتاج الأوبك من 31 مليون برميل يومياً عام 1973 إلى حوالي 17 مليون برميل عام 1985، وازداد بعد ذلك إلى 24,2 مليون برميل يومياً عام 1992»، (المنيف 1993، 8) وإلى حوالي 24,8 مليون برميل يومياً عام 1995.

وقد تم التأثير على جانب العرض من خلال سياسات وإجراءات تناولت النواحي الثلاث التالية: التوسع في إنتاج النفط خارج الدول المنتمية لمنظمة أوبك، وزيادة حجم المخزون النفطي الاستراتيجي، وتخفيض أسعار النفط الخام.

### زيادة انتاج النفط خارج منظمة الأوبك

عمدت الدول الصناعية إلى زيادة استثماراتها وجهودها في مجال البحث والتنقيب عن البترول خارج حدود دول الأوبك وتقديم تسهيلات مالية ضخمة للشركات البترولية

في هذا المجال. وقد نجحت هذه السياسة في زيادة الانتاج البترولي من خارج دول الأوبك ما سمح بدخول منتجين جدد لأول مرة للسوق البترولية، مثل فيتنام وتونس واليمن وسورية.. إلخ. وأصبح إنتاج هذه الدول مضافاً إلى إنتاج الدول الصناعية ودول الإتحاد السوفيتي سابقاً، مساوياً لحوالي 42,5 مليون برميل يومياً عام 1992 (عبدالعزيز 1994، 16).

ويمكن تقسيم مراكز الإنتاج النفطي في العالم لأربعة أقسام: (أ) دول منظمة الأوبك، ويقدر إنتاجها بـ 24,5 مليون برميل عام 1992، (ب) دول الإتحاد السوفيتي سابقاً، ويقدر إنتاجها بـ 9 مليون برميل يومياً عام 1992. وقد تناقص هذا الإنتاج عن معدله لعام 1990 الذي كان يقدر بحوالي 11,5 مليون برميل، بسبب الأزمات المالية والإقتصادية التي عاشتها هذه الدول بعد إنفصالها عن الإتحاد السوفيتي، (جـ) منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي: ساعد ارتفاع أسعار النفط عام 1974 دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي على زيادة انتاجها النفطي في مناطق كانت تتصف بتكلفة حدية مرتفعة جداً كمنطقة بحر الشمال، ما أدى إلى زيادة الإنتاج من هذه المنطقة بشكل ملحوظ، وارتفاع حجم العرض العالمي من النفط بمقدار 4,21 مليون برميل يومياً. ونظراً لارتفاع الانتاج الكلي لدول هذه المنظمة، فقد أصبحت من المنتجين المهمين في السوق البترولية، إذ قدر انتاجها اليومي بحوالي 16,5 مليون برميل، منها 9 ملايين برميل من الولايات المتحدة الأميركية، و2 مليون برميل من كندا، و2 مليون برميل من بريطانيا، و2,21 مليون برميل من النرويج (عبدالعزيز 1994)، (د) بقية دول العالم: ارتفع الانتاج النفطي لدول العالم الأخرى غير الأعضاء في منظمة أوبك أو منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، وغير التابعة لدول الاتحاد السوفيتي سابقاً. فقد قدر انتاج هذه الدول بحوالي 13,5 مليون برميل يومياً عام 1992. وتشمل هذه الدول الصين والمكسيك ومصر وعمان واليمن وسورية... إلخ.

## زيادة حجم المخزون الاستراتيجي

اتبعت وكالة الطاقة الدولية للتأثير على جانب العرض، سياسات عدة من أهمها بناء طاقات تخزينية ضخمة، غرضها إحباط أية محاولة لرفع أسعار النفط من جانب دول منظمة الأوبك. فالدول الصناعية تلجأ للسحب من مخزوناتها الاستراتيجية خلال فترة الشتاء التي يزداد فيها الطلب عادة على النفط وترتفع بالتالي أسعاره، ما يؤدي للضغط على حجم الطلب على بترول دول الأوبك وتخفيض مستويات الأسعار. وفي فترة الصيف، حيث تنخفض أسعار النفط، تقوم الدول الصناعية بشراء النفط لاعادة بناء مخزونها الاستراتيجي (Danielsen 1982, 216).

وقد قدر حجم المخزون الاستراتيجي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في نهاية عام 1992 بحوالي 468,5 مليون طن من النفط ومشتقاته، منها 223,5 مليون طن من النفط الخام، وحوالي 245 مليون طن من المشتقات النفطية. وبأخذ متوسط الاستهلاك اليومي لدول المنظمة المقدر بحوالي 38,5 مليون برميل يومياً، نجد أن المخزون

الاستراتيجي من النفط يكفي إحتياجاتها لمدة ثلاثة أشهر وفق معدلات استهلاكها لعام 1992 (IEA1992).

وكان لبناء المخزون النفطي الاستراتيجي لدول المنظمة ثلاثة أهداف رئيسة: الضغط على أسعار البترول وزيادة العرض ومجابهة الأزمات الطارئة التي تعوق الامدادات النفطية العالمية، وبالتالي تجنب الآثار السلبية التي نجمت عن الحظر البترولي لعام 1973؛ وتدخل الشركات الصناعية في السوق البترولية بغرض المضاربة والربح، عن طريق بيعها لجزء من المخزون النفطي الاستراتيجي التابع مباشرة لادارتها وإشرافها.

### تخفيض أسعار النفط الخام

نتيجة لانخفاض الطلب العالمي على النفط وزيادة المعروض منه، شهدت أسعار النفط تراجعاً كبيراً، سواء في قيمتها الإسمية أو في قيمتها الحقيقية. فقد بلغ متوسط أسعار النفط الخام للربع الأخير من عام 1995 حوالي 16–17 دولاراً للبرميل مقارنة بحوالي 35 دولاراً للبرميل عام 1980.

وأدى انخفاض القيمة الحقيقية لبرميل النفط نتيجة لتدهور سعر صرف الدولار الأميركي مقابل العملات الرئيسية في العالم، فضلاً عن زيادة أسعار السلع الصناعية المستوردة من الدول الصناعية، إلى انخفاض القيمة الشرائية (متوسط سعر برميل النفط الخام بالأسعار الجارية مقسوماً على الرقم القياسي العالمي لأسعار السلع الصناعية) لبرميل النفط من حوالي 13,6 دولاراً بأسعار عام 1980 إلى حوالي 3,4 دولارات بأسعار عام 1974. «فالسعر الذي تعرض لتقلبات حادة بالقيمة النقدية لايزال منخفضاً مقيساً بالقيمة الحقيقية، إذ لم يتجاوز سعر البرميل عام 1991 بأسعار ومعدلات صرف عام 1974 مستوى 5,5 دولارات أي نصف مستواه عند بداية التغير عام 1973». (المنيف 1993، 10).

### مرونات الطلب على الواردات النفطية ومحدداتها

ينقسم الطلب على النفط إلى قسمين رئيسين: طلب لتوليد الطاقة وطلب على مشتقات النفط كمدخلات في الصناعات الانتاجية. لذلك، يعمد العديد من الاقتصاديين، عند تقديرهم لمرونات الطلب على البترول إلى أخذ متوسطات مرونات الطلب السعرية للقسمين السابقين (Mittelstadt 1983). وبشكل عام، تتصف مرونة الطلب على الواردات البترولية بانخفاضها في الدول الصناعية. ويعود السبب في ذلك إلى عدم إنتاج البترول في عدد من هذه الدول، فضلاً عن أهمية الدور الذي يلعبه النفط فيها، سواء على مستوى الاستهلاك أم الانتاج.

ونظراً لدور النفط كمدخل إنتاجي، فإن مرونة طلبه منخفضة عموماً، وهي في الأجل القصير أقل منها في الأجل الطويل. وقد تراوحت تقديرات مرونة الطلب السعرية في الأجل

القصير في الدول الصناعية مابين 0,5– و0,31– وفي الأجل الطويل ما بين 0,25– و0,85–، وذلك حسب النماذج المستخدمة في التقدير، وطول الفترة الزمنية التي تغطيها النماذج القياسية، وطريقة التقدير المطبقة (Marquez 1984).

وتتجه مرونة الطلب على الواردات البترولية في الأجل الطويل للتزايد نتيجة لتحسن مستوى التقدم التقني عبر الزمن، إذ يساهم هذا التقدم في اكتشاف بدائل للطاقة، ورفع كفاية استخدامها، وزيادة المخزون المكتشف منها. لذلك نتج عن ارتفاع الأسعار البترولية بعد عام 1973، زيادة الاستثمارات التي أنفقتها الدول الصناعية لإيجاد بدائل للنفط، كالطاقة النووية والشمسية والمائية والغاز.. إلخ، ما أدى لارتفاع مرونة الطلب على الواردات. وفي المقابل، نجد أن هذه الدول لم تستطع إحراز تقدم ملموس في مجال البدائل البترولية في قطاع المواصلات والنقل، لذلك بقيت مرونات الطلب منخفضة في هذا القطاع.

وبمقارنة مرونات الطلب السعرية في الدول الصناعية مع مثيلاتها في الدول النامية، نلاحظ ارتفاع المرونات في الدول النامية عنها في الدول الصناعية[1]. ويعود السبب في ذلك، إلى الدور المتنامي الذي يلعبه البترول في اقتصاديات الدول النامية. وهناك سبب آخر لهذا الاختلاف يكمن في تباين نسبة الانفاق على النفط من اجمالي الدخل، إذ يلاحظ ارتفاع هذه النسبة في الدول المتخلفة، بمقارنتها بالدول الصناعية المتقدمة، ما يحمل هذه المرونات على الانخفاض في الدول الصناعية والارتفاع في الدول النامية (Cooper 1992).

وقد استغلت الدول المنتجة للبترول خاصية انخفاض مرونة الطلب السعرية للبترول في الدول الصناعية، في رفع الأسعار وتحقيق إيرادات إضافية من صادراتها النفطية. وفي المقابل، استخدمت الدول الصناعية حقيقة انخفاض مرونة الطلب في زيادة مواردها البترولية وتدوير عوائد النفط، عن طريق فرض ضرائب غير مباشرة على البترول ومشتقاته.

ويواجه الاقتصاديون المهتمون بأمور الطاقة مشكلة حساسة عند تقدير مرونات الطلب على النفط. وتكمن هذه المشكلة في عدم انتهاج طريقة علمية موحدة تمكن الباحثين من الحصول على تقديرات متطابقة للمرونات. فالدراسات الخاصة بالطلب على الطاقة، تعتبر الناتج المحلي الإجمالي والأسعار كمحددات رئيسة لمرونات الدخل والسعر، ولكن تقديرات المرونات نتيجة لتنويع النماذج القياسية يؤدي لاختلاف تقديراتها من نموذج لآخر. كما ساهم إختلاف الاقتصاديين في تعريف الطلب على الطاقة في تباين تقديرات مرونات الطلب على الطاقة إذ اعتبره بعض منهم طلباً على المادة الخام في حين اعتبره الآخرون مجموعاً للطلب على المشتقات النهائية (Mittelstadt 1983).

وباختصار، يبين التحليل الاقتصادي، ارتباط مرونة الطلب على الواردات البترولية طردياً بالعوامل والمحددات التالية: (1) توافر إمدادات الطاقة محلياً؛ فكلما ارتفع انتاج الدولة للطاقة، ارتفعت مرونة الطلب على الواردات السعرية فيها. (2) توافر مصادر الطاقة البديلة كالفحم والطاقة النووية والمائية؛ فكلما توافرت مصادر الطاقة البديلة ازدادت مرونة الطلب على الواردات النفطية. (3) ارتفاع نسبة الدخل الفردي المنفقة على البترول؛ فكلما زادت تلك النسبة إرتفعت مرونة الطلب على الواردات النفطية. (4) مستوى السعر السائد بالسوق؛ فكلما ارتفع سعر السوق، ارتفعت مرونة الطلب على الواردات النفطية، مع العلم أن سعر النفط الخام ومستوى الضريبة على النفط وسعر الصرف من محددات سعر النفط. (5) تعدد استخدامات السلعة؛ فكلما تعددت استخدامات النفط، ارتفعت مرونة الطلب على الواردات النفطية. (الخولي 1988، 17).

## النماذج المستخدمة في تقدير مرونات الطلب على الواردات النفطية

تؤكد النظرية الاقتصادية ارتباط حجم الواردات النفطية (IMP) لدولة من الدول بعدة متغيرات، أهمها سعر النفط الخام (PCRU)، ومستوى الضريبة على برميل النفط الخام (TAX)، ومستوى الدخل ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وسعر صرف العملة الوطنية بالنسبة للدولار الأميركي (EXCH). وبالنظر إلى سعر بيع النفط محلياً، فإن السعر المركب لبرميل النفط (PCOM) يشمل سعر النفط الخام ومستوى الضريبة إضافة إلى الهامش الصناعي. وهناك متغيرات أخرى تؤثر في مستوى الواردات النفطية كأسعار السلع البديلة من غاز وفحم، ومعدل نمو الدخل أو الناتج المحلي، وهيكل الاقتصاد ممثلاً بالرقم القياسي للإنتاج الصناعي.

وفي إطار هذا البحث، سيتم التركيز على تقدير نموذجين متكاملين. يهدف الأول إلى تقدير المرونات الجزئية للطلب على الواردات النفطية بالنسبة لسعر النفط الخام. ويتضمن النموذج فضلاً عن سعر النفط الخام، مستوى الضريبة بإعتباره مركباً رئيساً لسعر النفط المحلي، وسعر صرف العملة الوطنية بالنسبة للدولار الأميركي. ويهدف النموذج الثاني إلى تقدير المرونات الجزئية للطلب على الواردات النفطية بالنسبة للسعر المركب أو الموزون. لذلك يتضمن النموذج السعر المركب بدلاً من سعر الخام، وسعر الصرف. وبما أن السعر المركب يشمل الضريبة على النفط، فلا مبرر لادخال متغير الضريبة في النموذج الثاني. وفي كل من النموذجين، سيضاف المتغير المتباطئ وفي بعض من الحالات الناتج المحلي الإجمالي، حسبما تقتضيه ضرورة الوصول إلى تقديرات إحصائية معنوية للمعلمات، وبما

تمليه طبيعة العلاقة الخطية بين المتغيرات التفسيرية لكل دولة على حدة.. إذن، يتلخص النموذجان المستخدمان، بالعلاقتين العامتين التاليتين:

$$IMP_t = f(PCRU_t,\ TAX_t,\ EXCH_t,\ GDP_t,\ IMP_{t-1}) \qquad \{1\}$$

$$IMP_t = g(PCOM_t,\ EXCH_t,\ GDP_t,\ IMP_{t-1}) \qquad \{2\}$$

وسوف تصاغ العلاقتان السابقتان بشكل خطي لوغاريتمي، وذلك لسهولة تقدير المرونات الجزئية المختلفة الممثلة للمعاملات المقدرة. وبالطبع لا يعني استبعاد المتغيرات الأخرى غير المدرجة في هذين النموذجين، عدم أهمية هذه المتغيرات، ولكن إقتصار التحليل على المتغيرات المذكورة يبرره عدم توافر البيانات الاحصائية من جهة، ومتطلبات التقدير الاحصائي للوصول إلى تقديرات غير متحيزة من جهة أخرى. وبذلك، تأخذ العلاقتان السابقتان الصيغتين التاليتين:

$$\ln IMP_t = a_0 + a_1 \ln PCRU_t + a_2 \ln TAX_t + a_3 \ln EXCH_t + a_4 \ln GDP_t + a_5 \ln IMP_{t-1} + \varepsilon_t \quad \{3\}$$

$$\ln IMP_t = a_0 + a_1 \ln PCOM_t + a_2 \ln EXCH_t + a_3 \ln GDP_t + a_4 \ln IMP_{t-1} + \varepsilon_t \quad \{4\}$$

**تقدير مرونات الطلب بالنسبة لسعر برميل النفط الخام**

مرت السوق النفطية بتقلبات حادة خلال العقدين الماضيين، إذ ازداد سعر الزيت العربي الخفيف من 2,5 دولار للبرميل عام 1972 إلى 5 دولارات بنهاية 1973 و11,6 دولاراً مع بداية 1974 ووصل إلى 40 دولاراً نهاية عام 1980 وانخفض بعد ذلك إلى أن وصل إلى أقل من 10 دولارات في منتصف عام 1986 وعاود الارتفاع بعد ذلك (المنيف 1993، 8).

ونتيجة للسياسات التي انتهجتها الدول الصناعية، وبخاصة منها الفصل بين سعر شراء النفط (سعر النفط الخام)، وسعر بيع النفط للمستهلك النهائي (السعر المركب)، فمن المتوقع ألا يلعب سعر النفط الخام دوراً مهماً في تفسير تغيرات حجم الواردات النفطية. فالدول الصناعية، نجحت في تحييد أثر سعر النفط الخام على الطلب والواردات، من خلال اجراءات اقتصادية وضغوط سياسية، فرضتها على الدول المنتجة للنفط، وأملتها على السوق النفطية.

وبتطبيق النموذج (3) على دول الاتحاد الأوروبي، لتقدير المرونات الجزئية، تم الحصول على التقديرات الملخصة في الجدول رقم (1) التالي:

## جـــدول رقـــم (1)

### مرونات الطلب على الواردات النفطية بالنسبة لسعر الخام والضريبة وسعر الصرف[2]

| الدولة | القاطع $\hat{a}_0$ | سعر الخام $(PCRU)_t$ | الضريبة $(TAX)_t$ | سعر الصرف $(EXCH)_t$ | الناتج المحلي الإجمالي $(GDP)_t$ | المتغير المتباطئ $(IMP)_{t-1}$ | معامل التحديد $R^2$ | إحصائية فيشر F | إحصائية لاغرانج $(n\ R^2)(Prob)$ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| النمسا | 5,418 | −0,020 | −0,103 | −0,369 | | 0,172 | 0,292 | 1,754[c] | 2,1086 |
| | (2,544)[b] | (−0,289) | (−0,940) | (−0,323) | | (0,610) | | | 0,1465 |
| بلجيكا | 7,605 | −0,108 | −0,089 | −0,642 | | 0,252 | 0,907 | 41,397[a] | 0,7056 |
| | (6,320)[a] | (−2,955)[a] | (−2,008)[b] | (−5,026)[a] | | (2,123)[b] | | | 0,4009 |
| الدانمرك | 4,071 | −0,091 | −0,092 | −0,214 | | 0,347 | 0,875 | 29,656[a] | 0,0705 |
| | (3,330)[a] | (−1,488) | (−2,149)[b] | (−1,290) | | (1,819)[c] | | | 0,7906 |
| فرنسا | 5,044 | −0,061 | 0,119 | −0,313 | | 0,471 | 0,940 | 66,957[a] | 0,0484 |
| | 2,186)[b] | (−1,088) | (−1,458) | (−1,493) | | 0,914)[c] | | | 0,8258 |
| المانيا | 2,469 | −0,075 | −0,047 | −0,195 | | 0,742 | 0,852 | 24,485[a] | 0,5856 |
| | 2,070)[b] | (−2,219)[a] | (−0,721) | (−1,392) | | (5,643)[a] | | | 0,4441 |
| ايرلندا | 0,8001 | −0,391 | −0,135 | −0,164 | 0797 | 0,378 | 0,667 | 6,408[a] | 0,1048 |
| | (0,373) | (−2,276)[b] | (−0,537) | (−0,317) | (0,959) | (1,514) | | | 0,7462 |
| ايطاليا | −3,369 | −0,106 | −0,249 | −0,231 | 1,171 | 0,565 | 0,916 | 34,809[a] | 0,1760 |
| | (−0,817) | (−2,396)[b] | (−1,744)[c] | (−1,649) | (1,674) | (2,947)[a] | | | 0,7648 |
| هولندا | −0,195 | −0,156 | −0,341 | −0,313 | 1,198 | 0,317 | 0,901 | 29,084[a] | 0,5775 |
| | (−0,063) | (−4,013)[a] | (−−2,247)[b] | (−2,046)[c] | (1,909)[c] | (2,292)[b] | | | 0,4473 |
| البرتغال | −0,969 | −0,041 | −0,056 | −0,097 | 1,181 | 0,409 | 0,890 | 18,787[a] | 0,5857 |
| | (−0,677) | (−0,321) | (−0,471) | (−1,191) | (1,523) | (1,175) | | | 0,4441 |
| اسبانيا | 0,320 | −0,012 | −0,078 | −0,070 | 0,919 | 0,230 | 0,842 | 17,013[a] | 0,1315 |
| | (0,227) | (−0,550) | (−2,045)[b] | (−1,463) | (3,327)[a] | (1,273) | | | 0,2516 |
| السويد | 5,034 | −0,096 | (0,045) | −0,106 | 0,089 | 0,099 | 0,739 | 6,622[a] | 1,0176 |
| | (1,860) | (−0,833) | (0,289) | (−0,424) | (0,248) | (0,205) | | | 0,3131 |
| بريطانيا | −8,062 | −0,101 | −0,319 | −0,088 | 1,627 | 0,759 | 0,980 | 156,41[a] | 0,1296 |
| | (−2,447)[b] | (−1,416) | (−2,802)[b] | (−0,506) | (3,162)[a] | (10,227)[a] | | | 0,7189 |

ويتضح من تقديرات الجدول رقم (1)، أن مرونات الطلب على الواردات النفطية بالنسبة لسعر برميل النفط الخام سالبة في جميع الدول. وتتراوح القيم المطلقة لهذه المرونات بين 0,012 في اسبانيا و0,391 في ايرلندا. وقد قدرت مرونة الطلب على الواردات بالنسبة لسعر النفط الخام المرجحة للدول المدروسة جميعاً (ترجيح المرونة الجزئية لكل دولة بنسبة وارداتها النفطية إلى مجموع واردات دول الاتحاد الأوروبي

المدروسة)، فكانت قيمتها مساوية لـ 0,084. وتفيد هذه النتيجة ان كل زيادة في سعر برميل النفط الخام بنسبة 1٪ تؤدي إلى نقصان حجم الواردات النفطية بنسبة 0,084٪ أي أنه لزيادة حجم الواردات النفطية في دول الاتحاد الأوروبي المدروسة بنسبة 1٪، فمن المفروض أن تنخفض أسعار النفط الخام بنسبة 12٪، والعكس بالعكس. ويدل انخفاض هذه المرونات السعرية، بشكل واضح، على ضعف أثر سعر النفط الخام في التأثير على حجم الواردات النفطية لدول الاتحاد الأوروبي من جهة، ونجاح السياسات التي مارستها هذه الدول في تحييد أثر هذا المتغير المهم على وارداتها النفطية من جهة أخرى (المنيف 1994) و(العلويط 1996).

وباختصار، نستخلص من هذه التقديرات نتيجتين مهمتين: الأولى هي أن سعر برميل النفط الخام متغير ضعيف التأثير والمعنوية في تفسير تغيرات مستوى الواردات النفطية للدول الصناعية. والثانية، أن انخفاض مرونة الطلب على الواردات بالنسبة لسعر برميل النفط الخام المسعر بالدولار الأميركي، يلزم الدول المنتجة للنفط بضرورة البحث عن أدوات وسياسات أخرى تبتعد مؤقتاً عن استخدام سعر النفط الخام ـ لضعفه حالياً ـ كأداة مؤثرة في السوق النفطية العالمية.

## مرونة الطلب بالنسبة للضريبة على برميل النفط

تشكل الضريبة المفروضة على واردات النفط واستهلاكه جزءاً مهماً من سعر برميل النفط المركب. فسعر البرميل الخام لا يشكل إلاّ نسبة محدودة من السعر المركب لبرميل النفط. ويتبين من تفحص الاحصاءات الواردة في قاعدة بيانات الأوبك لعام 1995 أن نسبة الضريبة إلى السعر المركب التي بلغ وسطها الحسابي في دول الاتحاد الأوروبي المدروسة 42٪ عام 1972، تراوحت بين 23٪ في الدانمرك، و55٪ في البرتغال، وقد بلغت في بريطانيا والسويد وهولندا حوالي 40٪، بينما بلغت في كل من فرنسا وبلجيكا وايطاليا بحدود 50٪. ويلاحظ هنا الإختلاف الكبير لهذه النسبة من دولة لأخرى في بداية الفترة المدروسة، حيث كانت في البرتغال مثلاً ضعفين ونصف ما كانت عليه في الدانمرك. أما في عام 1994، فقد بلغ الوسط الحسابي لنسبة الضريبة من سعر البرميل الخام 62٪، وتراوحت هذه النسبة بين 55٪ في كل من ايرلندا وبريطانيا، و68٪ في كل من فرنسا وايطاليا. ويلاحظ أن هذه النسبة انخفضت بالمتوسط من عام 1973 حتى عام 1981، ثم ارتفعت من عام 1981 بشكل مستمر حتى عام 1994، ويلاحظ كذلك ان الدول الصناعية، قد زادت الضرائب على النفط بصورة مطردة خلال الفترة المدروسة بدءاً من عام 1981، حتى أصبحت هذه الضريبة المكون المهم في السعر المركب، حيث تضاعفت نسبة الضريبة إلى السعر المركب من 31٪ عام 1981 إلى 62٪ عام 1994. كما يلاحظ تقارب هذه النسبة في دول الاتحاد الأوروبي المختلفة في نهاية الفترة المدروسة، فأصبحت النسبة أقل تشتتاً عما كانت عليه عام 1972، ما يعني أن دول الاتحاد الأوروبي تتبع عملياً سياسات ضريبية متقاربة ومتناسقة إزاء الأهمية النسبية المعطاة لعناصر السعر المركب لبرميل النفط، ما يشير إلى تناسق سياسات هذه الدول مع السياسات التي تبنتها وكالة الطاقة الدولية.

ويمكن استخلاص نتائج مشابهة من تحليل نسبة الضريبة إلى سعر برميل النفط الخام خلال الفترة 1972 ـ 1994. فقد بلغ وسطها الحسابي للدول المدروسة 186% عام 1972، وتراوحت قيمتها بين 71% في الدانمارك و260% في ايطاليا. وارتفع وسطها الحسابي إلى 361% عام 1994، متراوحة بين 258% في بلجيكا و446% في الدانمرك. مما يعني أن الضريبة على برميل النفط تمثل 2,5 ضعف سعر برميل النفط الخام في بلجيكا و4,5 ضعفاً في الدانمرك. ويلاحظ انخفاض هذه النسبة من 189% عام 1973 إلى 57% عام 1981، ثم ارتفاعها بشكل متواصل لتبلغ 361% عام 1994، أي أنها تضاعفت ست مرات خلال الفترة 1981 ـ 1994. لذلك تزايدت أهمية الضرائب، وتقلصت أهمية سعر النفط الخام بشكل مستمر في التأثير على مستوى الواردات النفطية في دول الاتحاد الأوروبي المدروسة.

«وبينما كانت أسعار الزيت الخام تتقلب خلال العقدين الماضيين فإن الضرائب على المنتجات في الدول الصناعية كانت تتزايد، بغض النظر عن التغير في أسعار الخام. إذ يلاحظ ازدياد الضريبة على برميل المنتجات المكررة في دول الـ OECD مجتمعة من 4,5 دولارات عام 1973 إلى 31,3 دولاراً عام 1992 ويصل حجمها إلى 57 دولاراً للبرميل في الجماعة الأوروبية. وبالمقارنة، فإن سعر الواردات من الخام في تلك الدول يصل إلى 19,3 دولاراً للبرميل، ويجعل الضرائب النهائية على استهلاك المنتجات تصل إلى ثلاثة أضعاف الريع الذي تحصل عليه الدول المنتجة». (المنيف 1994، 11).

وأدى إرتفاع نسبة الضريبة إلى سعر النفط الخام، وارتفاع نسبة الضريبة إلى السعر المركب، إلى الحد من تأثيرات سعر النفط الخام على كل من الطلب والواردات النفطية. ويتم هذا التأثير من وجوه عدة يمكن تلخيصها كما يلي:

ـ إذا انخفضت أسعار الخام وكان حجم الضريبة مرتفعاً وبقي كذلك، فإن معدل الانخفاض في الأسعار بالنسبة للمستهلك سيكون منخفضاً. وبالتالي، فإن حجم الزيادة في الطلب سيكون ضئيلاً.

ـ إذا ارتفعت أسعار الخام وكان حجم الضريبة مرتفعاً يكون معدل الزيادة في الأسعار للمستهلك النهائي منخفضاً نسبياً. وقد لوحظ ذلك بشكل جلي خلال أزمة الخليج الناتجة عن غزو العراق للكويت. ففي حين زاد سعر الخام بمعدل 83% بين يوليو ونوفمبر 1990م، فإن سعر البرميل للمستهلك النهائي في أوروبا لم يزد سوى بمعدل 22% بسبب تأثير حجم الضريبة على السعر النهائي ما جعل التأثير على الطلب محدوداً.

ـ إذا انخفضت أسعار الخام وزادت مستويات الضرائب، فإن أثر الأسعار على الطلب يكون محدوداً وهو ما حدث خلال أزمة 1986.

ـ إذا بقيت أسعار الخام مستقرة وزادت مستويات الضرائب، فإن التأثير على الطلب يعتمد على مستوى السعر النهائي قبل زيادة الضريبة وعلى المرونات المختلفة. (المنيف 1994، 22).

وبالعودة إلى تقديرات مرونات الطلب على الواردات بالنسبة للضريبة الملخصة في الجدول رقم (1)، يتبين أن هذه المرونات سالبة الإشارة الجبرية في جميع دول الاتحاد الأوروبي المدروسة باستثناء السويد. وتتراوح القيم المطلقة لهذه المرونات بين 0,047 في ألمانيا و0,319 في بريطانيا، في حين تقدر مرونة الضريبة المرجحة لدول الاتحاد الأوروبي المدروسة جميعاً بـ 0,15، أي أن مرونة الطلب على الواردات بالنسبة للضريبة تبلغ 1,8 ضعف مرونة الطلب على الواردات بالنسبة لسعر البرميل الخام.

ونلاحظ أن مرونة الطلب على الواردات النفطية بالنسبة للضريبة أعلى من مرونة الطلب على الواردات بالنسبة لسعر النفط الخام، أي

$$\frac{\partial \ \ln IMP}{\partial \ \ln TAX} > \frac{\partial \ \ln IMP}{\partial \ \ln PCRU}$$

سواء بالنسبة لكل من دول الاتحاد الأوروبي كل على حده (باستثناء بلجيكا وألمانيا وايرلندا والسويد)، أم بالنسبة للمرونة المرجحة لدول الاتحاد المدروسة. وتتركز الملاحظة هنا على أثر الضرائب النفطية على حجم الطلب البترولي، ونجاح الدول الصناعية، ومنها دول الاتحاد الأوروبي، في التأثير على الواردات النفطية عن طريق الضريبة وتهميش أثر انخفاض أسعار البترول على حجم وارداتها البترولية. وبمقارنة أثر الضرائب على الواردات البترولية، نجد أنه متشابه في جميع دول الاتحاد الأوروبي، ما يشير إلى تبني هذه الدول لسياسات بترولية موحدة، مرتبطة بوكالة الطاقة الدولية الهادفة إلى تقليص الطلب على البترول وتنمية الموارد البديلة للطاقة، ذلك لأن الضرائب تعمل على رفع أسعار البترول ما يجعل البدائل الأخرى في وضع تنافسي أفضل بالنسبة للبترول.

**مرونة الطلب بالنسبة للسعر المركب**

يتكون السعر المركب لبرميل النفط من ثلاثة عناصر: سعر النفط الخام ومقدار الضريبة على برميل النفط والهامش الصناعي الممثل لنفقات تكرير النفط. وقد قدر سابقاً الأثر المنفصل لكل من سعر الزيت الخام والضريبة على مستوى الواردات. ومن المفيد تقدير مرونة الطلب على الواردات بالنسبة للسعر المركب الذي يتضمن، فضلاً عن أثر هذين العنصرين، تأثير الهامش الصناعي الذي يعكس الجانب التكنولوجي من نفقات تكرير النفط. وللوصول إلى تقديرات ملائمة لهذه المرونات، استخدم النموذج القياسي رقم (4) المتضمن فضلاً عن السعر المركب، سعر الصرف والمتغير المتباطئ وفي بعض من الحالات الناتج المحلي الاجمالي.

ونستنتج من التقديرات الملخصة في الجدول رقم (2)، أن تقديرات مرونة الطلب على الواردات بالنسبة للسعر المركب سالبة الإشارة الجبرية في جميع دول الاتحاد الأوروبي المدروسة، ومعنوية إحصائياً في معظمها. وتتراوح هذه المرونات بالقيم المطلقة بين 0,015 في اسبانيا و0,682 في ايرلندا، كما تقدر المرونة المرجحة للطلب على الواردات بالنسبة للسعر المركب للدول المدروسة جميعاً بـ 0,23. ويلاحظ أن مرونة الطلب على الواردات بالنسبة للسعر المركب، تساوي تقريباً حاصل جمع مرونة الطلب على الواردات بالنسبة لسعر النفط الخام مضافاً اليها مرونة الطلب على الواردات بالنسبة للضريبة، وذلك لدول الاتحاد الأوروبي المدروسة، مأخوذة بشكل إفرادي، أو للمرونات المرجحة الممثلة لمتوسطات مرجحة، أي:

$$\frac{\partial \ \ln MP}{\partial \ \ln PCOM} \approx \frac{\partial \ \ln IMP}{\partial \ \ln TAX} + \frac{\partial \ \ln IMP}{\partial \ \ln PCRU}$$

ويتضح أن مرونات الطلب على الواردات النفطية بالنسبة للسعر المركب منخفضة وتقل عن 0,7 في جميع الدول المدروسة. وتفيد هذه النتائج أن الطلب على الواردات منخفض المرونة بالنسبة للسعر المركب لبرميل النفط وإن كان أعلى من مرونة الطلب على الواردات بالنسبة لسعر النفط الخام، فمرونة الطلب على الواردات بالنسبة للسعر المركب تزيد بالمتوسط بـ 2,5 ضعفاً عن مرونة الطلب على الواردات بالنسبة لسعر النفط الخام.

### جدول رقم (2)
### مرونات الطلب على الواردات النفطية بالنسبة للسعر المركب وسعر الصرف[2]

| الدولة | القاطع $\hat{a}_0$ | السعر المركب $(PCRM)_t$ | سعر الصرف $(EXCH)_t$ | الناتج المحلي $GDP_t$ | المتغير المتباطئ $(IMP)_{t-1}$ | معامل التحديد $R^2$ | إحصائية فيشر F | إحصائية لاغرانج $(n^* R^2)$ (Prob) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| النمسا | 5,314 | −0,122 | −0,334 | | 0,199 | 0,286 | 2,401[c] | 1,0287 |
| | (3,302)[a] | (−1,552) | (−1,806)[b] | | (0,859) | | | 0,3104 |
| بلجيكا | 8,459 | −0,201 | −0,730 | | 0,200 | 0,893 | 49,917[a] | 1,0052 |
| | (6,738)[a] | (−4,108)[a] | (−5,908)[a] | | (1,644) | | | 0,3161 |
| الدانمرك | 5,813 | −0,278 | −0,391 | | 0,179 | 0,879 | 43,437[a] | 0,2311 |
| | (3,859)[a] | (−3,256)[a] | (−2,501)[a] | | (0,877) | | | 0,6307 |
| فرنسا | 5,358 | −0,194 | −0,330 | | 0,461 | 0,941 | 95,419[a] | 0,0189 |
| | (4,513)[a] | (−3,806)[a] | (−2,929)[a] | | (3,838)[a] | | | 0,9808 |
| المانيا | 2,887 | −0,133 | −0,254 | | 0,713 | 0,838 | 31,114[a] | 0,4240 |
| | (2,894)[a] | (−2,691)[b] | (−2,813)[b] | | (6,335)[a] | | | 0,5150 |
| ايرلندا | −0,482 | −0,682 | −0,281 | 1,531 | 0,323 | 0,672 | 8,725[a] | 1,1504 |
| | (−0,393) | (−2,532)[b] | (−0,574) | (2,589)[b] | (1,353) | | | 0,2835 |
| ايطاليا | −2,550 | −0,342 | −0,181 | 1,033 | 0,577 | 0,912 | 43,799[a] | 0,1594 |
| | (−0,746) | (−2,525)[b] | (−1,673) | (2,224)[b] | (3,220)[a] | | | 0,6897 |
| هولندا | 1,569 | −0,496 | −0,349 | 0,967 | 0,316 | 0,894 | 36,009[a] | 0,1037 |
| | (0,805) | (−5,383)[a] | (−2,395)[b] | (3,281)[a] | (2,311)[b] | | | 0,7474 |
| البرتغال | −1,037 | −0,117 | −0,026 | 1,014 | 0,524 | 0,884 | 32,363[a] | 4,6849 |
| | (−0,853) | (−0,580) | (−0,328) | (2,886)[b] | (1,809)[c] | | | 0,0304 |
| اسبانيا | 2,405 | −0,015 | −0,095 | 0,435 | 0,342 | 0,802 | 17,196[a] | 1,3146 |
| | (2,003)[c] | (−0,377) | (−1,959)[c] | (3,470)[a] | (1,826) | | | 0,2516 |
| السويد | −0,612 | −0,030 | −0,116 | 0,613 | 0,597 | 0,706 | 7,220[a] | 1,3980 |
| | (−0,133) | (−0,160) | (−0,857) | (1,000) | (1,186) | | | 0,2371 |
| بريطانيا | −6,503 | −0,432 | −0,137 | 1,489 | 0,735 | 0,977 | 182,49[a] | 0,5698 |
| | (−4,551)[a] | (−5,392)[a] | (−0,781) | (5,958)[a] | (9,122)[a] | | | 0,4504 |

## مرونة الطلب بالنسبة لسعر الصرف

وفضلاً عن اتباع الدول الصناعية سياسة لوارداتها النفطية للاستفادة من سياساتها الضريبية في تحييد أثر سعر النفط الخام، فإن هذه الدول تدعم موقفها في استيراد النفط، وذلك بتكييف وارداتها من النفط اعتماداً على تغير أسعار صرف عملاتها المحلية بالنسبة للدولار الأميركي. فنتيجة لتسعير النفط الخام في السوق العالمية بالدولار الأميركي، يلعب سعر الصرف أهمية بالغة في التأثير على حجم الواردات النفطية نظرياً. فانخفاض سعر صرف الدولار يؤدي إلى انخفاض سعر النفط مقدراً بالعملات المحلية للدول المستوردة، وبالتالي ارتفاع حجم الواردات النفطية. وبالعكس، يؤدي ارتفاع سعر صرف الدولار عالمياً إلى ارتفاع سعر برميل النفط مقيماً بالعملات المحلية، ما يؤدي إلى انخفاض حجم الواردات النفطية. لذلك، فإن تأثير سعر الصرف على الواردات النفطية، يشبه تأثير سعر الخام والضريبة على هذه الواردات. وبما أن سعر صرف الدولار الأميركي انخفض خلال السنوات الماضية بصورة ملحوظة إزاء معظم عملات دول الاتحاد الأوروبي (IMF 1994, 58)، فقد تمكنت معظم دول الاتحاد الأوروبي من استيراد كميات متزايدة من النفط الخام بدفع التكلفة ذاتها، أو استيراد الحجم ذاته من النفط بدفع تكلفة أقل. لذلك نستطيع اعتبار سعر الصرف من العوامل المهمة التي تحدد مستوى الواردات النفطية في دول الاتحاد الأوروبي خصوصاً، والدول الصناعية والنامية عموماً.

ولتوضيح أثر سعر الصرف على الواردات النفطية لدول الاتحاد الأوروبي، قدرت مرونات الطلب على الواردات بالنسبة لسعر الصرف مقروناً بسعر النفط الخام والضريبة كما في النموذج رقم (3)، أو بالسعر المركب لبرميل النفط كما في النموذج رقم (4). بمعنى أن النموذجين (3) و(4) قد استخدما كل على حدة لتقدير مرونات الطلب على الواردات بالنسبة لسعر الصرف.

ويلاحظ من بيانات الجدول رقم (1) أن مرونات الطلب على الواردات بالنسبة لسعر الصرف سالبة الاشارة الجبرية في جميع دول الاتحاد الأوروبي المدروسة، ما يعني ان ارتفاع سعر الدولار الأميركي، بالنسبة للعملات الأوروبية الوطنية، أدى إلى انخفاض حجم الواردات النفطية، والعكس بالعكس. وتبدو تقديرات مرونات الطلب على الواردات بالنسبة لسعر الصرف أكثر معنوية من مرونات الطلب على الواردات بالنسبة لسعر النفط الخام. وتتراوح القيم المطلقة لهذه المرونات بين 0,07 في اسبانيا و0,642 في بلجيكا. وتقدر المرونة المرجحة للطلب على الواردات بالنسبة لسعر الصرف بـ 0,23 لدول الاتحاد الأوروبي المدروسة جميعاً. ويتبين أن مرونة الطلب على الواردات المرجحة بالنسبة لسعر الصرف تقارب مرونة الطلب على الواردات المرجحة بالنسبة للسعر المركب، وتبلغ 1,55 ضعف مرونة الطلب على الواردات المرجحة بالنسبة للضريبة و2,75 ضعف مرونة الطلب على الواردات المرجحة بالنسبة لسعر النفط الخام، مما يؤكد أهمية سعر الصرف كمتغير متميز في التأثير على مستوى الواردات النفطية في الدول الصناعية.

وقد قدرت من النماذج القياسية المتضمنة للسعر المركب (جدول رقم 2) مرونة الطلب على الواردات بالنسبة لسعر الصرف، وحصلنا على نتائج متقاربة لما توصلنا إليه سابقاً، حيث قدرت المرونة المرجحة للطلب على الواردات بالنسبة لسعر الصرف بـ 0,256.

### تقدير مرونات الطلب في الأجل الطويل

بالإمكان اعتماداً على النتائج المقدرة للنموذجين (3) و(4)، التوصل لمرونات الطلب على الواردات النفطية لدول الاتحاد الأوروبي في الأجل الطويل. ومن المعروف أن الوصول إلى المرونات طويلة الأجل يتم بافتراض أن ($IMP_t = IMP_{t-1}$)، لذلك نحصل عملياً على المرونات طويلة الأجل بقسمة المرونات المختلفة في الأجل القصير على ($l - a_i$)، حيث ($a_i$) معامل إنحدار المتغير المتباطئ. وقد قدرت مرونات الطلب على الواردات النفطية في الأجل الطويل بالنسبة لكل من سعر الزيت الخام، والضريبة، وسعر الصرف، والسعر المركب، وأدرجت النتائج في الجدول رقم (3).

جـــدول رقـــم (3)

**مرونات الطلب على الواردات النفطية (م ط و) بالنسبة لسعر الخام والضريبة وسعر الصرف وسعر البرميل المركب في الأجل الطويل لدول الإتحاد الأوروبي**

| الدول الأوروبية | م ط و بالنسبة لسعر الخام (PCRU) | م ط و بالنسبة للضريبة (TAX) | م ط و بالنسبة لسعر الصرف (EXCH) | م ط و بالنسبة لسعر البرميل المركب (COMP) |
|---|---|---|---|---|
| النمسا | -0,024155 | -0,124396 | -0,445652 | -0,152310 |
| بلجيكا | -0,144385 | -0,118984 | -0,858289 | -0,251250 |
| الدانمرك | -0,139357 | -0,140888 | -0,327718 | -0,338611 |
| فرنسا | -0,115312 | -0,224953 | -0,591682 | -0,359926 |
| المانيا | -0,290698 | -0,182171 | -0,755814 | -0,463415 |
| ايرلندا | -0,628617 | -0,217042 | -0,263666 | -1,007385 |
| ايطاليا | -0,243678 | -0,572414 | -0,531034 | -0,808511 |
| هولندا | -0,228404 | -0,499268 | -0,458272 | -0,725146 |
| البرتغال | -0,069374 | -0,094755 | -0,164129 | -0,245798 |
| اسبانيا | -0,015584 | -0,101299 | -0,090909 | -0,022796 |
| السويد | -0,106548 | -0,049945 | -0,117647 | -0,074442 |
| بريطانيا | -0,419087 | -1,323652 | -0,365145 | -1,630189 |
| المجموع | -0,204038 | -0,360634 | -0,506209 | -0,546768 |

* المصـــدر:
محسوب من قبل الباحثين إعتماداً على قاعدة بيانات أوبك.

ويتبين، بتفحص المرونات المعروضة في الجدول رقم (3)، أن مرونات الطلب على الواردات في الأجل الطويل تزيد عن المرونات في الأجل القصير (باستثناء مرونة الضريبة في البرتغال)، وذلك بما يتفق مع الأدبيات الاقتصادية في هذا المجال (Marquez 1984). وبتقدير المرونات المرجحة لدول الاتحاد الأوروبي في الأجل الطويل، نجد أن مرونة الطلب على الواردات في الأجل الطويل بالنسبة لسعر الزيت الخام تساوي 0,204، وبالنسبة للضريبة 0,36، وبالنسبة لسعر الصرف 0,506 (أو 0,557 اعتماداً على النموذج الثاني)، وبالنسبة للسعر المركب لبرميل النفط 0,547.

**تقدير أثر تغير سعر صرف الدولار على الواردات النفطية لدول الاتحاد الأوروبي**

أدى انخفاض سعر الدولار الأميركي بالنسبة لعملات دول الاتحاد الأوروبي المختلفة إلى ارتفاع حجم واردات النفط للدول الأوروبية التي ارتفع سعر صرف عملاتها الوطنية بالنسبة للدولار الأميركي من دون تحملها أية تكاليف أو أعباء إضافية. فمنذ عام 1986، انخفض سعر صرف الدولار الأميركي بشكل مطرد بالنسبة لعملات جميع دول الاتحاد الأوروبي المدروسة بإستثناء البرتغال، فخلال الفترة 1986–1994، كان المعدل السنوي المتوسط لانخفاض سعر صرف الدولار بالنسبة للجلدر الهولندي وللشلن النمساوي والمارك الألماني 5,8% سنوياً، وبالنسبة للفرنك البلجيكي 5,6%، وبالنسبة للكراون الدانمركي 5%، وبالنسبة للفرنك الفرنسي 4,7%. وقد انخفض سعر صرف الدولار الأميركي بالنسبة للعملة الايرلندية والأسبانية والبريطانية والايطالية والسويدية بمعدلات أقل. ولم يرتفع سعر صرف الدولار إلاّ بالنسبة للعملة البرتغالية. وقد بلغ معدل ارتفاع سعر صرفه المتوسط 0,13% سنوياً (الجدول رقم 4).

ومن الممكن تقدير المكاسب التي ربحتها دول الاتحاد الأوروبي نتيجة لارتفاع سعر صرف عملاتها المختلفة مقيمة بالزيادة المجانية في حجم وارداتها النفطية. ويتم ذلك التقدير بضرب مرونة الطلب على الواردات، بالنسبة لسعر الصرف لكل دولة، بمتوسط معدل ارتفاع أو انخفاض أسعار صرف العملة الوطنية للدولة بالنسبة للدولار الأميركي. ولأخذ أهمية واردات كل من دول الاتحاد الأوروبي المختلفة، فقد تم ترجيح الناتج السابق بوزن واردات كل دولة من دول الاتحاد الأوروبي إلى مجموع الواردات النفطية.

وتفيد النتائج الملخصة في الجدول رقم (4) أن دول الاتحاد الأوروبي المدروسة، قد كسبت سنوياً ما نسبته 1% من وارداتها النفطية نتيجة لانخفاض سعر صرف الدولار الأميركي، بأخذ مرونات الطلب على الواردات بالنسبة لسعر الصرف (الموافق في النماذج لسعر الزيت الخام المقدر في النموذج رقم 3)، و1,15% من وارداتها النفطية بأخذ مرونات الطلب على الواردات بالنسبة لسعر الصرف (الموافق في النماذج للسعر المركب المقدر في النموذج رقم 4). وقد اختلفت هذه المكاسب من دولة لأخرى. فقد بلغ معدل الزيادة المجانية للواردات النفطية، في الأجل القصير، نتيجة لتحسن سعر صرف العملة الوطنية بالنسبة للدولار الأميركي 3,57% في بلجيكا، و3,45% في هولندا، و2,12% في النمسا، و1,82% في هولندا، و1,46% في فرنسا، و1,12% في المانيا، وهكذا...

## جــدول رقــم (4)
## تقدير أثر تغير سعر صرف الدولار بالنسبة للعملات الأوروبية على الواردات النفطية اعتماداً على مرونات الطلب السعرية على الواردات (في الأجل القصير)

| الدول الأوروبية | مرونة سعر الصرف (الخام) | مرونة سعر الصرف (المركب) | معدل تغيير سعر الصرف | الوزن= نسبة الواردات /مجموع الواردات | معدل تغير الواردات بالنسبة لمرونات الخام | معدل تغير الواردات المرجح بالنسبة لمرونات الخام | معدل تغير الواردات بالنسبة لمرونات المركب | معدل تغير الواردات المرجح بالنسبة لمرونات المركب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| النمسا | -0,369 | -0,334 | -5,754410 | 0,015933 | 2,123377 | 0,033831 | 1,921973 | 0,030622 |
| بلجيكا | -0,642 | -0,730 | -5,564620 | 0,060162 | 3,572486 | 0,214929 | 4,062173 | 0,244390 |
| الدانمرك | -0,214 | -0,391 | -4,910690 | 0,011709 | 1,050888 | 0,012304 | 1,920080 | 0,022481 |
| فرنسا | -0,313 | -0,330 | -4,679920 | 0,154328 | 1,464815 | 0,226062 | 1,544374 | 0,228340 |
| المانيا | -0,195 | -0,254 | -5,770130 | 0,225183 | 1,125175 | 0,253370 | 1,465613 | 0,330031 |
| ايرلندا | -0,164 | -0,281 | -3,201620 | 0,004891 | 0,525066 | 0,002568 | 0,899655 | 0,004400 |
| ايطاليا | -0,231 | -0,181 | -0,976890 | 0,150041 | 0,225662 | 0,033858 | 0,176817 | 0,026530 |
| هولندا | -0,313 | -0,349 | -5,829930 | 0,104276 | 1,824768 | 0,190279 | 2,034646 | 0,212164 |
| البرتغال | -0,098 | -0,026 | 0,132620 | 0,028456 | -0,01286 | -0,00037 | -0,003448 | -9,81E-05 |
| اسبانيا | -0,070 | -0,095 | -0,929590 | 0,114576 | 0,135071 | 0,015476 | 0,183311 | 0,021003 |
| السويد | -0,106 | -0,116 | -0,364810 | 0,037762 | 0,038670 | 0,001460 | 0,042318 | 0,001598 |
| بريطانيا | -0,08 | -0,137 | -1,537380 | 0,092684 | 0,135289 | 0,012539 | 0,210621 | 0,019521 |
| المجموع | | | | | | 0,996312 | | 1,150983 |

* المصـــــدر:
محسوب من قبل الباحثين إعتماداً على قاعدة بيانات أوبك.

وبالطبع، فإن المكاسب المجانية التي حققتها دول الاتحاد الأوروبي في وارداتها من النفط الخام، نتيجة لتحسن سعر صرف عملاتها الوطنية بالنسبة للدولار الأميركي، ما هي في الواقع إلاّ خسائر الدول المنتجة للنفط نتيجة لتمسكها بالدولار الأميركي كعملة عالمية لتسعير النفط وبيعه. ولو أن الدول المنتجة للنفط باعت نفطها بالعملات الأوروبية المختلفة لحصلت سنوياً على حوالي 1٪ زيادة على ما حصلت عليه فعلياً، وذلك استناداً إلى مرونات الطلب على الواردات بالنسبة لسعر الصرف في الأجل القصير (وبافتراض ثبات بقية المتغيرات). اما بالاعتماد على مرونات الطلب على الواردات بالنسبة لسعر الصرف في

الأجل الطويل، فتقدر المعدلات السابقة بـ 2,19% و2,45% على التوالي. وبالتأكيد، فإن ما ينطبق على دول الاتحاد الأوروبي ينطبق على غيرها من الدول التي ارتفعت أسعار صرف عملاتها بالنسبة للدولار الأميركي كاليابان وسويسرا. لذلك، فإن خسائر الدول النفطية أعلى واقعياً من النسبة المقدرة في هذه الدراسة. وسوف تزداد هذه الخسائر كما انخفض سعر صرف الدولار الأميركي عالمياً.

وبأخذ مستوى واردات دول الاتحاد الأوروبي المدروسة من النفط الخام البالغة 9,9 مليون برميل/ يومياً عام 1994، وبافتراض أن سعر برميل النفط الخام يساوي 15 دولاراً، تقدر خسارة الدول المنتجة للنفط نتيجة لتسعير نفطها الخام بالدولار الأميركي بما يقارب 1,5 مليون دولار يومياً وبـ 542 مليون دولار سنوياً بالإعتماد على تقديرات المرونات قصيرة الأجل، وبما يقارب 3,45 مليون دولار يومياً وبـ 1257 مليون دولار سنوياً بالاعتماد على تقديرات المرونات طويلة الأجل[3].

**سعر الصرف أداة مهمة في سياسة التسعير النفطية**

يستخلص من مقارنة المرونات الجزئية المقدرة للواردات النفطية لدول الاتحاد الأوروبي نتائج في غاية الأهمية. فباستثناء بريطانيا الدولة النفطية الوحيدة ضمن دول الاتحاد الأوروبي المدروسة (وايرلندا)، تزيد مرونة الطلب على الواردات بالنسبة لسعر الصرف عن مرونة الطلب على الواردات بالنسبة لسعر برميل النفط الخام. وتفوق مرونة الطلب على الواردات بالنسبة لسعر الصرف مرونة الطلب على الواردات بالنسبة للضريبة في جميع الدول المدروسة، ما عدا ايطاليا وهولندا واسبانيا وبريطانيا. وتزيد مرونة الطلب على الواردات بالنسبة لسعر الصرف عن مرونة الطلب على الواردات بالنسبة للسعر المركب في جميع الدول، باستثناء ايرلندا وايطاليا وهولندا والبرتغال وبريطانيا، ما يدل على أن سعر الصرف كأداة من أدوات السياسة التسعيرية النفطية، أهم من سعر النفط الخام في معظم دول الاتحاد الأوروبي. ويؤكد هذه النتيجة، أن مرونة الطلب على الواردات المرجحة بالنسبة لسعر الصرف تزيد عن مرونة الطلب على الواردات بالنسبة لكل من سعر الخام والضريبة، وتساوي تقريباً المرونة المرجحة بالنسبة للسعر المركب. فعندما يرتفع سعر صرف العملات الوطنية لدول الاتحاد الأوروبي بالنسبة للدولار، تزيد الدول الأوروبية من وارداتها النفطية. وعلى العكس من ذلك تقلص دول الاتحاد الأوروبي من وارداتها النفطية عندما ينخفض سعر صرف عملاتها الوطنية بالنسبة للدولار. وتفيد هذه النتيجة في رسم السياسة السعرية للدول المنتجة للنفط. فبما أن معظم دول الاتحاد الأوروبي مستفيدة من إنخفاض سعر برميل النفط (مقيماً بعملاتها الوطنية) نتيجة لانخفاض سعر صرف الدولار بالنسبة للعملات الأوروبية، فإن هذه الدول تتمكن من زيادة حجم وارداتها النفطية من دون دفع تكلفة إضافية. لذلك، فإن الدول المنتجة للنفط مدعوة للتفكير بجدية للتخلي عن تسعير نفطها وبيعه بالدولار الأميركي، وإنتهاج سياسة تسعيرية بعيدة عن تقلب سعر صرف الدولار الأميركي. ويمكن للدول النفطية الاختيار بين تسعير النفط بعملاتها المحلية، أو بسلة من العملات، أو بيع النفط للدول المستوردة بعملاتها المحلية.

وينبغي على دول الأوبك الاستفادة من هذه النتيجة المهمة، وذلك بتسعير برميل النفط بسلة من العملات الأوروبية أو بيع البترول لكل دولة بعملتها الوطنية، أو بيع البترول لمجموعة هذه الدول على أساس العملة الأوروبية الحسابية المسماة بالإيكو (ECU) أو وحدة النقد الأوروبية المقترحة المسماة باليورو (EURO). أما إذا كان قرار تسعير النفط بالدولار الأميركي، قراراً سياسياً، فمن اللازم أن تعي الدول المنتجة للنفط تكلفة قرارها السياسي، وتقوّم بموضوعية ثمن هذا القرار وآثاره الاقتصادية على ثرواتها النفطية الوطنية.

## الخلاصة

هدفت هذه الدراسة إلى تقدير مرونات الطلب على الواردات النفطية لدول الاتحاد الأوروبي بالنسبة لسعر الزيت الخام، والضريبة على برميل النفط، والسعر المركب لبرميل النفط، وسعر الصرف. كما تضمنت الدراسة تحليلاً لأثر سعر الصرف على الواردات النفطية لدول الاتحاد الأوروبي، وتقديراً لخسائر الدول المنتجة للنفط نتيجة لتسعير نفطها الخام وبيعه لهذه الدول بالدولار الأميركي، واعتمدت الدراسة على بيانات مستمدة من قاعدة بيانات أوبك، غطت الفترة الزمنية 1972 ـ 1994، وشملت واردات إثنتي عشرة دولة من دول الاتحاد الأوروبي من النفط الخام مقدرة بالبرميل/ يومياً، وأسعار النفط الخام والمركب بالدولار، والناتج المحلي الاجمالي بالدولار بالأسعار الجارية والحقيقية.

وباختصار، فقد بينت هذه الدراسة أهمية سعر الصرف كأداة من أدوات سياسات التسعير النفطية، بعد أن تمكنت الدول الصناعية من تحييد أثر السعر، وبعد أن أخفقت سياسات حصص الانتاج في زيادة سعر النفط في الأسواق العالمية. وبالطبع، فإن النتائج التي توصلنا إليها رهينة للمنهجية المتبعة، وأسيرة للبيانات الاحصائية المتاحة. ومن الممكن، استكمال هذا البحث، بتوسيع اطاره المكاني ليشمل الدول الصناعية المنتمية إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أو الدول المستوردة للنفط، سواء أكانت صناعية أم نامية. كما يمكن تحسين تقدير المرونات بتضمين النماذج القياسية المستخدمة لبعض المتغيرات التي أغفلت بسبب عدم توافر البيانات الاحصائية، كأسعار السلع البديلة للنفط وبخاصة منها أسعار الغاز ومصادر الطاقة البديلة. ومع ذلك، يسهم هذا البحث في اقتراح أداة من أدوات السياسات التسعيرية في السوق النفطية، قابلة للتطبيق في المستقبل القريب، سيما وأن دول الاتحاد الأوروبي عازمة على تعزيز تكاملها ووحدتها، بتداول اليورو كعملة أوروبية موحدة.

## ملحق

### سياسة التمييز السعري في بريطانيا

تتضح سياسة الفصل بين سعري شراء النفط من السوق الدولية، وبيعه في السوق المحلية، بمقارنة مرونة الطلب السعرية على الواردات بمرونة الصادرات السعرية، في بلد أوروبي منتج ومصدر للنفط ومستهلك ومستورد للنفط، في آن واحد، كبريطانيا. فإذا تبين أن مرونة الصادرات السعرية أعلى من المرونة السعرية للطلب على الواردات، فإن ذلك يفيد

في التأكيد على ممارسة هذه الدولة لسياسة الفصل بين السعرين. أما إذا كان الفرق طفيفياً، فإن سياسة الفصل بين السعرين لا تجد ما يؤكدها عملياً، بالارتكاز على الجانب القياسي لتقدير المرونات السعرية. وللوصول إلى هذه المقارنة، سيتم استخدام نماذج قياسية لوغاريتمية خطية، تتضمن كمتغير تابع واردات أو صادرات بريطانيا من النفط الخام. في حين يدرج في النماذج سعر النفط الخام أو السعر المركب لبرميل النفط مقيماً بالدولار الأميركي، فضلاً عن المتغير المتباطئ، أي أن النماذج المستخدمة في التقدير هي:

$$\ln IMP_t = a_0 + a_1 \ln PCRU_t + a_2 \ln IMP_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$\ln IMP_t = a_0 + a_1 \ln PCOM_t + a_2 \ln IMP_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$\ln EXP_t = a_0 + a_1 \ln PCRU_t + a_2 \ln EXP_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$\ln EXP_t = a_0 + a_1 \ln PCOM_t + a_2 \ln EXP_{t-1} + \varepsilon_t$$

وقد توصلنا إلى النتائج الملخصة في الجدول رقم (5) التالي:

جـدول (5)

**تقدير مرونات الطلب على الواردات والصادرات النفطية السعرية في بريطانيا**

| المتغير التابع | القاطع | سعر الخام | السعر المركب | المتغير المتباطئ | المتغير المتباطئ | معامل التحديد | إحصائية فيشر | إحصائية لاغرانج |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | $(RCRU)_t$ | $(PCOM)_t$ | $(IMP)_{t-1}$ | $(EXP)_{t-1}$ | $\bar{R}^2$ | F | $(n*R^2)$ |
| In IMP | 2,584 | | | 0,733 | | | | (Prob) |
| | (5,355)[a] | −0,273 | | (13,949)[a] | | 0,966 | 272,0[a] | 0,0758 |
| In IMP | 4,861 | (−4,922)[a] | | 0,640 | | | | 0,9000 |
| | (3,445)[a] | | −0,6449 | (3,317) | | 0,957 | 124,8[a] | 0,1174 |
| In EXP | 5,698 | −0,629 | (02,552)[b] | | 0,495 | | | 0,7319 |
| | (2,495)[b] | (01,977)[c] | | | (1,803)[c] | 0,935 | 82,13[a] | 0,0765 |
| In EXP | 8,034 | | −0,964 | | 0,519 | | | 0,7821 |
| | (−1,985)[b] | | (01,291) | | (2,177)[b] | 0,926 | 70,40[a] | 0,7735 |

ومن المتوقع الحصول على مرونات سعرية سالبة الإشارة الجبرية، سواء بالنسبة للواردات أو للصادرات، وذلك لأن المرونات السعرية في كلتا الحالتين هي مرونات طلب. فمرونات الطلب السعرية على الواردات تمثل مرونات للطلب الداخلي على النفط، في حين تمثل مرونات الصادرات السعرية مرونات للطلب الخارجي، أي أن:

$$: \frac{\delta \ln IMP_t}{\delta \ln P_t} < 0 \quad و \quad \frac{\delta \ln EXP_t}{\delta \ln P_t} < 0 .$$

ويتبين من التقديرات الملخصة في الجدول رقم (5)، أن مرونة الصادرات (بالقيمة المطلقة) بالنسبة لسعر النفط الخام (0,629) تبلغ أكثر من ضعف مرونة الطلب على

الواردات بالنسبة لسعر النفط الخام (0,273). كما تبلغ مرونة الصادرات بالنسبة للسعر المركب (0,946) حوالي ضعف مرونة الطلب على الواردات بالنسبة للسعر المركب (0,545)، مما يؤكد عملياً على ممارسة بريطانيا لسياسة التمييز السعري، عن طريق السياسات المالية المتحيزة التي اتبعتها هذه الدولة ضد وارداتها البترولية من دول الأوبك. ويتأكد من النتائج أن مرونات الصادرات والواردات النفطية سالبة الإشارة مما يشير إلى وجود علاقة عكسية بين سعر البترول وحجم الطلب على كل من الصادرات والواردات النفطية، وذلك باعتبار الواردات طلب داخلي على النفط والصادرات طلب خارجي عليه.

### الهوامش

(1) قدر J. Hughton (1991) مرونات الطلب السعرية على الطاقة في الأجلين القصير والطويل في بعض الدول الصناعية ومنها الولايات المتحدة الأميركية واليابان وكندا فكانت على التوالي: (0,59– 0,13– 0,09–) في الأجل القصير، وقدر (Pourgerami and Hirschhausen 1991) هذه المرونات لثلاث دول نامية هي بنغلادش والهند وباكستان، فكانت على التوالي: (0.21–؛ 0.3–، 0.22–) في الأجل القصير، ويبدو بوضوح أن مرونات الطلب السعرية (بالقيمة المطلقة) في الدول النامية أعلى من مثيلاتها في الدول الصناعية.

(2) تدل القيم المكتوبة بين قوسين تحت المعلمات المقدرة على قيم (t) المحسوبة، و$R_2$ على معامل التحديد المتعدد، وF على قيمة إحصائية فيشر، وإحصائية لاغرانج على مضاعف لاغرانج المحسوب ومستوى المعنوية المقابل، كما تفيد الرموز (a) و(b) و(c) بأن التقديرات معنوية بمستوى دلالة 1٪ و5٪ و10٪ على التوالي:

(3) قدرت الخسارة اليومية اعتماداً على المرونات قصيرة الأجل كالتالي:

9900×15×0,01 = 1485 ألف دولار، أي ما يقارب 1,5 مليون دولار، وقدرت الخسارة السنوية اعتماداً على المرونات قصيرة الأجل كالتالي:

9900×15×0,01 × 365 = 542025 ألف دولار، أي ما يقارب 542 مليون دولار، وقدرت الخسارة اليومية اعتماداً على المرونات طويلة الأجل كالتالي:

9900×15×(0,0219+0,0245) ÷ 2=3445,2 ألف دولار، أي ما يقارب 3,45 مليون دولار، وقدرت الخسارة السنوية اعتماداً على المرونات طويلة الأجل كالتالي:

9900×15×(0,0219+0,0245) ÷ 2×365=1257498 ألف دولار، أي ما يقارب 1257 مليون دولار،

## المصادر

البنبي، حمدي

1995 «التكيف مع أوضاع سوق البترول العالمي في ظل تدني الأسعار»، مجلة البترول، العدد (5): 4 – 7.

الحمد، عبداللطيف

1990 «التأثيرات الاقتصادية لموضوعات البيئة على الدول العربية المنتجة للنفط»، النفط والتعاون العربي، المجلد (16)العدد (56):11–31 الكويت.

الخولي، سيد فتحي

1988 «اقتصاديات البترول»، دار حافظ، جدة.

زغلول، ماجدة

1994 «عائدات أوبك البترولية»، مجلة البترول، العدد (59): 30–31.

عبدالعزين، حمدي

1994 «تطورات أسواق الطاقة العالمية في عام 1993» مجلة البترول، العدد (3): 39 – 42

العلويط، مها سالم

1996 «ضريبة الطاقة وآثارها على استراتيجيات التنمية في المملكة العربية السعودية»، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، الرياض.

المنيف، ماجد عبدالله:

1994 «السوق النفطية: دروس الماضي وتحديات المستقبل»، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 19 العدد (69): يونيو: 11–31 القاهرة.

1994 «أنواع الضرائب على البترول ومنتجاته في الدول الصناعية»: دوافعها وآثارها على السوق البترولية ودول مجلس التعاون» مجلة التعاون، ديسمبر، 13–58. الرياض.

اللبابيدي، محمد مختار

1992 «دور مصادر الطاقة المختلفة في تلويث البيئة وإمكانية الحد منه»، ندوة التنمية والبيئة: تكامل لا تصادم، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، نوفمبر.

COOPER, J.

1992 "Elasticities of Demand for Crud Oil: A Note", OPEC Review, Vol.XVI, (3): 341 - 345.

DANIELSEN, A. L.

1982 "The Evolution of OPEC", H.B.J, New York.

GRIFFIN, J.M. and STEALE, H.

1980 "Energy Economics and policy", Academic Press, New York.

HAUGHTON, J.

1991 "Should OPEC Use Dollars in Pricing Oil?", Journal of Energy and Development, Vol. 14, (2): 193 - 211.

IEA,

1991 Policies and Programmes in IEA Countries, Review, Paris.

1992 "Oil Market Report", Paris, December.

IMF

1994 "International Financial Statistics" March, IMF, Washington.

MARQUEZ, J.R.

1984 "Oil Price Effects and OPEC,s Pricing Policy", Lexington Books, Lexingtons.

MITTELSTADT, A.

1983 "Use of Demand Elasticities in Estimating Energy Demand", OECD, Working Paper, Series ESD (1), Paris.

OPEC,

1993 "The Impact of Environment Measures on OPEC", Vienna, OPEC Secretariat, p 53.

POURGERAMI, A. and HIRSCHHAUSEN, C.

1991 "Aggregate Demand for Energy and Dynamics of Energy Demand Elasticities in Non-oil Developing Countries". Journal of Energy and Development, Vol. 14, (2): 237 - 251.

SABBAN, M.

1992 "The Impact of Response Measures by Industrialised Countries on the World Economy", OPEC, April, Vienna.

# الدولة العربية الحديثة
# وأسباب غياب التكوُّن التاريخي للأمة

برهان غليون *

## نظرية الدولة العربية

لم تصبح الدولة والسياسة في العالم العربي موضوع تأمل علمي إلاّ منذ عهد قريب جداً. فقد تركز البحث النظري في الحقبة الممتدة من نهاية القرن التاسع عشر حتى العهد الاستعماري على التعريض بالدولة الامبراطورية، العثمانية أو المملوكية أو الامامية، وإبراز مثالبها بالمقارنة مع نموذج جديد بدأ يسطع نجمه ويحدث أثره، هو نموذج الدولة الحديثة. واقتفاء لأثر النظريات التي نمت مع عصر النهضة والأنوار الأوروبية، كان محور هذا النقد إظهار الطابع السلبي وغير الانساني أو الناجع لسلطة الاستبداد الشامل التي كانت تجسدها هذه الدولة التقليدية. ومن هذا النقد، وفي إطاره، برزت وتنامت شعارات الدفاع عن الدستور وتقييد السلطة المطلقة وتجديد مفاهيم الوطنية والمواطنة والنيابة والاختيار والحرية.

وقد نقل احتلال الأقطار العربية في العهد الاستعماري محور التفكير العربي في الدولة والسياسة، لكنه لم يغير من شروط التفكير النظري التي فرضتها الحقبة السابقة، على البحث في هذا الموضوع. وبالرغم من أن الكفاح من أجل التحرر من السيطرة الأجنبية قد وجه الأنظار نحو مفاهيم السيادة والحرية الخارجية أو الاستقلال، إلا أن الفكر السياسي العربي ظل، وإلى حد كبير، حبيس النظرية الليبرالية التقليدية في نظرته لموضوعات الدولة والحزبية والحياة السياسية والاجتماعية عامة. وكان الصراع ضد الاستعمار يعتمد في تأكيد شرعيته المعلنة على هذه النظرية نفسها، وعلى الحقوق المتساوية التي تعطيها للأمم والشعوب في الحرية، والسيادة التي تفترضها للشعب في تعيين الحاكم وبناء السلطة.

* مدير مركز دراسات الشرق المعاصر واستاذ الاجتماع السياسي في جامعة السوربون في باريس. ولدى غليون مؤلفات عديدة من أشهرها «بيان من أجل الديموقراطية» و«الدولة والدين» و«المحنة العربية: الدولة ضد الأمة» وآخرها كتاب «الاسلام والسياسة: الحداثة المغدورة» الصادرة بالفرنسية 1998.

وقد بدأ الأمر يختلف بعد أن حصلت البلاد العربية على استقلالها. فشهدت الحقبة الاستقلالية انحساراً متسارعاً وقوياً لتأثير النظرية الليبرالية، وانتعاشاً متزايداً لمفاهيم مستمدة، إلى هذا الحد أو ذاك، من نظريات القومية الرومنسية أو الماركسية الاشتراكية التي تلتقي جميعاً، في تأكيد أولوية تحقيق المهام والوظائف السياسية الجماعية، من تنمية ووحدة وطنية واستقلال، على أهداف تقييد السلطة العليا وتثمين الحرية الفردية واحترام الآلية الانتخابية وضمان الشرعية. ويمكن القول إن نظرية الثورة وما تتضمنه من استهانة مبدئية بمفهوم الشرعية، وما تفترضه من تجسيد لسيادة شعبية مباشرة، قد حلت شيئاً فشيئاً محل نظرية الدولة ومفاهيمها التابعة. وقد ارتبط بهذا التأكيد لأسبقية مفاهيم الثورة تحويل الدولة من غاية في ذاتها، أو من منطلق يتوقف على بنائه بناء صحيحاً مستقبل المجتمع كله وقدرته على تحقيق أهدافه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأخلاقية، إلى وسيلة وأداة فحسب، لا قيمة لها في ذاتها، وإنما تكمن قيمتها في ما تقدمه من قوة ومقدرة أو سلطة قابلة للاستثمار. كما ارتبط بهذه النظرية الأداتية للدولة، وعززها، التأكيد المتزايد والمبالغ به على السلطة الشعبية ودور الجماهير والشعوب والقوى الاجتماعية وأسبقيتها وتفوق مشروعيتها، بالمقارنة مع سلطة وسيادة دولة ليست في النهاية إلا مؤسسة شكلية. وزاد من هذا التأكيد ما أخذ يظهر من تباين بين سلطة الدولة وتطلعات الرأي العام والحركة الشعبية.

لكن التأسيس النظري لأداتية الدولة وأسبقية الشارع والرأي العام، كمؤسسة غير شكلية مناوئة ومخالفة للدولة وليس كمصدر شرعية لها، كما تفترضه النظرية الليبرالية، كان قائماً قبل ذلك في النظرية الماركسية أساساً. فلم تكتف الماركسية باعتبار الدولة، مثل ما سبقها أو واكبها من نظريات قومية أو غير ليبرالية، أداة صماء لتحقيق أهداف تتجاوزها ولا يمكن التعبير عنها إلا بتجاوز المؤسسة والتماهي مع الشعب العام والالتقاء المباشر معه، بل انها ذهبت إلى أكثر من ذلك عندما جعلت من الدولة آلة قهر تستخدمها طبقة لاخضاع واستعباد طبقة أخرى. وهكذا تطابق مفهوم الدولة مع مفهوم الوسيلة بشكل لم يسبق له مثيل، وتحدد مضمون هذه الوسيلة باعتباره القدرة على القهر والاخضاع. وبهذا حرمت الماركسية نفسها، وحرمت على الماركسيين والاشتراكيين الآخذين مأخذهم في الوقت نفسه، وعلى كل من استمد شرعية حكمه من التشبه بهم، أي تفكير حقيقي بمفهوم الدولة كمقر للسياسة بمعناها السلمي ومصدر للقيم السياسية والاجتماعية. لقد تحولت الدولة إلى جهاز في يد الحزب الذي أصبح عملياً التعويض الفعلي عن الدولة من حيث هي مؤسسة سياسية وأخلاقية. وبقدر ما كان هذا الحزب يتعرض للمقاومات والمشاكل النابعة من التخبط السياسي الذي بعثه انعدام التفكير الواقعي والجدي بالسياسة، كان الجهاز القمعي الذي احتل محل الدولة واستنفد مفهومها يشهد تضخماً سرطانياً متزايداً لم يلبث حتى قضى على السياسة التي كان يريد أن يخدمها، أي على الحزب نفسه، قبل أن يهدد وجود الأمة ويفتح بالتالي الأبواب أمام ثورة المراجعة الشاملة، أو يحول المراجعة السياسية والنظرية، لأول مرة في الواقع، إلى ثورة قائمة بذاتها، أعني ثورة البريسترويكا وإعادة البناء.

وفي العالم العربي، عاد التأمل النظري بالدولة يفرض نفسه على أثر معاينة الفساد المتفاقم في العقد الماضي في السياسة العربية، الداخلية منها والخارجية، وما أدى إليه هذا الفساد ولا يزال يؤدي إليه من انهيار في الموقع الاستراتيجي للعرب كأقطار وجماعة واحدة، وما يقود إليه، على صعيد الحياة العامة، من انحلال في عرى التضامن وتراجع في قيم الحرية وتدهور في قواعد الإدارة والقيادة، وانفراط في عقد الوطنية، بل وضياع للكرامة الذاتية. ومن هذا التأمل في فساد السياسة العربية تبلورت نظريات أو بالأحرى تيارات نظرية مختلفة، يمكن إجمالها في تيارين رئيسيين: التيار الأول، هو الذي يعتمد على النظريات البنيوية وينظر إلى الدولة من حيث هي مؤسسة لممارسة السلطة في مواجهة المجتمع وبالمقارنة معه. وهو يعتمد على التمييز بين نموذج الدولة القديمة التي تفرز الاستبداد بقدر ما تجسد سلطة ذاتية مختلطة بالعلاقات الشخصية، ونموذج الدولة الحديثة التي تجسد النمط الناجع والمتقدم والعقلاني في ممارسة السلطة وتحقيق السياسة. فالمقصود، في الواقع، إبراز الطريقة الأنجع في بناء الدولة كجهاز مختص بممارسة السلطة، وتحليل الشروط اللازمة لانتاج هذا الجهاز النموذج وتنميته. ويفترض هذا المنظور أن سبب فساد السياسة العربية لا يكمن في طبيعة السياسة القائمة، كأهداف وأساليب وغايات ووسائل عمل، وإنما في تقصير بنية الدولة عن تلبية هذه الأهداف، أي في الطابع غير الفعال وغير المتسق للدولة من حيث هي آلة تنفيذية. ومن هنا، فإن إصلاح السياسة يقتضي، بالدرجة الأولى، إصلاح مفهوم الدولة، أي تحديد النموذج الصالح منها. ويلتقي هذا التفكير مع التفكير الكلاسيكي في مفهوم المؤسسة وخصوصيتها وما يرتبط بها من تقنين وتجريد وتعميم، بالمقارنة مع فكر السلطة الشخصية والزبونية والخاصة أو الاقطاعية التي كانت تميز، حسب اعتقاد محللي المجتمعات الاسلامية الكلاسيكيين، الدولة التقليدية السلطانية.

هكذا يصبح صوغ المفهوم الصحيح للدولة الحديثة وفق التيار الأول هو شرط إصلاحها وتحقيق نموذجها العملي، وما يعنيه من توسيع في قدرة المجتمعات على السيطرة على العملية السياسية وما يقود إليه، حتماً، من تدعيم الطابع العقلاني الموضوعي لممارسة السلطة على حساب العلاقات الذاتية والشخصية فيها. فلا يمكن إصلاح السياسة إلا اذا أمكن إصلاح الدولة. ويستدعي مثل هذا الاصلاح انتزاعها، مجالاً ومفهوماً، من براثن المجتمع وتثبيتها كمؤسسة عامة راسخة، وتدعيم شرعيتها وسيادتها الخاصة. ومن هذا المنظور يكون سبب فساد الدولة – الذي هو مصدر فساد السياسة – ضعف تحررها عن المجتمع وضغوطه المختلفة وتناقضاته، وافتقارها إلى الإرادة الواضحة لتأكيد نفسها كسلطة فوق المجتمع ومن طبيعة مختلفة عنه، أعني كسلطة مجردة وموضوعية وعقلانية. وتفترض هذه الرؤية، إذن، وضع الدولة في وجه المجتمع، بقدر ما يظهر هذا المجتمع نقيض الدولة ويحرمها من امكانية الانعتاق والتكون كمؤسسة حديثة وجديدة. إن تحرير الدولة من المجتمع هو شرط إعادة بث قيم العقلانية والحرية والفاعلية في السياسة الوطنية. وربما كان عبدالله العروي هو خير من عبر عن هذا المنظور في كتابه «مفهوم الدولة».[1]

وفي مقابل ذلك يقف تيار آخر لا يعطي الأهمية الأولى في عملية التنظيم الاجتماعي والمدني لبنيه الجهاز وبالتالي للدولة، ولكن للقيم التي تلهمها وتسير السياسة وتحدد

أهدافها وقيمها. وهو تيار ثقافوي يعتقد أن فساد السياسة نابع من فساد الثقافة بعامة وتأثر السلطة والدولة بها. وتنطوي هذه الرؤية على الاعتقاد بأن ما تجسده الدولة العربية المعاصرة من قيم سلبية قهرية طغيانية أو فوضوية لا عقلانية أو عسكرية خارجية ليس إلا التعبير عن إعادة إنتاج نموذج الحكم التسلطي والقهري الذي عرفته المجتمعات الاسلامية خلال القرون السابقة، بل الذي عرفته قبل الاسلام وتناقلت أنماطه عبر الامبراطوريات المختلفة، وبالرغم منها. وبذلك يكون الماضي هو الذي يفسر الحاضر، وتكون الثقافة العربية الاسلامية إعادة وتكراراً للثقافات المحلية التي وجدت قبلها، فرعونية كانت أو كسروية أو خليفية، أي لثقافة الاستبداد الشرقي الشهير وما تميز به من عدم التمييز بين الدولة والسلطان وبين المقدس والزمني، أو من رفض أنطولوجي لقيم الحرية والديموقراطية والسيادة. ويقود هذا الاعتقاد، بشكل طبيعي، إلى تفسير فساد السياسة واستبدادية السلطة باستمرار القيم القديمة أو بعودتها من جديد أو بغلبها وانتصارها على قيم المجتمع الحديث. ولأن وجود السياسة السليمة لا يمكن أن ينفصل عن وجود الثقافة السياسية الحديثة، ثقافة الحرية والسيادة الفردية، فإن محور الجهد والعمل في بناء هذه الدولة ينبغي أن يكون نشر عقيدة الحرية والعلمانية والقيم العصرية في المجتمع نفسه. وفي هذا المجال يمكن الاشارة إلى العديد من الكتب التي تبعت كتاب ويتفوغل الشهير عن الاستبداد الشرقي، والتي ترجع في سعيها لتفسير العنف الراهن للدولة إلى دفاتر الدولة الشرقية القديمة، كما يمثل ذلك أحسن تمثيل كتاب الدولتان لبيرتران بادي.[(2)]

وإذا كانت المدرسة الثقافوية المتأثرة بالانتروبولوجية تربط فساد السياسة العربية المعاصرة بتواتر نمط ثقافة عتيقة دينية، تمنع التمييز بين الديني والزمني وتنفي قيم الحرية والاختلاف والتنظيم والعقلانية، فإن المدرسة الاسلامية الحديثة التي تنتمي إلى التيار نفسه في الواقع، لا تجد لهذا الفساد من تفسير مقنع إلا في سيطرة الثقافة الغربية. فهذه الثقافة الأجنبية لا تمنع من تكوين السياسة الوطنية التي تتفق في بنياتها مع الواقع التاريخي والاجتماعي والثقافي للأمة فحسب، بل انها تخلق فضلاً عن ذلك تناقضاً وتعارضاً مستمراً ومتفاقماً بين ثقافة الأمة وثقافة الدولة، وبالتالي بين الأمة والسلطة. وبينما ترى المدرسة الأولى ان الطابع الحديث، الليبرالي أو الوطني، للدولة القائمة اليوم في العالم العربي ليس في نهاية التحليل إلا مظهراً سطحياً يخفي استمرار وتواتر القيم التقليدية السلطانية، ترى المدرسة الاسلامية الحديثة، على العكس تماماً، أن تأكيد القيم والمبادئ الوطنية التاريخية في السياسة، وبالتالي بناء الدولة الاسلامية، هو الطريق الوحيد للتخلص من هذه الأداة الأجنبية الدخيلة وتحويل السلطة القهرية والفاسدة إلى سلطة قومية وشعبية. ومن هذا المنظور يفترض إصلاح الدولة والسياسة العمل على تغيير القيم والمفاهيم الثقافية والأخلاق العامة نفسها كشرط لتجديد المؤسسة السياسية أو الدولة، كما يفترض تحرير العقل العربي الاسلامي وتطهيره من الاستلاب للقيم الغربية، كوسيلة لخلق شروط بناء الدولة العادية والسياسة الاصلاحية. إن استراتيجية العمل هنا تتمحور، بالضرورة، حول مهاجمة الدولة «الأجنبية» وتأكيد الهوية الوطنية والدينية المحلية. فالصراع الحاسم والأساسي هو صراع عقائدي وفكري وديني وليس صراعاً على

مفهوم الدولة وبنية المؤسسة وشكل الجهاز وضوابط عمله. فالدولة والسياسة ليستا إلا التجسيد المباشر والعفوي البسيط للقيم الانسانية والاجتماعية السائدة في المجتمع. والواقع أن المنظور الثقافوي البسيط هو الذي يحكم، حتى الآن، المناقشة العامة حول السياسة والدولة في المجتمعات العربية، وهذا هو الذي يفسر أن هذه المناقشة لاتزال تتخذ عندنا شكل المعركة العقائدية بين المذهبية الدينية والمذهبية العلمانية، ولا تتصل إلا جزئياً وجانبياً بالتأمل في موضوع الصيرورة السياسية، والسياسي عموماً، أي في الممارسة العملية.

والمشكلة في هذين التفسيرين معاً، البنيوي التقنوقراطي والثقافي المثالي، أن الأول، في الوقت الذي يركز على مادة الدولة وبنيتها الداخلية العملية، ينتهي، في الواقع، إلى استراتيجية محض نظرية، مضمونها العمل على تأكيد أولوية مفهوم الدولة، كما لو أن الدولة الصحيحة سوف تخرج من حجر المفهوم الصحيح عنها. ومصدر هذه المفارقة هو أنه بقدر ما نفصل البنية عن التاريخ نحولها إلى فكرة، ويصبح من الصعب فهمها من خارج فهم الفكرة التي تعبر عنها. وهذا هو مأزق كل النظريات البنيوية. فكيف يمكن لفكرة الدولة الحديثة مثلاً أن تنمو بدون التجربة السياسية الحديثة؟

وبالمثل، إن التأكيد على أسبقية الفكرة المحركة، الحديثة أو القديمة، في التفسير الثقافوي يقود، عملياً، إلى القول بحتمية ثقافية جامدة وميتة، بحيث يصبح من غير الممكن تصور قدرة الشعوب والأمم على تجاوز الصيغ الحضارية التي عبرت عنها قيمها وثقافتها في حقبة ماضية، أو من غير الممكن تصور تعديل هذه الصيغ من دون تخليها المسبق عن ثقافتها. فكما يقود التفسير الأول إلى الارادية المبسطة التي تعطي للدولة هامش مبادرة تاريخية وقدرة على الحياة بنفسها وتشرع لوقوفها ضد المجتمع، يقود التفسير الثاني إلى الجبرية القاهرة ويمنع من التفكير الجدي بأي فرصة للتغيير الحقيقي وبناء الدولة الحديثة أو المختلفة.

والحال إن الدولة الحديثة والقيم السياسية الجديدة التي ارتبطت بها لم تكن الثمرة المباشرة والطبيعية لثقافة القرون الوسطى المسيحية في أوروبا، بقدر ما كانت ثمرة عملية الصراع التاريخية الطويلة ضدها وفي سبيل التحرر منها. وبالمثل، لا يمكن تفسير فساد هذه الدولة الحديثة وخرابها وتنامي قيم القهر فيها، في المجتمعات العربية، من دون تحليل وفهم تجربة السياسة العربية الحديثة، والانهيار الذي أصابها بما تضمنته من أهداف وقيم ووسائل، وما أثارته من آمال وقادت إليه من إحباطات. ولا يعني هذا أن وعي الدولة أو نظريتها لا يشكلان عاملاً أساسياً في اصلاح الدولة، كما لا يعني أن ثقافة الأمم وقيم الشعوب لا تؤثر في طبيعة السلطة ونموذج الدولة القائمة. فلا دولة من دون نظرية في الدولة ولا سياسة من دون ثقافة سياسية. إن المقصود هو أن بناء الدولة في هذا المجتمع أو ذاك. هو جزء من تجربته السياسية، وأن هذه التجربة ليست مستقلة كلياً عن القيم والمفاهيم والأفكار التي سيرتها وأنارت طريقها، كما أنها ليست منفصلة، أيضاً، عن بنية الدولة المنفذة للسياسة وتركيبتها التاريخية. إنها مركبة من جملة عناصر ذاتية

وموضوعية تتفاعل عبر التجربة الحية والممارسة، ولا تفهم من دونها. وبهذا المعنى ليست الدولة إلا محصلة التجربة السياسية العامة لمجتمع من المجتمعات، وهي تحمل في بنيتها، بالضرورة، آثار هذه التجربة وتاريخها والتوازنات التي قادت إليها.

إن إدراك سبب إخفاق السياسة وفسادها، ومن ورائها تفاقم قيم القهر والعنف، وانسداد آفاق التحول والتقدم السياسي، في اتجاه بناء الفرد كمواطن من جهة وبناء الجماعة كأمة متضامنة ومتحدة وموحدة من جهة ثانية، يستدعي، إذن، دراسة التجربة التاريخية التي حكمت تجديد نموذج السياسة ومفهومها وشرطت عملية تكوين الدولة العربية في العصر الحديث، من حيث هي تجسيد لقيم وغايات اجتماعية وأخلاقية، ومن حيث هي وكالة تنفيذية تقوم بترجمة هذه القيم والغايات في الواقع العملي وتضمن نجاعتها. ويفترض هذا المنهج، إذن، إبراز دور العوامل المختلفة، التراثية والمعاصرة، الثقافية والمادية، المحلية والعالمية التي أدى تفاعلها إلى توليد الظاهرة الجديدة بدل التركيز على أحد هذه العوامل من أجل محو العوامل الأخرى أو التقليل من أهميتها. والمقصود أن الأمر المهم في فهم الظاهرة ليس العوامل الثابتة نفسها، المادية أو المعنوية، الذاتية أو الموضوعية، بل العلاقات التي تنشأ بين هذه العوامل، والقوانين التي تحكم تبدل هذه العلاقات. ولا يمكن لفهم نظرية الدولة وحدها ولا للكشف عن أثر الذات وحده أيضاً، اصلاح نظرتنا للدولة وبناء الدولة. إن جوهر الاصلاح كامن في مراجعة تجربتنا السياسية التي ارتبطت ببناء الدولة الحديثة والكشف عن مثالبها ونقائصها.

وكنت قد ميزت في كتابي «المحنة العربية: الدولة ضد الأمة»، ثلاثة مستويات لدراسة الدولة. المستوى الأول أطلقت عليه المستوى التقني أو الدولة كتقنية وآلة، وهو يتعلق بتطور تقنيات الحكم بعامة. والمستوى الثاني هو مستوى الدولة السياسية، أو الدولة كتعبير عن قوى سياسية ومشروع سياسي يعكس، هو نفسه، توازن مصالح وتحالفات اجتماعية بعيدة المدى، أما المستوى الثالث فهو الدولة كأخلاقية، ونعني بها القيم والغايات الكبرى التي تشرط عمل الدولة وتعطي لممارستها معنى وتؤسس من ثم للشرعية التي يتوقف على إنتاجها إعادة انتاج الجماعة ككيان سياسي واحد أو موحد. فهي، بهذا المعنى، التعبير عن القيم المشتركة والمؤسسة للمدنية التي تقوم الدولة بخدمتها وإعادة إنتاجها. وليس من الضروري أن تتفق هذه المستويات في كل الدول والأحوال. إن تبدل بعضها ممكن بسبب التأثير الخارجي أو الطفرات الداخلية. وهذا يعني أن تاريخ الدولة أو زمانيتها ليست أمراً بسيطاً ومستقيماً. إن الجهاز يمكن أن يكون حديثاً بفعل ارتباطه بزمنية السياسة العالمية ومحاكاته لنموذج الدولة السائدة الحديثة، من دون أن يعني ذلك أن المشروع الاجتماعي السياسي متفق مع التقنيات المستوردة أو المتبعة في الدولة، ومن دون أن يعني أيضاً أن هذه الدولة تتمتع بأخلاقية ومشروعية تاريخية حقيقية. إن زمانية المستوى الثالث هي الأصعب في التحقيق والأطول مدى والأكثر استقراراً وأثراً. وزوالها يهدد الدولة بأزمة شرعية قوية من دون أن يقضي، بالضرورة، على وجودها المادي. ذلك أن هذا القضاء يقع ضمن زمانية ثانية ويقتضي تكوين قوة إفنائية خارجية أو داخلية، أي نمو قوة مادية وسياسية تاريخية. أما المستوى التقني للدولة فهو الأكثر جموداً والأسهل تبديلاً أيضاً.

وهذا يفسر كيف أن الطبقات القديمة القائدة كثيراً ما تقوم، هي نفسها، بثورة داخلية من أجل ضمان مشروعها السياسي الاجتماعي ذاته وتأكيد شرعيتها. وبالمثل، من الممكن تغيير المشروع الاجتماعي السياسي، من دون أن يقتضي ذلك القضاء على الأخلاقية والشرعية الأصلية. إن هذا التغيير يعني تبدل موازين القوى ونشوء طبقات قائدة جديدة، أو تحالفات مستمرة قوية تفرض تغيير المشروع الاجتماعي – السياسي من دون أن تخرج من دائرة الأخلاقية العامة السائدة... فكيف تكونت هذه الدولة في المجتمعات العربية في العصر الحديث، وكيف تراكبت مستويات وزمانيات وجودها الراهن، وما هي استراتيجياتها والعلاقات التي أقامتها ولاتزال تقيمها مع المجتمع المدني؟

**نموذجان للدولة والسلطة**

على تدهور مكانة السلطة السياسية وهيبتها بشكل متسارع منذ القرن التاسع عشر في الدولة العثمانية، ردت المجتمعات العربية، حسب ما إذا كانت تنتمي إلى المناطق المركزية أو المحيطية والطرفية – أي حسب أسلوب اندماجها والمكان الذي كانت تحتله في نظام السلطة – بأسلوبين متناقضين تماماً. ففي العواصم الكبرى، مثل القاهرة، كانت البيروقراطية الادارية والعسكرية هي التي أخذت المبادرة، منذ نهاية حملة بونابرت على مصر، أي منذ مطلع القرن التاسع عشر، في إطلاق عملية التحديث الفوقي في سبيل درء المخاطر الخارجية. وكان المقصود، في الواقع وببساطة ووضوح، زرع جهاز دولة حديث لم يعد من الممكن الاستغناء عنه للاستمرار في توليد القوة العسكرية والسلطة السياسية معاً، وتجديدهما. وبالعكس من ذلك اتخذ الرد في المناطق المحيطية والقفار، وفي طليعتها إقليم نجد شبه المغلق، شكل تحلل العصبيات القبلية والجهوية والدينية من السلطة المركزية والتمرد عليها. وبقدر ما يقود النموذج الأول إلى توليد دولة فوقية نازعة إلى المركزة والتوحيد، وهو ما دفع بالمشروع المصري في اتجاه الاستيلاء على مركز السلطنة ذاتها لوراثة الامبراطورية، يقود النموذج الثاني إلى التفتت والتفكيك، ولا يملك الأمل بالاستمرار ككيان سياسي إلا إذا توافر له الاندماج بمشروع خارجي يتجاوزه ويحتويه ضمن استراتيجيته الدولوية. وهكذا، من هذين الردين المتناقضين وعلى أساسهما نشأت وترعرت عناصر وآليات الجدلية السياسية الأولى في المجتمعات العربية الحديثة: التعارض بين الحداثة والمحافظة والتعارض بين النزعة الدولوية والنزعة القبلية، ثم بين العلمانية والإسلامية، والتعارض بين التغريبية والنزوع إلى الأصالة والهوية. وليس هناك ما يمكن أن يعبر عن منطق التعارض الأول والأساس في تكوين التاريخ السياسي العربي الحديث هذا مثل الحرب الأهلية التي دامت أكثر من ثماني سنوات (1811–1819) بين دولة محمد علي، باشا مصر ومحدثها، وقبائل نجد الوهابية ومجتمعها الثائر على السلطة المركزية.

بمواكبة هذا الاختلاف في المنطلق بين التجارب أو عمليات تحديث السياسية العربية، تكوّن نموذجان للمجتمع السياسي، أي للعلاقة بين الدولة والمجتمع في المنطقة العربية. ففي المناطق التي انتصرت فيها القوة القبلية أو الجهوية والعصبيات الجزئية، سواء بسبب تفوقها المؤقت أو بسبب احتواء نشاطها ضمن استراتيجيات الدول الكبرى، أو الاثنين معاً،

نشأت سلطة عائلية جمعت بين تقنيات الدولة الحديثة والقيم الاجتماعية والسياسية التقليدية. فلا تعني السلطة، هنا، المسؤولية العامة والوطنية وإنما البحث عن الأبهة والمجد والأسبقية المعنوية. ولا تعامل هذه السلطة الناس كأعضاء في مجتمع واحد، ولا تسعى عن طريق مساواتهم وتعليمهم وتربيتهم إلى إدماجهم في جماعة وطنية واحدة تقوم مشروعية وجودها على ضمان الحرية والكرامة الشخصية والتقدم العمومي للجميع، بل هي تتعامل مع سكانها بوصفهم أحياناً محاسيب أو أتباع أو عبء، ويتخذ هذا النمط من الحكم موقفها من المواطنين، قرباً أو بعداً، وتوزيعاً للمنافع والامتيازات، حسب قواعد العرف المتبع والقرابات العائلية والانتساب العشائري والولاء القبلي (الضم إلى القبيلة والعائلة كموالي). ومن لا ينجح في أن يبني لنفسه موقعاً ما في سلم القرابات، المتنوع والمتعدد الجوانب هذا، يبقى غريباً بدون هوية أو مواطنية، وينضم إلى قائمة المحرومين من المواطنية السياسية، مثلهم مثل العمال الأجانب أو المهاجرين. ولا يمكن لمواقعهم المادية أن تشفع لهم في الخروج من موقع الاستبعاد والانكار والتهميش السياسي هذا.

ومن الطبيعي أن لا يعترف نموذج هذه السلطة بقانون موحد يجري تطبيقه على جميع التابعين (من التابعية)، أو المقيمين على الأرض الوطنية، ولا بقانون نزيه قائم فوق الأفراد بصرف النظر عن وظيفتهم وموقعهم ومساو بينهم، ولا بحقوق ثابتة وطبيعية للأفراد يحصلون عليها لمجرد كونهم مواطنين، ولا بواجبات محددة. لكن، وبعكس ما يعتقد أصحاب النظريات الثقافوية، ليس لهذا النموذج علاقة حقيقية بالنموذج القبلي التقليدي ولا يشكل بأي صورة إعادة إنتاج له. أن ما نشهده هنا هو نشوء نموذج جديد قائم على التأليف، في بيئة جديدة وحسب قواعد جديدة أيضاً، بين عناصر قيمية واجتماعية قديمة وعناصر تنظيمية حديثة، هو ما نسميه نموذج الدولة الزبونية أو الزبائنية التي تتعامل مع الأفراد كزبائن وليس كمواطنين. ويتغذى هذا النموذج الجديد على استغلال واستثمار علاقات التضامن الشخصية المحسوبية والخدمات المتبادلة بين المنتمين للسلطة والمشتركين فيها بشكل أساسي، ولا يوزع بعض المنافع على الآخرين إلا لكف شرهم والتقليل من مخاطر أذاهم، طالما لم يكن من الممكن التخلص منهم. والسلطة النابعة من هذا النموذج لا تشعر بأي مسؤولية عمومية تجاه البلاد والجماعة الوطنية العامة التي تحكمها وانما تتصرف في البلاد باعتبارها ملكاً شخصياً وإرثاً عائلياً. إن هذا النموذج يقترب في الواقع من نماذج السلطة الاقطاعية الكلاسيكية، مهما كانت مظاهر حداثته، أكثر مما يعبر عن نموذج سلطة شيخ القبيلة. وهو لا يدرك معنى السياسة ولا مضمونها الحديث، كموضوع لتأسيس مسؤولية عمومية وكمجال متميز ومستقل للعمل الاجتماعي والحياة الجماعية، وكبناء لأداة المشاركة في الصيرورة التاريخية والحضارية للبشرية. وفي أحسن أحواله يقود هذا النظام الزبوني إلى نشوء سلطة أوتوقراطية يمثل فيها الحاكم الأول مركز الأب، والمرجع المادي والمالي والرمزي معاً، لمجموعات وفئات وأفراد لا رابط سياسياً من أي نوع كان يجمع بينها.

وبالعكس من ذلك، شهدت المناطق المركزية التي نمت فيها «ثورة فوقية»، بدل التمردات التحتية، واستطاعت أن تؤكد نفسها قبل أن يوقفها زحف خارجي أو تناقضات

داخلية، ظهور دولة جنينية مرتبطة بمؤسسات وأجهزة حديثة اقتصادية وسياسية ولوائح قانونية، بل ودساتير فعلية تنال الاحترام إلى هذا الحد أو ذاك. لكن هذه الدولة التي قامت على آثار الجهاز الاداري السلطاني القديم، أو تقمصت جسد المخزن (كما في بلاد المغرب)، لم تنجح في أن تكون شيئاً آخر سوى دولة بيروقراطية تسلطية أو التجسيد العملي والاداري لمنطقها وروحها وغاياتها وقيمها. وفي المشرق ورثت الدولة الجديدة التقاليد الادارية العثمانية ومنطق عملها وجعلت من الحفاظ على الأمن والنظام وتدفق أموال الضريبة غايتها الوحيدة، وحاولت، في الكثير من الأحيان، أن تغطي على فراغها السياسي بالتقرب من القيم الدينية.

لكن، لو تأملنا في هذين النموذجين: الأوتوقراطي الزبائني والبيروقراطي التسلطي، بدقة أكبر، لاكتشفنا أن القاسم المشترك بينهما هو رفضهما الواحد لمفهوم الأمة – الدولة، أو غياب هذا المفهوم كلياً عنهما. فسواء كان ميلاد الدولة ثمرة لاخفاق «الثورة الفوقية» أو نتيجة لنجاح التمرد القبلي التحتي، ستبقى السلطة العامة خارجية لا علاقة لها بفكرة السلطة الوطنية المجسدة لرأي الأمة والمعبرة عن إرادتها، أعني تلك السلطة التي يكون من خصائصها إنتاج المواطنية، مفهوماً وممارسة، على أوسع نطاق، وتكوين الفرد المواطن كمقر لقيم الحرية والسيادة الشخصية والمساواة الأصيلة والأصلية، وإقامة نوع جديد من العلاقات الانسانية المبنية على مبدأ الندية بين أفراد أحرار وأسياد، من أجل تحقيق غايات واحدة ومشتركة معبرة عن مصالح الجميع وحائزة على رضاهم وقبولهم، وفي مقدمتها الحرية. ففي النموذجين ليست الدولة إلا دولة جهاز، أو هي تقنية محضة فارغة من أي وظيفة سياسية أو مشروع أخلاقي. إنها دولة مفروضة بقوة الحنكة أو القهر أو العصبية القبلية، ولا تدين باستقرارها واستمرارها إلا لقدرتها على تحويل الأفراد والجماعات الحرة إلى أفراد وجماعات تابعة ومحاسيب معتمدة كلياً عليها ومتناحرة في ما بينها. وهو الأمر الذي يفترض إفراغ الحياة العامة من أي حقيقة سياسية. إن مهمة الدولة الرئيسية ليست بناء المواطن كواقع سياسي وإنما توليد وتعميم نموذج التابع والأمعة للدولة، مع ما يستدعي ذلك من تحطيم أي شعور بالعزة والكرامة والاستقلال لدى المجتمع، أو ما تبقى منه. إن هذه الدولة، سواء أكانت دولة – الحزب البيروقراطي العاملة باسم التقدم والتحديث والالتحاق بالحضارة، أو الدولة – العشيرة والعصبة، التي تجعل من الدفاع عن العرف والتراث المدني والديني وصفائه مصدر مشروعيتها، ليست في نهاية المطاف إلا أداة إخضاع مجرد للجمهور وليس من المستغرب بعد ذلك أن لا تعني السياسة بالنسبة إليها شيئاً آخر سوى تطوير مفهوم وإجراءات القمع والمراقبة والترهيب والترغيب. هذا هو الذي يفسر لماذا لم يتبلور في هذه المجتمعات أي شعور قومي بالمعنى العميق للكلمة، أي بما هو قوة تأليفية واستعداد فعلي للتضامن والتكافل والتعاون الداخلي، ولماذا لم يلتق هذا الشعور، عندما تبلور شيء ما هنا أو هناك، بالدولة ولكنه نما باستمرار خارجها وفي مواجهتها. فالعقائديات وعناصر التماهي المختلفة التي نشأت ونمت في الأوساط الشعبية، بقيت تتعارض بقوة مع العقائديات والعناصر التي تقترحها الدولة أو تفرضها.

لا شك أن توزيع الريع النفطي الكبير الذي استحوذت عليه السلطة في نموذج الدولة – العشيرة من جهة، وقوة مشاعر الدفاع عن الهوية الوطنية وآمال التنمية التي عكستها الدولة – الحزب من جهة ثانية، قد ساعدا النظام على الاشتغال من دون مشاكل كبيرة خلال العقود الماضية. لكن إخفاق سياسات التنمية والتصنيع وتفاقم التناقضات الناجمة عن الضخ المتزايد للمنتجات الاستهلاكية الحديثة في الدول النفطية، وتنافس النظم السياسية وفشلها في الوصول إلى أي نوع من أنواع التعاون والاندماج الاقليمي، ثم ما نجم عن كل ذلك من نمو سرطاني لرأسمالية المضاربة، لم يلبث حتى قاد إلى اهتلاك النموذجين معاً واستنفاد طاقتهما. وقد انعكس هذا الاهتلاك والانحطاط لدى نموذج الدولة – الحزب البيروقراطي بنزعة قوية نحو تعميم الطابع الاقطاعي على السلطة، ونمو ما يمكن أن نسميه، وبدون تردد، دولة الاقطاعات وإمارات الحرب التي تحتكر مجالها الخاص وتعيش في تنافس وتناحر مستمرين، كما انعكس لدى نموذج الدولة – العشيرة في تعضي السلطة العشائرية وتمفصلها النهائي على جهاز الدولة وتصلب عودها. وهكذا أمكن للنموذجين الذين انطلقا من معطيات ومنطلقات مختلفة ومتناقضة أن يلتقيا على أرضية واحدة وأن تجمع بينهما تقاليد مشتركة، ويتحولا معاً إلى نموذج جديد للدولة – المقاولة، رمز رأسمالية المضاربة ونواتها. فالزبائنية سوف تطبع الدولة البيروقراطية بطابعها بقدر ما سوف تتدهور أوضاع هذه الدولة وتفقد صدقيتها، وتنحط الفكرة التقدمية التي كانت توجهها. والبيروقراطية سوف تكون مآل الدولة الزبائنية التي ستفقد مع الزمن قدرتها على الحكم باتساق وعقلانية انطلاقاً من قاعدة سلم القرابات والولاءات والمحسوبيات المتعددة والمتدرجة.

إن ما حصل في الواقع، بالرغم من التناقض العقائدي والمذهبي الذي ميز سلطاتهما، ومن العصبيات القبلية والبنى البيروقراطية التي لعبت دور اللحمة في تكوين النخبة المسيطرة، هو مطابقة الدولة مع المفهوم الأبسط والأكثر بدائية للسلطة: أداة مجردة للسيطرة موضوعة في خدمة المصالح الاقتصادية المباشرة للفريق الذي يتحكم بها. فمن المغرب الأقصى حتى العراق مروراً بالأقطار الأخرى، لم تعد الدولة تعني بالنسبة للمجموعات الحاكمة التي يجمع بينها العداء المطلق لأي تعبير ديموقراطي حقيقي إلا تلك الرافعة ما فوق الاقتصادية التي تستخدمها في سبيل تدعيم مواقعها وتحسين وضعها التفاوضي والتنافسي في محاولتها زرع نفسها في عالم الأعمال الدولي.

### مصير الديموقراطية أو تأسيس المواطنية

رداً على هذا الانحطاط العملي للممارسة السياسية العامة، وبمواجهته، انبعثت ونمت الفكرة الديموقراطية في العالم العربي وأخذت تؤكد نفسها كأمل أخير. وقد تحولت في سنوات قليلة إلى المطلب الرئيسي في برنامج المجتمعات العربية كافة. وليس موضوع الرهان في هذه المعركة الكبرى الجديدة التعددية السياسية، بما تعنيه من إنشاء الأحزاب الشكلية، وإنما، أبعد من ذلك، فرض التغيير الجذري في مفهوم السلطة والممارسة السياسية ذاتها، أي تأسيس فكرة المواطن كمقر لوعي أصيل وحق في الحرية والمساواة والكرامة، ومن وراء ذلك تأسيس الأمة بالذات.

وقـد بدأ الـصـراع من أجل الـتـغـيـيـر المنشـود علـى أرضـيـة تدهور الموقف الـسـيـاسـي والأخلاقـي للعديد من النظم القـائمة، وتـصـاعـد الشك بقـدرتها على الـوفاء بوعـودها وأحيـاناً البقاء والاستمرار. وقد تجلت عملية تآكل شرعية هذه النـظم عبر سلسلة طويلة من الأحداث الكبرى وأعمال العنف والتنازع التي لاتزال مستمرة منذ نهاية عقد السبعينات من هذا القرن وحـتى اليوم فـي أكثـر من منطقـة عربيـة. وكـانت أولى حلقـات هذه السلسـلة وأكثـرها مغـزى أعمال العـنف التي حـصلت عـام 1979 في مكـة المكرمـة، وصـولاً إلـى انتفـاضـة أكتـوبر لعـام 1988 في الجـزائـر، ومـروراً بالاضـطـرابات الـتي عـرفـتـهـا سـوريـا عـام 1980 وقلب نـظام النـميري الـديكـتـاتوري في الـسـودان وما سـمي ثورات الـخبز فـي مصـر وتونس والمغرب ثم الانتفاضـة الـكبيرة في فلسطين المحتلة، فضـلاً عن الـعديد من التمردات والانتفاضـات الـشـيعية والكردية في العراق. ومن الطبيعي أن يؤدي تفجر المجتمع هذا إلى بـروز العقـائديات والمذاهب الأكثر تناقضاً، تلك التي كان القهر قد عمل المستحيل لكبتها، الاسلامية منها والعلمانية.

ومـهمـا كانت التعقـيدات والتناقضات والـتلاعبات السيـاسية والعسكـرية التي تطمس الطابع الـديموقراطي أو تـسـعى إلى طـمسـه، فإن وراء الـصـراعات الـجـارية ديناميـة جـديدة للـتغيير وفـكفكة النظم الـبيروقراطيـة الأتوقراطيـة، التي أصبحـت نموذجاً فريداً في الـعالم بسبب المـعايير الـعـتيقـة التي لا تزال تطبقـها في وقت دمرت فـيه تقنيـات الثورة المعلومـاتية والاعلامية كل الشروط القديمة لفرض سلطة تبدو كأنها القدر، لا تنال استحسـان الـجمهور ولا تـسـعى إلى الـحصـول على موافـقتـه وقبوله. وإذا كـانت جمـيع هذه الـصـراعات لا تعـبر، مبـاشـرة، عن اخـتيار ديموقـراطي واضـح فإنـهـا تعكس، جـميعـاً، رفض جمـهور متـزايد من الرأي الـعـام الـخضـوع لأنظمـة تحرم فـيـهـا الممـارسـة الـسـيـاسـيـة وتلغي المـواطنية، وتحـول الدولة إلى شركة ومقاولة خاصة.

ولا شك ان قـسـمـاً كـبـيراً من الـعنف الذي تعـرفه المجـتمـعـات الـعربيـة اليوم نـاجم عن سعـي السلطـات القائمة إلى الالتفـاف على جدول الأعمال الديموقـراطي ومنع التغيير، حتى لو احتاج الأمر إلى دفـع قـوى الاحتجاج بشكل أكبر نحو التـطرف والوقوع في شرك العنف والـحـرب الأهليـة. بل ليس مـن المبالـغة القـول إن إشـعـال هـذه الحرب والـعـمل علـى تغـذيتها واسـتـمـرارها بشكـل، اليوم، اسـتـراتيـجيـة الـسلطة ووسـيلتـهـا الـوحيدة للبـقاء فـي الـحكم، وإغلاق الباب أمـام حركة المطالب الاجتماعية، في أكثـر من دولة عربية. ونسـتطيع اليوم أن نقول إن الـتـحركات الـعديدة التي شـهدها الـعالم العربي في أكثر من مكان لانتـزاع جزء من الـحقوق الديموقراطية قد دفنت في رمـال الـحروب الأهلية، وإن هذه الـحروب كانت مقصـودة بالأسـاس لوأدها وإهالة التراب عليها.

لا شك أن حـرب الـخليج قـد أثرت بشكـل سلبي علـى هذه المسيـرة الديموقـراطيـة بقدر مـا زادت من حسـاسـية الدول وخـوفها علـى مصـيرهـا ومستقبلها وتمسكـها بأمنها. وتمـيل النخب الـحاكمـة، بفضل ما أصبحت تتمتع به من حماية خـارجـية علنية وكفـالة خارجية رسمـيـة أحيـاناً، وبقدر مـا أصـبـحت تدرك انسداد آفاق التنمـية الفعلية أمامـهـا ومـحدودية الـخيارات المـطروحـة لـها وضـعف هـامش مـبادرتها، إلى الـتعلق، أكثـر من أي حـقبة مـاضـيـة، بالنموذج الـقـائم والـخـوف من

المغامرة بأي نوع من التغيير أو التعديل. وهذا ما يفسر كيف عادت النظم الاستثنائية والأحكام العسكرية والعرفية التي كانت على وشك التسليم إلى الساحة من جديد. ودعمت نفسها في كل الأقطار تقريباً. ولو تأكد هذا الاتجاه في السنوات القليلة المقبلة فإن القطيعة التي أصبحت غير محتملة، منذ الآن، بين الدول المحتواة من قبل جماعات الضغط والأعمال، من جهة، والمجتمعات المهمشة، من الجهة الثانية، سوف تتفاقم من دون حدود حتى الاختناق وتقود، لا محالة، إلى الانفجار العام. وستكون هذه أكبر هزيمة يشهدها العالم العربي. ذلك أن منع أي أمة اليوم من الدخول في عصر الديموقراطية لا يعني فقط حرمانها من التمتع بالحريات والحقوق الأساسية، بل، أكثر من ذلك، قطعها عملياً عن تيارات التجديد والتقدم الكبرى في العالم الحديث.

إن التحول الديموقراطي في العالم العربي قد أصبح، أكثر مما هو عليه الحال في أي منطقة أخرى من العالم، رهينة الالتقاء التاريخي بين المصالح الكبيرة للنخب القائدة التي تعمل كقناة تحويل للقيم والثروات المحلية إلى الأسواق الخارجية، والمصالح الضخمة للقوى الدولية التي تملك وحدها استراتيجية اقتصادية عالمية، ولا تتردد في تنافسها للحصول على أفضل الميزات والمصالح أمام أي عمل، مهما كانت نتائجه مدمرة على حياة المجتمعات السياسية والاقتصادية.

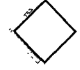
لا يعني هذا، بالطبع، أن معركة الديموقراطية، كمحاولة جديدة لإعادة تركيب الدولة وبناء السياسة العربية كسياسة وطنية بعد أن تحولت إلى استراتيجية عصبوية للمجموعات الحاكمة، قد انتهت. ذلك أن النزوع إلى الديموقراطية في المجتمعات العربية لا ينبع من عدوى خارجية، ولا من الايمان بالقيم الليبرالية، بقدر ما هو التعبير عن إرادة الحياة والرد على حركة الانهيار الفعلي للدولة والسياسية. ويستدعي تحقيق التقدم على هذا الطريق تجديد العقيدة السياسية بما يتجاوز الحديث المبسط من منطلق النظرية الليبرالية الكلاسيكية، كما يستدعي تعديلاً جذرياً وجوهرياً في آليات عمل الدولة وتقنيات الحكم، بما يسمح بتحقيق المشاركة العملية للجمهور في القرارات السياسية. وهذا يعني، في الوقت نفسه، إعادة بناء الدولة كمشروع اجتماعي اقتصادي سياسي، أي التفكير من جديد في المصالح والغايات الكبرى للسياسة ووظائف الدولة للعقود المقبلة.

وفي هذا السعي نحو الاصلاح والتغيير، وإعادة بناء السياسة على أسس أخلاقية، تبدو قيمة التراث وتظهر أهمية القيم الانسانية والاجتماعية التي يختزنها، في تجديد روح المقاومة والكرامة والحرية والمساواة، والدفع بالمبادرة البشرية إلى حدودها التاريخية. فالتراث ليس نظريات ثابتة ولا تنظيمات جامدة أبدية، ولكنه رأس مال فكري وأخلاقي ومعنوي لا غنى لأي جماعة عنه إذا أرادت الاستثمار والعمل على الساحة الدولية. وعلى فهمنا لهذا التراث، وقدرتنا على توظيفه التوظيف الصحيح من أجل إعادة بناء الأخلاقية الاجتماعية العميقة، تتوقف مقدرتنا على تجاوز الأزمة العميقة للدولة العربية، ليس بمعناها التقني أو السياسي الاقتصادي، ولكن بما هي تجسيد لقيم يشكل تمثلها والانخراط الطوعي فيها أساس الانتماء والولاء الحي للجماعة، أي مصدر شرعية هذه الجماعة ككيان سياسي مستقل وفاعل متميز على الساحة الدولية.

## هوامش

(1) نشر المركز الثقافي، بيروت الدار البيضاء، ط1، 1981

(2) LES DEUX ETATS, POUVOIR ET SOCI'ET'E EN OCCIDENT ET EN TERRE D'ISLAM, LIBRAIRIE ARTHEME FAYARD, 1986 وقد صدرت منه ترجمة عربية بقلم نخلة فريفر عن المركز الثقافي العربي، 1996، وأنظر أيضاً بالعربية، عبدالهادي العلوي الذي يستعيد ذكرى عمليات الاضطهاد والاغتيال والتعذيب التي كانت تمارسها الدولة القديمة ليظهر استمرار النموذج نفسه في الثقافة.



# روسيا في الميزان

مراجعة: عبدالحميد بدر الدين *

***غينادي زيوغانوف***
روسيا والعالم المعاصر
ترجمة: عدنان جاموس
دار الطليعة، دمشق، 1996

***غينادي زيوغانوف***
لنعرف وننطلق
ترجمة: كمال عبدالرحمن
دار الطليعة الجديدة، دمشق، 1997

***غينادي زيوغانوف***
روسيا وطني ـ الأيديولوجية الوطنية للدولة
ترجمة: مفيد قطيش
دار الفارابي، بيروت، 1997

يقدم غينادي زيوغانوف، رئيس اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الروسي، المولود في عام 1944 والمرشح المنافس للرئيس بوريس يلتسين في انتخابات يونيو/ يوليو 1996 رؤية لروسيا جديدة غير التي يراها الآخرون، وهي رؤية تخلص إلى أن روسيا مهددة بالتفتت بعد أن سبقها إلى ذلك الاتحاد السوفييتي السابق. وهذه الرؤية يعمل الحزب الشيوعي الروسي وحلفاؤه من القوى الشعبية والوطنية على تحقيق التفاف جماهيري حولها بغرض تغيير النظام سلمياً واتباع نهج سياسي - اقتصادي - اجتماعي جديد يشكل تواصلاً مع تاريخ البلاد ويستند إلى النجاحات الباهرة التي حققتها الاشتراكية بالرغم من كل الحملات التي استهدفت تشويهها. وقد وردت في ثلاثة مؤلفات هي «روسيا والعالم المعاصر»، و«لنعرف وننطلق» و«روسيا وطني».

في المؤلف الأول يرى زيوغانوف ان روسيا تقف أمام مفترق ثلاث طرق، الأولى قد يؤدي بها إلى شيشان أخرى، والثانية قد تخلق منها كولومبيا كبيرة تلتحم فيها السياسة بالمافيا، في حين تقودها الثالثة إلى التطور الديموقراطي الذي يحفظ هياكل الدولة وبنيتها ويحقق الالتزام الضمني بمبادئ تنظيم المجتمع.

---

* باحث أول، وكالة الأنباء الكويتية.

ويشير إلى الفترة السوفيتية، فيقول ان الاشتراكية حولت روسيا إلى دولة عظمى جبارة، وأحدثت تغييرات سياسية واجتماعية ضخمة خلال أقصر حقبة تاريخية ممكنة وأنشأت جيشاً جباراً ساند سياسة خارجية ناجحة. إلا أن عيوباً ظهرت في التطبيق، كان بالامكان إصلاحها، ولكن حال دون ذلك التجمد الاقتصادي في الثمانينات والذي بفعله تحولت ملكية الدولة إلى نظام متحجر، وجرى اندماج الحزب والدولة وقام نظام حدد مهمته في الحفاظ على الأوضاع القائمة. وكان الشرخ الذي أصاب الاتحاد السوفييتي عميقاً، فالصناعة الثقيلة حظيت بالاهتمام على حساب الصناعة الخفيفة التي تخلفت بشدة، وقتلت مبادرات العاملين في الزراعة بسبب سيادة الملكية الكولخوزية، وتوقف تطبيق التكنولوجيا واستخدام أحدث منجزات العلم بل وفقد العلم نفسه حوافز التطور، وتراجع معدل النمو إلى 1–2٪ في بداية الثمانينات بعد أن كان 7–8٪ في بداية السبعينات، وهبطت مستويات رفاهية الناس وانتشرت التناقضات في كل أوجه الحياة. وأدى كل ذلك إلى حالة من اللامبالاة لدى الكتلة الأوسع من الناس تمثلت في عدم اكتراثها بتغيير السلطة وإزاحة الحزب الشيوعي عن مواقع الادارة، وخصوصاً ان غورباتشوف لم يقدم برنامجاً مدروساً للاصلاح ولم يوفر فريقاً من الاصلاحيين.

في المقابل كانت القوى الليبرالية تتبع مخططاً مدروساً بمساندة قوى كانت تمثل الطابور الخامس داخل صفوف الحزب الشيوعي. ففي البداية يكون الانشقاق، ثم النزاع، وبعدها خلق المأزق ثم الانفجار والانهيار الذي يسمح باقتلاع القوى غير المرغوب فيها وتدمير قواعدها الاجتماعية وإشاعة الفوضى داخل التنظيمات الأيديولوجية. وعبر سلسلة الانقلابات المدبرة في 1992 و1993، ثم تحطيم نظام السوفييت، وتحولت الأجهزة الحزبية إلى توابع مجردة من السلطة، وتقلص دور البرلمان ورجال الادارة المنتخبين، وتكون المثل المعروف في روسيا: القيصر أو رئيس الجمهورية غير الخاضع للرقابة الشعبية، والحكومة المعينة من قبل القيصر – الرئيس وغير الخاضعة هي الأخرى للرقابة الشعبية والدوما بصلاحيات محدودة جداً وحق حله في يد الحكم.

روسيا الجديدة أو المابعد سوفيتية، تحكمها التناقضات من كل جانب، ومهددة باندلاع العنف فيها، ولذلك فإن إعادة السلام المدني تحتم العمل على حل التناقضات القائمة بدون عنف وحسب خطة محددة تشتمل على: (أ) تبديل النهج الاجتماعي الاقتصادي القائم والعودة إلى مسار التطور الاشتراكي، (ب) تشكيل حكومة ثقة وطنية تعمل تحت إشراف مجلس دوما الدولة، (ج) الكف عن الاستهزاء بالجيش وأجهزة الأمن والميليشيا، (د) التخلي عن الانتقام الأيديولوجي وعن السخرية من العلم والثقافة، (هـ) إعادة الديون للفلاحين ودون إبطاء ودفع أجور العمال المستخدمين، (و) مكافحة الفساد والجريمة المنظمة، (ز) ضمان حق العمل لجميع القوى السياسية وحقها في عرض مواقفها في وسائل الاعلام، (ح) إعادة إنشاء دولة اتحادية على أساس طوعي بمبادرة من الاتحاد الروسي.

لقد ظهر – حسب زيوغانوف – أن النظام العالمي الجديد ليس سوى تجميع وانتقاء التكنولوجيات العالمية لاقامة دكتاتورية الغرب في العالم كله، اعتماداً على العقيدة الدينية

المابعد مسيحية وهي الليبرالية الديموقراطية. وهنا يبرز دور روسيا التي يجب أن تتحرك لمواجهة المتغيرات السريعة على الساحة الدولية، وتضع استراتيجية سليمة مستفيدة من موقعها الجغرافي وامكاناتها العسكرية والسياسية والاقتصادية والسكانية لاستعادة دورها كموازن جيوسياسي وضامن لتوازن القوى العالمية.

وفي مؤلفه «لنعرف وننطلق» يعيد زيوغانوف التأكيد على أن ما يطرحه يمثل ما هو متفق عليه من قبل تحالف القوى الشعبية والوطنية في الانتخابات الرئاسية. ويقدم عرضاً لاطاحة النظام الروسي بكافة أشكال الديموقراطية. فقد ضرب الرئيس البرلمان بمدافع الدبابات، وأوشك على اغلاقه نهائياً، وطارد الوطنيين وزج بهم في السجون، ويسعى باستمرار لتخويف الناس من العودة إلى الماضي إذا ما انتخبوا الشيوعيين والوطنيين، بالرغم من أن الأخيرين يقفون ضد كافة أشكال المنع والبطش والتقييد للحريات.

وتاريخ الإنسانية في القرن العشرين – كما يرى زيوغانوف – يبين ضرورة المضي قدماً نحو الاشتراكية مع التحليل الموضوعي للتجربة الماضية، لأن طريق الاشتراكية هي طريق العدالة الاجتماعية وبناء الدولة الضخمة ذات الاقتصاد المتطور، والتآلف الثقافي، وكفالة حق التعليم والعلاج ورعاية الطفولة والشيخوخة. وإذا كانت الشعوب السوفيتية قد تقبلت شعارات غورباتشوف وياكوفليفيف «البيروسترويكا امتداداً لقضية أكتوبر العظيم» و«الديموقراطية الأوسع تعني الاشتراكية الأشمل»، فإن ذلك حدث لثقتهم بالحزب الذي كان الاثنان يتربعان على قمته ولأن الناس توسمت في الشعارات تحسيناً للاشتراكية وليس قضاء عليها. هذا فضلاً عن تهميش دور الناس بعد احتكار الحزب للسلطة وتهميشه لدور المجالس. غير أن ذلك لا يلغي العوامل الموضوعية لهزيمة الاشتراكية، ومنها العجز عن رفع إنتاجية العمل ورفع مستوى معيشة الكادحين، والانغماس في سباق مستنزف للتسلح امتدت آثاره إلى النواحي الاقتصادية والاجتماعية.

وفي تشخيصه لحالة الاقتصاد الروسي، قال زيوغانوف انه في تدهور مستمر، ففي 1995 وصل انتاج القمح إلى أدنى مستوى له خلال ثلاثين سنة، وأصبحت السوق الداخلية تستورد من الخارج 70% من احتياجاتها، وقلصت الرساميل المخصصة للاقتصاد، وفاقت الوفيات الولادات بنسبة 1:6 وتنامت البطالة. وفي المقابل، تقوم الجهات الأجنبية بنهب ثروات البلاد، فقد تم بيع 500 مؤسسة ضمن برنامج الخصخصة بمبلغ 7,2 مليارات دولار أميركي، قيمتها الحقيقية تزيد على 200 مليار.

في المؤلف الأشمل «روسيا وطني ـ الأيديولوجيا الوطنية للدولة»، يوضح زيوغانوف ان أعداء روسيا يدركون أن الشعب الروسي بالذات هو العمود الفقري للاتحاد الروسي كما كان بالنسبة للإتحاد السوفييتي. ولذلك فإنهم يسعون للتأثير عليه وعلى وعيه بشكل مدروس ومخطط لتعميق شعور الغربة داخل المواطن واقناعه بأنه عقبة أمام «الحضارة والديموقراطية والنظام العالمي الجديد». وهذه هي الطريقة الغربية للقضاء على الطابع الروسي للحياة، ولمنع توحد شعوب روسيا وبيلاروسيا وأوكرانيا والتي شكلت عبر القرون الطويلة محور الدولة القوية، ولخلق تناحر في أذهان الناس

بين الفترة السوفيتية والفترة السابقة عليها بتصوير تناقضهما الجذري وعدم وجود أي شكل من أشكال التواصل بينهما. أما الهدف، فهو الغاء أي امكانية لإحياء الوحدة الشعبية المدعوة لإنقاذ البلاد من حالة الفوضى ومن محنتها. وليس هناك في مواجهة هذا المخطط غير التواصل التاريخي الوطني، والتركيز على الوعي الذاتي القومي غير المنقطع، والتأكد من أن عود «الفكرة الروسية» يتصلب عبر المحن ووسط المعارك، وبواسطة توحيد المثال «الأحمر» للعدالة الاجتماعية التي تجسد الحقيقة السماوية التي تقول «الجميع متساوون أمام الله»، والمثال «الأبيض» لبناء الدولة القومي. وبهذا تكتسب روسيا الوفاق الاجتماعي بين الطبقات والشرائح الاجتماعية المختلفة وتتفجر قوة الفداء المعروفة خلال التاريخ البطولي لروسيا.

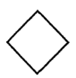
ويطرح زيوغانوف نموذجين للكيان الروسي، الأول كو سموبوليتي وهو الذي يتحرك العالم باتجاهه في مسعى للتوحد أو التماثل السياسي والاقتصادي الأيديولوجي والاعلامي تحت ما يسمى بالنظام العالمي الجديد، هذا النموذج يدمج روسيا في المجتمع الدولي الموجود وتكون أزماته محتومة الانتقال إلى روسيا بالرغم من أن السلطة الحالية في روسيا تعمل لانجازه. والنموذج الثاني هو القومي والذي يقوم على العلاقات المستقرة بين القوميات والدول على أساس التفاعل البناء بين البنى الثقافية المختلفة وعلى أساس توازن المصالح والقوى مع استعادة التواصل المقطوع في التطور التاريخي والارتكاز على التجربة الروحية الغنية. وفي هذه الرؤية يمكن الحديث عن حركة وطنية واسعة في روسيا تتشكل وتتنامى وتتعزز لتعلن عن نفسها في القريب كقوة رئيسية محركة للتقدم الاجتماعي المعاصر.

ويفصِّل زيوغانوف تشكيل الحركة الوطنية الروسية، فيؤكد أنها تنقسم إلى ثلاثة قطاعات، الأول هو الجناح اليساري الذي يضم الشيوعيين المستعدين لتلبية متطلبات العصر. والقطاع الثاني يضم المنظمات والأحزاب الاجتماعية التي توحدها فكرة الحفاظ على بنية الدولة الروسية، وهي الفكرة الـ «ما فوق حزبية وما فوق طبقية، التي صاغها الفكر الروسي المحافظ في النصف الثاني من القرن التاسع عشر». والقطاع الثالث يضم فوج اليد اليمنى، ويتكون من ممثلي القوى الدينية الروسية من الأرثوذكس والمسلمين والبوذيين، وهي تمتاز باستمرار بعدم التبلور التنظيمي، وغياب آلية تقديم ممثليها إلى تركيبة النخبة السياسية المعاصرة والابتعاد النسبي عن النشاط الاجتماعي. وليس هناك مفر من الوحدة الديالكتيكية والمساواة البناءة بين القطاعات الثلاثة لإعادة الوحدة المفقودة للمجتمع ولإخراج روسيا من دوامة الفتنة الراهنة ومن أزمتها الشاملة في مجالات النشاط السياسي والاقتصادي والثقافي والديني.

ويشدد زيوغانوف على أهمية تصحيح السياسة الخارجية الروسية وإعادة التواصل بين مختلف مراحل هذه السياسة، والاستقلال في اتخاذ القرارات السياسية الخارجية، وتطويرها والاكتفاء الدفاعي وخلق ظروف سياسية تضمن التطور المستقر للبلاد وتقدمها الاقتصادي ورفع مستوى معيشة شعبها.

وفي النطاق الأمني، فإن روسيا تحتاج إلى إعادة التفكير في عقيدة عسكرية تضمن تحويل نشاطات القوات المسلحة للتصدي للتهديدات الخارجية، وتدعم قدرات البلاد، وتأخذ في الاعتبار الآفاق المتعلقة في السياسة العالمية، بالاضافة إلى تحديد العدو المحتمل والعدو الكامن، والحفاظ على الطابع الشعبي للجيش الروسي وتربية الشعور بالوطنية والافتخار بروسيا والاستعداد للدفاع عنها.

والحزب الشيوعي الروسي الذي يقوده زيوغانوف شهد إعادة تسجيل عضوية 530 ألف عضو خلال عامي 1993 و1994، وانتسب إلى عضويته عشرة آلاف عضو جديد في عام 1994، بخلاف مئات الألوف من المتعاطفين والأنصار. وقد عقد الحزب ثلاثة مؤتمرات حزبية عامة، أكدت جميعها على ضرورة تطوير العلاقات مع الأحزاب القريبة على أساس التفاهم المشترك، وعلى أرضية الأخلاق الجماعية وهو ما تجلى خلال الحملة التي سبقت الانتخابات الرئاسية الروسية، كأفضل ما يكون.



# مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

فصلية أكاديمية تعنى بنشر الأبحاث والدراسات في تخصصات
السياسة - الاقتصاد - الاجتماع - علم النفس الاجتماعي
الانثروبولوجيا الاجتماعية والجغرافيا الثقافية

رئيس التحرير: د. شفيق الغبرا

تأسست عام 1973


## ثمن العدد

الكويت (500) فلس، السعودية (10) ريالات، قطر (10) ريالات، الامارات (10) دراهم، البحرين (-,1) دينار، عُمان (-,1) ريال، لبنان (2000) ليرة، الأردن (750) فلساً، تونس (1,5) دينار، الجزائر (15) دينار، اليمن الجنوبي (600) فلس، ليبيا (2) دينار، مصر (3) جنيه، السودان (1,5) جنيه، سوريا (50) ليرة، اليمن الشمالي (15) ريالاً، المغرب (20) درهماً، المملكة المتحدة (1) جنيه.

## الاشتراكات

| للافراد | سنة | للمؤسسات | سنة |
|---|---|---|---|
| الكويت | 2 د.ك | الكويت والبلاد العربية | 15 د.ك |
| الدول العربية | 2,5 د.ك | في الخارج | 60 دولاراً |
| البلاد الاخرى | 15 دولاراً | | |

*تدفع اشتراكات الأفراد مقدماً

(1) إما بشيك لأمر المجلة مسحوباً على أحد المصارف الكويتية.

(2) أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم (07101685) لدى بنك الخليج فرع العديلية.

*اشتراكك لأكثر من سنة يمنحك فرصة الحصول على أحد أعداد المجلة الخاصة بأزمة الخليج أو أحد أعدادالمجلة القديمة.


توجه جميع المراسلات إلى: رئيس التحرير
مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت

ص.ب.: 27780 الصفاة - الكويت 13055
فاكس: 4836026 - هاتف: 4836026
4810436

# اجتماع

## مدخل إلى الإثنولوجيا

جاك لومبار
المركز الثقافي العربي، بيروت 1997، 407 صفحة
ترجمة: حسن قبيسي
مراجعة: حسين محمد فهيم *

يحتوي الكتاب على عشرة فصول وزعت في خمسة أقسام أو أبواب رئيسة، ضمَّن المؤلف نهاية كل فصل جزءاً بعنوان «موضوعات للتفكير»، طرح فيه الأفكار الرئيسية وبعضاً من التساؤلات التي تُثير فكر القارئ. وإلى جانب هذه الفصول العشرة، تضمن الكتاب مجموعة من الملاحق بدأها المؤلف بقائمتين إحداهما تخص الدوريات والمجلات المتخصصة في الإثنولوجيا (أي موضوع الكتاب). بينما تضمنت الأخرى أهم الجامعات ومراكز البحوث المتخصصة في فرنسا. أتبع المؤلف هاتين المقالتين بمقال سبق له أن نشره عام 1984 بعنوان «تدريس الإناسة: جردة مقارنة»، في المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية التي تصدرها هيئة اليونسكو. وفي نهاية جزء الملاحق قدم المؤلف كشافين بأهم المصطلحات والأعلام التي ورد ذكرهما في فصول الكتاب العشر.

موضوع الكتاب كما يتضح من عنوان هو «الإثنولوجيا» أو «النياسة» وفق ترجمة المترجم لهذا المصطلح، وهو أمر سنعود لمناقشته فيما بعد. تناول المؤلف موضوع الكتاب باعتباره مدخلاً لعرض وفهم التيارات الفكرية الأساسية والنظريات والمفاهيم الرئيسية التي ارتبطت بالإثنولوجيا منذ بلورتها كعلم في النصف الثاني من القرن الماضي حتى الوقت الحالي. وفي هذا الإطار، خصص جاك لومبار القسم الأول من كتابه لتوضيح معنى وغاية الإثنولوجيا، كما قارنها ببعض من التخصصات الأخرى للأنثروبولوجيا عموماً وبعلم الاجتماع بخاصة. ينتقل المؤلف بعد هذا التمهيد ليتناول مراحل ومعالم الفكر الإثنولوجي بدءاً بالتطورية وانتقالاً إلى الانتشارية ثم البنائية الوظيفية ومنها إلى بنيوية كلود ليفي شتراوس. وفي الفصل الأخير من الكتاب يقدم المؤلف عرضاً موجزاً لأهم التيارات الفكرية لمرحلة ما بعد البنيوية، ويخص بالذكر إسهام الفكر الفرنسي في بلورة الاتجاهات الإثنولوجية المعاصرة.

---

* أستاذ (Professor)، قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الكويت.

أما عن دواعي تأليفه، فيقول المؤلف في تقديمه الموجز للكتاب انها تتجاوب مع حاجة الدارسين للإثنولوجيا إلى «مرشد تعليمي يُوضح لهم الروابط التي تقوم بين المدارس الفكرية المتعددة، فضلاً عن تأثير بعضها على البعض الآخر». وفي مقاله عن تدريس الأنثروبولوجيا المُشار إليها سابقاً يُفيد لومبار بأن الجامعات الأوروبية التي نشأت وتطورت فيها الأنثروبولوجيا شهدت منذ ستينات هذا القرن توسعاً كبيراً في إنشاء أقسام الأنثروبولوجيا فيها، كما أوضحت بيانات تسجيل الطلاب تزايداً مطرداً في إقبال طلاب التخصصات المختلفة على دراسة الأنثروبولوجيا كمقرر اختياري أو مساند ضمن المنهج الدراسي العام. وبالرغم من تضاؤل فرص العمل لخريجي الجامعات من الأقسام النظرية بصفة عامة، بما في ذلك الأنثروبولوجيا، استمر الاهتمام بهذا العلم قائماً بل ومتزايداً باعتباره – في رأي كلود ليفي شتراوس – «فرعاً معرفياً وتثقيفياً بالذات والآخر أكثر من كونه مجالاً أكاديمياً مُوسعاً».

بلور المؤلف عرضه للمدارس والاتجاهات النظرية وما صاحبها من مفاهيم ومناهج وممارسات عبر رحلة القرن ونصف القرن للاثنولوجيا حول مدخلين رئيسين وهما «الثقافة» و«المجتمع». وفي معالجته لهذين المدخلين قدم لومبار في فصول الكتاب معلومات مفيدة عن طبيعة التباين بين هذين الاتجاهين وما ترتب عليه من صياغة لمفاهيم خاصة بكل اتجاه، وما نتج عنه أيضاً من استحداث مناهج تتسق مع طبيعة الدراسة وهدفها. هذا علاوة على إيضاحه للكيفية التي استعان بها كل اتجاه من اتجاهات النظرية الاثنولوجية بعلم أو بفرع معرفي كان له بمثابة المرجع، كالبيولوجيا مثلاً عند التطوريين وأوائل الوظيفيين، وعلم الاجتماع الفرنسي بالنسبة للاتجاه البنائي – الوظيفي لدى المدرسة الانكليزية.

وبالنسبة لمدخل الثقافة تحدث المؤلف عن الرواد الأوائل في أوروبا وأميركا، وذكر من بينهم البريطاني إدوارد تايلور والأميركي لويس مورغان، كما أفاد عند تناوله للاتجاه الانتشاري في تفسير التباين الثقافي إلى المدرسة الأميركية بزعامة فرانز بواس وتلاميذه مع الإشارة إلى أنصاره أيضاً في كل من انكلترا (إليوت سميث) وألمانيا (وولهم شميدت). وفي هذا الشأن، أوضح لومبار أن بانتقال الفكر الإثنولوجي من التطورية إلى الانتشارية تغير التوجه النظري وأضحى السؤال الذي شغل أذهان الباحثين ليس البحث في تاريخ نشأة وتطور نظم الثقافات الانسانية سعياً لتفسير التباين بين الثقافات، وإنما الوقوف على الكيفية التي حدث بها هذا التباين. وهكذا لم تعد البيولوجيا أو التاريخ بمثابة المرجعية الأساسية للفكر الإثنولوجي وحسب، وإنما أضافت الانتشارية الاعتماد على الجغرافيا أيضاً، ومن هنا تبلورت نظريات هذا الاتجاه حول مفاهيم «الدوائر أو المراكز الحضارية»، ومبدأ الأخذ والتقليد بفعل الاتصال الثقافي بين الشعوب. ولاستكمال عرضه للمدخل الثقافي، تحدث لومبار عن الاستعانة بمفاهيم علم النفس والتحليل النفسي وإسهام الأميركيتين روث بنيديكت ومرغريت ميد في بلورة الاتجاه الذي عرف باسم «الثقافة والشخصية» والذي اهتم باكتشاف سمات أو ركائز الشخصية الثقافية التي تنفرد بها جماعة أو قبيلة أو شعب معين.

وينـتقل لومـبار بـالقـارئ من أمـيركا إلى انكلترا ليـتحـدث عن البـريطـاني برنسـلو مالينـوفسكي ويخصـص لـه فصلاً كامـلاً شارحاً فيـه ارتباط مفـهوم الوظيفـية المستمد من البيولوجيا في تفسـير الثقافة الإنسانية. ويبرز لومبار في هذا الفصل إسـهام مالينوفسكي في استقطاب الـباحثين للدراسـة الحقليـة التي وضـع أسـس مناهـج ممارسـتهـا. ومن الوظيفة والثقـافة عند مالينـوفسكي، ينتقـل لومبار إلى الوظيفة والمجتمـع عند الانكليز والفـرنسيين. وهنا يوضـح مدى تأثير المدرسـة الفرنسـية ممثلة فـي إيميل دوركيم ومـارسيل مـوس في التحـول بالفكر الإثنولوجي فـي بريطانيـا مـن الثقـافـة إلى المجـتمع وبلورة مـفـهوم الـبناء الاجتماعي لدي البـريطاني رادكليف براون الذي كان معاصراً لبرنسـلو مالينوفسكي. ومع اتفاقهما في رفض الاتجاهين التطوري والانتشـاري، فقد اهتم مالينوفسكي بمدخل الثقافة بينمـا فضـل رادكليف براون القـيام بدراسـة مكثفة ودقيـقة لـلعلاقـات المجـتمعيـة أو للبنـية المجتمعية كما جمع بين البنية والوظيفة، إذ أن مقولة الوظيفة لا تفـهم إلاّ بالعلاقة مع البنية. فالمجـتمـع في رأي رادكليف براون هـو الواقـع التـجريبي الـوحيد، أما الثـقافـة فهي مـفهـوم فضفاض غير محدد المعالم بحيث يتعذر التطرق إليه بصـورة علمية.

ويبقى المؤلف في أوروبا لـيخصص القسم الرابع من كتابه للفكر الإثنولوجي الفرنسي بعد دوركيم وموس، ويخصـص فصلاً كاملاً لبنيوية كلود ليفي شتـراوس التي اختلفت تماماً عن فكرة رادكليف براون عـن البنيـة الاجتمـاعيـة. فقـد اتجه لـيفي شـتـراوس نحو الـتفسـير الـسـيكولـوجي أكثـر من اهتمـامه بـالـتفسـير الـسـسـيولوجي، إذ جـعل هدف دراسـة الـثقافـة الإنسـانية هو الـكشف عن اللاوعي الجماعي للذهنيـة البشرية. وفي هذا الفصل عـرض لومبار معظم آراء ليفي شتـراوس، ولو أنها جاءت مختصرة وغير متـرابطة إلى حد ما. وعلى أية حال فقد حرص المؤلف على الإشارة إلى اسـتعانة ليفي شـتـراوس في بلـورة أفكاره بالألسـانيات وبعض من العلوم الطبيعية. وإلى جانب هذا التيـار البنيوي، أفاد لومبار بوجود تيـار آخر مثله مارسـيل غريول، وموريـس لينهارت اللذان اهـتما بدراسـة الأنساق الرمزيـة من خلال الثقـافة والدين بصفة خاصـة. وفـي ختام عرضـه للنظرية الإثنولوجية، تناول لومـبار التيارات الفكرية المعـاصـرة إلاّ أنـه لم يـوفـق – في رأيـنـا – فـي إعطـاء صـورة مـتكاملـة لـلوضـع الـحـالـي للانثروبولوجيا عامة والاثنولوجيا خاصة في تفكيكية فكر ما بعد الحداثة[1].

ونتساءل الآن، هل حقق المؤلف هدفه من تحرير هذا العمل؟ فتأتي الاجابة بنعم. فقد عني لـومبـار بإبـراز الصـلات القـائمـة بين النظريات الإثنولـوجيـة، من جـهـة، والتـأثيـرات المتبادلة بين الفكر الإثنولوجي عـامة وبعض مـن مفاهيـم ونظريات العلوم الـطبيـعية (مـثل البيـولوجيا) والعلوم الاجـتماعيـة (مثل علم الاجتمـاع وعلم النفس)، من جهـة أخرى. وربما الذي لم يرد ذكره في هذا الإطار، والذي نعـتقد أن له أهـمية كبيرة في تفـهم معنـى النظرية الإثنولـوجيـة ودواعي طرحهـا، هو الوصـف الـلازم للأجواء الفكرية والأوضـاع المجـتمـعيـة والقوى السياسية في تصـارعها أو توافقها عالمياً أو محلياً لكل حقبة زمنية[2].

ثمـة بعض الملاحظات عن الترجمـة والنشـر. فـمن ناحيـة الـترجمـة، هـناك نقطتـان رئيسـتان تـتعلق إحداهما بالمصطلحات والأخـرى بالنص. فمن ناحية ترجـمة المصطلحات

المتداولة في الدراسات السسيولوجية والانثروبولوجية، نجد أن كثيراً منها جاء مخالفاً لما هو متداول حالياً، ولسنوات طويلة، في الأدبيات العربية. فمصطلح «الأنثروبولوجيا» مثلاً يرادفه المترجم بكلمة «الإناسة» التي ربما جاء اشتقاقها من كلمات «الإنسان» أو «الأنس» أو «الناس». أما مصطلح «الإثنولوجيا» (موضوع الكتاب المترجم) فقد صاغ المترجم له مرادفاً عربياً في كلمة «النياسة»، كما قدم كلمة «الناسوت» ترجمة عربية لمصطلح «الإثنوغرافيا». وعلى هذا الأساس لنا أن نتصور مثلاً أن يُعرف الأنثروبولوجي العربي نفسه على أنه «أناس»، وأن يطلق الإثنولوجي العربي على نفسه «النَياسْ». أما الأثنوغرافي العربي – في رأي المترجم – فهو «الناسوتي». وهنا يحق لنا أن نتساءل ماذا لو كان الشخص أنثى، فبماذا تعرف نفسها؟ وهل ستقدم نفسها باعتبارها «أناسية» أم «ناسوتية» أم «نَياسة»؟.. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن مسألة إيجاد مرادفات عربية للمصطلحات العلمية الأجنبية مسألة معقدة لأسباب عدة نذكر من بينها، مثلاً، قصور الثقافة العربية المعاصرة عن صناعة معرفتها وبالتالي صياغة مصطلحاتها على النحو الذي تم إبان ازدهار الحضارة العربية الإسلامية في مختلف المعارف الفقهية والكلامية والتاريخية. هناك ولا شك أسباب أخرى يمكن الرجوع إليها في مقال بعنوان «ثقافتنا العربية وتوخي المصطلح»[3]. ومع حرصنا جميعاً على أن يكون لنا مصطلحاتنا العربية النابعة من تراثنا، وأن علينا أيضاً أن نقلل بقدر الإمكان من استخدام المصطلحات الأجنبية التي صيغت ألفاظها وتبلورت مدلولاتها في زمان ومكان خارج تراث ومقومات الثقافة العربية، إلاّ أنه قد لا يوجد – في رأينا – غضاضة في استمرار استخدام المصطلحات الأجنبية الأنثروبولوجية، وهو أمر قائم وشائع في العلوم الطبيعية. فمن الأفضل – في رأينا – عدم استبدالها بمرادفات عربية ينقصها نقل المعنى بدقة أو عدم الألفة لغوياً معها، علاوة علي خلوها من الجمال اللفظي. ونجد المترجم نفسه قد نقل في مواضع عدة من الكتاب مصطلحات أجنبية على حالها من دون مرادف عربي لها، فنجده مثلاً يترجم كلمة Systeme الفرنسية إلى سستام. نقرأ له أيضاً كلمة مونوغرافي ترجمة للكلمة الفرنسية Monographe. وهناك العديد من الكلمات الأخرى نذكر منها مثلاً مصطلحات السوسيولوجي، الميتافيزيقي، الأيديولوجية، والأنكلوساكسون. ويلفت نظرنا، علاوة علي ذلك، أن المترجم استخدم كلمة «إثنية» ترجمة للكلمة الفرنسية Eth-nique، ومع ذلك نجده يُترجم Ethnologie بالنياسة، وبالنسبة لعنوان الكتاب فالكلمة الفرنسية تنطق إتنولوجيا (بالتاء) وليس إثنولوجيا (بالثاء) كما وردت في عنوان الكتاب.

هذا من ناحية المصطلحات، أما من ناحية ترجمة نص الكتاب الفرنسي، فلدينا ملاحظات عدة، فهذا الكتاب حرره المؤلف الفرنسي جاك لومبار للطلاب الفرنسيين الذين غالباً ما تكون لديهم معرفة مسبقة بالعديد من الأفكار أو الأعمال التي ورد ذكرها في الكتاب. هذا إلى جانب ألفتهم بلغتهم في معنى كلماتها، وتركيب جملها، ومضمون تعبيراتها، الأمر الذي كان يتطلب من المترجم عند نقل نص الكتاب إلى لغة وثقافة مختلفتين عن الفرنسية أن يقدم للقارئ العربي بعض الشروح والإيضاحات

في مواضع مختلفة من الكتاب، سواء فيما يخص المصطلحات أو النظريات أو المناهج. فالأصل في فكرة ترجمة مختارات من الأعمال الأجنبية إلى اللغة العربية ليس – في رأينا – التحويل اللغوي للنص الأجنبي قدر تقديمه للقارئ العربي في صياغة تُسهل عليه فهمه، وتُيسر عليه الوقوف على مدلوله واستيعاب فكرته. ففكرة الترجمة أساساً هي الإثراء المعرفي بالفكر العالمي لدى القارئ العربي في المجالات المختلفة للعلوم والفنون والآداب.

وعلاوة على ما تقدم ذكره، كان من المتوقع أيضاً أن يضمّن المُترجم الكتاب المُترجَم، مقدمة يُعرف فيها القارئ بالمؤلف، وأعماله، وموقعه في الفكر الإثنولوجي الفرنسي. هذا إلى جانب تضمين هذه المقدمة لرأي المترجم نفسه في دواعي انتقاء هذا الكتاب بالذات للترجمة، وموقفه من محتواه وبخاصة إذا كان المترجم متخصصاً في مادة الكتاب. فتحرير مثل هذه المقدمات للكتب المترجمة تقليد قديم ولايزال مستمراً ويحرص عليه المترجمون ودور النشر على حد سواء. وقد فات على المترجم ودار النشر بيان سنة النشر للكتاب الفرنسي. ولذا ندعو دُور النشر إلى ضرورة الاهتمام بذكر تاريخ إصدار الكتب الأجنبية التي تقوم بنشر ترجمتها لما في ذلك من أهمية في وضع المعلومات الواردة في هذه الكتب في السياق الزمني لها ودراستها وتقديمها في إطار الفكر السائد حينذاك.

والآن، ما أهمية هذا الكتاب للمكتبة العربية عامة، ولدارسي الأنثروبولوجيا خاصة؟ أود الإفادة بأن ما ذكره لومبار في شأن التوسع في أقسام الأنثروبولوجيا في الجامعات الأوروبية إبان العقود الثلاثة الماضية، وتزايد إقبال الطلاب على التسجيل في مقررات الأنثروبولوجيا، حدث أيضاً في الجامعات العربية، فلقد عمّ حالياً تدريس الأنثروبولوجيا في معظم الجامعات العربية، سواء كمجال للتخصص الأكاديمي والمهني، أو كأحد المقررات المساندة لمناهج التخصصات الأخرى. ولعل من دلائل تزايد الاهتمام بتدريس مادة المدخل إلى الأنثروبولوجيا إدخالها ضمن مقررات الثقافة العامة لطلاب عدد من الجامعات العربية. وقد تضاعف أيضاً أعداد الطلاب العرب المسجلين في المقررات الدراسية للأنثروبولوجيا بفروعها المختلفة، بما في ذلك الإثنولوجيا، وخصوصاً أن عدداً كبيراً من هؤلاء الطلاب يدرسون تخصصات أخرى غير الاجتماعيات أو الإنسانيات. وبالنسبة للمكتبة الأنثروبولوجية العربية، فقد تبين من مراجعتنا لمعظم ما نُشر عن الإثنولوجيا أنه قد صدر مؤلفاً أو مترجماً لأعمال بعض روادها وبخاصة الانكليز والفرنسيين. ومع كثرة ما نشر من أدبيات في هذا المجال، ومع تنوع الموضوعات وتعدد المداخل، فلا تزال الحاجة ماسة – في رأينا – إلى تلقي الطلاب، والقارئ المهتم بالفكر الأنثروبولوجي عامة، المعرفة الميسرة لأساسيات المفاهيم والنظريات والمناهج التي تشكل في مجموعها المنظومة الجوهرية لمقومات الفكر الأنثروبولوجي بعامة، كعلم له موضوعه الدراسي وهدفه النظري والعملي. ليس هذا فحسب، بل من المناسب في هذا السياق أيضاً، كما أنه من المفيد – ولا شك – أن يُحاط الدارس علماً بدواعي النظرية وبأهمية المفاهيم وصلة المنهج بهما. ونظراً لأن النظريات لا تنشأ من فراغ، نرى من الضروري أن يُدرك الدارس طبيعة الحوار بين

عقول المُنظرين الإثنولوجيين أنفسهم، والآخرين من العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانيات. ولكي تُستكمل الصورة، ويتحقق الفهم للأبحاث الإثنولوجية النظرية والمنهجية في إطار متكامل، لا يجب إغفال تأثير عنصري الزمان والمكان في طبيعة الفكر وتوجه البحث، وغاية التنظير. ولقد حاول جاك لومبار طرق بعض من هذه السُبل في كتابه، ولذا فنحن نجد فيه إضافة جيدة للمكتبة العربية المتخصصة في الدراسات الأنثروبولوجية عامة، والإثنولوجية خاصة.

**الهوامش**

(1) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة راجع كتابنا بعنوان «قصة الأنثروبولوجيا» سلسلة عالم المعرفة، الكويت، عدد (98)، فبراير 1986.

(2) لتتبع القارئ للتيارات الأدبية والفكر الفلسفي لكل من البنيوية والتفكيكية وتأثير ذلك على النظرية والمنهجية الإثنولوجية نوصي بإطلاعه على كتاب «المرايا المحدّبة: من البنيوية إلى التفكيك» تأليف عبدالعزيز حمودة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، عدد (232) ابريل 1998.

(3) مجلة سطور، القاهرة، لندن، مارس 1998، ص 80.

# اقتصاد

## الاصلاح الاقتصادي في مصر ودور البنوك في الخصخصة وأهم التجارب الدولية

منى قاسم

الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1997، 362 صفحة

مراجعة: حمدي البصير *

يحاول الكتاب تقديم قصة الاصلاح الاقتصادي في مصر وتقييم جوانبه المختلفة، والاجابة عن سؤال هام وهو: هل ستتمكن مصر مع نهاية برنامج الاصلاح من الوصول إلى ما وصلت اليه «النمور» الآسيوية وفي أميركا اللاتينية؟ وما السبيل إلى ذلك؟ وعلى مدى 362 صفحة مقسمة على سبعة فصول، نجد المؤلفة تتلمس الجواب، من خلال العرض والتحليل وتقديم القرائن. وهي تبدأ كتابها بالاشارة إلى الجدل الذي دار في بداية تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي في مصر، حول مدى ملاءمته والمخاوف المترتبة عن تطبيقه، خصوصاً لجهة ما قد يتهدد دور الدولة العائل في المستقبل. وبالتالي، فهذه المخاوف أدت إلى أن يتضمن البرنامج بعداً اجتماعياً يتلازم مع الاصلاح الاقتصادي المنشود.

تقول المؤلفة ان دخول مصر في مرحلة الاصلاح الاقتصادي لا يؤرخ بتوقيع الاتفاق ما بين الحكومة المصرية والبنك وصندوق النقد الدوليين في 1991، وإنما بمنتصف الثمانينات، حينما بدأت الحكومة الأميركية تبدي رغبتها في قيام الحكومة المصرية بعملية اصلاح اقتصادي والتحول

---

* صحفي وباحث، جمهورية مصر العربية.

إلى الاقتصاد الرأسمالي الحر، وتطبيق برنامج شامل للخصخصة.. وفي تلك المرحلة، أخذ البنك الدولي يضغط لتطبيق هذا التوجه الذي وجد معارضة حتى داخل الحكومة المصرية، خوفاً من انعكاساته الاجتماعية. وقد أدى هذا التخوف إلى تأجيل تنفيذ برنامج الاصلاح، خصوصاً وان مصر كانت تمر بمشاكل على صعيد الحاجة إلى «العملة الصعبة» (الدولار وغيره) نتيجة انخفاض تحويلات المصريين العاملين في الخارج، الذين أخذت العديد من الدول النفطية تستغني عن قسم منهم. وأدى ذلك إلى تراجع حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، وزامن ظهور أزمة المديونية الخارجية وأثرها على ميزان المدفوعات المصري وأعباء خدمة الدين السنوية، ومن ثم لم يكن من مفر لمصر سوى التوصل إلى إتفاق مع صندوق النقد والحصول على موافقة نادي باريس على اعادة جدولة الديون المصرية، وفي مقابل ذلك التزمت الحكومة المصرية بتنفيذ برنامج شامل للاصلاح الاقتصادي يتضمن مجموعة من الاجراءات تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد المصري والسماح لقوى السوق أن تلعب دورها كاملاً والتحول إلى سياسة تنموية تعتمد على التنمية المتواصلة وتشجيع القطاع الخاص وتنشيط قطاع الصادرات وحفزه، وقد بدأت عملية الاصلاح بالاصلاح المالي بهدف خفض العجز في الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات.

ويعرض الكتاب للاجراءات التي لجأت اليها الحكومة المصرية لتعويض «جرحى الاصلاح»، من الذين خسروا وظائفهم نتيجة متطلبات تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي. ومن ثم يعرض للاجراءات المتخذة في مواجهة النتائج السلبية المباشرة للاصلاح المالي والاقتصادي، وفي مقدمتها بروز ظاهرة «الدولرة». ومن هذه الاجراءات ايقاف العمل بالسقوف الائتمانية والغاء التعليمات التي كانت تحظر على البنوك منح عملائها تسهيلات ائتمانية بالعملة المحلية بضمان الودائع بالعملات الأجنبية والسماح للبنوك الأجنبية وفروعها في مصر بالتعامل بالعملة المحلية، فضلاً عن العملات الحرة، والغاء الحد الأدنى لمعدل العائد على الودائع بالجنيه المصري، والسماح للبنوك باعطاء عوائد على الحسابات الجارية وتحت الطلب أسوة بما يتم في الحسابات بالعملات الأجنبية.

وتقول المؤلفة ان البنوك في مصر دفعت فاتورة نجاح المرحلة الأولى من الاصلاح الاقتصادي، بما تراكم لديها من فوائض نقدية مكلفة ومعطلة وسميت مجازاً بالسيولة، والتي أخذت في الزيادة لدى البنوك نتيجة إحجام المستثمرين عن الاقتراض البنكي لارتفاع أسعار الفائدة ووجود حالة كساد كان يمر بها السوق المصري. وحالة السيولة لدى البنوك المصرية – كما تؤكد مؤلفة الكتاب – كانت حالة طارئة نتيجة المرحلتين الأولى والثانية من الاصلاح. وتنبأت بأن المرحلة الثالثة سوف تعالج حالة الركود في الاقتصاد المصري، وبالتالي زيادة الطلب على الائتمان خصوصاً مع تطبيق برنامج الخصخصة بحيث تقوم البنوك بتمويل عملائها لشراء أسهم الشركات المطروحة للبيع من خلال تقديم قروض للجمهور لشراء تلك الأسهم، بضمان الأسهم نفسها، وحفظها لدى البنك حتى تنتهي فترة القرض، وهذا سيؤدي إلى تنشيط بورصة الأوراق المالية المصرية. وشرحت الكاتبة الاتجاهات الحالية للسياسة النقدية والائتمانية في ظل تعديل قوانين البنوك والمحاور التي ترتكز عليها السياستان النقدية والمالية للحكومة المصرية في المرحلة الثانية من الاصلاح الاقتصادي، لكنها لم تنجح في وضع خطوط فاصلة بين السياستين وخلطت بينهما، واستنتجت في النهاية أن هناك حالة من التوافق ما بين السياسة النقدية والائتمانية وبين السياسة المالية، وان ذلك – حسب رأيها – سيتيح فرصة أكبر لاستعادة التوازن الداخلي والخارجي

سواء بالنسبة للموازنة العامة أو بالنسبة لميزان المدفوعات أو تحقيق نمو اقتصادي واجتماعي متوازن مع تدعيم قدرة البنوك للتحول من التخصيص النوعي إلى بنوك شاملة تستطيع استيعاب المتغيرات الدولية والمحلية.

وتعرضت المؤلفة في الفصل الثالث لسياسة الاصلاح الهيكلي في الاقتصاد المصري، والتي وصفتها بالدخول في «عرين الأسد» وتقصد به المؤلفة توسيع قاعدة الملكية على حساب العمالة التي أعطت لها ثورة يوليو 1952 مكاسب تاريخية ولكن العمالة الزائدة أدت إلى تدهور العملية الانتاجية في الوقت الذي لا يسمح قانون العمل المصري بإنهاء خدمة العاملين لأسباب اقتصادية، ولا توجد اشارة فيه لدفع تعويضات لتشجيع العمالة الزائدة على الترك الاختياري للعمل، وبالتالي تخفيض نفقات الشركات الخاسرة، ودفع تعويضات نقدية لكل من يترك الخدمة اختيارياً واعداد برنامج تدريب تحويلي للتخصصات المطلوبة وتشجيع من يرغب في انشاء مشروعات خاصة من خلال منحهم قروضاً من الصندوق الاجتماعي للتنمية وقد عمدت الحكومة لانجاح سياسة الاصلاح الهيكلي إلى توسيع قاعدة الملكية وتعظيم دور القطاع الخاص والاسراع في خطوات الخصخصة واصلاح قطاع التجارة الخارجية، ولكن يبدو ان الكتاب كان متفائلاً أكثر من اللازم عندما وصف خطوات الحكومة في هذا المضمار بالنجاح.

وقد شرح الكتاب في فصل آخر الخصخصة على الطريقة المصرية، ودور البنوك في انجاحها. ورأت المؤلفة ان الطرح الذي اتبع في تناول عملية الخصخصة في مصر كان طرحاً مغلوطاً لأنه تحول من عملية اصلاح مسار إلى عملية تصفية حسابات سياسية وتاريخية. فبمجرد ان بدأت الدولة تعلن ان هناك اتجاهاً نحو الخصخصة انبرت فئة تهاجم القطاع العام على انه «الخطيئة الأولى»، وهو هجوم في حقيقته على مرحلة الستينات، وعلى جمال عبدالناصر شخصياً. وبدأوا في ابراز مساوئ القطاع العام من دون التعرض لأسباب انهياره والمتسببين فيه. بل ان بدء مصر في تنفيذ برامج الخصخصة كان مثاراً للجدل، نظراً لتعدد الأساليب التي استخدمت في ادارته وتطبيقه وللمعوقات الكثيرة التي واجهت سوق المال أثناء فترة التطبيق.

واستعرض الكتاب التحديات التي تواجه تجربة الخصخصة في مصر – والتي يجب ايجاد حلول سريعة لها حتى لا تشد التجربة إلى أسفل – وهي: (1) مشكلة البطالة التي ستحدث مع انتقال الملكية إلى الملاك الجدد. (2) مدى توافر الادارة المؤهلة والفنية القادرة على فهم احتياجات المشروع. (3) وجود سوق مال نشط يستوعب ما يلقى فيه من أسهم، بحيث لا تؤدي زيادة العروض من أسهم المشروعات المطروحة للبيع إلى حالة من التراجع في بقية أسعار الأسهم. (4) ارتفاع متوسط دخل الفرد في مصر حتى يمكن أن تكون هناك قوة شرائية سواء لمنتجات الشركة أو للأسهم المعروضة للبيع. ولكي لا تتحول المنتجات إلى مخزون راكد.

وتجيب مؤلفة الكتاب عن سؤال هام طرحته في نقطة أخرى وهو: هل الخصخصة هي الحل في مصر؟ وتقول «من الواضح ان التركيز على الخصخصة باعتبارها المفتاح السحري لكافة مشكلات الاقتصاد المصري تعد طرحاً غير صحيح والمطلوب هو بعث

الحيوية فيه عن طريق التنمية المتواصلة لأن القضية المحورية في هذا الاتجاه هي قضية المنافسة الاقتصادية ومن البديهي ان الخصخصة تلعب دوراً هاماً في الحفز على المنافسة لكن بشرط أن تظل تحت رقابة واشراف من الدولة وفي ظل وجود اطار تشريعي يكفل الحفاظ على استمرار هيكل السوق التنافسية». وأكدت الكاتبة على العلاقة الوثيقة بين دور البنوك والخصخصة، وربطت نجاح برنامج الخصخصة بحسن أداء البنوك لدورها لوجود علاقة تبادلية بينهما. تتمحور في اشتراك البنوك في وضع خطة للقطاع الخاص لما لها من خبرة ودراية ومعلومات عن السوق وقدرة ادارات الاستثمار فيها على الاضطلاع بذلك.

وتطرق الكتاب إلى نقطة هامة وهي ان المشرع المصري لم يضع قانوناً للخصخصة كما حدث عند التأميم عام 1961. وبالتالي فإن القانون 203 لسنة 1991 ليس قانوناً خاصاً بتنظيم الخصخصة لانه لم ينظم قواعد تحول الشركات العامة إلى خاصة، ولم يضع ضوابط الأفضلية للشراء، ولم يحم المصالح الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، ولم ينظم الوسائل الفنية للخصخصة سواء بالبيع الشامل أو الجزئي أو التأجير التمويلي أو الاكتتاب، ولم يحدد النسبة التي يجوز للمستثمرين الأجانب تملكها وكيفية هذا التملك. ويرجع هذا إلى ضغوط صندوق النقد والبنك الدوليين على مصر للاسراع ببرنامج الخصخصة، الذي ظهر التخبط فيه واضحاً لعدم وجود استراتيجية أو قانون يحمي الممارسات ويحددها فكل شهر أو شهرين تقريباً تصدر قرارات عليا لمحاولة تنظيم وتعديل مسار برنامج الخصخصة وهذا يؤكد على الحاجة إلى ضبط تشريعي لعملية الخصخصة.

ووضعت مؤلفة الكتاب – من وجهة نظرها – استراتيجية تنمية وحفز للصادرات المصرية، وقد تمثل بعضها في ازالة القيود الادارية المعوقة لنمو الصادرات عن طريق اعادة هيكلة الاجراءات الجمركية وتخفيض ضرائب المبادلات والرسوم، وبخاصة الرسوم على المدخلات المستوردة، وزيادة الحوافز الضريبية لجذب المزيد من الاستثمار المحلي والأجنبي واتاحة الفرص أمام القطاع الخاص للمشاركة الكاملة في تعزيز خدمات التصدير بما في ذلك خدمات النقل عن طريق بناء شبكة رئيسية لمعلومات التصدير. لكن المؤلفة أفرطت في الثقة وهي تعرض تجربة الخصخصة في مصر وتضع مجموعة من الخطوط الرئيسية، من وجهة نظرها، لانجاح تلك التجربة على المدى البعيد، وأعطت دوراً أكبر للبنوك يفوق دورها الواقعي. ولعل خبرتها البنكية هي التي أوحت لها بأهمية هذا الدور، إذ انها في كتابها ذكرت القيود القانونية التي تخنق عملية الخصخصة، ان حمى إلغاء بعضها وتعديل البعض الآخر وسن قوانين جديدة – بدأت بتولي الجنزوري رئاسة الوزارة في مصر – لم تفلح في توفير سقف ائتمان قانوني ومظلة تشريعية لحماية عملية الخصخصة، لسبب بديهي هو ان «أبوالقوانين» في مصر وهو الدستور مازال توجهه اشتراكياً، وهو ما يعرقل بالسليقة عملية الخصخصة، حتى لو كانت القوانين والقرارات رأسمالية. كما ان هناك البيروقراطية التي ورثتها الأجهزة الحكومية منذ الحقبة الناصرية ورجالاتها المتمركزون في دواوين الحكومة حتى الآن، والذين مازالوا هم المنوط بهم تنفيذ برامج الخصخصة. وهذا يتجلى في الازدواجية التي يلمسها رجل الأعمال عند تعامله مع الأجهزة الحكومية المختصة فيرى الفجوة الكبيرة أو المفارقة بين

التوجه العام للدولة والقرارات الصغيرة التي مازال دولاب العمل الاداري متمسكاً بها وهذا ينعكس على اقامة المشروعات وفرض الضرائب بل وفي عملية التصدير نفسها. وهذا كله أغفله الكتاب عن عمد. كما ان المؤلفة ذكرت ثماني تجارب للاصلاح الاقتصادي في الدول التالية: ماليزيا وتركيا واندونيسيا وغانا والمكسيك والبرازيل والبرتغال، ولا نرى على أي أساس اختارت المؤلفة هذا «الكوكتيل» من الدول، وكيف يتسنى لها أن تذكر تلك التجارب من دون أن تشير في النهاية إلى مرجع واحد باللغات الأجنبية قام بسرد تجربة أي من تلك البلدان. كما ان الكتاب بأكمله لم يشر إلى مرجع واحد باللغات الأجنبية بصفة عامة بل ان المراجع التي استعانت بها المؤلفة مراجع ضعيفة لا تخرج عن كونها نشرات للبنوك «وكود» قوانين ومجلة «التنمية الدولية» ودراسات غير منشورة ومقالات في الصحف، ولم تستند المؤلفة إلا لكتاب واحد فقط في صلب الموضوع.. فكيف يمكن للمؤلفة الحاصلة على الدكتوراه في الاقتصاد أن تقوم باعداد تلك الدراسة الهامة عن الاصلاح الاقتصادي في مصر وأهم التجارب العالمية وتستند إلى مراجع بتلك الهشاشة؟ كما لن تغفر لها الطباعة الجيدة للكتاب وورقه المصقول صياغتها الركيكة. ومع ذلك، يظل هذا الكتاب من المراجع القليلة الموجودة في السوق عن الخصخصة في مصر.. وهذا يثير الاعجاب والاشفاق معاً.

# سياسة

## العمامة والصولجان

## المرجعية الشيعية في ايران والعراق

خليل علي حيدر

دار قرطاس للنشر، الكويت، 1997، 336 صفحة

مراجعة: حامد العبدالله *

يعالج كتاب «العمامة والصولجان ـ المرجعية الشيعية في ايران والعراق» موضوعاً في غاية الأهمية، وهو العلاقة بين الفقهاء والسلطان، أو بين مراجع التقليد الشيعة والحكام، وذلك في منطقتين جغرافيتين اتسمتا في تاريخهما المديد بنمط معين لهذه العلاقة هما ايران والعراق. فهذان البلدان يتميزان بوجود غالبية شيعية بين عدد السكان فضلاً عن تواجد أهم حوزتين علميتين فيهما، لعبتا دوراً كبيراً في تاريخ الشيعة هما حوزة النجف الأشرف وقم، وتواجد مراقد عدد من أئمة الشيعة في هذين البلدين. وقد ساهم وجود عدد كبير من المراجع والعلماء في هذين البلدين بشكل كبير في رسم الأحداث السياسية وصنع تاريخ لا يمكن اغفاله.

---

* مدرس (Assistant Prof.)، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الادارية، جامعة الكويت.

ليس هذا الكتاب الأول من نوعه الذي يبحث في تاريخ العلاقة بين الفقهاء والسلاطين، فقد سبقته مجموعة من الكتب يبرز من بينها بحث وجيه كوثراني المعنون «الفقيه والسلطان» الذي يدرس العلاقة بين رجال الدين، السنة منهم والشيعة، ورجال السياسة خلال العهدين العثماني والصفوي. وهناك كتاب آخر للدكتور فرح موسى عن سلطة الفقهاء وفقهاء السلطة يتناول شكل العلاقة بين الفقهاء والسلطة السياسية من زاوية شيعية. والكتاب الذي بين أيدينا ينقسم إلى فصول خمسة وملحقين. في الفصل الأول يتناول الكاتب وجهة نظر أهل السنة في موضوع الاجتهاد والتقليد، فيبحث في المعنى اللغوي والاصطلاحي للتقليد والاجتهاد وتاريخ ظهورهما ودور السياسة في بروز المذاهب الأربعة وانتشارها، فضلاً عن مواضيع أخرى، مثل التعصب المذهبي والحيل الشرعية وغيرها. وفي الفصل الثاني، يركز الكاتب على الاجتهاد والتقليد عند الشيعة بدءًا بنشأتهم كفرقة دينية ونهاية بالعصر الصفوي، فيناقش المؤلف موضوع بداية الاجتهاد عند الشيعة ثم ظهور الأصوليين والاخباريين ثم سقوط الدولة الصفوية ومؤتمر النجف والصراع الاخباري الأصولي ومواضيع أخري، ينتقل فيها بين التاريخ والعصور بصورة لا يتضح فيها الترابط الزمني أو الموضوعي.

أما الفصل الثالث، فقد كرسه الباحث لدراسة موضوع المجتهدين في ايران خلال العصر القاجاري، بعد الحديث عن تاريخ نشأة الدولة، ينتقل للحديث عن ظهور فرقة الشيخية ثم البهائية. وباختصار شديد، يتحدث الكاتب بعدئذ عن انتفاضة التبغ بقيادة الميرزا محمد الشيرازي والثورة الدستورية في ايران عام 1906 ثم يلخص أفكاره في شأن العلاقة بين العلماء والسلطة في العهد القاجاري بأنها تميزت بعدم ارتباطها بالدولة ما ساهم في استقلال المرجعية الشيعية وبروز دور المجتهد كقائد سياسي للجماهير.

دراسة مرجعية الشيعة في العراق تشكل محور الفصل الرابع، وهي تعود إلى أيام كان الشيعة في العراق يعيشون تحت حكم الدولة العثمانية السنية ما طبع العلاقة بين الطرفين عموماً بالسلبية والتوتر. وقد ساهم الاستقطاب الصفوي العثماني والذي كان يحاول أن يؤطر نفسه بالاطار المذهبي الشيعي في حدوث أزمات كانت تنتهي في أغلب الأحيان بنتائج ليس فيها للشيعة ذكر محمود. وبعد أن يذكر الباحث أهم الأحداث السياسية التي كان لمراجع الشيعة فيها دور كبير كحركة الجهاد ضد الانكليز وثورة 1920 والموقف من الملك فيصل، ينتقل للحديث عن دور مراجع الشيعة في العهد الملكي الذي شهده العراق منذ 1920 وحتى 1958، وابراز مواقفهم السياسية أثناء العهد الجمهوري بدءًا من عبدالكريم قاسم ومروراً بالعارفين عبدالسلام وعبدالرحمن وانتهاء بحزب البعث العربي الاشتراكي. فقد تميزت هذه الفترة التاريخية بأحداث زاخرة أبرزت الدور القيادي لمراجع الشيعة في العراق كالسيد محسن الحكيم وآية الله الخوئي والسيد محمد باقر الصدر، كما أن ظهور الأحزاب الشيعية، في اعتقاد المؤلف، يؤرخ من هذه الفترة. وخلص الباحث من دراسة هذه الفترة إلى مجموعة من النتائج تتعلق بعضها بذات المرجعية نفسها وبعضها الآخر بالتحديات الخارجية التي واجهتها حركة المرجعية في العراق

والبعض الأخير متعلق بالتحديات الفكرية والنظرية. ويختتم الكتاب بالفصل الخامس الذي يخصص للحديث عن المرجعية الشيعية في العهد البهلوي. فبداية يتكلم المؤلف عن ثورة 1905–1906 «الثورة الدستورية» أو «حركة المشروطة» كما يحلو للبعض أن يسميها. وهذه الحركة تعتبر إحدى مراحل العمل السياسي لفقهاء الشيعة في ايران خلال القرن العشرين، ومنها ينتقل للحديث عن الفترة المعنونة بهذا الفصل «العصر البهلوي» فيؤرخ لسقوط الدولة وصعود نجم رضا بهلوي كملك لايران في عام 1926، وقد شهدت هذه الفترة صراعاً بين علماء الدين والمجتهدين الشيعة ورضا شاه الذي حاول بقراراته وسياساته أن يرسم خطاً للدولة مشابهاً للخط الأتاتوركي، مبتعداً عن تعاليم الاسلام وشرائعه. وبعده يؤرخ الكاتب لأهم الأحداث التي وقعت في عهد محمد رضا شاه، وبخاصة تلك التي تجسد انفصام العلاقة وتأزمها بين السلطة السياسية وعلماء الدين، ومنها، على سبيل المثال لا الحصر، نشوء حركة «فدائيان اسلام»، اغتيال المؤرخ كسروي، حركة مصدق ودور آية الله كاشاني، مواقف آية الله البروجردي من قوانين أصدرها الشاه مثل قانون الاصلاح الزراعي.

وبعد أن يتطرق الكاتب لعدد من القضايا الفرعية – والتي لا أرى رابطاً موضوعياً بينها، إذ أنه ينتقل من موضوع لآخر، كالحديث عن الدراسات لتطوير المرجعية ثم دور «علي شريعتي» في التجديد الديني المذهبي وموضوع اللطم والتطبير على الامام الحسين بن علي (عليه السلام) – يتحدث أخيراً عن سقوط النظام البهلوي على يد آية الله الخميني مستعرضاً أفكاره حول الحكومة الاسلامية وولاية الفقيه، ثم يطرح احتمالات مستقبلية للمرجعية الدينية في ايران.

خاتمة الكتاب تحتوي على ملحقين: أولهما، جدول بأبرز الأحداث في تاريخ الشيعة الاثنى عشرية. وثانيهما، معلومات مختصرة عن أبرز فقهاء ومجتهدي المذهب الشيعي الأثنى عشري، ثم يلحقهما بمجموعة من الصور لعدد من مجتهدي الشيعة في العراق وايران، وغيرهم.

من الممكن القول، وبخاصة لمن له تخصص علمي في مجال الفكر السياسي الاسلامي بصورة عامة والفكر الاسلامي الشيعي على وجه خاص، أن هذا الكتاب أقرب إلى دائرة المقالات الصحفية منه إلى دائرة الكتب العلمية المتخصصة، لأنه يفتقر بصورة ملحوظة إلى التحليل العلمي الدقيق لمجمل القضايا ذات البحث والاهتمام. فعلى الرغم من أهمية العنوان المطروح، نجد ان معالجة قضاياه اتسمت بالتركيز على ذكر معلومات تاريخية والاستغراق في الوصف التاريخي والسرد بدلاً من الغوص إلى أعماق الموضوع لاستكشاف أبعاده، وخصوصاً في مجالاتها الاجتماعية والنفسية والسياسية والاقتصادية. فالسطحية واضحة، على سبيل المثال، في بحث موضوع ولاية الفقيه عند الامام الخميني، إذ أفرد له المؤلف صفحتين فقط على الرغم من أنها نظرية علمية دقيقة تشكل قطب الرحى في العمل السياسي لمجتهدي الشيعة خلال عصر غياب الامام الثاني عشر من أئمة الشيعة. أما

موضوع أساس المرجعية لدى الشيعة فقد ذكره خليل حيدر في قرابة صفحة واحدة فقط، وكمعلومات تاريخية، بدون دراسة أبعاده المختلفة، مع أنه هو الموضوع الذي يشكل صلب البحث.

يعيب الكاتب، أيضاً، الاعتماد على رأي واحد في الاستدلال على موضوع بعينه بدون ذكر للآراء والنظريات الأخرى، منها ما ذكره حول بداية الاجتهاد في المذهب الشيعي بناء على رأي للشهيد محمد باقر الصدر، مع أن هناك نظريات أخرى في هذا الموضوع تعيد أصل الاجتهاد إلى فترات متقدمة (راجع ما كتبه مرتضى المطهري في بحث له في الاجتهاد وما سطره محمد مهدي الأصفي في مقدمته لكتاب «اللمعة الدمشقية للشهيد الأول») يشتت الكتاب ذهن قارئه بالانتقال من موضوع إلى آخر، مع غياب الصلة الموضوعية بين الاثنين. في الفصل الثاني، مثلاً، الذي يتحدث عن الاجتهاد والتقليد عند الشيعة حتى نهاية العهد الصفوي يتكلم المؤلف باختصار عن أئمة الشيعة ثم يتحدث عن نقاط الاختلاف بين فقه الشيعة وفقه السنة، وبعدها يذكر بداية الاجتهاد عند الشيعة ثم الأصوليين والاخباريين وسقوط الدولة الصفوية ومحاولة نادر شاه لتقريب المذاهب ومؤتمر النجف واغتيال نادر شاه، وهي معلومات كان من المفترض أن تذكر قبل سقوط الدولة القاجارية. ثم يرجع مرة أخرى إلى الصراع الاخباري الأصولي وأصول الاجتهاد عند الشيعة، وهي عناوين تكلم عنها وذكرها في صفحات متقدمة، ويذكر شروط الاجتهاد وكيفية تعيين مرجع التقليد. وغاية ما يذكره هنا معلومات مجتزأة لم يكن للكاتب فيها جهد يذكر سوى نقلها من بطون الكتب إلى صفحات كتابه. وما ذكرته هنا عن الفصل الثاني مجرد مثال يتكرر في كل فصل. ولنا هنا أيضاً أن نتساءل عن مغزى تخصيص فصل كامل، وهو الفصل الأول، للحديث عن التقليد والاجتهاد في المدرسة السنية، مع ان هذا ليس في صلب موضوع البحث، والذي هو حول المرجعية الشيعية في ايران والعراق.

يتجلى الاعتماد على ذكر المعلومات التاريخية فقط، من دون التعمق في تحليلها، في الفصل الرابع بشكل كبير. فمقارنة مع كتاب اسحق نقاش عن الشيعة في العراق لا نجد في كتابنا هذا تحليلاً لخلفيات تعدد أشكال علاقة الشيعة بالدولة العثمانية وتفسير موقف مجتهدي الشيعة من الحركة الدستورية في ايران وثورة 1920 ضد البريطانيين. وفي حديثه عن الحركة الاسلامية الشيعية في العصر الجمهوري يداوم المؤلف على هذه الشاكلة، من غير أن يتتبع أسباب بروز الشهيد محمد باقر الصدر وأسباب نشوء حزب الدعوة الاسلامية في مدينة النجف، وكل الذي ذكره هو رأي واحد يقول ان سلطات ايران والشاه كانوا وراء تأسيسه، وهي معلومة تاريخية مغلوطة لم يذكرها أي من الكتاب الموضوعيين، من العرب والأجانب، ممن بحث أسباب نشأة حزب الدعوة الاسلامية في العراق.

توقعت في الفصل الأخير أن أرى تركيزاً على الدور السياسي والفكري الذي قام به آية الله الخميني في جهاده ضد سلطة محمد رضا شاه واسقاط النظام البهلوي، وهو الدور

الذي تجلى بانشاء الحكومة الاسلامية وتتويج جهود من سبقه من العلماء والمجتهدين، فاذا بي لا أجد إلاّ صفحات قليلة لا تتعدى الخمس للحديث عن هذا الحادث الجلل.

أخيراً، وليس آخراً، فان كان لنا من تقييم أخير لهذا الكتاب فهو لمراجعه، فعلى الرغم من أن الكتاب يدور حول المرجعية الشيعية في ايران والعراق، وهو ما يستلزم الاعتماد على ما سطره فقهاء ومفكرو الشيعية عبر العصور في مواضيع العقائد والفقه، نجد ان جملة الكتب الشيعية التي اعتمد عليها المؤلف في هذا البحث لا تتعدى العشرة فقط، كلها لكتاب معاصرين، أما باقي المراجع العربية فأغلبها كتب ليس لها علاقة وثيقة بصلب الموضوع. فمن العجيب ألا يرجع المؤلف إلى كتب الأحاديث الأربعة عند الشيعة، وكتب الشيخ الصدوق والطوسي والشريف المرتضى والشيخ المفيد والعلامة الحلي والشهيدين الأول والثاني، فضلاً عما ألفه الشيخ الأنصاري والمحقق النراقي والبروجردي وكاشف الغطاء ومرتضى المطهري ومحسن الحكيم ومحمد باقر الصدر وآية الله الخميني، وكتبهم كلها مطبوعة ومتوفرة في المكتبات. وان لم يكن لنا إلا هذا الانتقاد الأخير لهذا الكتاب فان هذه النقطة كافية لوحدها لبيان هشاشة الكتاب وسطحيته وعجزه عن تقديم تحليل علمي شامل للعلاقة بين العمامة والصولجان، ما يؤكد ما ادعيناه في البداية من تصنيف الكتاب في خانة المؤلفات ذات الصبغة الصحفية لا أكثر.

## *الشيوعيون والكتائب*

## *تجربة التربية الحزبية في لبنان*

شوكت سليم اشتي

مؤسسة الانتشار العربي، بيروت 1997، 535 صفحة

مراجعة: جهاد زيدان *

ماذا لو قلنا، ابتداءً، ان تجربة النضال الحزبي في لبنان بقيت على الدوام، حالة مفارقة لنظام العمل السياسي التقليدي على مدى نصف قرن؟.. سنكون بهذا قد لفتنا إلى سمة في غاية التعقيد لم تستطع كل التحولات المدوية حلها إلى الآن، هي سمة التناقض العجيب بين المجتمع الحزبي كظاهرة فاعلة في نظام العمل السياسي وبين التكوين الاجتماعي – السياسي لمرحلة ما بعد الاستقلال. فعلى الرغم من أهمية الدور الذي للأحزاب ولسائر أحيان المجتمع المدني، فان هذه، على كثرتها، لم ترق لتؤلف الشخصية العامة للنظام السياسي. وأكثر من هذا، فالمجتمع الحزبي ظل أسير منطق هذا النظام، وجزءاً من لعبته، من دون أن يتسنى له المشاركة في رسم الاستراتيجيات الكبرى التي تجعل من التعددية الحزبية جبهة موازية ومتوازنة مع التعددية الطوائفية.

لعل المفارقة التي استولدها التطور اللامتكافئ بين المجتمعين الطوائفي والحزبي، تكمن في صلابة النظام السياسي الذي تعزز منذ البداية بتشارك الطوائف في صناعته،

---

* باحث من لبنان.

وانشاء دولتـه العتيدة. ولـقد كشفت السـيرة التاريخية للبنان إلى أي مـدى تمكنت الطوائف السياسية من اقـصاء الأحزاب السياسيـة عن مهمتها المفترضة. ولو ضـربنا مثلاً مـا على قضـية التمثيل السيـاسي – الاجتماعي، لما وجدنا سوى قطيعة دراماتيكية بين فعاليات المجتمع الحزبي وقواعد اللعبة التي تقرر الاتجاهات الرئيسة للنظام السياسي اللبناني. لقد وجدنا في مقابل هذا، ما يشبه الجدار الأسمنتي الذي يحول دون تمكن الأحزاب من التعبير عن وزنها الطبيعي، وعن توسعـها المكتسب بين شـرائح وقطاعات الشعـب. بل على العكس، فقـد تناهى المجتمـع الحزبي كظاهـرة رخوة لم تقدر علـى تحقيق عـضويتهـا في اللعبـة التي توجه الدولة وتنظم المجتمع.

سوف يقال، بإزاء هذا الكلام، ما يعتقد أنـه يحسم النقاش. أو يضع حداً للتساؤل والشك: الـنظام اللبناني هو نـظام غير حـزبي. وهذا صـحيح اذا ما قـيست الاشكاليـة بمقاييس نظرية تجريدية. ذلك ان النظام الليبرالي – والنظام اللبناني بزعـم الانتساب اليـه – يظهر فـي العادة بأحـوال وأشكال لا حـصر لهـا، إلاّ أنه، في كل حـال، يقر بمـبدأ الاعتراف بالحزبية كمقوّم من مقومات نشوئه وتطوره وديمومته.

في لـبنان تفضـي الـتجربـة إلى مـا يغـاير التـحصـيل المنـطقي لـليبـرالية نظامـه السياسي. فلقد استـقرت الطائفة على كونـها الوحدة السياسيـة لنظام التمثيل والادارة والتـدبير الـعام، بينما ظلت الأحزاب في فـضـاء المـراوحة والاهـتـزاز والتـجاذب؛ بقـيت الأحزاب تحت سقف الطوائف السياسية علـى الجملة، تغتذي من روحـها العام تارة، أو تتخذها ظلاً لها أيام الشدة تارة أخرى. وفي أفضل الأحوال، تمكث الأحزاب في أماكن سلبية غير فعالة، لكنها تحتفظ لنفسـها بشـيء من هوامش الحرية عن استحـواذ السلطة الطائفية السـائدة.

## دخول في التجربة العيانية

لقد حملنا إلى هذا المدخل ما ذهب اليه شوكت سليم اشتي في بحـثه المقارن عن الحزبين اللبنانيين الشـيوعي والكتائب. فـها هو يدفعنا إلى الاسـتغراق في مناخ مديـد من التأمل واثارة التسـاؤل. يفعل هذا حين قـدّم عملاً دؤوباً وحـبوراً دوّن فيه لتجربتين نمـوذجيتين في الحـياة الحزبية اللبنانية على امتداد ثلاثة أرباع القرن. صحيح أنه لم يأت بمحاولة «تأريخية»؛ مع انه أحاط بهـذا الجانب المهـم. لقد مضـى باتجاه قاع الـظاهرة ليرى المطـارح الداخلية ومـا فيهـا من ديناميـات غالباً مـا تكون محـجوبة عمن هم خـارج الجهاز الحـزبي. لقد رأى إلى الدوائر الحـية التي تنتج القيم والأفكار والخلفيات وأنظمة السلوك. وتلك محاولة نادرة، غالباً ما كانت غائبة أو مغيبة عن الدراسـة والبحث لدى المجتمع الحزبي في لبنان.

لكن البـاحث الذي شاء لـبحثـه أن يكون رسالـة لنيل الدكتوراه أدرك سلفـاً وجوب أن يجتاز بعمله هذا صـرامة الميدان الأكاديمي وقسوته. وهو قد بلغه بامـتياز حين خرج بكتاب ينوف على الـخمسمائة صـفحة من القطع الكبير. لم يتعلق الأمر فقط بالمعلومات والوثائق والاستقصاءات الميدانية التي تضـع البحث في مرتبـة المرجعية، بل أيضـاً لكونه مثيراً لأسئلة واشارات استفهام راهنة وتاريخية في آن.

على أن تناول حزبين عريقين، كالشيوعي والكتائب، هو اختيار مطابق لاضاءة اشكالية المجتمع الحزبي في لبنان. فمن بين الكثرة الملتبسة والمعقدة من البيئات الحزبية، وقع الاختيار على حزبين شاءا أن يكونا لبنانيين بالمعنى الحصري للانتماء الكياني. هذا على الرغم مما اختلفا، ويختلفان حوله، وفيه، في الجوهر والشكل والأداء السياسي. وكذلك في «أدلجة» هذا الانتماء سحابة عقود متتابعة...

أما مبرر المقاربة – المقارنة فيحيلها الكاتب إلى سببين معياريين:

الأول، فكري – سياسي، اشترط القبول بالكيان اللبناني، والاعتراف بحدوده السياسية وإن اختلفت وجهة النظر، تجاه الكيان، وطبيعة نظامه السياسي.

الثاني، تنظيمي – حزبي، اشترط انحصار البناء التنظيمي ضمن الكيان اللبناني. بمعنى أن لا يكون للحزب امتدادات تنظيمية فعلية خارج حدود الوطن اللبناني.

لم يجد الباحث مناصاً من الحصول على «براءة ذمة» شكلية بسبب من حصر بحثه بحزبين اثنين دون سواهما. هذا وإن عبَّر عن حسن نية وهاجس الأمانة البحثية فلا ضير – على ما أعتقد – من تناول الشيوعي والكتائب حصراً، بصفتهما الأكثر تمثيلاً للاجتماع السياسي المدني في ظل بيئة سياسية مجتمعية مركبة، حيث يتداخل الطائفي بالسياسي تداخلاً يمنح تفكيك الظاهرة الحزبية بعداً أكثر من الأهمية.

وعلى حيوية ما تضمنه الباب الأول من اضاءات نظرية على التربية الحزبية السياسية وعلاقة الجانب التربوي في الحياة الحزبية الداخلية.. فان البابين الثاني والثالث ينطويان أكثر من سواهما على عناصر سجالية، ولا سيما إن الباحث هنا يمضي في استقصاء وتفكيك تجربة عيانية لايزال يُعقد عليها الرهان في استعادة سؤال الحزب السياسي في رحلة ما بعد الحرية الأهلية.

## حزبان سجاليان

ولنا أن نضيف ان الحزبين موضوع البحث، بقيا على رغم كل شيء على جانب من الحيوية السجالية على صعيد الفكر السياسي. فحزب الكتائب هو نموذج الحزب اليميني الذي صاغ للبنان – الكيان والدولة والمجتمع – صورته الايديولوجية والسياسية المكتملة، إلى درجة راح يتعامل مع الطائفة المارونية بوصفها الميدان الجماهيري الذي سيختبر في خلاله نظرياته وأفكاره وشعاره السياسي اليومي.. بقطع النظر عن الالتباس بين حزب الكتائب والطائفة المارونية، الذي أدى إلى غياب الحدود والفواصل بينهما، وخصوصاً في زمن الحرب الأهلية الأخيرة، فإن النزاع ظل قائماً داخل معادلة «طائفة الحزب» أو «حزب الطائفة». ولقد بينت وقائع الحرب، تعييناً، هذا التداخل المكسوّ بضباب كثيف بين طرفي المعادلة. وعلى الرغم من المآل الدرامي للكتائب بعد اتفاق الطائف وقبله، (خلال الفصل الختامي من الحرب)، فقد حافظت البيئة الكتائبية على حيوية سجال داخلي مكنتها من مواصلة الحوار الهادئ مع خصومها وأصدقائها بصورة لافتة. وهنا لا بد أن نذكرٍ بالحوارات المعمقة التي

جرت مع عدد من أحزاب اليسار اللبناني وفي مقدمها الحزب الشيوعي في خلال السنوات الأولى التي أعقبت اتفاق الطائف.

أغلب الظن ان التعبئة الداخلية المرتكزة إلى مخزون أيديولوجي وفكري لدى الكتائب سمحت، فيما بعد، بنشاط ظاهرة المراجعة الشاملة لأفكار الحزب ولبنيته التنظيمية الداخلية. وهذا أمر لم تتوفر عليه جملة من الأحزاب، ولا سيما منها ذات الصفة الطائفية الخالصة، والتي أتاح لها الانصهار الكامل في لعبة ما بعد الطائف بلوغ مواقع أساسية في السلطة السياسية.

وليس ثمة أدنى شك في ان «محورة» البحث حول التربية الحزبية إنما يشكل، في هذا الوجه بالذات، قبضاً موفقاً على الحلقة الخفية في سوسيولوجيا المجتمع الحزبي في لبنان. وسيتبدى هذا بوضوح حين نقرأ على الاجمال مساجلات الحزب الشيوعي الداخلية. فهي مساجلات لعبت فيها التربية الحزبية – والآليات التاريخية للتوظيف الفكري والأيديولوجي والثقافي في صفوف القواعد والكوادر – دوراً وازناً وحيوياً. ولنا أن نزعم في هذه النقطة من الكلام أن النقاش المفتوح اليوم في صفوف الحزب الشيوعي يكتسب أهمية حاسمة في اعادة الاعتبار للسؤال الحزبي الذي تراجع بدرجة مذهلة في خلال السنوات السبع المنصرمة. وبقطع النظر عما – يفضي اليه نقاش كهذا على مستوى الحزب نفسه، فإن مجرد الاشتغال على الأسئلة والمراجعات هو أمر في منتهى الأهمية لجهة ارتداده ايجاباً على الحياة السياسية العامة في لبنان. وسيكون من الأهمية المضاعفة بمكان ضرورة اخراج السجال الحزبي إلى العلن مع كل ما يترتب على هذا الاخراج من جرأة على الذات، أولاً، ثم على الجدار المغلق الذي يطوّق الحياة السياسية اللبنانية ثانياً.

ان ما يمنح التربية الحزبية دلالاتها الراهنة هو في ما تؤسس له من قواعد للنقاش والحوار بعيداً عن لغة العنف. فاذا كانت هذه اللغة قد استحوذت على خطاب المجتمع الحزبي في زمن الحرب، بما فيها طبعاً، خطاب الكتائب نسبة كبيرة والشيوعي بنسبة أقل، فهي تتوارى اليوم لتعيد ما اعتبر مفهوماً تأسيسياً، إلى لغة الحوار الهادئ.

لكن الاشارة ضرورية هنا إلى أن الآليات والنتائج الحوارية لدى الحزبين متغايرة بدرجة كبيرة، ولا سيما ان «الكتائب»، وبرغم تراجعها البيّن من الحياة السياسية، تبقى تلعب لعبة العضو الأصيل في نادي الطوائف السياسية. أما الحزب الشيوعي فله سبيل آخر، فهو محكوم بلعبة أخرى. قدره فيها أن يظل خارج مستوطنات الطوائف وائتلافها الحاكم.

هذا كلام في المناخ العام، أوحى به عمل شوكت سليم اشتي، وفضيلته أنه سيعيد السؤال المخبوء على الحزب السياسي في لبنان، مثلما سيسهم، بقدر معين في ايقاظ المجتمع الحزبي من كسله ونوامه الأليم.. على رهان أن تستأنف الأحزاب رحلة الاختلاف لتشارك في تكوين استراتيجيات النظام السياسي على نحو تتكافأ فيه مع استراتيجيات الطوائف.

# علم نفس

## فرويد.. التحليل النفسي والفلسفة الغربية المعاصرة

فاليري ليبن

ترجمة: زياد الملا

تحرير: تيسير كم نقش

دار الطليعة الجديدة، دمشق 1997، 255 صفحة

مراجعة: عبداللطيف محمد خليفة *

يشتمل الكتاب على مدخل وثلاثة أبواب وخاتمة، تعالج العديد من قضايا التحليل النفسي في علاقتها بالفلسفة الغربية المعاصرة. وجاء الباب الأول بعنوان: الفلسفة والتحليل النفسي، ويتضمن أربعة فصول، تناولت موقف فرويد من الفلسفة، وقضايا الوعي، وما قبل ظهور أفكار التحليل النفسي، وتعاليم التحليل النفسي الفرويدية.

أما الباب الثاني من هذا الكتاب فيعالج فلسفة التحليل النفسي الفرويدية، في أربعة فصول متتالية تركزت حول أنتولوجيا الوجود البشري، وفينومينولوجية اللاوعي ونظرية المعرفة القائمة على مبادئ التحليل النفسي، والجوانب المعنوية والأخلاقية في فلسفة التحليل النفسي، وعلاقة هذه الجوانب المعنوية والأخلاقية في فلسفة التحليل النفسي، وعلاقة هذه الجوانب بالمعايير الثقافية والاجتماعية.

وفي الباب الثالث والأخير من الكتاب يتناول المؤلف فلسفة التحليل النفسي في علاقتها وتأثيرها على تطور الفلسفة الغربية والفكر الفلسفي المعاصر. وذلك في سبعة فصول، تدور حول تأثير أفكار التحليل النفسي الفرويدي في الأنثروبولوجيا الفلسفية باعتبارها احدى التيارات الفلسفية في الغرب، وعلاقة التحليل النفسي بكل من الوجودية، والفينومينولوجيا (الظواهرية)، والتفسير التأويلي للتحليل النفسي، والتحليل النفسي التركيبي، والعلاج اللغوي الوضعي الجديد، والتحليل النفسي في علاقتها بالمدرسة الفرانكفورتية.

القضية الأساسية التي يعالجها هذا الكتاب هي قضية العلاقة بين التحليل النفسي والفلسفة الغربية المعاصرة، والوقوف على الصلة المتبادلة بين تصورات التحليل النفسي ومختلف التيارات الفلسفية الغربية. وتوضح الدراسة التي تضمنها هذا الكتاب أن العلاقة بين التحليل النفسي والفكر الفلسفي الغربي وطيدة للغاية ومتعددة المظاهر أو الجوانب، والتي من أهمها أن نشوء تعاليم التحليل النفسي الفرويدية عند الانسان وفي الثقافة قد تأثرت بشدة بالعديد من الأفكار والتصورات الفلسفية السابقة. كما ان التصورات الفرويدية للواقع النفسي ووجود الانسان في العالم، تشكل في وحدتها العضوية، فلسفة التحليل النفسي التي تؤثر في الوعي الاجتماعي في بلدان الغرب تأثراً لا يقل عن التيارات الفلسفية الأخرى.

---

* أستاذ مساعد (.Associate Prof)، قسم علم النفس، كلية الآداب، جامعة الكويت.

وقـد أدى ظهور مـبادئ التـحليل النفسـي الفرويـدية إلى توجـه الكثيـر من الفـلاسـفـة الغربيين إلى اعادة النظر ونقد هذه المبادئ، بحيث صار التحليل النفسـي مادة للنقد من قبل العـديد من المـدارس الفلسـفـية (مـثل المدرسـة الوجـودية)، كـمـا تعرضـت مفـاهيم الـتحليل النفسـي لنظرات انتقـادية لدى العديـد من الفلاسفـة من بينهم جـان بول سارتر، وا. مـونيه. ولكن هذه المحـاولات النقدية قـد أدت إلى تكوين تعـاليم فلسـفـية جديدة تـقوم على التعايش بين أفكار التحليل النفسـي والفلسفة الغربية.

هناك الكثير من المحاولات التي وضـعها المحللون النفسـيون لتبرير أسـاطير الـتحليل النفسي، حول فرويد باعتباره شـخصية بطولية وعالماً أسس علماً جديداً قائماً على الملاحظة السريرية، ومع ذلك فان جـميع هذه المحـاولات – كـما تشـير الدلائل – لا تتطـابق مع تاريخ ظهور أفكار التحليل النفسي وتطورها.

وعلى الرغم من الاعتـراف بالعلاقة الوثيقة بـين التحليل النفسي والفلسـفة، فان هناك ثلاثة مـواقف أو اتجـاهات يتخـذها البـاحثـون الغـربيون في دراسـة هذه العـلاقة، أولـهـا، ان بعض البـاحثـين يرى ان التحليـل النفسي لا يعتـبر فلسفة، فـي حين كان فـرويد يؤدي دور المناهض للفيلسوف. ويرى تشيه. هينلي ان العلاقـات الممكنة بين التحليل النفسي والفلسفة تتمثل في الآتي: (1) يمـكن للمبادئ الفلسفيـة أن تستخدم لنقد التحـليل النفسي، (2) يمكن لمعطيات التـحليل النفسي أن تكون مفيـدة في تناول بعض من القضـايا الفلسـفية، (3) يمكن للتحليل النفسي أن يكون مـفيداً في فـهم سيكولوجيـة ظهور الأفكار الفلسـفية. وفي مـقابل ذلك نجد عـدداً من الباحـثين الغربيين الـذين يرون ان التحليـل النفسي يتطلب فهمـاً وادراكاً فلسـفياً، في حين ان فـرويد يمكن النظر اليـه كعالـم طرح تساؤلات فلسـفية وحـاول الاجابة عنها على طريقته. أما الفيلسوف الفرنسي ب. ريكيو فيري أنه اذا كان التحليل النفسي ليس مـادة فـلسفـيـة، فهـو، على أقل تقدير، يعتبـر مادة لأجل الـفلاسفـة. وحسب اعـتقاد البـعض، تتصف أعمال فرويد بـ «النبض الفلسفي» وخاصـة في مراحلها الأولى، أمـا أعماله الأخيرة فقد تجلى فـيها الميل إلى الفلسفـة. كما يتحدث عدد مـن المنظرين عن فلسفة التحـليل النفسي التي تنفـذ من خلال كل أفـكار فرويد وتصـوراته. ففي منتـصف الـخمـسينات نشـر هربرت ماركـوز كتـابه «آريوس الـحضارة» طرح فـيه هـدفاً يقـوم على الاسـهام في تطوير فلسـفة التـحليـل النفسي. ويعـتـقد كل من ب. تيليـخ و و. باريت وغـيرهمـا بوجـود قالـب فلسـفي للتـحليل الـنفسي ونـواة فلسفية لما وراء سيكولـوجيـة فرويد. ويدعــو أ. فروم إلى تـطوير جوهـر التعـاليـم الفلسـفية ذاته بواسطـة اعادة الادراك النقدي لأساسـها الفلسفي. ويؤكد ر. فـاين مـدير مـركز تدريس التـحليل النفسـي في نيـويورك «أن التـحليل النفسي يمـكن دراسته كمنظومة فلسفية تحل محل سائر الاتجاهات السـابقة في الفلسفة».

تجدر الاشـارة إلى أنه لا ينـبغي الحـكم على صلة تعـاليم فـرويد في التـحليل النفسـي بالفـلسفـة – حسب هـذه الآراء التي عرضـنا لبعضـهـا – بقـدر ما ينـبغي الحـكم عليهـا وفقـاً للمنطق الداخلي لتطـور أفكار التحليل النفسـي وموقعـها في تركيب أو بناء المعرفة الفـلسفية المتمثلة في ظهور مـختلف الاتجاهات والمدارس الفلسفية التي انتشرت في العـالم الغربي.

ومن المسائل المهمة التي عالجها هذا الكتاب أيضاً والتي تؤكد علاقة التحليل النفسي بالفلسفة، قضية اللاوعي. فقد ظل المحللون النفسيون، ولفترة طويلة، يرون ان فرويد هو العالم الذي اكتشف لأول مرة مجال اللاوعي، وفي الوقت ذاته أحدث انعطافاً كوبيرنيكياً في العلم. وقد تبين عكس ذلك تماماً، فهناك تاريخ طويل لتناول مسائل اللاوعي (قبل فرويد) من قبل العديد من العلماء في العلوم الطبيعية، وعلماء النفس، والأطباء النفسيين. فقد تأثر فرويد – على سبيل المثال – بفلسفة فيخته (1762–1814) وخاصة فيما يتعلق منها بأفكاره التي تؤكد على ما هو غير واع بصفته الأساس الأول للكينونة البشرية والمادة الأولية الأساسية التي منها يجري الوعي.

كما تأثر فرويد بفلسفة شيلينغ (1775–1854)، الذي يرى مثله مثل فيخته في حالة اللاوعي أساساً أولياً للعالم الموضوعي والوجود البشري، وأن الطبيعة اذا ما بدأت في اللاوعي فهي تصل تدريجياً حتى ظهور وعي الحياة ومعقوليتها، وأما في حالة نشاط الانسان الجمالي، فعلى العكس، يبدأ كل شيء من الوعي وينتهي باللاوعي.

هذه بعض من المصادر الفلسفية التي اعتمد عليها فرويد في صياغته لمفاهيمه ومبادئه، وأثرت بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تكوين أفكار التحليل النفسي وتطورها في مسألة اللاوعي، وغير ذلك نجد الكثير من المسائل التي تنم عن مدى تأثر التحليل النفسي بالأفكار والقضايا الفلسفية. وقد أوضح المؤلف أن معالجة وتناول فرويد لمسألة اللاوعي يختلف في بعض من جوانبه عن العديد من الفلاسفة الذين سبقوه، إذ يرى هؤلاء الفلاسفة أن اللاوعي هو عبارة عن مجرد مفهوم نظري يساعد في تحديد الصلات المنطقية بين العمليات الواعية وتراكيب النفس العميقة، أما فرويد فيبحث في اللاوعي كشيء ما نفسي فعلاً، محدد بخصائصه وله تضميناته الملموسة والغنية المحتوى.. ويخضع فرويد هذا المفهوم للتحليل والدراسة، محاولاً الكشف ليس فقط عن آليات فعل العمليات اللاوعية، ولكن أيضاً بيان مضامينها والأشكال الملموسة لمظهر اللاوعي النفسي في حياة الانسان.

ومن القضايا التي تناولها المؤلف أيضاً في هذا الكتاب سعي فرويد إلى طرح تصوراته حول الأسس الأخلاقية للانسان. ففي توجهه إلى ادراك العمليات النفسية الداخلية والعلاقات المتبادلة بين اللاوعي والوعي، اصطدم فرويد بعدد من المسائل المرتبطة بالجانب الأخلاقي، من ذلك «هل الانسان طيب في طبيعته أم شرير؟»، وتعود هذه المعضلة في جذورها إلى المفهوم الفلسفي لطبيعة الكائن البشري، وقد عبر الفلاسفة في هذا الموضوع عن آراء متباينة للغاية، وأحياناً متضادة فيما بينها. وأهم ما يمكن استخلاصه من ذلك هو أن تصور فرويد للجانب الأخلاقي قد تأثر بأفكار من سبقوه من الفلاسفة والمفكرين. ويتميز فرويد في هذا الشأن بأنه قد ركز في معالجته لهذا الجانب، على ثلاثة مكونات في الشخصية الانسانية هي الهو، والأنا، والأنا العليا، وفي هذا السياق قدم فرويد شرحاً للشعور بالذنب والندم والضمير والخوف وصلتها بـ «عقدة أوديب». ويرى المؤلف ان فرويد لم يقدم معرفة جديدة في هذا الشأن، وان الاستخراج المنطقي للواحد من الآخر

قد تحول إلى كلام فارغ وإلى جريان متكرر في الدائرة ذاتها، والعديد من الظواهر التي عالجها ظلت غير مفسرة حتي النهاية (ص113).

في موضوع الانسان والثقافة والمجتمع، أشار المؤلف إلى أن تناقضية العديد من مفاهيم التحليل النفسي وازدواجيتها وتعددية معانيها قد شكلت التربة الغنية لطرح تفسيرات متنوعة من قبل الفلاسفة الغربيين عند تناولهم لهذا الموضوع، ما يكشف عن العلاقة المتبادلة بين التحليل النفسي والفلسفة، باعتبارها المحور الذي يتمركز حوله الكتاب الذي بين أيدينا بوجه عام، والباب الثالث منه على وجه الخصوص. فقد بين المؤلف على مدار الفصول السبعة التي اشتمل عليها هذا الباب، الصلات التاريخية والمنطقية المتبادلة بين التحليل النفسي والتيارات الفلسفية المعاصرة، وفي مقدمتها الانثروبولوجيا الفلسفية والوجودية والفينومنيولوجيا، والبنيوية، والوضعية الجديدة. وفيما يتعلق بالأنثروبولوجيا، على سبيل المثال، أوضح المؤلف مدى تأثير أفكار التحليل النفسي الفرويدية في نشوء الأنثروبولوجيا الفلسفية باعتبارها أحد التيارات الفلسفية في الغرب، ويرى البعض ان الفرويدية كمنظومة نظرية ليست شيئاً آخر سوى «الأنثروبولوجيا الفلسفية»، ويعتقد آخرون أن التحليل النفسي يشكل فرعاً من فروع «الأنثروبولوجيا الفلسفية». ومع ذلك، لا يجوز التطابق بين كل من الفرويدية والأنثروبولوجيا الفلسفية كتيار فلسفي مستقل يشغل مكاناً متميزاً في بنيان المعرفة الفلسفية في الغرب.. وبوجه عام، فان أهم ما يمكن استخلاصه من ذلك هو مدى الصلات والعلاقات المتبادلة بين التحليل النفسي والفلسفة الغربية.

وعلى الرغم من أن المؤلف عرض للعديد من التيارات الفلسفية، فان هناك عدداً من الاتجاهات والمدارس الفلسفية التي لم تتم دراستها، مثل التيارات الفلسفية الدينية، والبراغماتية... إلخ، حيث تناول مثل هذه التيارات والاتجاهات وعلاقتها بالتحليل النفسي، كان بامكانه أن يضيف جوانب أخرى في فهم دور التحليل النفسي وأهميته في تطور الفلسفة المعاصرة في الغرب.

وهناك – كما أشار المؤلف في مقدمة كتابه – عدد من القوالب الجامدة التي وقفت عائقاً أمام تعاليم فرويد في التحليل النفسي، وكذلك أمام التقويم الكامل لفلسفة التحليل النفسي. ويفترض المؤلف أن معالجة وتناول هذه الصلة المتبادلة بين تعاليم فرويد في التحليل النفسي والتيارات الفلسفية المعاصرة، يمكن أن تتم في ضوء دراسة ثلاثة جوانب مترابطة ترابطاً وثيقاً، وهي: (أ) ضرورة تحديد ما اذا كانت الأفكار الفلسفية السابقة قد أثرت في تصورات التحليل النفسي ومفاهيمه، (ب) مناقشة مسوّغات التحدث حول فلسفة التحليل النفسي ومضمونها، (جـ) بيان مدى وكيفية تأثير أفكار التحلل النفسي في الفكر الفلسفي المعاصر في الغرب.

بوجه عام فان الكتاب ركز اهتمامه على قضية العلاقة المتبادلة بين التحليل النفسي الفرويدي وبعض من التيارات والنظريات الفلسفية الغربية المعاصرة. وفي الواقع فان تأثير التحليل النفسي ليس كاملاً على المفكرين والفلاسفة، ولكنه يمتد ليشمل الانسان

العادي، حتى غير المثقف أو غير المتعلم، ففي العديد من الدراسات المسحية الاستطلاعية حول صورة علم النفس وموضوعات اهتمامه في العديد من الدول (مثل مصر، الكويت، سلطنة عُمان)، احتل التحليل النفسي (كموضوع) وفرويد (كواحد من أهم وألمع علماء النفس) صدر قائمة الموضوعات، والأسماء اللامعة في علم النفس بوجه عام، ما يوضح لنا مدى شيوع وتأثير التحليل النفسي الفرويدي على الرأي العام (الجمهور)، سواء لدى المتعلمين أو غير المتعلمين، وبين المجتمعات العربية أو الأجنبية، وبين عدد من المتخصصين في مجال علم النفس. إلاّ أنه لوحظ في السنوات الأخيرة، هبوط في سمعة التحليل النفسي وهيبته أو شهرته في البلدان الغربية، أمام أعين العلماء والمتخصصين في هذه الدول. ففي بداية السبعينات، اضطر أ. فروم وهو واحد من ممثلي الفرويدية الجديدة المعروفين، للتأكيد على أن ذروة التحليل النفسي في العقود الأولى من القرن العشرين لم يحل محلها هبوط في التأثير الفكري للفرويدية على العقلية الغربية فحسب، بل وحل محلها أيضاً، أزمة نظرية التحليل النفسي نفسها. ويشاطر وجهة النظر هذه التي قدمها «فروم» عدد من الباحثين الغربيين. أما مسوّغات هذا الهبوط أو القصور الذي لحق بالتحليل النفسي، فمن أهمها أن فرويد صاغ نظريته وأجرى ملاحظاته في ظروف تفتقد إلى الضبط التجريبي، معتمداً على الذاكرة في تسجيل أقوال مرضاه أثناء العلاج. كذلك لوحظ تأكيده المبالغ على أهمية الغرائز الجنسية في تحديد السلوك البشري واهماله للدوافع الاجتماعية للسلوك. هناك كذلك غموض في المفاهيم التي استخدمها مثل مفهوم الليبيدو والغريزة وعقدة أوديب... إلخ. كما أثبتت العديد من الدراسات التجريبية التي أجريت فشل أساليب العلاج النفسي التي استخدمها فرويد... إلخ، وهذا ما أدى بمؤلف الكتاب الذي عرضنا له إلى القول بأنه من الملاحظ أن نقّاد الفرويدية الغربيين لا يقفون ضد التحليل النفسي في حد ذاته، وإنما ضد أفكار التحليل النفسي التي كشفت مع مرور الزمن، عن طابع ضيق الأفق نظرياً، وعديمه عملياً. ومع ان عدداً من الباحثين الغربيين يفترضون أن الفلاسفة لا يعيرون الاهتمام الكافي لفرويد، فان الاهتمام بالتحليل النفسي في العالم الغربي يحظى في الوقت الراهن باهتمام غير قليل، تحت عنوان الادراك الفلسفي لأفكار التحليل النفسي وتصوراته ومعناه العام. وبالتالي، كانت دراسة العلاقة بين التحليل النفسي والفلسفة الغربية المعاصرة هي موضوع الكتاب الذي عرضنا له.

# Economics

## A Critical Reading of Neo-Classical Economics

*Egbal al-Rahmani* *

Some of the major historical developments in the methodology of Science and Philosophy since the Seventeeth Century are reviewed. the auther moves from the static and segmented Newtonian approach, to the dynamic and integrated one. While these developments have been adopted and applied in major scientific fields, the most dominant school in economics, the neo-classical, continues to adopt a static and segmented perspective. In addition to critically reviewing the main principles and assumptions of the neo-classical school, this paper points to some alternative theoretical orientations within the field of Economics which adopt an integrated dynamic and broader apporach, such as the institutionalist, environmentalist, and complex systems approaches.

---

* Assistant professor, Dept. of Economics, College of Administrative Sciences, Kuwait University.

Journal of the Social Sciences.
Vol. 26 - No. 2 - Summer 1998 - P.P. 25 - 44.

# Psychology

## Optimism and Physical Health: A Factorial Study

*Ahmed Abdel-Khalek* *

The Arabic Scale of Optimism and Pessimism, the Physical Complaints Inventory, the Rating Scale of Physical Health, and a self-report estimate of physical health were administered to 147 undergraduate students at Kuwait University. The results revealed a statistically significant correlation between the following variables: optimism and health, and pessimism and physical complaints (both positive), as well as optimism and physical complaints (negative). The factor analysis of the correlation matrix yielded a very clear and high-loaded foctor, i.e., a bipolar foctor of optimism and health in relation to pessimism and physical complaints. The present results are congruent with previous findings in health psychology pertaining to the relationship between optimism and health. These results were interpreted as showing a dominance of adaptive or problem-focused coping among optimists, but unadaptive or emotion-focused coping among pessimists. A prophylactic counseling program was suggested to help pessimistic persons cope more successfully.

* Professor, Dept. of psychology, College of Arts, Kuwait University.
Journal of the Social Sciences.
Vol. 26 - No. 2 - Summer 1998 - P.P. 45 - 62.

# Political Scince

## The Federal System: A Literature Review

*Abdullah j. al - Haj* *

**Most writings in Arabic has approached the concept of federalism from the legal constitutional aspect. To introduce the Arabic reader to federalism from a political perspective, an extensive range of Arabic and English material is used to explore its theoretical and definitional aspects, with a number questions considered appropriate. These include the definition and evolution of federalism, and the question of whether it is a source of power or weakness. The form a federal government takes is examined, along with the nature and dynamics of federal institutions. The Study concludes with a summary of the present state of federalism. Notes and references in both Arabic and English are provided.**

---

* Associate professor, Dept. of political science, College of Humanities and Social Sciences, U.A.E. University.

Journal of the Social Sciences.
Vol. 26 - No. 2 - Summer 1998 - P.P. 63 - 89.

# Economics

## The Saudi Stock Market and the Monetary Policy

*Hamad S. al-Bazai**

The efficiency of the Saudi Arabian stock market is investigated with respect to monetary policy. A vector auto-regressive model is used to study the sources of money and stock price fluctuations. Unit root tests indicate that all variables (LM1, LM2, LM3, AND LMI) are difference stationary and cointegrated. VAR results show unidirectional causality between LM1 and LMI, LM2, and LMI, AND BETWEEN LM3 AND LMI. In light of these findings, it can be concluded that the Saudi stock market is inefficient with respect to monetary policy, which casts some doubt on its present role in mobilizing resources to promote economic development.

* Associate professor, Dept. of Economics, college of Administrative Sciences, King Soud university, Saudi Arabia.

Journal of the Social Sciences.
Vol. 26 - No. 2 - Summer 1998 - P.P. 91 - 106.

# Economics

## Oil Imports Elasticities in the European Union and oil Future Pricing Policies

*Mamdouh A. al-Kswani**

*Ahmed H. Saleh ***

**This study uses an econometric approach to estimate long and short run European import demand elasticities with respect to crude oil prices, taxes, and exchange rates, for the purpose of examining three issues. First is the appropriateness of oil pricing policies as a means to minimize trade balance fluctuations between OPEC members and their European trading partners. Second is the effect of Us dollar fluctuations on OPEC revenues. Thrid, is the question of whether OPEC members should continue to post oil prices in US dollars, or use another currency. Statistical evidence suggests that oil pricing policy is ineffective, and that the interest of OPEC members would be better served by exchange rate policy. It is suggested that OPEC members use the proposed European currency (Euro) instead of the US dollar for oil pricing.**

---

* Associate Professor, Economic Dept. College of Administrative Sciences, King Saud University, Saudi Arabia.

** Assistant professor, Economic Dept. College of Administrative Sciences, King Suad University, Saudi Arabia.

Journal of the Social Sciences.
Vol. 26 - No. 2 - Summar 1998 - P.P. 107 - 132

# قواعد النشر التفصيلية في المجلة

تشترط المجلة أن لا يزيد البحث المرسل مع المصادر والهوامش والجداول عن 30 صفحة مطبوعة مسافتين. ويجب أن يرفق مع كل بحث صفحة مستقلة عليها العنوان والاسم والتعريف بالباحث، وورقة مستقلة أخرى عبارة عن ملخص للبحث (Abstract). كما يجب إرسال سيرة ذاتية مختصرة مع البحث. وعلى الباحث أن يوضح إن كان البحث قدم إلى مؤتمر ما، إلاّ أنه لم ينشر ضمن أعمال المؤتمر، أو حصل على دعم مالي أو مساعدة علمية من شخص أو جهة ما. ومن الضروري عدم تسليم الأبحاث لأية دورية أخرى في الوقت نفسه.

**مراجعات الكتب:**

الهدف منها إعطاء فكرة عن الكتاب المراجع وتأمين تقييم يساعد القارئ على معرفة أهم الأفكار والإضافات والمسائل التي يعالجها. لهذا لا تشترط المجلة أن تشمل المراجعة سرد لكل فصل من فصول الكتاب، ،ولكن تشترط استعراض أهم الأفكار ونقاط القوة والضعف مع بعض الأمثلة مع الفصول العديدة فيه. لهذا نسعى لمراجعات تتميز بالمقدرة على العرض لا السرد وبالمقدرة على التقييم عوضاً عن المدح أو الذم. إذ من الضروري أن تكون المراجعة قادرة على التقاط جوهر الكتاب وأهم أبعاده. كما نطلب من المراجعين تقييماً إضافياً فنياً يتعلق بسلاسة اللغة والأسلوب ومدى خلو الكتاب من الأخطاء المطبعية، وإن كان هناك نواقص تقنية أخرى، ويشترط أن تقع المراجعة الواحدة في 4 ـ 6 صفحات مطبوعة مسافتين.

أما بالنسبة لمراجعة عدة كتب (2 ـ 5 كتب) بشكل جماعي فالهدف منها هو تقديم تقييم لاتجاهات المعرفة وفق الاصدارات الحديثة في أحد الحقول أو الموضوعات. وقد يكون الموضوع التسوية السلمية، أو الاقتصاد الإسلامي أو الكويتي، أو الارهاب، أو الاتجاهات الجديدة في علم النفس وهكذا... والمتصدر لهذا النمط من المراجعة يجب أن يكون متخصصاً متابعاً للإصدارات الدائمة المتعلقة بالموضوع، وهذا يعطيه المقدرة على التقييم والتحليل والإضافة. وتقع على المراجعة مسؤولية التقاط الموضوعات الرئيسية والفرعية التي جعلته بالأساس يضع مجموعة الكتب المراجعة في سلة واحدة وبالتالي العمل على مقارنتها ببعضها والتقاط جوهرها وتقييم مدى مقدرتها على عرض موضوعاتها من حيث الإضافة والفائدة. إن هذا النمط من المراجعة لا يتم لكل كتاب على حدة، بل يكون تقييماً مقارناً فيه تداخل وترابط وفق المضمون ووفق إضافة كل كتاب ومواقع إلتقاء وإختلاف كل كتاب عن الآخر. لهذا يترك للمراجع حرية التركيز على المواضيع المتضمنة في كل كتاب، وحرية التركيز بنسب متفاوتة على الكتب المعروضة، ويترك له في الوقت نفسه حرية إعطاء رأيه وتقييمه في إطار

الموضوعية. ويجب أن لا تزيد المراجعة الواحدة عن 10 ـ 15 صفحة مطبوعة مسافتين.

**التقاريــــر:**

الهدف منها إعطاء فكرة عن المؤتمر المنعقد (ونشترط أن يكون ضمن حقول المجلة الستة)، إذ يجب أن ينجح التقرير في تأمين تقييم يساعد القارئ على معرفة أهم الأسئلة والنقاشات التي تعرض لها المؤتمر، وبالتالي أهم الإتجاهات التي برزت فيه، لهذا لا نشترط أن يكون التقرير عبارة عن سرد لكل ما دار في المؤتمر أو صف لأسماء المشاركين دون إختزال وفق الأهمية والإضافة والإتجاه. لهذا فما نطلبه هو تقرير يوضح أهم الإنجازات والفوائد، كما يبين مستوى الأبحاث وعلى الأخص أهم الأبحاث، ويوضح إن كان المؤتمر قد حقق أهدافه أم أخفق في تحقيقها، والأسباب المؤدية لهذا النجاح أو الإخفاق، ويجب أن لا يزيد التقرير الواحد عن 4 ـ 6 صفحات مطبوعة مسافتين.

**المصادر والهوامش:**

أولاً: يشار إلى جميع المصادر ضمن البحث بالإشارة إلى اسم المؤلف الأخير وسنة النشر ووضعها بين قوسين مثلاً (ابن خلدون 1960) و(القوصي ومذكور 1970) و(Smith 1970) و(Smith & Jones 1975) أما إذا كان هناك أكثر من مؤلفين للمصدر الواحد فيشار إليهما هكذا (مذكور وآخرون 1980) و(Jones et al 1965) أما إذا كان هناك مصدران لكاتبين مختلفين فيشار إليهما هكذا (القوصي 1973؛ مذكور 1987) و(Smith 1974; Roger 1981) وفي حالة وجود مصدرين لكاتب في سنة واحدة فيشار إليهما هكذا (الفارابي 1964 أ، 1964 ب) و(Smith, 1961a, 1961b). وفي حالة الاقتباس يشار بدقة ووضوح إلى الصفحة المقتبس منها في متن البحث هكذا (ابن خلدون 1972، 164) و(Jones 1977, 58-59). وفي حالة طبعة جديدة لعمل قديم يجب ذكر التاريخين بالطريقة التالية: (Piaget 1969; 75 [1924])، بحالة كتاب أو نشرة لا تحتوي على اسم مؤلف وقامت بنشرها جهة حكومية أو خاصة تكتب: (مؤسسة الكويت للتقدم العلمي 1977)، وعندما يتضمن الباحث جزءاً من المصدر أو كله في النص فإنه يحذف بعض المعلومات بين القوس، مثلاً وفق العلي وسمحان (1980,52) فإن المجازفة بإجراء هذه التجارب...

ثانياً: تذكر المقالات أو الدراسات أو المعلومات الواردة بالصحف ضمن متن البحث:

ـ إن كانت دراسة تعامل مثل المراجع الأخرى مع ذكر المؤلف والتاريخ بما فيه اليوم والشهر بالإضافة إلى الصفحة. وتوضع المعلومات الشاملة في المصادر النهائية.

ـ إن كانت خبر صحفي أو معلومات صحفية، يذكر في النص ما يوضح أنها ليست دراسة.

مثلاً:

1 ـ وفق مراسل الحياة في القاهرة (أحمد العلي 12/5/1996)، فإن أحداث العنف ارتبطت بالأزمة الاقتصادية.

2 ـ وفق بيرشالينجر مراسل CBS السابق، سقطت طائرة التي دبليو اي من جراء عمل غير مقصود قام به الجيش الأميركي (وكالة الأنباء الفرنسية 10/11/1996).

3 ـ أكد الرئيس ريغان بأن العقوبات سوف تستمر على جنوب افريقيا، وذلك نظراً لطبيعة الممارسات تجاه الأقلية السوداء (Face the Nation, CBS 6/8/29).

4 ـ وقد وقعت تجاوزات على الحدود دفعت بالأزمة بين الدولتين إلى حالة جديدة مما أثر سلباً على الأداء الاقتصادي لكلا البلدين (New Tork Times, 1/1/96, 18-19).

تذكر المعلومات الشاملة لكل مصدر في لائحة المراجع النهائية.

ثالثاً: مصادر لا تذكر كمراجع في نهاية الدراسة مثل رسائل خاصة مرسلة للباحث أو المقابلات:

1 ـ أكد Spieth رئيس مركز ألف باء للدراسات بأن القبيلة لاتزال وحدة رئيسية متصاعدة الدور في المجتمع العربي (Andrew Spieth, Letter to the auth-er 1/6/1995).

2 ـ وفق الجبيلي رئيس تحرير مجلة سياسات فإن العائلة لا تزال وحدة مؤثرة في النشاط الاقتصادي الخاص (الجبيلي، رسالة للباحث 1/6/95).

3 ـ ولقد وقعت كما يؤكد عيسى عبدالقادر أستاذ الأدب المقارن في جامعة سين صاد عزلة بين الباحث وصانع القرار في مجالات عديدة (مقابلة تلفونية مع الباحث 1/4/96).

4 ـ وقد بذلت محاولات عدة للتوفيق بين صانع القرار والباحث السياسي (عبدالقادر، مقابلة مع الباحث 1/4/96).

**الهوامش:**

يجب اختصار الهوامش (Footnotes) إلى أقصى حد وإختصارها على التعليقات الفردية التي يجب أن تظهر في نهاية البحث. ويشار إليها بأرقام متسلسلة ضمن البحث، ووضعها مرقمة حسب التسلسل في نهايته. أما هوامش الجداول فيجب أن تكون تابعة لها، ويشار بكلمة ملاحظة إذا كان هناك تعليق عام، وتوضع (*) أو أكثر إذا كان التعليق خاصاً بإحصائيات معينة، وتوضع كلمة المصدر أمام المصدر الذي استمدت منه بيانات الجدول ويكتب اسم المؤلف، عنوان

الكتاب أو المقال، اسم الناشر أو المجلة، مكان النشر إذا كان كتاباً، تاريخ النشر، المجلد والعدد وأرقام الصفحات إذا كان مقالاً.

**المراجـع:**

توضع جميع المراجع والمصادر المستخدمة ضمن البحث في نهايته وتكتب بطريقة أبجدية من حديث اسم المؤلف وسنة النشر مثلاً:

أبوزهرة، محمد

1974 الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي: العقوبة، القاهرة: دار الفكر العربي.

الخطيب، عمر

1985 «الإنماء السياسي في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي». مجلة العلوم الإجتماعية (4) 13 شتاء: 169 ـ 223.

هدسون، مايكل

1986 «الدولة والمجتمع والشرعية: دراسة عن المأمولات السياسية العربية في التسعينات». ص 17 ـ 36 في هـ شرابي (محرر) العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

Hirshi, T.

1983 "Crime & the Family". PP 53-69 in J Wilson ed. Crime & Public Policy. San Francisco Institute for Contemporary studies.

Kalmuss, D.

1984 "The Intergenerational Transmission of Marital Aggresion". Joumal of Marriage & the Family 46 (2) February: 11-19.

Quinnety, R.

1979 Criminololgy. Boston: Little Brown & Company.

**إجـازة النشـر:**

تقوم المجلة بإخطار أصحاب الأبحاث بإجازة أبحاثهم للنشر بعد عرضها على اثنين أو أكثر من المحكمين تختارهم المجلة على نحو سري. وللمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو موضوعية، وشاملة على البحث قبل إجازته للنشر.




# المجلة العربية للعلوم الادارية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت- دولة الكويت
علمية محكمة تعني بنشر الأبحاث الأصيلة في مجال العلوم الإدارية

## رئيس التحرير

أ.د محمد أحمد العظمة

- صدر العدد الأول في نوفمبر 1993.
- تهدف المجلة إلى المساهمة في تطوير ونشر الفكر الاداري والممارسات الادارية على مستوى الوطن العربي.
- تقبل المجلة الأبحاث الأصيلة والمبتكرة في مجالات الادارة، المحاسبة، التمويل والاستثمار، التسويق، نظم المعلومات الادارية، الأساليب الكمية في الادارة، الادارة الصناعية، الادارة العامة، الاقتصاد الاداري، وغيرها من المجالات المرتبطة بتطوير المعرفة والممارسات الادارية.

يسر المجلة دعوتكم للمساهمة في أحد أبوابها التالية:

- الأبحاث
- مراجعات الكتب
- ملخصات الرسائل الجامعية
- الحالات الادارية العملية
- تقارير عن الندوات والمؤتمرات العلمية.

**الاشتراكات**

الكويت 1.5 دينار للأفراد
7.5 دينار للمؤسسات
الدول العربية 2 دينار للأفراد
7.5 دينار للمؤسسات
الدول الأجنبية 7.5 دولاراً للأفراد
30 دولاراً للمؤسسات

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالي:

المجلة العربية للعلوم الادارية
جامعة الكويت
ص.ب: 28558 الصفاة
دولة الكويت
هاتف: 4817028 أو 4846843
داخلي 4415، 4416




رئيس التحرير

**الأستاذ الدكتور عادل الطبطبائي**

مجلة فصلية أكاديمية محكّمة تعنى بنشر البحوث
والدراسات القانونية والشرعية
تصدر عن مجلس النشر العلمي . جامعة الكويت

**صدر العدد الأول في يناير ١٩٧٧**

## الاشتراكات

في الكويت : ٣ دنانير للأفراد ، ١٥ ديناراً للمؤسسات
في الدول العربية : ٤ دنانير للأفراد ، ١٥ ديناراً للمؤسسات
في الدول الأجنبية : ١٥ دولاراً للأفراد ، ٦٠ دولاراً للمؤسسات

## المراسلات

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:
مجلة الحقوق . جامعة الكويت
ص.ب : ٥٤٧٦ الصفاة 13055 الكويت
تلفون : ٤٨٣٥٧٨٩ . فاكس : ٤٨٣١١٤٣




# مجلة الدراسات الدبلوماسية

دورية علمية محكمة متخصصة تصدر عن معهد الدراسات الدبلوماسية
التابع لوزارة الخارجية بالمملكة العربية السعودية


* تنشر البحوث والدراسات العلمية والوثائق والتقارير وعرض الكتب ذات الصلة بالقضايا الإقليمية والدولية في كافة المجالات السياسية والقانونية والأقتصادية والتاريخية والجغرافية والإجتماعية والأعلامية طبقاً لقواعد النشر في المجلة.
* تقبل البحوث والدراسات المكتوبة باللغة العربية والانحليزية وفى حالة البحث المكتوب باللغة الإنجليزية لابد من كتابة ملخص له باللغة العربية.



**الاشتراكات**

حكومية غير مخصصة للبيع

تهدى إلى سفارات خادم الحرمين الشريفين في الخارج والسفارات المعتمدة لدى المملكة والوزارات والمؤسسات التعليمية والهيئات الدولية والمكتبات داخل المملكة وخارجها.

**المراسلات**


توجه جميع المراسلات الى رئيس هيئة التحرير على العنوان التالي:
ص.ب ٥١٩٨٨ الرياض ١١٥٥٣
المملكة العربية السعودية
تلفون ٤٠١٨٨٨١ – فاكس ٠١/٤٠١٨٨٦٤





دورية متخصصة في مجال العلوم الادارية

تصدر عن معهد الادارة العامة - مسقط - سلطنة عمان

ص.ب: ١٩٩٤ روي - الرمز البريدي ١١٢ - برقيا معهدارة -
تلكس: ٥١٠٥ معهد أوان - فاكس: ٦٩٨٧٦٣
تليفون: ٦٠٢٢٥٢/٦٠٢٠٦٦/٦٠٢٣٨٦

## الأهـــــداف

- نشر الثقافة والوعي الإداريين بين العاملين في مجالات الخدمة المدنية ودعم سبل الاتصال والتفاهم الإداري.
- عرض المشاكل الادارية المعاصرة وتحليلها وبيان انجح الحلول لها واستظهار تجارب الدول الأخرى واجراء ما يلزم في ذلك من دراسات مقارنة.
- تعميق الاتصال والتبادل الثقافي في مجال الادارة بين المعهد ومعاهد الإدارة الأخرى والمؤسسات المماثلة في الدول العربية والأجنبية.

## شروط النشـر

- أن يكون العمل العلمي ذو علاقة وثيقة بمجالات التنمية الادارية مع الالتزام بالموضوعية والمنهج العلمي.
- أن تكون مادة البحث أصلية ولم يسبق نشرها من قبل أو تقديمها الى أية جهة أخرى.
- أن تكون المادة العلمية مطبوعة على الآلة الكاتبة، وأن تكون من نسختين.
- أن تراعى الأصول العلمية المتبعة في اثبات مصادر المعلومات وتوثيقها.
- تخضع جميع الأعمال العلمية المقدمة للنشر للتقييم العلمي حسب الأصول المتعارف عليها.
- يحق لهيئة التحرير ادخال التعديلات المناسبة على الأعمال العلمية التي تم تقييمها وقبولها في ضوء شروط النشر المعلنة.
- تصرف مكافاة رمزية لكل عمل علمي يتم نشره في الدورية

# الثقافة العالمية


أسسها : أحمد مشاري العدواني
رئيس التحرير : د. سليمان العسكري
سكرتير التحرير : سليمان الخليفي

تصدر عن :
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت


## دعوة

ترحب المجلة كل الترحيب بإسهام كل مثقف عربي وكل قارىء ومتابع لآفاق الفكر العالمي في إغنائها ودعم رسالتها الثقافية وتدعوهم لتزويد المجلة:

● بكل بحث يترجمونه للنشر عن أي لغة أجنبية.

يشترط في البحوث المترجمة:

أولا: أن تكون مما نشر في الدوريات العالمية خلال الأشهر الستة الأخيرة من تاريخ الإرسال للمجلة في الحد الأقصى.

ثانيا: أن تكون مما يدخل ضمن خطة المجلة في المستوى الفكري والعلمي الرفيع.

● يرسل البحث المترجم بنصه الأجنبي الكامل في نسخة المجلة التي نشرته مع صورة الصفحة الأولى للمجلة التي تحمل التاريخ والفهرس.

● يرجى الملاحظة: لن تتمكن المجلة من النظر في أي بحث قد يرسل من دون الأصل الملون.

● تدفع المجلة مكافأة عن المقالات المترجمة التي تقبلها للنشر بمعدل ١٥ دينارا كويتيا عن كل ١٠٠٠ كلمة (أو ما يعادلها) من الأصل الأجنبي، فإن تكرر وصول البحث المترجم من أكثر من جهة دفعت المكافأة للترجمة الأكثر جودة وصحة.

# JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES



The Journal Of the Social Sciences is a refereed quarterly published by Kuwait University since 1973. The Journal encourages submission of manuscripts in Arabic in the fields of Economics, Political and Human Geography, Political Science, Psychology, Social Anthropology, and Sociology. Submissions should be based on original research and analysis. The material published must be sound, informative and of theoretical significance.

Articles appearing in this Journal are abstracted and indexed in: Historical Abstracts and America: History and Life; International Political Science Abstracts; Periodica Islamica; Psychological Abstracts; Sociological Abstracts.

1998 Kuwait University, Council of Academic Publication. ISSN - 0253 - 1097

## Subscriptions:

### Kuwait/ Arab States

Individuals: One year 3 K.D, two years 6 K.D, three years 8 K.D.

For mail in the Arab States, add one K.D. per year.

Institutions: One year 15 K.D., two years 25 K.D., three years 40 K.D.

### International Subscribers

Individuals: One year $15

Institutions: One year $60, two years $110, three years $150.

Payment should be made in advance by cheque drawn on a Kuwait bank to Journal of the Social Sciences, Or by bank transfer to the Journal, account No. 07101685, Gulf Bank (Adelia Branch).

### Address

Journal of the Social Sciences

Kuwait University, P.O. Box 27780 Safat, 13055 Kuwait

Tel.: (00965) - 4810436, 4846843 Ext, (4477, 4347, 4296, 8112),

Fax: (00965) - 4836026



# JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES




Kuwait University, Council of Academic Pub.
Vol. 26 - No. 2 - Summer 1998